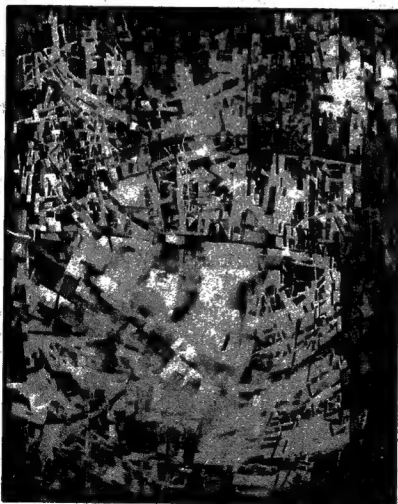


مكتبة الأسرة

مهرجان القراءة للجميع

صلاح الدين حافظ

# صدمة الديمقراطية



الأعمال الفكرية



الهيئة المصرية  
العامة للكتاب



صدمة الديمقراطية

---

## لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : تجريد

التقنية : ألوان زيتية على سيلوتكس

المقاس : ١١٧ × ٩٥ سم

محمود حلمى ( ١٩١٦ - )

فنان مصرى، ولد فى الإسكندرية، ودرس الفن دراسة حرة بالقاهرة وروما. وقد اهتم فى بداية حياته بدراسة الفنون العربية والإسلامية، وأنتج العديد من اللوحات التكميلية، ثم اتجه إلى التجريدية ليعكس خبرته فى العمارة الشعبية المصرية.

محمود الهندى

# صدمة الديمقراطية

صلاح الدين حافظ



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١  
مكتبة الأسرة  
برعاية السيدة سوزان مبارك  
( الأعمال الفكرية )

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة الإدارة المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

صدمة الديمقراطية

صلاح الدين حافظ

الغلاف

والإشراف الفنى :

الفنان : محمود الهندى

المشرف العام :

د . سمير سرحان

---

## على سبيل التقدير :

كان الكتاب وسيظل حلم كل راغب فى المعرفة واقتناؤه غاية كل متشوق للثقافة مدرك لأهميتها فى تشكيل الوجدان والروح والفكر، هكذا كان حلم صاحبة فكرة القراءة للجميع ووليدها «مكتبة الأسرة» السيدة سوزان مبارك التى لم تبخل بوقت أو جهد فى سبيل إثراء الحياة الثقافية والاجتماعية لمواطنيها .. جاهدت وقادت حملة تنوير جديدة واستطاعت أن توفر لشباب مصر كتاباً جاداً وبسعر فى متناول الجميع ليصبح نهمة للمعرفة دون عناء مادى وعلى مدى السنوات السبع الماضية نجحت مكتبة الأسرة أن تتريع فى صدارة البيت المصرى بثراء إصداراتها المعرفية المتنوعة فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية .. وهناك الآن أكثر من ٢٠٠٠ عنواناً وما يربو على الأربعين مليون نسخة كتاب بين أيادى أفراد الأسرة المصرية أطفالاً وشباباً وشيوخاً تتوجها موسوعة «مصر القديمة» للعالم الأثرى الكبير سليم حسن ( ١٨ جزء) . وتتضمن إليها هذا العام موسوعة «قصة الحضارة» فى ( ٢٠ جزء) .. مع السلاسل المعتادة لمكتبة الأسرة لترفع وتوسع من موقع الكتاب فى البيت المصرى تنهل منه الأسرة المصرية زاداً ثقافياً باقياً على مر الزمن وسلاحاً فى عصر المعلومات .

د. سمير سحران

---





ابتداء ... الشفاء بالصدمة

إلى الذى يعايرنى دائما، بأتى مريض بالديموقراطية..  
نعم .. أنا مريض بها، لكن علاجى بالديموقراطية أيضا،  
التي تكفل لأبنائى الخبز والحرية...  
فهل أنا يائس من الشفاء، حتى لو جاء بالصدمة!



مقدمة الطبعة الأولى

---

صدمة الديمقراطية  
الماضي.. الحاضر.. المستقبل

---



أصبحت الديمقراطية هي صدمة الحاضر، لم تعد صدمة المستقبل، ولم تعد في الوقت نفسه مجرد تراث الماضي البعيد الذي نشأ في حضن أليينا قبل الميلاد.

حاضرنا، يزخر بثورة الديمقراطية - الثالثة - تلك التي هبت في السنوات القليلة الأخيرة، حاملة معها تجديدًا واضحًا لمفاهيم ثورة الإنسانية الأولى، المطالبة بالحقوق والحرمان المحددة للواجبات في الوقت نفسه فليس ثمة حرية مطلقة يعيث بها الجميع وتبعث هي بالجميع، إنما الحرية هي في الأساس مسئولية.

حاضرنا يزخر بثورة الديمقراطية الجديدة، عبر كل أرجاء العالم رغم أن كثيرين راهنوا على خفوت الديمقراطية، وتهاوى دورها ونهاقت ممارستها، في ظل التكنولوجيا الحديثة - ثورة العلوم والإلكترونيات الدقيقة - التي تعصف بالحضارة الإنسانية، فتقلبها رأسًا على عقب في كل المجالات.. في كل الاتجاهات.

لسوء حظ هؤلاء، أن ثورة الديمقراطية تحالفت مع ثورة العلوم والتكنولوجيا الحديثة، دون صدام ودون عقبات، وبلا مساومة ذلك أن التناقض لم يقع بشكل جذري، وإن كانت الهوامش قد شهدت تناقضات وصدامات سرعان ما ابتلعها التيار العام، ذلك التيار الناهض المتدفق بعنفوية وعنفوان معًا.

سقطت في وجه التيار، نظم الهندولوجيات وديكتاتوريات وأجهزة، وتغيرت دول وحكام، وتبدلت سياسات وآراء وأفكار كان تغييرها بالأمس في حكم المستحيل.

هل كان ذلك بفعل المؤامرة، إن أخطأنا بالتفسير التأمري للتاريخ والأحداث؟

أم هل كان بفعل حتمية التطور وقانون طبيعة الأشياء، إن أخذنا بالمنطق البسيط ؟  
أم هو مزيج بين التآمر المعقد والمنطق البسيط، بين الانقلاب المدبر والتطور الطبيعي؟!

حسن..

دعونا من تعقيد الأمور في ظل أى محاولة «للتفلسف» الغامض، فإن المهم الآن هو النتيجة. والنتيجة أصبحت واضحة لكل ذى عينين، فالبشرية وقد دعت القرن العشرين، تجري نحو القرن الجديد فى ظل ثورتين مترابطتين متكاملتين هما :  
ثورة الديمقراطية، وثورة التكنولوجيا والعلوم.

ثورة الحرية وحقوق الإنسان، وثورة التقدم والرفاهية والانتعاش المادى، فكل منهما مكمل للآخر ملازم له، وكلاهما ضرورى لاستمرار حياة البشرية وحضارة الإنسان.. الخبز والحرية.



ربما يقول قائل : هذا يصح تطبيقه على الغرب الصناعى المتقدم، الذى يستمتع بنتائج الثورتين معاً الآن، ويجرى بشراة واضحة نحو المزيد.

فماذا عنا، نحن الفقراء المتخلفون الضائعون الساقطون فى برائن الجهل والفقر والديكتاتورية السافرة أحياناً، المقنعة غالباً؟

ماذا عن حاضرتنا ومستقبل أجيالنا؟

هل سيمتد بنا العمر لننعم بنتائج ثورتى الديمقراطية والتكنولوجيا الحديثة، أم أن حدود أحلامنا قاصرة عن مواكبة ذلك التطور العالمى؟ لم هل سينعم أبنائنا وأحفادنا بمثل ما نينعم به أقراننا وأقربائهم فى الغرب الآن؟ أم أن ثمة قدراً غامضاً يفرض علينا وعلى ذريتنا من بعلنا العيش على تقيض هؤلاء الأقران؟ ولماذا؟

ألم يكن أجدادنا هم السباقون - ذات يوم - فى إشعال نار التقدم ونور الحرية أليسوا هم الذين بعثوا لأوروبا بالرسالة ذات القيم والأفكار والاستنارة والتفتح، حين كانت أوروبا هذه غارقة فى جهل مقيم، وفى ظل ديكتاتوريات إقطاعية متخلفة؟

• أليست هذه دورة الحضارات، كما يسميها علماء الحضارة وأساتذة التاريخ، نهل مستعدو الدورة مرة أخرى لتلقى علينا بالسلام، بالعلم والفكر، بالتقدم والحرية ؟ ربما.

ولذلك فمن حقنا أن نحلم بمستقبل أفضل، لنا ولأبنائنا وأحفادنا من بعدنا من حقنا أن ندق الناقوس من الآن فصاعداً، فالتقدم لا يأتي مصادفة، والحرية لا تهبط من السماء مع أمطار الشتاء.

لكنهما - التقدم والحرية - من صنع الإنسان، من نتاج فكره وعمله، حلمه وأمله، قوته وإبداعه دعونا نحلم بأن نقفز فوق السدود والأشواك والعقبات، نقفز فوق الماضي والحاضر ونتطلع إلى مستقبل زاخر بالديموقراطية وتكنولوجيا التقدم.. ألسنا مثلهم؟!

لكن القفز فوق السدود له شروط، وأول الشروط - التي نحن مطالبون بها الآن - هي إعمال النظر والفحص الدقيق في واقعنا، أن نمارس تشريع واقعنا، لتتعرف على أدوائه، لنصل إلى دوائه.

بمعنى أكثر تحديداً.

أن نمارس المنهج العقلى. المنهج النقدي، الذى لولاه لما تقدم العقل الإنسانى، سواء فى حضارة الشرق القديمة، أو فى حضارة الغرب الحديثة، مروراً بالحضارة الإسلامية فى عنقوتها وشبابها حين كان العقل هو الحاكم، والمنطق هو السائد، والفكر هو السيد.



ولعلنا نبدأ بممارسة هذا المنهج، فنقول إن أحد أسباب تخلفنا هو تلك المغالطة الكبرى التى تزعم أن العرب والمسلمين، غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية، بحكم ما ورثوه من قيم وتقاليد وأفكار، وصولاً فى التنجى إلى القول بأن الإسلام مناقض للديموقراطية، أو أن الديمقراطية لا تتلقى مع الإسلام.

ولعل هذا الإلتباس الواضح، والمغالطة البينة، تقوم على ماجرى عبر التاريخ الوسيط والحديث من صدام مروع، بين الحضارة الإسلامية العربية، والحضارة الأوروبية الغربية فقد تصور البعض - وخاصة من المستشرقين الأوروبيين والمستغربين العرب - أن الصدام كان صداماً أبدياً فى الآراء والأفكار والقيم، لا حدود له ولا نهاية فى حين نرى أنه كان صداماً

حقيقياً، بدأ في الماضى بين الحضارة والدولة الإسلامية الصاعدة البازغة، وبين الحضارة الغربية بدولها المتهاوية المتهالكة، خلال عصور مضت، لكنه صدام لم يمنع الالتقاء والتزاوج والتعاون عبر الترجمات والمبادلات الفلسفية الفكرية الهائلة المعروفة.

ونرى أنه كان صداماً سياسياً في مرحلة من المراحل، مضت بكل سلبياتها وإيجابياتها، ومن ثم فإن الحاضر لا يمنع من التزاوج والتعاون والتلاقى مرة أخرى بين أفكار ورؤى الشعوب ذات الحضارة الإسلامية العربية، وتلك ذات الحضارة الأوروبية الغربية وإن بقيت الاختلافات.

هل كان الإسلام معادياً للحرية وحقوق الإنسان في الأصل والأساس؟ وهل كان مفهوم الحرية في الحضارة الغربية معادياً للإسلام في مبادئه وأساسياته؟

أم أن العدا والصدام جاء بسبب سياسى آخر، هو صراع دول ونظم وحضارات، صراع قوى ومصالح وأهداف مختلفة متباينة؟

نزعم أن سماحة الإسلام هي أول من نصر على حقوق الإنسان، وقنن حريته، وأعلى قيمته، وكفل مساواته وأتى بالشورى حكماً وحكماً.

ونزعم أيضاً أن تطور نظم الحكم - في ظل الدولة الإسلامية - قد تراوح ما بين اتباع صحيح الإسلام، وبين الهوابة والغواية والانحراف وصولاً للاستبداد، الذى يشبه - في بعض العصور - استبداد التحالف الأوروبي الشهير بين الإقطاع والكنيسة.

في الحالتين، أوحى المنافقون للسلطان - العربى الإسلامى، والأوروبى المسمى - أن صولجان الحكم لا يكتمل إلا بالجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ومن ثم فمن يخالف رأى السلطان فهو كافر مرتد عن الإسلام، خارج عن الكنيسة مطرود من المسيحية، عقابه الوحيد هو القتل!

اليوم يحاول البعض إغماض العين عن دروس التاريخ، والتغاضى عن خطايا التخلف والقهر والاستبداد.

يحاول البعض الإبهاز، بأن الإسلام والديموقراطية نقيضان لا يلتقيان، بحجة أن الشرق شرق والغرب غرب.



فلا الدول ذات الحضارة الإسلامية قابلة للتطور الديمقراطي، ولا الديمقراطية تصلح مع الإسلام فأية فرية هذه، وأية مغالطة تاريخية؟!



ثم نقفز سريعاً فوق ضباب التخلف الذى ساد بلادنا قرونًا طويلة، تحت القهر والاستبداد، وبعيداً عن سماحة الإسلام وروح الشورى، لنصل إلى قريب، قريب، نعى إلى ملامح بدايات عصر التنوير الديمقراطى الحديث، الذى لم يتصادم مع خلفيات الحضارة العربية الإسلامية، بل التقى معها وتزاوج.

لقد بدأت هذه الملامح الأولى على يد عالم إسلامى كبير - ربما لإكبات عدم صحة التناقض المزعوم - هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى. ذلك العالم الشاب تلميذ الإمام العطار، الذى أوفده محمد على والى مصر عام ١٨٢٥ طالباً ومرشداً لأول بعثة تعليمية مصرية حديثة إلى فرنسا، فإذا به وهو الشيخ الأزهرى يتهل من الحضارة الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، ما عاد به إلى مصر المحروسة، حاملاً شعاع العلم الحديث، والتفكير الحديث والمستقبل الحديث، الأمر الذى أحدث انقلاباً فى مسار تحديث الفكر السياسى، والمنظومة الاجتماعية الاقتصادية، بل الأخلاقية، من خلال كتاباته ومؤلفاته، خاصة مرجعه الهائل الشهرة «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز»، الذى أصدره عام ١٨٣٤ عقب رجوعه إلى مصر.

وخلاصة التلخيص، التى عاد بها الطهطاوى من باريس، هى كشف العورة التى نعيش فيها، عورة التخلف والجهل، بينما العالم الآخر يجرى نحو الحرية والإخاء والمساواة والعلم.

ما أشبه الليلة بالبارحة، ما أحوجنا إذن لإعادة نشر وقراءة «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» بعد أكثر من قرن ونصف من إصداره الأول!!

خلاصة التلخيص والتلخيص التى عاد بها الطهطاوى إمام الاستارة الحديثة، بعد أن تشبع فى باريس بالفكر السياسى والاجتماعى الحديث فى ظل تفاعلات الثورة الفرنسية الكبرى، ومبادئها الإنسانية المستمرة، وفى أوج ثورة ١٨٣٠، هى بالتحديد، عقد المقارنة الشهيرة بين حال الفرنجة، وبين حال المسلمين، بين دار الفرنسيس، التى تغلى بالفكر

والاستتارة والحرية والتقدم، وبين دار الإسلام التي عليها يرين الفقر والتخلف والدكتاتورية فإذا المقارنة بالغة الفداحة شديدة العورة والوعورة معا.

كانت المقارنة إذن بين التقدم والتخلف، بين الحرية والاستبداد، بين الديمقراطية الحديثة والحكم الفردي، بين الدستور والرأى المطلق، بين الأحزاب كمؤسسات سياسية والمنافقين الموالين، بين حقوق الإنسان وحقوق الحكام، بين استتارة المثقفين وخنوع المنافقين بين سيادة القانون وسيادة السيف.

أى باختصار بين الحكم للشعب وبين الحكم لأنصاف الآلهة.

بين الشعب مصدر السلطات، وبين التفويض الإلهي للحكام!!

أية مقابلة، بل أية مصادفة وأية صدمة، فما أشبه الليلة بالبارحة مرة أخرى.



وما جرى قد كان فرغم هجوم كثيرين على البذرة التي زرعها رفاعة الطهطاوى فى التربة المصرية والعربية، بذرة الحرية والفكر ومنهج العقل ورغم اتهامه بأنه انحاز للحضارة الغربية - عبر انبهاره بالثقافة الفرنسية - على حساب الحضارة العربية الإسلامية، فإن ملامح التطور كانت قد بدأت بالفعل، ولم يتوقف ازدهارها.

جاءت أجيال وأجيال وراء الطهطاوى، لم تجد - كما فعل أسلافها - تناقضاً صريحاً بين صحيح الإسلام، والأفكار الحديثة فى الحضارات الأخرى شرقية كانت أو غربية ومن ثم لم تتناقض مع فكرها ودينها حين رأت أن الديمقراطية الحديثة فى الغرب، ليست نقيضاً للشورى الإسلامية فى بلادنا، وأن الأخذ بما ينفع الناس من هذه الديمقراطية الغربية، لا يعنى ارتداداً عن الإسلام أو خروجاً على أسسه وتعاليمه.

هكذا جرت المياه فى أرض مصر المحروسة، منذ أن عرفت فى عام ١٨٦٦ أول دستور وبرلمان - كبذرة أولى من نتاج فكر الطهطاوى - حتى اليوم.

لكن اليوم، حاضرننا نعى، ملئ بالغمام شديدة الوعورة عند الانفجار فثمة من عاد يرفع راية التناقض الأبدى بين شورى الإسلام وديموقراطية العصر ثمة من يرى فى الأخذ بالأفكار الحديثة، والاستفادة من النظم الغربية الحديثة، كفرًا وإلحادًا، ثمة من يزرع زرعًا

أسوار العداء والغام التناقض، بين موروثنا الحضارى الفكرى الذى يجب أن نحافظ  
بصحيحة، وبين موروث الآخرين الذى يجب أن نستفيد بأصلح ما فيه.

مثل هؤلاء هم الذين يضعون العقبات أمام التقدم الحقيقى لبلادنا يضعونها على شكل  
الغام فكرية وسياسية، دينية وأخلاقية، اقتصادية واجتماعية.

هم الذين يهجرون «المجتمع الباغى» ويكفرونه ويرفضونه تخفياً وراء الدين، والذين منهم براء.  
وهم الذين يرفضون الديمقراطية لأن فيها خطراً حقيقياً على مناصبهم ومراكزهم  
ومصالحهم الاقتصادية.

وهم الذين لم يفقهوا بعد من الصدمة - صدمة الديمقراطية - فإذا بهم يختلقون  
مبررات الحرب ضد الديمقراطية ويزرعون التناقض المزعوم، ويروجونه بين عامة البسطاء.

مرة.. التناقض بين الإسلام والديموقراطية ومرة أخرى التناقض بين الديمقراطية  
والجيش، بين المؤسسة السياسية المدنية وبين المؤسسة العسكرية.

فإذا كانت المؤسسة الدينية لم تصد ثورة الديمقراطية، لأنها لم تر فيها تناقضاً مع  
صحيح الإسلام، فلماذا لا تصدها المؤسسة العسكرية بافتعال التناقض.

وهكذا جاءت الصدمة.

صدمة الديمقراطية، والتناقض معها مرة باسم الإسلام، ومرة أخرى باسم الأمن مرة  
باسم الدين، ومرة أخرى باسم الوطن. وفى الحالتين، نحسب أن صدمة الديمقراطية قد  
أصبحت تهزنا من الأعماق، حاضراً ومستقبلاً أصبحت إعصاراً عاتياً، لا يصده الزيف  
والادعاء الكاذب والتليس الملفق.

فدعونا نتابع بعض ملامحها، تلك التى لوحت بشمسها وجه مصر المحروسة، حيث  
كلاهما شمس الحرية، ووجه المحروسة لا يغيب!

أبداً... لن يغيب.....

**صلاح الدين حافظ**

**القاهرة- ١٩٩٣**



مقدمة الطبعة الثانية

# رومانسية الديموقراطية ووحشية العولمة

\* \* \* \* \*



لا بد أن مرور سبع سنوات على صدور الطبعة الأولى من كتاب صدمة الديمقراطية ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، يعنى أن تطورات هائلة قد جرت، وأن ميها كثيرة بل غزيرة، قد تدفقت فى نهر النيل سر حياة مصر والمصريين.

ولأن هذه السنوات السبع تقع، مصادفة، فى العقد الأخير من القرن العشرين، فقد عايشنا، بلوغ ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال واحدة من أعلى قممها، وبالتالي تعرفنا البشرية على عمق تأثير هذه الثورة فى صناعة حياة الإنسان وتشكيل عقله وفكره، وتحديد اختياراته واتجاهاته وصنع ثقافته وانتماءاته.

وكانت الديمقراطية، فى موجتها العالمية الثالثة، هى الأكثر استفادة من ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فعبثا انتقلت العدوى الديمقراطية سريعا عبر العالم، حتى دقت أبواب شعوب فقيرة ومجمعات معزولة، نعى كانت معزولة، فإذا بها تندفع فى طريق الاختيار الديمقراطى بلا تردد.

مصر لم تكن بعيدة فى تأثرها، لكنها كماداتها التاريخية كانت وثيدة... وقد نقول بطيئة فى قبول واستيعاب التيارات الفكرية سريعة الحركة، ولذلك فإن الهيكل الأساسى للأنكار الواردة فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب، ظل صالحا ومطلوبا، رغم مرور سبع سنوات جرى فيها ما جرى من متغيرات، تماما كما ظل الهدف الرئيسى من هذا الكتاب قائما وملحا، ألا وهو تدعيم ونشر ثقافة الديمقراطية فى وطننا الذى يستحق ديمقراطية أعمق برك أكثر أقوى وأفاق أرحب...

ومع الاحتفاظ بالهدف الرئيسى والهيكل الأساسى للطبعة الأولى، فإن تنقيحاً وتطويراً وإضافات عديدة وحذفاً قليلاً، قد جرى فى الطبعة الثانية، بحكم التطور السريع الذى حدث فى مصر والعالم من حولنا..

■ ■ ■ مصرىا.. نلاحظ أن عقد التسعينات من القرن العشرين، قد شهد استقراراً نسبياً فى الهامش الديموقراطى السائد، رغم حدة التجاذب بين أنصار تدعيم وتطوير هذا الهامش، وأنصار تقليصه أو على الأقل تجميده، ولذلك قلنا إن الاستقرار جاء نسبياً، وكنا نرجو أن يكون أكثر ديناميكية وإيجابية وإقداماً!

فى بداية التسعينات كان فى مصر ١٢ حزباً شرعياً، وفى نهايتها، كان فيها ١٥ حزباً فقط - بحكم التضييق الذى تمارسه لجنة شئون الأحزاب - بل إن انتكاسة شديدة قد حدثت، حين أصاب «التجميد» الفعلى ثلاثة أحزاب لأسباب مختلفة هى أحزاب مصر الفتاة، والأحرار، والعمل، بينما كان المفروض أن تطلق حرية تشكيل الأحزاب فى مصر، بعد ربع قرن من إعادة العمل بالنظام الحزبى فى عهده الجديد عام ١٩٧٦.

فى بداية التسعينات، كانت موجات التطرف والإرهاب، التى بدأت فى الثمانينات، تتصاعد، ومعها العنف المسلح والقتل العشوائى وإشعال حريق الفتنة الطائفية، وصولاً إلى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا عاصمة أثيوبيا، وإلى ارتكاب الجريمة البشعة بقتل عشرات السالكين الأجانب فى الأقصر، وكل ذلك أثر سلبياً على مسار التطور الديموقراطى واتساع مجال الحريات فى مصر، بعد لجوء الحكومة إلى تمديد فرض قانون الطوارئ مرة بعد أخرى، وهو فى النهاية قانون مقيد للحريات!

وفى نهاية التسعينات، كانت جماعات الإرهاب والتطرف تلفظ أنفاسها، ليس بفضل قانون الطوارئ، وليس بقوة وصرامة القبضىة الأمنية - رغم الاعتراف بدورها - ولكن بفضل الإدانة الشعبية التى حاصرت من البداية للنهائية جماعات الإرهاب وقاطعتها فجفت منابعها ومواردها... وكان هذا انتصاراً واضحاً للتوجهات الديموقراطية الحقيقية.

فى بداية التسعينات كانت علاقة الحكومة بالصحافة شائكة متوترة ومعقدة، تدهورت فى منتصف التسعينات إلى منحدر سحيق، حين ضاقت أجنحة التشدد الحاكمة بحرية الصحافة التى كانت مزدهرة، فأوحت بإصدار القانون الشهير سعى السمعة، المعروف



بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الخاص بسلطة الصحافة، الذي وضع قيودا مشددة على حرية الرأي والتعبير...

وتطلب الأمر أكثر من سنة كاملة شهدت «ثورة حرية الصحافة» التي قادتها نقابة الصحفيين، وساندتها كل الديمقراطيين والمثقفين والسياسيين، دفاعا عن حرية الرأي والتعبير، حتى انتصرت حرية الصحافة - نسبيا أيضا - بإصدار قانون الصحافة الجديد عام ١٩٩٦، وهو إن كان أقل تشددا فهو ليس أكثر تحمرا كما ينبغي أن تكون حرية الصحافة.

لكن الأخطر أن هذه الفترة شهدت أحكاما بحبس الصحفيين في قضايا رأى ونشر، تطبيقا لنصوص قانونية - بعضها قديم وبعضها جديد ومعدل - تفرض عقوبات سالبة للحرية في قضايا الرأي، مما يتناقض مع كل التوجهات الديمقراطية.

فإن كانت السلبيات بهذا الشكل، فإن تطورات إيجابية قد جرت... لعل أهمها أولا توالى الأحكام القضائية النزيهة - خصوصا أحكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض - بإبطال قوانين تموق التطور الديمقراطي وتتناقض مع الحريات العامة، وهنا يأبى في المقدمة حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٢٠٠٠/٧/٨ بإبطال المادة ٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

وبالتالي لإبطال مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٠، وهو أمر ينسحب حتما على مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٥، وهكذا تكون المحكمة الدستورية قد أبطلت ٤ مجالس شعب خلال عشرين عاما فقط، مما يرسخ في أعماقنا استقلالية القضاء ونزاهته خصوصا في المستويات العليا.

أما التطور الإيجابي الثاني خلال السبعينات، فقد تمثل في اشتداد عود منظمات المجتمع المدني، خصوصا النقابات المهنية والجمعيات الأهلية، التي خاضت صراعا طاحنا ضد كل القيود المفروضة عليها، حتى انتصر لها القضاء مرة أخرى، فحكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية بعد صدوره بعدة شهور قليلة فقط، وهو القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

وقد كان هذا كله دافعا لاستعادة منظمات المجتمع المدني - بؤرة العمل الجماهيري الديمقراطي - نشاطها وحيويتها على نحو إيجابي إلى حد كبير، يشير بمستقبل أفضل

أكدته أحكام القضاء المتتالية التي حكمت بيطلان ما رآته باطلا ومعرقلا للديموقراطية ومقيدا للحريات العامة، وهي أحكام لم تستطع الحكومة أمامها إلا الانحناء، وبالتالي جرى تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية على وجه السرعة لتلاني النص المحكوم بيطلانه، والأمل أن تبادر الحكومة والبرلمان بتتقية القوانين والتشريعات المصرية المتركمة، من كل العيوب التي زرعها «ترزية القوانين» أنصاف المهرة، لتكون ألغاما تعوق المسيرة الديمقراطية السليمة والمأمولة.

■ ■ إقليميا، شهدت المنطقة خلال التسعينات تطورات متسارعة، بدأت بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، ثم حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت وتدمير العراق وحصاره الطويل من ١٩٩١ حتى الآن ثم جاءت القفزة الكبرى، من دخان وغبار المعارك مباشرة إلى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، قفزا إلى اتفاقيتي أوسلو الأولى ١٩٩٣، وأوسلو الثانية ١٩٩٥، اللتين وضعنا أساس التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، امتدادا إلى المناورات والمداورات بين الطرفين برعاية وضغط الولايات المتحدة، التي فشلت مع انقضاء عام ٢٠٠٠ في إبرام اتفاقية تسوية نهائية من خلال مؤتمر كاسب ديفيد الثاني وما تلاه..

على أن تطورات جهود التسوية المتسارعة للصراع العربي الإسرائيلي، عبر مساريه الفلسطيني والسوري، وعلى نحو ما رأيناه، إن كانت لاتتبع بسلام شامل عادل، بل بسلام متهافت، فإنها في كل الظروف تطرح علينا تحديات جديدة أهمها تحديات التنمية والديموقراطية والهوية الوطنية والقومية، المصرية والعربية، في وجه الدور الإقليمي الجديد الذي يعدونه لإسرائيل قائنا للهيمنة وممثلا للعولمة!

ونظن أن قانون التحدي والاستجابة، هو الذي يحرك الآن الرأي العام، تطلعا للديموقراطية أعمق وتنمية أشمل وهوية أوضح... وهذا أمر أصبح في نهاية التسعينات أشد إلحاحا مما كان عليه الحال في بدايتها..

■ ■ عالميا، في بداية التسعينات، كانت الدعوة الأمريكية بإقامة نظام عالمي جديد، في طور تشكيلها الأول، ارتفعت حرارتها بعد التجربة المريرة لحرب عاصفة الصحراء التدميرية وآثارها الوحشية، ليس فقط على شعب العراق ولكن على كل المنطقة العربية.

ومع نهاية التسعينات، كانت العولمة المتوحشة، قد انطلقت بشراسة تفرض هيمنة الأقوياء الأثرياء المتقدمين، فى الغرب الصناعى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على باقى شعوب الأرض ودولها ومجتمعاتها..

ويقدر ما تغطت العولمة بأغلبية ليبرالية، تزعم نشر الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان فى العالم، بقدر ما أثبتت ممارستها الاحتكارية الشرمة، أنها تتناقض مع المبادئ الأصلية للديموقراطية وأنها تنتهك حقوق الإنسان فى كل مكان، خصوصا حقوق إنسان العالم الثالث والرابع، لحساب إنسان العالم الأول وحكوماته وشركائه عابرة الجنسية، المحتكرة لاقتصاد العالم وتجارته وأمواله وبنوكه وشبكات معلوماته وأجهزة إعلامه المؤثرة المهيمنة على صناعة الفكر وصياغة العقل وتوجيه الرأى العام!

لكن هذا الصعود المذهل للعولمة المتوحشة بكل مظاهرها الاحتكارية غير الديمقراطية، لم يمتنع بعض شعوب العالم الثالث من المقاومة بل من صياغة نماذج ديموقراطية أو شبه ديموقراطية تختلف درجاتها وألوانها ... من إندونيسيا وتايوان شرقا إلى المكسيك غربا، مروا بدول أفريقية مهمة مثل نيجيريا والسنغال...

أهمية هذه النماذج، أنها تنعكس على أوضاعنا بشدة لأسباب موضوعية عديدة، تطرح علينا التحدى الأكبر، وهو ضرورة استكمال نموذج ديموقراطى مصرى سليم ومتكامل اليوم قبل غد، فمصر ليست أقل قدرة ومكانة وإمكانية من كل هؤلاء، وظروفها الاقتصادية الاجتماعية الضاغطة، ليست أسوأ من ظروفهم، وحلمها فى التقدم والاستتارة والحرية ليس أقل من حلمهم...

لذلك جاءت كلمتنا هذه عن الديمقراطية، وستظل أبدا...

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» .

**صلاح الدين حافظ**

**القاهرة- ٢٠٠٠**



## الباب الأول

---

# صنم الديموقراطية....ومعبود حياتنا

---



١

مدخل إلى الإصلاح الديموقراطى





كادت أحكام المحكمة الدستورية العليا، ببطلان انتخابات مجلس الشعب المصري أكثر من مرة خلال عقدين أن تخفى عن البعض مناه خطورة تصاعد الضائقة الاقتصادية التي نعيش وتشد الانتباه بعيداً عن مخاطرها المتزايدة، وضغوطها المتتالية على جماهير الناس وكاد الاثنان معاً - الأحكام والضائقة - يلهيان كثيرين مناه، عن النظر إلى المستقبل والتدبير في شأنه اكتفاء بالتغنى بحكم المحكمة، والتشكى من الضائقة الاقتصادية ونحسب أن الأصل في الموضوع هو الانطلاق من نقطة الحاضر، إلى آفاق المستقبل، فثمة ملايين من الشباب ضائعون حائرون محبطون، فاقدون للأمل في مستقبل سياسى اقتصادى إجتماعى ثقافى صالغ، لأن الحاضر لا يساعدهم حتى على مجرد التمنى والأمل، فالأزمة أشد من الحلم!

حين نتحدث إذن عن ضرورة بناء المستقبل السياسى الاقتصادى لبلادنا، فإن المدخل الصحيح والحتمى، هو أولاً العمل بجدية لحل الأزمة الاقتصادية الطاحنة، بإصلاح اقتصادى يأخذ فى حسبانته العامل الاجتماعى، وهو ثانياً العمل على توسيع الهامش الديمقراطى الحالى بإصلاح سياسى دستورى شامل، ويُقدر ما أن خطة الإصلاح الاقتصادى المطروحة علينا لا تزال موضع جدل وخلاف، بفضل ما أحدثته من انفلات بل انفجار للأسعار، فإن الإصلاح السياسى الديمقراطى المطلوب يجد فرصته الذهبية للبروز، فى ظل أحكام المحكمة الدستورية العليا ببطلان مجلس الشعب، ثم حتمية إجراء انتخابات برلمانية نزيهة، تحتاج لمزيد من الضمانات الواقية، حتى لا يصبح الغد صورة كربونية للأسى عرضة للبطلان القضائى.

ربما يكون من المناسب أكثر، أن نتحدث عن الإصلاح السياسى الدستورى الشامل، لأن الإصلاح الاقتصادى - سواء المطروح أو المرغوب فيه - يحتاج لدراسة أطول.

نقول إن هناك فرصة ذهبية متاحة، لمراجعة شاملة للأوضاع الديمقراطية فى بلادنا، فرصة لترسيخها على أسس قانونية ودستورية وواقعية مستمرة ومتماسكة ومتكاملة، بدلاً من الإصلاح «بالقطعة»، أو الترفيع الوقتى كلما ظهرت ثغرة يسارع ترزية القوانين إلى رتقها بخيوط واهية ولكنى تنجح هذه المراجعة المأمولة، فإنها تحتاج إلى اتفاق الأمة - بكل طوائفها وقواها السياسية والاجتماعية والفكرية - على خطوط عامة تتحول إلى برنامج عمل قومى.

من باب الاجتهاد الشخصى والإسهام المتواضع، فى نقاش علنى واسع، نطرح النقاط التالية :

(١) الكل يتطلع إلى الانتخابات كوسيلة من وسائل التعبير عن الرأى، والمشاركة فى اختيار الحكام والنواب لكن انتخابات اليوم والغد لم تعد كانتخابات الأسس لقد انفجرت الثورة الديمقراطية فى كل مكان من حولنا، خاصة منذ عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وأجريت الانتخابات الحرة فى دول كانت تحكم بديكتاتورية البروليتاريا وبقوة العسكر، وأصبح العالم رقيقاً على نزاهة الانتخابات فى كل مكان.

ويعصرف النظر عن قبولنا أو رفضنا، لمثل هذه الرقابة الأجنبية، فإننا نفضل أن نجرى انتخابات نظيفة بضمائمات قانونية، بإشراف قضائى كامل، وبإطلاق الحريات كاملة ووقف القوانين المقيدة لها، وبتقليص سلطة الأجهزة التنفيذية فى التدخل، وبتجريم التزوير الرسمى أو الفردى تجريماً يصل إلى مرتبة تجريم المخدرات.

(٢) الأمر يحتاج إلى ضرورة توسيع دائرة اتخاذ القرار، وتحديد الاتجاه، وفى أمر قومى كإصلاح السياسى الدستورى، فإن مشاركة الأحزاب القائمة ومشاورتها فى خطوات هذا الإصلاح يصبح ضرورة، بل إن هناك خطوة ينبغى اتخاذها على الفور، هى إطلاق حرية تكوين الأحزاب لكل القوى السياسية والاجتماعية القادرة، ساعتها يمكن لكل هذه الأحزاب والقوى المعترف بها قانونياً، أن تبحث فى تعديل الدستور القائم، أو وضع دستور جديد يناسب العصر الديمقراطى الكامل.

(٣) لقد أثبت القضاء أكثر من مرة استقلاليته وجرأته وعدالته، لكن الأمر يحتاج إلى دعم هذا كله، باتخاذ خطوتين عمليتين تكملان جلال العدالة ونزاهة القاضى، هما : أولاً إلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية، حتى لا يبقى لنا إلا القاضى الطبيعى إليه نلجأ ونحتكم. ثانياً التزام الدولة بتنفيذ أحكام القضاء فور صدورها، فالتنفيذ العملى للأحكام العادلة، هو محك اختبار العدالة أمام الناس بدون ذلك تصبح القوانين والأحكام والمحاكم كلاماً فى كلام.

(٤) يكمل كل هذا، إعادة رسم المخطوط الدقيقة الفاصلة بين السلطات الثلاث - التشريعية والتنفيذية والقضائية - أما السلطة الرابعة - أى الصحافة - التى أضيفت قسراً، فإننا مع تحريرها من هذا الإطار - وهو ما سنعود إليه مرة أخرى - كما يكمل هذا أيضاً ضرورة إجراء إصلاح شامل لمؤسسات الدولة القيادية، خاصة مؤسسات المنظومة الثلاثية عميقة التأثير، ونعنى منظومة التعليم والإعلام والتشقيف، بهدف بناء الإنسان السوى، وتصحيح القيم والأفكار التى انهارت تحت وطأة فقدان التوازن الاقتصادى والاجتماعى والفكرى السائد حالياً.

(٥) تحديد خط واضح المعالم، بين دور المؤسسات الدستورية - المدنية - ودور المؤسسة العسكرية، التى طغى دورها خلال العقود الأخيرة على ماسواها من مؤسسات سياسية، حتى صارت وحدها مصدر السلطة، ومكمن النفوذ، وقبلة الحكم، بينما غاب المجتمع المدنى، فى أكثر من دولة ومجتمع!

نعلم أن كثيرين سوف يتسممون بسخرية وهم يقرأون مثل هذا الكلام، متسائلين وهل هذا وقته ١٩ أو مستكرين قائلين : من يقرأ ومن يسمع ثم من ينفذ!!

لا بإسادة المسألة جد لا هول فيها ولا سخرية، لا تكاسل أو تباطؤ وتهرب لأن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية بالذات هى الضاغطة الحاكمة المحرصة فقد ثبت بالدليل العلمى، أنه لا انفصام بين الإصلاح الاقتصادى، والإصلاح الديموقراطى، وثبت أيضاً أن الأزمة الاقتصادية التى تتصاعد وتتنذر بمزيد من المخاطر، أكبر من أن يواجهها فرد وحده، أو حزب بمفرده، أو حكومة وحيدة مهما كانت عبقريتها فما بالك، إذا كانت العبقرية أصلاً غائبة!

وثبت بالدليل العلمى أن حقوق الإنسان والحريات العامة، هى سمة العصر وشعاره، وصيانتها أفضل وأسهل من إهدارها، ولذلك ندعى أنها لاتنصن فقط بالنصوص القانونية وحدها، ولكنها تصان بالممارسة السليمة والتراكم التاريخى المستمر جيلاً وراء جيل.

وثبت أن الإرهاب وحركات التطرف تنمو وتتسع فى ظل الأزمات والتضييق والكبت، حتى ولو كان هناك ألف قانون طوارئ، إنما هى تواجه بالحريات وتقهر بانساع المجال الديمقراطى السليم، وتتقلص فى ظل الاستنارة وحرية الرأى.

وثبت أن حرية الصحافة وحق الرأى والتعبير، سلاح سحرى، وها نحن نرى أن القدر الحالى من هذه الحرية قد أتاح للديمقراطية أن تنتعش لكن حرية الصحافة مطاطية الشكل والمضمون، تتناسب تناسباً طردياً مع تمتع المجتمع كله بالحريات الديمقراطية الكاملة، ولا أصبحت حرية صراخ فحسب ولعل الأمر يحتاج هنا إلى إعادة نظر فى قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ٩٦ - الذى نرى فيه قيداً على حرية الصحافة المرجوة، التى تتناسب مع الإصلاح الديمقراطى الشامل، فثمة تلازم حتمى بين حرية تكوين الأحزاب السياسية، وبين حرية إصدار الصحف.

ثبت أيضاً أن الأصل هو حرية تكوين الأحزاب، والاستثناء المؤقت هو تقييدها ولذلك فإن قانون الأحزاب السياسية - ٤٠ لسنة ١٩٧٧ - رغم ما فيه من قيود على تكوين الأحزاب، لم يمنع الناس من اختراقه وإهدار مبرر وجوده، سواء من خلال أحكام القضاء، أو من خلال العمل الحزبى الواقعى تحت الأرض، ومن وراء ظهر القانون، ورغم أنه، بل إن النشاط الحزبى غير المقنن يجد اليوم لنفسه مكاناً فى المنتديات والمصالوات، وربما فوق المصاطب، فلماذا تجاهل الأمر الواقع ومعاينة الحقائق؟!

أخيراً نزعم أن وقائع مانعش، بكل ما فيها من حلاوة عند البعض، ومرارة فى حلق البعض الآخر، قد أثبتت أن الاتجاه نحو الديمقراطية بكل أشكالها وأساليبها، هو الاتجاه الغالب فى عالمنا المعاصر، ولم يعد فى مقدور أحد - مهما بلغت سطوة سلطته وجبروت قوته - أن يوقف هذا التيار، أو أن يقف فى وجهه، وإلا ضاع فى الزحام.

نزعم أيضاً أن -جوهـر هذا التوجه الغلاب نحو الديمقراطية، يكمن فى مبدأ تداول السلطة، وتبادل المواقع، وحق الجميع فى المشاركة، فى صنع القرار المصيرى.

هنا.. ولا أغرقنا الأزمة الراهنة فى فوزى دائمة وضياح مستمر!!



اليوم نعتقد أن ربع قرن من التعددية الحزبية الحديثة فى مصر منذ، نوفمبر ١٩٧٦ متمنية هامة، جذيرة بالاحتفاء بها، ليس بياقات الورود ولا بالأغنيات والرقصات، ولكن الاحتفال والاحتفاء الحقيقي بها، إنما يكون باستغلال المناسبة السياسية الهامة لالتقاط الأنفاس، ومراجعة الممارسة الديمقراطية خلال هذا الزمان، رصد السلبيات، وإحصاء الإيجابيات، تمهيداً للانطلاق إلى نقلة جديدة فى الحياة الديمقراطية الحديثة فى مصر، بدون معوقات، وبأفلام أثبت وأفكار أرحب وممارسات أقوى.

وتتصور أننا مقدمون بالضرورة على أيام حاسمة من التعددية التى نطالب بتعميقها، ومن ثم يصبح طبيعياً أن نتوقع، ومعنا الكثيرون، مرحلة جديدة من التغيرات فى المفاهيم والسياسات، فى طريقة الممارسة، كما فى تركيب المؤسسات، تسبقها فترة تقييم موضوعى جاد لحصاد السنوات الماضية من التعددية الحزبية بعد أن وصلت ٢٥ عاماً.

والتقويم مطلب متبادل بين الحكومة والمعارضة، مثلما بين الرئيس والشعب فلمصلحة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم أن يتعرف على حقيقة جهده خلال السنوات الطويلة التى حكم فيها البلاد، تحت قيادة رئيسين السادات ثم مبارك.

وللمصلحة أحزاب المعارضة أن تتعرف بالمقابل على حقيقة قواها السياسية والاجتماعية، وتأثيرها فى الشارع المصرى.

وللمصلحة حزب الأغلبية وأحزاب المعارضة معاً، فك ذلك التوتر الاجتماعى السائد، وحل الأزمة الاقتصادية الخائفة بطريقة جذرية، وبدون تأجيل من يوم إلى الغد، ومن مصلحتهما معاً رعاية الممارسة الديمقراطية، وتطويرها عن طريق بناء مؤسسات راسخة، وليس عن طريق الضمان الشخصى وحده.

فوق ذلك كله، فإن من مصلحة مصر أن تبرز وتستمر فى بناء النموذج الديمقراطى فى المنطقة العربية، ومن مصلحتها إعادة التوازن المحسوب لعلاقاتها الدولية، والارتباط التاريخى بمجالها الحوى فى الوطن العربى، وتأسيس كل ذلك على استراتيجية ثابتة يتفق الحاكم والمحكوم، الأغلبية والمعارضة، على خطوطها العريضة، ويترك المجال فسيحاً أمام الاجتهاد فى التنفيذ، دون إفراط أو تفريط.

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص، فإننا ندعى أن من صالح الرئيس مبارك أن يتوج عهده بتقله موضوعية واسعة الخطى فى الأفكار والسياسات، تبلور اتجاهاته فى الحكم؛ مصرىا وعربىا ودولىا وتترجم بصورة أوضح بصماته وفلسفته وشعاراته، التى أبرزها الحرص على مسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية.

وندعى أيضا أن من صالح أحزاب المعارضة أن تعمل بجهد أكبر لتعميق الديمقراطية، فمثلها مثل الحزب الحاكم، تتحمل أمام الشعب مسئولية نهضة مناخ أرحب من الحركة السياسية، استعدادا لتطوير واقعها السياسى والاقتصادى والفكرى فى ظل ظروف أحسن، تقتسل فيها مصر المحروسة من سلبيات العقدين الأولين من الممارسة الديمقراطية الحديثة، وتخلص من كل القوانين والقيود التى تعوق انطلاقها.

ولفت النظر، أن عصر التعددية الحزبية الراهن، قد شهد تسارعا فى وقع الحياة السياسية والتغير الاجتماعى الاقتصادى، والتميز الفكرى فى مصر، بينما تأكلت الممارسة الديمقراطية - فى حدود ما هو قائم منذ ١٩٧٦ - واتعمشت منابر الفكر المعارض - من خلال صحافة الأحزاب - وازدهرت المتندبات الحزبية والسياسية، تعمقت بالمقابل الأزمة الاقتصادية وزاد القلق الاجتماعى نتيجة الضغوط الشديدة على المواطن المصرى، من انفلات الأسعار، إلى تضخم الديون الخارجية التى وصلت ٥٠ مليار دولار ذات يوم قبل التخفيض!

وكان من جراء ذلك كله، أن اتسعت مساحة المعارضة بسبب المعاناة الشخصية والعامة، وارتفع ضجيج الأزمة فوق كل الإنجازات، وهى بالفعل كثيرة ولتتهم مشاكل الحياة اليومية الضاغطة على الأغلبية الساحقة من المواطنين، كل محاولات إصلاح الأوضاع الداخلية! بدفع عجلة الإنتاج، وإعادة الانتماء، وتلوير الصناعة المصرية وتحديث المرافق.. إلخ.

وتبلور هذا الوضع فى تنامى قوة المعارضة، سواء كانت معارضة منظمة وشرعية كأحزاب المعلنة، أو كانت معارضة سياسية غير معترف بها قانونيا حتى الآن، أو كانت معارضة رافضة مرفوضة تعمل بعيدا عن الأعين تحت الأرض، انتظارا للحظة الئوب.

ومثلما ساعدت الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اتساع مساحة المعارضة وتعدد قواها، فإن سياسة الرئيس مبارك المنفتحة قد ساعدت هى كذلك، ببلية

بإطلاق سراح المعارضين المعتقلين فور توليه السلطة، مروراً بعودة الصحف المعارضة، واتفاق الأحزاب في العمل، وعقد اللقاءات المتتالية - غير المنتظمة - بين الرئيس وقادة هذه الأحزاب، وانتهاءً بإصراره وتأكيد المستمر على حماية الممارسة الديمقراطية، وعدم إجهادها مهما ساق له البعض من مبررات وذرائع وتحريض متعمداً!

وقد جاء ذلك كله متسقاً مع قواعد الليبرالية، التي تتطلب المشى على قدمين، الأغلبية والمعارضة، وإلا عرجت التجربة وأصابها الكساح.

وفي هذا الإطار يجب أن تؤخذ آراء ومواقف الأحزاب السياسية المختلفة في الحسبان، وأن توزن بشكل أدق، وبمقدار اجتهادها وثقلها في الشارع، وقدرتها على العمل، وتأثيرها في الرأي العام، حتى لا تصاب بالإحباط قلايئاس فالضمر، فمهما كانت إسهامات أحزاب المعارضة في القضايا الرئيسية قليلة، واجتهاداتها ضعيفة - كما يكرر الحزب الحاكم - فإن مراعاتها ضرورة سياسية لإحداث قدر من التوازن في العملية الديمقراطية، فما بالك ومثل هذه الإسهامات والاجتهادات كثيرة وإيجابية، كما تؤكد أحزاب المعارضة!

والأمر المؤكد، أن سياسة تجاهل أحزاب المعارضة، ورفض كل ما يأتي عن طريقها - سواء كان سلبياً أو إيجابياً، وتعميم اتهامها بأنها أحزاب لا تمارس إلا الإثارة، وتوسيع مضايقتها إدارياً وأمنياً، قد ساهم في تعميق روح الصدام، حيث طفت على سطح المعارضة أصوات المتشددين الذين لا يرون أملاً في الحوار مع الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته لأنه سد الطرق إلى الحوار، ومن ثم وجب الانتقال إلى صدام أوسع وأعنف، وحيث صعدت إلى مقدمة الحزب الوطني والحكومة أصوات مقابلة، تردد بلا ملل ضرورة تأليب المعارضة وتجميع نشاطها وكسر أكتفها!

الخطر في الأمر، أن تحتم هذه المجابهة الساخنة يوماً بعد يوم، بينما البعض ينفخ في شراع العصف بكل شيء، وهذا أمر يجدر التحذير منه والمساورة إلى مواجهته قبل أن يستعمل الصدام العنيف.

ولا سبيل إلى ذلك إلا بإعادة فتح قنوات الحوار، وإعادة تأكيد الاحترام لكل القوى السياسية، والالتزام من جانب كل الأطراف بقواعد الديمقراطية الحقة، وهذا عبء يقع أولاً ما يقع على الحزب الحاكم، قبل أحزاب المعارضة.

فى المقابل فإن على أحزاب المعارضة، أن تطرح جانباً سياسة حرق الجسور مع الحزب الحاكم، التى تبنتها فى الفترة الأخيرة أصوات نشك فى ديمقراطيتها، تلك السياسة التى تنادى بشعارات العصيان المدنى التى يبدو أنها مستوحاة من خارج الحدود، ولا نعتقد أن قادة أحزاب المعارضة قد اتفقوا يوماً على التهديد بتجميد نشاط أحزابهم، ذلك أنه سلاح ذو حدين، فإذا كان التجميد يخرج الحزب الحاكم، فهو يضرب الديمقراطية فى الصميم، ولا يعقل أن يساهم قادة الأحزاب التى تمارس التعددية، فى إظلام المسرح بحجة أن الدكتوراة السافرة خير من الديمقراطية المقنعة!

بدلاً من ذلك، فإننا نتوقع أن يتفق قادة الأحزاب على منهاج عمل طويل الأجل لإثراء الممارسة الديمقراطية، خلال سنواتها القادمة، وإلجاء الحزب الحاكم على التحاور - لا التصادم - معهم، ولتعميق الإسهام الأوسع فى صنع القرارات المصيرية وتشكيل السياسات الوطنية العليا، ولتأكيد حق كل القوى السياسية والاجتماعية، فى العمل بحرية، وفى المشاركة فى حل أزمت الوطن، كل بقدر طاقته واجتهاده.

بل نطالب أن تتفق الأحزاب مجتمعة - الأغلبية والمعارضة - على «ميثاق للحقوق الديمقراطية فى مصر»، يساعد ليس فقط على تخطى سلبيات السنوات الماضية، بل يدفعنا إلى سنوات جديدة من الديمقراطية الكاملة، بلا عوائق سياسية، قانونية أو إدارية.

ولعل المدخل الحقيقى لذلك، يكمن فى أن نحدد تحديداً واضحاً الكثير من الأهداف والمفاهيم والأفكار، التى رغم بداعتها لازلتا نختلف عليها من النقيض إلى النقيض.

فلازلتا نختلف على تفسير الديمقراطية وقواعدها وأساليب ممارستها، ونختلف على سيادة القانون، ومدى حرية الصحافة، وحدود حقوق الإنسان، مثلما لازلتا نتجاهل التفرقة بين نظام الحكم وبين الوطن، بين سياسة الحكومة والحاكم، وبين مصالح الوطن العليا.

ومنذ أن مزج الفرعون الأول مصر بذاته الشخصية كحاكم إله، ونحن نخلط دائماً هذا الخلط، الذى لا مبرر له الآن فى ظل التعددية السياسية والحزبية، ذلك أن بعض الهجوم على الحكم قد يصيب الوطن فى مقتل من جراء تصعيد الخصومة السياسية إلى حد العداوة العمياء، التى لا تفرق بين حتمية وبقاء الوطن مستقراً وديمقراطياً، وبين الخلاف مع الحكومة حول السياسات فإذا مثل هذا الخلط يؤدى إلى ضياع الصديق السياسى، فضلاً



عن نفشى التدهور فى العلاقات، وهبوط قاموس التخاطب، الأمر الذى يستدعى ضرورة العودة إلى قواعد التربية السلوكية وتقويم الأخلاق.

ومثل هذا الخلط، يؤدى إلى تداخل الأهداف بشكل عيى، مع فقدان التوازن وضياح الرؤية التاريخية والسياسية الصحيحة فبعض المعارضين لا يسمون فقط إلى إسقاط الحزب الحاكم والإطاحة بالحكومة القائمة، لكنهم يرفعون شعار إسقاط الحكم، وهدم شرعية النظام «الذى اغتصب الحكم بدون شرعية»!

ولعل من واجب أصحاب هذه الدعوة أن يقرأوا التاريخ أولاً، وأن يراجعوا قوتهم وقدرتهم السياسية والتنظيمية والمادية، ثانياً، بدلاً من استقزاز الآخرين ضدهم.

بدلاً من ذلك كله، دعونا نبداً مرحلة جديدة من التعددية الحزبية، بما هو أنفع للناس وأجدى، دعونا نجعل من السنوات القادمة سنوات حوار لا صدام، لكى يستقر الوطن ويتفرغ الجميع لمواجهة الأزمات الطاحنة.

ربما يصبح ضرورياً البدء من الآن فى الحوار حول ميثاق الحقوق الديموقراطية فى مصر، حوار لا يستبعد أحداً ولا يحتكره أحد، تساهم فى وضعه، ومن ثم الالتزام به، كل القوى والتيارات السياسية والاجتماعية والفكرية، على قدم المساواة وبكامل الحرية، ميثاق يقنن الخلاف وحرية الاجتهاد ويستبعد الصدام وأساليب العنف والإرهاب، يقر الحقوق ويظهرنا من القيود والعراقيل المتممة، يفتح الباب أمام التعددية، ويفلق أمام ادعاء الحكمة المطلقة، والانفراد بالسلطة والقرار، ينهى العداوات القديمة والاثارات العقيمة، ويمهد الطريق لمصالحات تاريخية بين فئات المجتمع، التى تطلاحت بمدد خارجى سام، تارة باسم الصبراع الدينى، وتارة أخرى باسم الفتنة الطائفية، وتارة ثالثة باسم العداوة السياسية، وتارة رابعة باسم الصلح الاجتماعى والظلم الاقتصادى.

ولحسن الحظ أن مصر نسيج واحد متناعم متناسق، نسجه مغزل التاريخ على مدى آلاف السنين بنأب وصبر، فخرج ناعماً هو بالحرير أشبه.



٢

## فساد الديمقراطية.. وديمقراطية الفساد



نعتقد أنه لا خلاف على أن هدفنا القومى العام هو بناء مصر، وطنًا للحرية والديموقراطية والاستقرار والتنمية، حيث ينعم فيها كل مواطن بقدر كبير من الأمن والحرية، ويقدر معقول من كفالة العيش، لا رغبة ولا شغفه.

لا خلاف فى ذلك بين الحكم وبين كل المعارضة، وكل المستقلين وهم كثر، ولاشك أن هذا يدفعنا إلى ضرورة الالتفاف حول هدف قومى واحد لبناء المشروع المصرى الحديث، القائم على جناحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والاستقرار السياسى الديموقراطى.

فإذا اتفقنا على الهدف القومى العام - الذى يربط الوطن بمحور رئيسى - جاز لكل منا الاختلاف حول الاجتهادات والأساليب، طالما أننا ارتضينا الديموقراطية، وقبلنا بتعددية مراكز الرأى وحرية الفكر، الأمر الذى يعنى أن لا تخون، ولا اتهام مسبق أو متسرع، فالكل وطنى، والكل له حق الاجتهاد، وأجره على الله.

نقول ذلك بعد أن ازدادت حدة الجدل حول مستقبل الديموقراطية ومسيرتها، إثر تحذيرات كثيرة من اعتداءات على الديموقراطية من جانب الحكم أو من جانب المعارضة، وشجتها أقلام اشتطت، وأصوات تمادت فى محاولة إيقاع الطلاق النهائى بين الحكم والمعارضة لهدف خبيث!

فهناك على الناحيتين - الحكم والمعارضة - من لا يهد للاستقرار الديموقراطى أن يزدهر، فيقطع بين الحين والحين خطوط الاتصال وسرقة تيار الحوار - كما يفعل لمصوص الكهرياء فى قرانا ومدننا - سواء تم ذلك القلع عن طريق الكلب والتلفيق

والتدليس، أو عن طريق التهيج والاستثارة والتحريض، وهدفهم النهائي أن يقع الحكم والمعارضة في معركة كيشوتية، لا ينتهى غبارها إلا بالإطلام التام!

ولعل أخطر ما هدد بهذا الإطلام، هو اندلاع موجات العنف التى قامت بها منظمات التطرف، ومبادلة أجهزة الأمن لها بالرد عليها، وصولاً إلى تعديل البرلمان لقوانين العقوبات فى يوليو ١٩٩٢، بهدف تغليظ العقوبة على الإرهاب، وهو تغليظ تعدى مجرد مقاومة الإرهاب وكبح جماحه، ليطول - بدرجة من الدرجات - حرية الرأى والتعبير والنشر، مما يضيق مساحة الديمقراطية والحرية أمام الجميع، بل ويشجع على مزيد من التطرف والإرهاب، لا أن يقاومها طالما بقيت مسببات التطرف ودوافعه قائمة ومستمرة.

على أننا يجب أن نخرج من نفق الاتهامات، والاتهامات المضادة التى يحاول المغرضون تعميقها، إلى أفق أرحب من الحوار القومى البناء والمتفاعل بحرية.

وإذا كان هناك من درس نخرج به، فإننا نتوقف عند نقاط الالتقاء بين الحكم والمعارضة، وتتجاوز سرياً شباك اصطناع الفراق لإيقاع الطلاق!

فكلا الطرفين كما نفترض يتمسك بالديموقراطية - بمفاهيم متباينة - منهجاً وأسلوباً، ويخاف عليها ومن ثم يتحمس دفاعاً عنها، وكلاهما يحارب الفساد - بدرجات مختلفة - طريقة للاستقامة، ووسيلة لإنقاذ الوطن من قبضة المفسدين.

كلاهما أيضاً يرى أن مصر قد أصبحت فى مفترق الطرق، داخلياً وعربياً ودولياً، فهى واقعة بين أزمتها الداخلية المتمثلة فى الضغوط الاقتصادية، من باقى الديون الخارجية وتبعاتها، إلى احتياجات البناء والتنمية، إلى زيادة السكان وارتفاع الأسعار والتضخم ونهب الفساد، وبين الضغوط الخارجية، المتمثلة فى استمرار الابتزاز الإسرائيلى والضغط الأمريكى، وكل ذلك يلتقى - لقصد أو بغير قصد - عند هدف واحد هو حصار الدور المصرى فى المنطقة، وشل فاعليته وإجباره على الانكفاء الذاتى فحسب!! فمصر القوية المستقرة المستبيرة والديموقراطية ليست مرغوبة، وإنما العكس هو المطلوب.

وإذا كانت أغلبية الحكم وأغلبية المعارضة، تتفق على نقاط الالتقاء هذه، فإننا للأسف، نلمح فريقاً متجانساً من بين صفوف الحكم والمعارضة، يرى غير ذلك، ويعمل بالتالى لإفساد الديمقراطية، وصولاً إلى ديموقراطية الفساد.

وبداية نلاحظ أن التعددية الحزبية الحديثة في مصر، عادت للساحة في توقيت واحد مع سياسة الانفتاح الاقتصادي فيما بعد حرب ١٩٧٣، عندما رأى صانع القرار آنذاك تحويل المسار المصري المرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي وبحكم التلازم في الممارسة والتوقيت، وجد البعض أن الهدف هو أن تكون الديمقراطية - في ظل التعددية الحزبية المحدودة - غطاء للانفتاح الذي انفلت، والذي صاحبه فساد ونهب لثروات الوطن، وعلى حساب المواطن، يفوق النهب الاستعماري لمصر خلال عصور سابقة!

لكن من فضائل الديمقراطية الوليدة - مهما كانت الضوابط التي صاحبها وقيدت انطلاقها وحكمت حركتها - أنها تناقضت مع الفساد والنهب، فعمدت إلى كشفهما رويداً رويداً، حتى فضحت ذلك الكم الهائل من الفساد الذي تراكم منذ السبعينات في ظل انفتاح منفلت لم يستفد منه الشعب إلا بيريق الشعارات الكاذبة، بينما استفادت شريحة ضئيلة ضاربت وتعاونت مع هجوم أجنبي، جاء ليكسب سريعاً ويهرب سريعاً في ظل العولمة المتوحشة!

وعندما جاء حسنى مبارك إلى الحكم، فقد جاء بصيغة تعاقدية جديدة مع الشعب، منحه شرعية تاريخية ودستورية بشرت بمرحلة جديدة، تختلف عن المرحلة السابقة.

ولذلك فقد اصطلم الشرفاء من البداية، بمصالح ترسخت عبر سنوات في الداخل، ومدت ارتباطاتها عبر الحدود إلى الخارج، باسم الانفتاح وباسم الديمقراطية، ونجح أصحاب هذه المصالح - رغم محدوديتهم - في الاحتواء داخل سراديب الأحزاب، وفي مقدمتها حزب الأغلبية بقدر نجاحهم في الاحتواء بشعارات الديمقراطية، حتى لا يقترب من مصالحهم أحد، ولا شك أنهم يلعبون الآن دوراً فاعلاً في الإيقاع الدائم بين الحكم والمعارضة، من خلال حفر الخنادق، خاصة وأنهم لازالوا أصحاب الصوت الأعلى، داخل الأحزاب التي لازالت أسيرة «الصفوة» عاجزة عن دق جلودها في قطاعات الشعب المريضة، في القرية والمصنع والشوارع الخلفية، ولا زالوا هم أصحاب إغراق الساحة السياسية، في معارك هامشية، بينما القضايا الوطنية الرئيسية تراجع في سلم الأولويات الحزبية، ولا زالوا هم أكثر المزايلين على كل شيء.

فإذا كشفت المعارضة فساداً هنا أو انتحافاً هناك - وقد فعلت ذلك كثيراً عبر صحفها - غمغمت بيانات رسمية، نافية في البدء، ثم محترقة على استحياء في النهاية، والمحصلة إخراج الحكم بمرتته.

وإذا تحدثت الحكومة عن إصرارها على سلامة الممارسة الديمقراطية ومحاربة الفساد - وقد فعلت ذلك كثيراً - بغتت بيانات معارضة متهمه بالتشكيك والهدف مزيد من إخراج الحكومة كلها.

ومعنى ذلك أن الطرفين - الحكم والمعارضة - يفتقدان الثقة المتبادلة، والتفاهم المشترك حتى على الأساسيات، لأن هناك من يصبر على قطع أوتار الحوار، يشترك في ذلك المزايدين في الأجهزة الحكومية، والمنتفعون باستشراء الفساد الكارهون للديموقراطية، مع المزايدين في المعارضة، وكلهم يلتقون في المصالح والأهداف.

نقرأ للبعض صراحة - صباح مساء - باسم الديمقراطية وهو في الحقيقة لا ينافع عن جوهر الديمقراطية، لكنه يريد باسم الديمقراطية ترك الفساد يتزعزع أكثر مما هو مزدهر حالياً.

ثم نقرأ للبعض الآخر صراحة - صباح مساء - باسم ضرب الفساد، وهدفه ليس محاربة الفساد لكن عنه على إجهاض الديمقراطية الوليدة قبل أن تتزعزع وتزدهر!

\* الأول يريد ديموقراطية الفساد.

\* والثاني يريد فساد الديمقراطية..

وكلاهما يراهن على الخطأ والخطيئة، إذ أن مصلحة الشعب، الذي لازالت أغلبيته صامته حتى الآن، تكمن في ازدهار الديمقراطية ومحاربة الفساد بجدية، دون استغلال ستائر تمويه من أولئك الفاسدين المتخفين خلف عباءة الديمقراطية، الذين يفسرونها على أنها حرية الفساد، وكذلك من أولئك الديموقراطيين المدعين، الذين يفسرون الفساد على أنه حرية الكسب والإفراء، حتى ولو كان غير مشروع!

وبعد، فإن الذين ألغوا الملك فاروق، ثم عبدالناصر ثم السادات، وزينوا لهم - خلال حكمهم وفي حياتهم - مواقع الزلل، ثم سارعوا برجمهم بالحجارة عند مماتهم، لا يحق لهم أن يزايدوا اليوم باسم الديمقراطية، لا لأننا نطالب حتى بحريتهم من حرية المزايدة، ولكن لأن سجل سوابقهم - اقل بإفساد الديمقراطية، وهم يريدون اليوم مزيداً من إفسادها.



والذين استغلوا مناصبهم، وتاجروا بشرف منابرهم، وأثروا ثراء حراماً، وعقدوا الصفقات المليونية الأرقام وأكثتروا سحتاً، لا يحق لهم الصراخ اليوم باسم الديمقراطية، لأنهم أفسدوها من قبل، وهم يريدون اليوم مزيداً من ديموقراطية الفساد.

أما الشعب الصابر المصطبر، فهو يريد الديمقراطية التي تحارب الفساد، ولا يريد المفسدين الذين يتخفون في عباءة الديمقراطية.

الشعب يريد اليرم - بعد طول صبر وأناة - أن يفرز الأبيض من الأسود، لا أن يظل محاصراً باللون الرمادى الباهت.

وكم هو لون خادع ومراوغ!!



فى محاولة استكشاف حقيقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، التى جرت وتجرى فى مصر المحروسة، وأثرها على توجيه مسيرة الإصلاح الديموقراطى، والإصلاح الاقتصادى الكامل، لم يعد غائباً عن ذهن أحد، أو خافياً عن ملاحظة الجميع، أن تتابع التحولات السياسية على مصر خلال الخمسين عاماً الماضية، واختلاف - أو تناقض - توجهاتها واختياراتها الإيديولوجية، قد أربكت إلى حد واضح العلاقات الاجتماعية، ليس فقط بين الطبقات، بل بين أبناء الطبقة الواحدة، والأسرة الواحدة، فإذا بروح السلام الاجتماعى التى نعمت بها مصر على مدى القرون، تتعرض لهزات عاصفة، بسبب سرعة انتقال الثروة وتغير السلطة، وإذا بالمجتمع الذى كان واحداً، قد أصبح عدة مجتمعات، وإذا الصراع الاجتماعى يتبلور، بل يختزل، فى شريحتين، قمة الهرم يركبها الأثرياء الجدد، ثم سفح الهرم الذى يتكون من الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى، التى لا تكاد تسد الرق، تحت ضغط الارتفاع الهائل فى الأسعار، الذى لم تعد أية زيادة مطروحة فى الأجور تقف أمام تصاعده..

الأمر المؤكد أن أثرياء المجتمع الجدد، قد تمكنوا منذ سنوات الانفتاح أو فى ظل الخصخصة من تكديس ثرواتهم الهائلة بطرق مشروعة، وأخرى غير مشروعة، واستطاعوا أن يمسكوا بعليد من أعصاب المجتمع الحساسة، ويتحكموا بالتالى فى دفع الأمور وتوجيه السياسات، بما لهم من قوة ضغط نافذة فى السوق، ومن مراكز نفوذ فى دوائر صناعة القرار.

الأمر المؤكد أيضاً أن الأغلبية الساحقة من المجتمع تن وتوقع، نتيجة حدة الاستقطاب الاقتصادى الاجتماعى، رغم كل محاولات الإصلاح الجارية، بعض الأثرياء ازدادوا ثراء، ومعظم الفقراء ازدادوا فقراً، حتى لأصبح شائعاً اليوم، أن الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى - التى تتكون عادة من الموظفين والمهنيين وصغار الملاك والمزارعين المتوسطين والعمال المهرة - تتآكل تدريجياً تحت الضغط الاقتصادى الاجتماعى، قمتها التى أثرت انضمت تلقائياً لشريحة الأثرياء الجدد، وقاعدتها انضمت تلقائياً أيضاً إلى الفقراء.

بينما كانت الطبقة الوسطى ذات العمق والاتساع والضخامة، هى حجر الأساس ورمانة الميزان، فى حركة المجتمع المصرى على مدى قرون عديدة، باعتبار مصر دولة متوسطة فى كل شىء، حتى فى الفقر والثراء.

ما نريد أن نصل إليه، هو أن ما يلاحظه الجميع هذه الأيام، من متغيرات اجتماعية، وأخلاقية، لم تأت وليدة الصدفة، ولم تنبت شيطانية كبتات البرارى، لكن ما نراه اليوم من تحول اجتماعى، السلبى منه والإيجابى، وما تمتلى به الصحف من أنباء عن الانحراف والتطرف والفساد، ومن انتشار نوعيات جديدة وأنماط غريبة، ليس فقط فى الأخلاق، ولكن أيضاً فى جرائم السرقة، النهب، والاعتصاب، وقتل الأزواج والزوجات، وخنق الأطفال بعد اغتصابهم، كل ذلك جاء انمكاساً لحركة للتغيير الاقتصادى والاجتماعى التى سادت فى السنوات السابقة والتى تسود الآن، كما يقول علماء الاجتماع وخبراء الاقتصاد، فإن التوجه الإيديولوجى والاختيار السياسى هو فى البداية والنهائية، الذى يحدد حركة التغيير الاجتماعى والاقتصادى، فليست هناك مدينة فاضلة فى عالم اليوم، تترك فيها الحرية المطلقة لكل فرد، لى يرسم سياسته، ويحدد حركته الاقتصادية، ويختار سلوكه الاجتماعى بمعزل عن الآخرين.

ولكن الدولة.. السلطة.. الحكم صانع القرار، هو الذى يحدد ويوجه ويفرض، بصرف النظر عن مسائل التنفيذ التى تختلف من مجتمع لمجتمع، ومن فلسفة سياسية إلى أخرى سواء كانت رأسمالية - كما فى الغرب الأوروبى، أو اشتراكية ماركسية - كما كانت فى الشرق السوفيتى - أو كانت اشتراكية ديمقراطية، أو اشتراكية ديمقراطية تعاونية، إلى آخر المسميات الكثيرة. المهم الاختيار والتحديد والرسو على بر، بدلاً من الضياع وسط الأمواج المتلاطمة بلا يوصلة أو دليل.

فإذا عدنا إلى الغوص في الواقع المصري، لرأينا خريطة سياسية حديثة، تنوء وسط الاختيارات الإيديولوجية، تريد التعددية الحزبية — انساقاً مع الليبرالية — لكنها في الحقيقة تعتصم بالمركزية بشكل من الأشكال، تحت دعوى أن الحكم في مصر كان مركزياً منذ الفرعون الأول لأسباب كثيرة؛ المهم في مصر الآن خريطة تتحدد ظاهرياً في الشكل التالي:

خمس عشرة حزباً شرعياً معترف بها قانوناً هي الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم، وأربعة عشر حزباً في المعارضة أهمها الوفد، والأحرار، والتجمع والحزب الناصري، ولكل هذه الأحزاب برامج عمل، ولا أقول فلسفة سياسية متكاملة واضحة المعالم، بل إن معظم برامجها تشابه وتتقاطع وتتداخل.

أحزاب غير شرعية وغير معترف بها تمثل قوى سياسية واجتماعية واقتصادية، مثل الإخوان المسلمين، والجماعات الإسلامية، والماركسيين. وقد فشل كل هؤلاء في الحصول على ترخيص رسمي — أو حتى من خلال القضاء — بتشكيل حزب شرعي، وإن كان معظمهم يمارس بعض نشاطه عبر الأحزاب القائمة.

أحزاب وقوى سياسية لها مصالح اقتصادية معلنة لكنها تتخفى وراء واجهات غير سياسية، وتعمل بحرية مثل رجال المال والأعمال، السماسرة والمقاولون والمضاربون المهربون والهاربون بالملايين، وتجار المخدرات والعملة والممنوعات، وكل هؤلاء يشكلون «كرمة» الأثرياء الجدد، أعني المليونيرات الجدد.

ومن الغريب أن كل المصنفات الثلاثة السابقة، رغم الضجيج السياسي والإعلامي الذي تثيره، لاتعتبر تعبيراً صادقاً وكاملاً عن الكتلة الرئيسية في المجتمع المصري، إنما هم يعبرون عن مصالح محدودة ومحددة، هم كالأرغاف بلا جماهير، أحزاب وقوى بلا قواعد جماهيرية واسعة.

الأغرب إذن أن القواعد الجماهيرية الواسعة والحقيقية في مصر، لازالت بلا حزب سياسي حقيقي يعبر عن مصالحها وتوجهاتها، وبالتالي يصبح من حقها — رغم مواعع قانون الأحزاب الحالي — المطالبة بحزب يعبر عن الفقراء القدامى والجدد.

حزب يحمل على كفيه الدعوة للعدل الاجتماعي في مصر، الذي هو أساس الاستقرار السياسي، ويضع سياسة محددة ويقود إصلاحاً اقتصادياً اجتماعياً شاملاً، مصححاً بإصلاح

ديموقراطى واسع، هدفه وقف التدهور والاستقطاب الحاد، الذى يدفع ببعض الأثرياء الجدد - خاصة مجهولى الثروات - نحو زيادة الإثراء، ويدفع بالطبقة الوسطى نحو زيادة الفقر، وهو استقطاب يشعل نار الصراع الطبقي العنيف، ويولد الانحراف والتطرف والعنف. ولن نستطيع أن نفهم خطورة هذا الاستقطاب إلا إذا قرأنا وفهمنا ثلاثة متغيرات وقعت فى مصر خلال السنوات الأخيرة، وأثرت تأثيراً عميقاً فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وهى:

(١) ارتفعت الأسعار فى مصر خلال السنوات الأخيرة بمعدل من ١٢٠ إلى ١٥٠٪، وهذا عبء يضغط بعنف على أصحاب الدخل المحدود فى الأساس.

(٢) زادت الديون العامة بشكل متصاعد، ففي عام ١٩٧٠ كان عدد السكان ٣٦ مليون نسمة، وكان مجموع الديون ٤ آلاف مليون دولار، بفائدة متوسطها ٢٥٪، وفى عام ١٩٨١ بلغ عدد السكان ٤٧ مليوناً، وارتفعت الديون إلى ٣٠ مليار دولار، ثم فى عام ١٩٨٧ وصل عدد المصريين إلى ٥٢ مليوناً، وتضاعفت الديون إلى ٤١ مليار دولار، وفى عام ١٩٩٠ وصل عدد السكان إلى ٥٥ مليوناً، وارتفعت الديون حتى كسرت حاجز الخمسين ملياراً، خفضت إلى النصف بعد حرب الخليج الثانية، لكنها الآن عند رقم ٢٨ مليار دولار.

(٣) نسبة التضخم هى الأخرى جرت بسرعة نحو التصاعد المذهل، فقد كانت ٢٥٪ فقط فى عام ١٩٧٠، ووصلت إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٠، ثم ارتفعت إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٨، وإن كانت قد انخفضت بشدة طوال عقد التسعينات.

ولنا هنا ملحوظتان هما:

الأولى: أن هذه الأرقام مأخوذة من تقارير صندوق النقد الدولى الذى تتعامل معه الدولة المصرية بشدة وقوة.

والثانية: أن تصاعد الأرقام بهذا الشكل السريع، يعنى ببساطة ووضوح أن الضغط الاقتصادى الاجتماعى قد ازداد على الطبقات الفقيرة - التى لا تريد سوى الاستقرار - فى حين أن الأثرياء الجدد، خاصة مجهولى الثروات - قد ازدادوا جشعاً واستشراء، بل واستغزوا لمشاعر الآخرين، وتعدى على مصالح الآخرين.

خلال أسبوع واحد قرأت، كما قرأ غيرى، خبيرين يلفتان الانتباه ويدفعان للتأمل، ويعبران بإيجاز شديد عن الخلل الاجتماعى الاقتصادى الخطير، الذى يحكم الحركة فى المجتمع المصرى، ويشير الاستفزاز:

يقول الخبر الأول إن إحدى نجومات السينما، أقامت حفلاً صاخباً بمناسبة عيد ميلادها الميمون، فى أحد كازينوهات الليل المشهورة فى شارع الهرم، دعت إليه نجوم المجتمع الجديد، رجال المال والأعمال والسينما والفن والإعلام. وكانت ليلة من ليالى ألف ليلة الأسطورية؛ بهجة وصخباً وإسرافاً واستفزازاً، أربقت فيها الأموال كما تراق مياه الصرف الصحى، بلا ضوابط أو روابط، طبعاً باسم الحرية الشخصية. «فلوسى وأنا حر فيها!! ناهيك عن حفلات الزفاف التى تتكلف الملايين!

ولقد سبق أن شاهدت بالصدفة فيلم فيليد يباع علناً فى الأسواق، لحفل رأس السنة الميلادية، أقيم فى بيت فنان معروف، وآخر لعيد ميلاد راقصة مشهورة، وكلاهما كان نموذجاً استفزازياً لاهيا لنوعية من الحياة العابثة، لا يمكن أن تحدث فى مجتمع فقير مديون مهموم كالمجتمع المصرى.

أما الخبر الثانى فيقول إن أحد مليونيرات الإثراء المفاجئ والهرب السريع، اعترف أمام المحققين، بأنه بدأ منذ ثماني سنوات فقط كعامل بسيط بمرتب ٥٠ جنيهًا لاغير، وثلاثة قراريط فحسب، لكنه بقدرة قادر — وفى غياب عقل هذه الأمة — أصبح ثروته التى اعترف بها ١١ مليون جنيه خلال ثماني سنوات فحسب؛ ناهيك أيضاً عن مليارات تجار المخدرات، وشركات توظيف الأموال وباقى مسارب الاقتصاد الأسود.

(لاحظ الأرقام الخيالية فى أوقات خيالية، وتصور حجم الأموال المهرية التى لم يعترف بها أصحابها!

بعد كل ذلك قرأت كما قرأ غيرى تعليقاً للأستاذ المرحوم الشيخ محمد الغزالي، حول نوعية الأفلام السينمائية المعطووعة فى الأسواق — وهى بلا شك ترتبط بمزاج الأرباء الجدد، وتشبع الإيحاءات والقيم الاجتماعية الغريبة على مجتمعنا —، فإذا هى تحت العناوين المختارة التالية: لهيب الشيطان، السفلة المحرفون، الرجل المدمر، النمر والأثنى، رجل فى عيون امرأة، جرى الوحوش، الهجوم الدامى، شهوة الانتقام، خد الفلوس واجرى... إلخ.

ولأنها كلها تلور حول العنف والجنس والمال والجريمة، وتعرض فى مجتمع يعانى الفقر والديون ووجع المعاناة، فلك عزيزى القارئ أن تستنتج من كل ذلك ماتريد أن تستنتجه!

بقيت لنا كلمة أخرى فى هذا المجال الشائك..

لاجلال أن من حق كل ثرى شريف فى هذا البلد أن يستمتع بثرائه طالما هو مشروع، مثلما أن من حق كل فقير شريف أن يتملح من وضعه تطلعا لوضع أفضل، لكن المؤكد أنه حين يتباهى البعض — عبر الإعلام والإعلان — ببذخه وإسرافه وسفهه، يصبح من حق المجتمع أن يسأله عن سر الاستفزاز الاجتماعى، مثلما يسأله عن مدى أمانته فى سداد التزاماته القانونية والضرائية للدولة التى يجب أن تفرض بحسم نظام الضرائب التصاعدية، كما يحدث فى كل الدول الديمقراطية ونصف الديمقراطية.

كذلك من حق كل مصرى أن يعمل ويجهد ويكسب ويشرى بطريقة طبيعية، لكن بشرط أن يكون الإثراء مشروعاً ومعروف المصلر صحيح المستندات.

لكن كيف يمكن — بالعقل — تصديق أن أى مواطن صالح — مهما بلغت عبقريته وشطارته فى التجارة — يستطيع أن يكسب ١١ مليون جنيه فى ٨ سنوات فقط — وكيف يمكن تصديق أن آخر بدأ سائقاً، تعدت ثروته ٥٠ مليون جنيه فى أقل من ١٢ سنة، وأن ثالثاً بدأ عاملاً فى الميناء، بلغت ثروته ٨٧ مليوناً فى ١٠ سنوات. وأن رابعة استطاعت فى ٧ سنوات فقط جمع ثروة وصلت ٧٠ مليوناً، واستدانت من البنوك ٤٠ مليوناً، ثم لاقت بالهرب كغيرها.

(لاحظ الأرقام مأخوذة من تحقيقات النيابة وأحكام المحاكم).

كيف تصدق ذلك، إلا أن تكون ثفرة الهروب أوسع من كل بوابات مصر المحروسة. نعم الفساد هنا — الذى يلوث وجه مصر الشريفة الباتية المنتجة المعمرة — ليس فقط محصوراً فى أثرياء الهروب الجدد، لكن هو أيضاً كامن فى الذين ساعدوهم على الإثراء غير المشروع ثم الهروب، دون أن تطولهم يد القانون، أو يأخذ المجمع منهم حقه المادى والأدبى.

والفساد كالأيدز، يتسلل بنعومة السم، ليعدى ويتشر مالم تقاومه بالإصلاح الجاد الحاسم، الإصلاح الديمقراطى، والإصلاح الاقتصادى الاجتماعى.

## الديموقراطية.. والتغيير الاجتماعي





احتلت الجريمة فى اهتمامات المصريين المكان الأول خلال الأعوام الأخيرة، ليس لأن الجرائم مثيرة أو مفاجئة أو حتى مسلية، ولكن لأنها أصبحت الآن علامة من علامات التغير والتحول، وصورة من صور الانحراف غير الديموقراطى فى مجتمع يتغير ويمر فى مرحلة انتقال عميقة.

لحسن حظ مصر، أنها تتمتع اليوم بهامش ديموقراطى تتباهى به وتنفرد بمميزاته عن غيرها من دول الجوار، ولحسن الحظ أن الهامش الديموقراطى فى مصر، قد أتاح لها ليس فقط نقد الميؤب وكشف الانحراف وتعمية الفساد، ولكن أتاح لها أيضاً أن تكتشف اتجاهات التحول الإجماعى العميقة التى جرت وتجرى، على مدى السنوات الأخيرة، خاصة وأن التحول الإجماعى هو الذى يفرز الظواهر السلبية التى نقرأ عنها ونسمع بها، جنباً إلى جنب، مع الظواهر الإيجابية الكثيرة التى نعرفها، من ترسيخ الديموقراطية وتوسيع مجالات الحريات العامة، إلى إعادة البناء الاقتصادى النشط.

وبداية نقول، إن مصر تمر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ بتحولات اجتماعية اقتصادية واضحة لكل عين، لكنها تحولت قلقاً بل أحياناً متناقضة، فإذا كانت ستينات عبد الناصر، قد شهدت التحول الاقتصادى الاجتماعى، نحو شكل من أشكال الاشتراكية، تلعب فيه التنمية والتخطيط المركزى الدور الأول لإصلاح التركيبة الاجتماعية، من مجتمع النصف فى المائة — الإقطاع والأسرة المالكة وحفنة ضئيلة من كبار الأثرياء — إلى مجتمع الفقراء وأنصاف الأغنياء، فإن سبعينات السادات شهدت تحولاً مضاداً نحو الانفتاح، تمييزاً عن الليبرالية الاقتصادية — وفى ظل ضغوط إيديولوجية وسياسية — تلعب فيها الاستثمارات الأجنبية والمساعدات والنشاط الاقتصادى الفردى لبعض فئات المصريين دوراً رئيسياً.

ولأن القرار فى مصر علوى وفردى منذ الفراغة، تعبيراً عن مجتمع للأب فيه حق القيادة المطلق، فقد غرقت مصر فى مأزق هذا الانتقال المفاجئ، من مرحلة إلى مرحلة معاكسة وكأنما الأمر يتعلق بمجرد إغلاق ملف وفتح ملف جديد، فانطلقت المتغيرات بلا ضوابط أو مبادئ أو أسس تهدم بناء وتبنى مكانه شيئاً مخالفاً، أو تبنى بناء وتهدمه فور إقامته بحجة أو بأخرى، بينما التفاعلات الاجتماعية هى التى تهتز وتضطرب، وتميل نحو الانحراف.

ولأن هامش الديمقراطية فى مصر قد ترسخ اليوم، فقد اكتشف الكل أن مصر لم تعد — بعد كل هذه التحولات والتحويلات المضادة — مجتمعاً واحداً موحداً كما هو معروف عنها تقليدياً، لكنها أصبحت عدة مجتمعات، المجتمع الأول، والثانى، وهناك من يقول الثالث والرابع، وبينها فروق اقتصادية واجتماعية وأخلاقية عميقة خطيرة.

كيف حدث كل هذا فى بر مصر، صاحب الشهرة فى مقولة التوافق والسلام الاجتماعى؟

لقد ظل بر مصر يعيش فترات استقرار وتوازن وتكافل، لكنه مر أيضاً بمراحل اضطراب وتحول اختلت فيها التوازنات والقيم والأفكار، ولعل مراحل الاضطراب هذه، تبرز مع حركة انتقال الثروة واختلاف السلطة، وتغير الظروف والأفكار والقيم عبر تغير الزمان والمكان، وعبر طموحات البشر، التى تنعكس على عقولهم وأمزجتهم وسلوكهم وعاداتهم.

وهكذا سقط الماضى فى جب سحيق، وطفئت على السطح حياة أخرى فيها المجتمع الأول والثانى والثالث والرابع، أجيال تلد أجيالاً. تتوالى وتتصارع وتتصادم حتى الاضطراب، الكل يبحث لنفسه عن مكان وسلطان، عن ثورة وجاه، عن هوية وهوية.

وسط كل هذا الصراع والتحول المحتدم، اضطربت العلاقات الاجتماعية والقيم الأخلاقية اضطراباً قاسياً، فأثمر التفكك والسلبية والانحراف والبلادة، جنباً إلى جنب مع الطموح المشروع وغير المشروع، والكفاح الجاد والهازل، والسلوك المتروك بين الانحراف والاستقامة، بين الفضيلة والرذيلة.

ولاشك أن تلك هي الهزة الصاعقة التي أصابت مجتمعاً شليد الحيوية قوى القابلية للتغير، وإن كان شديد التحفظ، بطى القابلية للتكيف مع الوقع السريع للمتغيرات الرئيسية، يمتصها ببطء، ويهضمها بكثير من البطء، رغم أن ظواهرها تبدو على السطح واضحة.

أخشى أن يظن البعض، أن المجتمع المصرى قد انهيار، وفسد أخلاقه وضاعت قيمه وسط هذه التحولات العميقة التى نتحدث عنها فالواقع أن المجتمع المصرى — الكتلة الأساسية المتماسكة فيه — يغير جلده إن جاز التعبير، يبنى ويعمل ويجدد كل يوم، لكنه يتعرض خلال كل ذلك لامراض بعضها قديم ومتوارث، وبعضها جديد وأقد، ولا انتفاص من جهد هذا المجتمع البانى المجدد، أن نكشف بعض مظاهره السلبية وبعض أعراض أمراضه القديمة والجديدة على السواء.

لقد أساء البعض منا فهم الحرية، فأساء ممارسة مفهوم الديمقراطية، وقد آن الأوان ليعرف الجميع أن الحرية، ليست حرية فردية مطلقة، وأن الديمقراطية لانعى اغتصاب حقوق المجتمع، ولا تبنى السلبية والإهمال والتسيب والانحراف.

للأسف الشديد سادت مفاهيم مغلوطة وقيم شاذة تارة باسم الانفتاح، وتارة باسم الديمقراطية، وكلاهما براء مما يزعمون، لأن تلازم التحول الاجتماعى بإفرازاته المتتالية، مع الفهم المغلوط للحرية، فى مجتمع ملئ بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، قد شجع على سقوط قيم وأفكار وصعود قيم وأفكار مناقضة.

ونعنى سقوط قيم الشرف والأمانة، وقيم العمل — الذهنى واليدى — وصعود قيم السلب والنهب و«الهيرة السريع، والهروب بكل مافى الخزينة، فإذا بمقياس الزمان الشائع الآن هو الثراء، حتى لو كان مجهول المصدر، وإذا بالنتيجة هى اتساع شريحة الأثرياء الجدد أصحاب الثروات المفاجئة، على حساب اتساع قاعدة ملايين الفقراء. وهناك من يدعى أن فى مصر الآن ٢٥٠ ألف مليونير، وأن هناك ١٤٠ مليار دولار ثروات مصرية مهيرة للخارج، يقابل ذلك أكثر من ٦٠ مليون مصرى يتأرجحون فوق أو تحت حد الكفاف، ويحشم على صدورهم ٢٨ ملياراً من الديون!

وحتى لا يظن البعض، أننا نتحدث وفى قلوبنا حقد اجتماعى، فإننا نقول إن الثراء أمر لا يعنيننا، ولا أظنه يعنى الكتلة الأساسية فى المجتمع المصرى، التى تريد «الستر» فقط،

لكن الذى يعنى كل وطنى غيور حقاً، هو هذا الخلط الاقتصادى الاجتماعى، الذى أُنشِبَ مخاليه فى مجتمع يهوى السلام الاجتماعى ويؤمن بالسكينة القلبية.

فطبقاً للديموقراطية التى تدافع عنها، وتمشياً مع الحقوق والحريات الأساسية، التى نريد ضمانها لكل مصرى، فإن من حق كل من يعمل ويجتهد أن يكتسب ثروة، وبشرط أن تكون معروفة المصدر، وأن يدفع الضرائب تحقيقاً للتكافل الاجتماعى والتوازن الاقتصادى، وتدعيماً لسياسات الإصلاح، قبل أن تنفجر الأوضاع بالاضطراب الشامل.

وإذا كان من حق الأثرياء الجدد، أن يضاعفوا ثرواتهم، فإن من حقنا أن نتساءل: كم منهم يسد الضرائب والالتزامات القانونية، وبأمانة وشرف؟!

للأسف الشديد أصبح نموذج التهرب الضريبى، حالة أخلاقية تعبر عن انحراف اجتماعى، لم يعد أحد يخل منها، بل أصبح البعض يتباهى بها، ليس فقط فى مجالات التجارة والمضاربة، ولكن حتى فى مجالات المهنيين — المتعلمين — الذين أفرزهم هذا المجتمع الجديد. فإذا منهم من يبارى المضاربين والمهريين، ليس فقط فى التهرب من الالتزامات الاجتماعية والقانونية، ولكن فى الانحراف نحو استسهال الإثراء غير المشروع، ودخول مجالات النهب والاحتيال، ثم الهروب الكبير.

وقدر ماثتوقف بالإعجاب والانبهار أمام النماذج الإيجابية التى تبني وتعمر وتنتج وتكسب، ثم تؤدي الالتزامات، تتوقف بالاندحاش والاستكثار أمام نقيضها، أولئك الذين يثرون بالحرام ويهربون بالمال، ويشيعون فى المجتمع قيمياً وأخلاقاً غريبة، نراها من خلال الإسراف والبيذخ والسفاهة، وخلال مظاهر المجتمع المخملى الجديد، حيث تراق الثروات بسفه على المبادىء، بينما هم يحجبونها عن ميادين العمل الشريف، ولك مثلاً أن تتخيل موظفاً أو عاملاً أو فلاحاً يقرأ عن حفل ماجن تكلف مليون جنيه فى ليلة واحدة، أو تتصور حالة الإحباط التى تصيب ٢٠ مليون فتاة تحلم بزفاف متواضع، حين يقرأن عن زفاف فتاة واحدة — من بنات المجتمع الأول — تكلف مليون جنيه!!

وقدر ماثتوقف بالإعجاب والانبهار، أمام الكتلة الرئيسية فى المجتمع المصرى، التى لاتزال قابضة على الجمر، متمسكة بقيمها وأخلاقها، تتوقف بالتوجس والخوف أمام مظاهر الانحراف الأخلاقى والهبوط السلوكى، التى يمارسها البعض علانية ويتفاخر مستفز باسم الحرية وفى ظل شعار الديمقراطية!!

فإذا ما تعمقنا قليلاً، لوجدنا عجباً في هذا المجال، حيث تعاونت الفروا مع الانحراف، والإسراف السفه، مع هبوط المستوى الثقافي والتعليمي. تراجع دور التربية ليس فقط في المدارس والمعاهد والجامعات، ولكن في الأسرة — الخلية الأولى لبناء المجتمع — ومع تراجع دور المدرسة والأسرة، كمصادر أساسية للتربية والأخلاق والتعليم والتثقيف، صعد دور وسائل الإعلام بقدرتها الهائلة على السيطرة وتشكيل العقول وصياغة الأفكار والأخلاق والسلوك، في مجتمع فقير يحاول النمو.

ونظن أن أجهزة التلفزيون والفيديو والسينما — تحديداً من بين أجهزة الإعلام والاتصال — تتحمل عبئاً أساسياً فيما جرى في بر مصر، الذي كان آنذاك مسالماً راضياً، فمع سنوات الانفتاح المنفلت أصبحت هذه الأجهزة هي المصدر الرئيسي للمعلومات والآراء والتوجيه وصياغة «العقل العام والمزاج الجماهيري» في مجتمع ترتفع فيه نسبة الأمية والدخول المحدود، ويتعرض لتحولات ضاغطة تجذبه من النقيض إلى النقيض، وتغريه بمحاكاة الأثرياء الجدد، وتسهل له الانحراف سواء كان ذلك عمداً أو جهلاً.

لسوء حظ مصر، أن النماذج التي تقدمها معظم أفلام التلفزيون والفيديو والسينما، نماذج شاذة وغير متوافقة مع البيئة المصرية، لكن ملايين الأسر المربوطة بذهول — وببلاهة أيضاً — أمام الأفلام والمسلسلات — المحلية والمستوردة — تأثرت بها ووقعت أسيرة الزيف والبلاهة التي تروج لها، في غياب تربية اجتماعية رشيدة، فكل زوجة خائنة وكل زوج له عشيقة، وكل رجل له حياة خفية، وكل ابن «يرشم» في المدرسة أو النادي، وكم من أسر انهارت وبيوت دمرت بسبب المحاكاة الزائفة والتقليد الأعمى، والأثر المنحرف لنماذج «فنية منحرفة» تستغل شكل الديمقراطية دون مضمونها الحقيقي.

على أن الأخطر أنه بين صعود الثروات المفاجئة والبدخ الاستغزلي، وبين هبوط القيم الأصيلة والأخلاق السوية والثقافة الرفيعة برزت على سطح المجتمع المصري، مظاهر العنف بكل معانيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، حتى الجريمة أصبحت مستحقة وجديدة، ففي الوقت الذي تراجعت فيه أنماطها التقليدية، وتراجع الخجل من الانحراف، ظهرت أنماط جديدة مثل الاغتصاب جهاراً نهاراً. فقد وقت ٣٤٪ من حوادث الاغتصاب الأخيرة في شوارع عامة وفرعية، و١٨٪ في سيارات أجرة، ومثل قتل الزوجات والأزواج والأبناء والأصدقاء، مع استحداث وسائل ارتكاب للجريمة لم تكن معروفة، لكنها

نقلت عن الأفلام والمسلسلات، ومثل انتشار الحشيش والأفيون والكوكايين والبانجو بين فئات كانت تخجل أخلاقياً وتخاف على مراكزها الاجتماعية، كالمثقفين والمثقفين وأبناء الأسر، والأثرياء الذين هم نجوم المجتمع الجديد! إذن...

ألا يدعو كل ذلك إلى إطلاق صرخة مدوية، بالتوقف للبحث والدراسة والملاوة، قبل أن يتفكك العيار وقع الخصومة الدامية، بين فئات المجتمع الذى ظل يفاخر بتماسكه وسلامة الاجتماعى عبر القرون؟ بل ألا يدعو ذلك، إلى ضرورة مراجعة أساليب صياغة هذا المجتمع الجديد المتلاطم المتصارع، من خلال إعادة التركيز على التنشئة الأولى فى الأسرة، وعلى التربية قبل التعليم فى المدارس، وعلى إعادة توجيه أجهزة الإعلام — خاصة شديدة التأثير — لتقوم بدورها الإيجابى، بعيداً عن إثارة الغرائز ونشر البلهاء والإنكالم والسلبية، ومحاوية القيم والأخلاق الجليلة والمستحلثة، التى سادت فأساط ١٩

نعلم أن المهمة ثقيلة وصعبة. تحتاج لعلاجات مبررة، وربما لجراحات قاسية، لكن لا مفر منها، لأن البديل هو استئراء الفساد فالانحراف فالعنف فالدم.

لحسن الحظ أننا بدأنا السير الجاد خلال السنوات الأخيرة، فى طريقين جادين لإعادة صياغة العلاقات داخل المجتمع المصرى، طريق الإصلاح الاقتصادى، وطريق الديمقراطية، ولأنهما يشكلان معاً رأس الرمح، فإن المطلوب الآن، هو صب كل الجهود فى مجراهما، حتى لا يتسرب الماء النقى فى الرمال، فتموت عطشاً وسط التيه، وتتبخر الأصوات مع الأصلاء فى الهواء.



ثمة قضيتان مهمتان ماثرتان فى كل مكان، وهما أكثر وضوحاً فى مصر، إحدى أكبر دول العالم الثالث صلاحية للقياس.

ونعنى قضيتى الفقر والحرية، أى الأزمة الاقتصادية الطاحنة، بكل مآلئيه من ارتفاع الأسعار، وضغط الديون، وتمشيد التنمية، وأزمة الديمقراطية، بكل مآثرز إلىه من رغبة مجتمعات العالم الثالث — ومصر فى طليعتها كالعاده — فى التمتع بنعيم الحرية، التى تتجارب مع حاجيات الإنسان وحقوقه.

ومن المثير للانتباه أن مجموعة من العوامل المثيرة قد تزامنت معاً وداخل إطار واحد بحيث أبرزت هاتين القضيتين في توقيتات متناخلة.

على المستوى المصرى، يشهد الشارع السياسى حركة دائبة ذات اتجاهين، الاتجاه الأول يحاول معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة وتأثيراتها على كل نشاطات الحياة المصرية، للخروج من عنق الزجاجة الخانق، والاتجاه الثانى يهدف إلى تدعيم الإصلاح الديموقراطى وتوسيع مبادئه وترسيخ أساساته.

على المستوى الدولى تكاد تكون الصورة هى الصورة، فمع إجماع عالمى على أن الأزمة الاقتصادية تطحن الجميع، خاصة دول العالم الثالث — حيث يعيش ثلثا سكان العالم — وعلى رأسه هذه الأزمة تجر وراءها أو تدفع أمامها عربة الديكتاتورية ونظم الحكم الاستبدادى، بينما تيار الإصلاح الديموقراطى يقاوم بصلابة، يتقدم خطوة فى هذه الدولة أو تلك ويتراجع خطوات فى معظم الدول.

فإذا مابدأنا بالوضع المصرى، وهو شغلنا الشاغل بالضرورة، نلاحظ أنه بينما تبذل جهود إيجابية جادة للإصلاح الاقتصادى، وبينما يقوى تيار الإصلاح الديموقراطى المطالب بالمضى قدماً فى تدعيم الديموقراطية على أسس دستورية راسخة، نجد أن أصواتاً عديدة ترتفع — بل وتصرخ — تحاول إجهاض كل شئ عن طريق المبالغة والتطرف يعيناً أو يساراً، ولو أن الأمر تعلق بحرية الاجتهاد، وبالخلاف على أى الفلسفات والنظريات والخطط هى الأصلح للخروج ببلادنا من أزمتها لهان الأمر، ولأصبح مقبولاً ومرحباً به.

لكن المشكلة العويصة — التى تزحم الشارع السياسى — هى مشكلة الذنين ناهوا فى زحام النظريات، وفقدوا الفكر والموقف والهوية، أو الذنين اختلطت عليهم الرؤى والأفكار، وزاغ بصرهم وسط البريق، أو الذنين لازلوا يعيشون جمود أفكار الماضى دون تغيير، فأصابعهم الجمود يتخلف فكرى وسياسى حاد.

مشكلة كل هؤلاء، أنهم هم الأعلى صوتاً فى الشارع السياسى المصرى، يرحمونهم بفيض هائل من الدعاوى الباطلة المخلفة بشعارات براقية، فتبدو دعاوهم كضحك أريد به باطل، بينما القضية الرئيسية للشعب المصرى هى قضية الخبز والحرية، بصرف النظر عن المجادلات البيزنطية حول مرونة فلسفة «سميث» الرأسمالية، أو جمود فكر «ماركس» الشيوعى.

ودعوة الحق التي أُرِيدَ بها باطل، هي تحديد الاختيار الفلسفى الذى على أساسه نضع خططنا السياسية والاقتصادية والثقافية، اختيار الطريق والطريقة الملائمة لظروف مجتمعنا، ومتطلبات شعبنا المتوافقة مع تاريخه وحضارته وتراثه، لقد جاء وقت قلنا فيه بالاشتراكية، أو التطبيق المصرى للاشتراكية. ثم جاء وقت آخر قلنا فيه بالانفتاح الرأسمالى المطلق، وصدر النطق السامى بهذه وتلك دون وعى حقيقى بظروف المجتمع ومتطلباته، فكانت النتيجة واحدة فى الحالتين، وإن اختلفت فى بعض المظاهر.

اليوم نجد الصياح يتعالى من أنصار اليمين واليسار، كل يدعى أن طريقه وحده هو طريق الخلاص، بينما الكل يعلم أن الدول الموعلة فى الرأسمالية، لم تعد تطبق تلك النظريات التي حفظها دعاة اليمين المصرى منذ نصف قرن، وكذلك فإن الدول الاشتراكية، وفي طليعتها الصين والاتحاد السوفيتى سابقاً، لم تطبق النظريات الماركسية بحذافيرها كما لا يزال يؤمن بها بعض دعاة اليسار المصرى المتحجرين!

لقد فرضت ظروف الحياة وفرض تطورها المعقد، إدخال تعديلات جوهرية على النظريات السياسية وفلسفات الحكم، سواء فى الدول الرأسمالية، أو فى الدول الشيوعية، فأصبحت النظريات فى خدمة تطور المجتمع ومواكبة حاجياته، وليس العكس كما كان يحدث فى الماضى، حيث المجتمعات كانت فى خدمة النظريات.

عند هذه النقطة بالذات تقف مصر اليوم كجزء من طليعة دول العالم الثالث، التي يجتاحها تيار الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الديموقراطى معاً، مهما اختلف حول لونه أصحاب النظريات الجامدة والفلسفات المتحجرة.

ولحسن الحظ أننا تابعنا جميعاً خلال الفترات القليلة الماضية، التيار العالمى للإصلاح الديموقراطى، وهو يحقق نجاحاته من كوروا شرقاً إلى الأرجنتين غرباً، ثم تابعنا معه تيار الإصلاح الاقتصادى، وهو يتخذ من الأمم المتحدة منبراً عالمياً لعرض الأزمة الطاحنة التي تتطلب إصلاحاً اقتصادياً بأعمق الأثر فى العالم كله.

على علما المنبر العالمى، وقف رئيس مصر حسنى مبارك، مع غيره من زعماء العالم الثالث يحذر من مخاطر تدهور الأوضاع الاقتصادية فى دول العالم الثالث قاطبة، حيث المديونية تزيد بمعدلات رهيبة، وحيث تزايد السكان بسرعة، وحيث ضعف الإنتاج وبطء



التنمية، وحيث الحروب والصراعات الباردة والساخنة، وبينما يعاني ثلثا سكان العالم — مجموع سكان الدول النامية — من كل هذه الكوارث والضغوط العنيفة، ينعم سكان الدول الصناعية المتقدمة بترف زائد عن حد التصور، فالخلل يسود العلاقات الاقتصادية والسياسية والفكرية والعسكرية بين عالمين، عالم الفقر والمجاعة والديون والحروب، وعالم الرفاهية والترف والأمن والسلام، ولن تستطيع الحضارة البشرية أن تستمر في ظل هذا الخلل الشديد، خصوصاً بعد انطلاق صاروخ العولمة المتوحشة أخيراً..

ومن الجدير بالدراسة والتوقف إذن، أن العالم أصبح منقسماً إلى تحالفين متصارعين تحالف الفقر والأزمات الاقتصادية والسياسية والحروب والصراعات المسلحة، تحت قيادة النظم الديكتاتورية والعسكرية في معظم دول العالم الثالث، وتحالف الثراء والرفاهية والأمن والديموقراطية في معظم دول العالم الأول الصناعي الغربي صاحب العولمة ومستغلها!

والغريب أن العلاقات بين هذين التحالفين، قائمة حتى الآن على غلط شديد في كل مجالات الحياة، فالفقراء يزدادون فقراً وديكتاتورية وعنفاً لحساب الأغنياء، والأغنياء يزدادون ثراء ورفاهية وحرية على حساب الفقراء.

أمام هذه الأوضاع المقلوبة المثيرة للقلق والتوتر، نتوقف أمام مجموعة مهمة من الملاحظات المستوode بالأرقام:

(١) كسر العالم الستة آلاف مليون نسمة، وهو يسير الآن بمعدل زيادة تبلغ بليون — ألف مليون — نسمة كل ١٢ عاماً، حيث ٧٠٪ من هذه الزيادة مركزة في الدول النامية، التي يعيش فيها ثلثا مجموع سكان الكرة الأرضية.

(٢) تملك الدول النامية هذه ٧٠٪ من احتياطي الثروات الطبيعية في العالم؛ الزراعية والتعدينية والبشرية، ومع ذلك فهي الأشد فقراً الأكثر تخلفاً الأضخم مديونية.

(٣) تدعى الدول المتقدمة أنها تقدم معونات ضخمة للدول النامية، لكن الأرقام تقول إن مجموع المعونات الاقتصادية المقدمة لا تزيد عن ٥٪ فقط مما تنفقه الدول المتقدمة على التسليح وحده!! مع ملاحظة أن العالم يتفق ٢ مليون دولار كل دقيقة على التسليح.

(٤) معظم مبيعات الدول المتقدمة من السلاح تذهب للعالم النامي، فقد قفزت هذه المبيعات — مثلاً — من ٧,٤ مليار دولار عام ١٩٧٢، إلى نحو ٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ وإلى أكثر من مائة مليار فى التسعينات! المهم أن النفقات العسكرية فى الدول النامية تضاعفت خمس مرات خلال السنوات القليلة الماضية لتشكل عبئاً ضاغطاً جديداً.

(٥) جميع الحروب التى شهدتها العالم منذ ١٩٦٠ وحتى الآن، وعددها ٦٥ حرباً، راح ضحيتها ١٠ ملايين نسمة، وقعت فى الدول النامية الفقيرة.

(٦) زاد عدد الدول الخاضعة لحكومات عسكرية فى العالم النامي، منذ عام ١٩٦٠ من ٢٢ دولة إلى ٥٧ دولة، ليتحقق التحالف الشهير، بين الفقر والديكتاتورية.

فماذا تعنى كل هذه الأرقام والحقائق؟! وكيف نقرؤها ونخرج منها باستدلالات محددة واضحة؟! وإذا قرأناها بصورة صحيحة، كيف نستفيد منها ومن دلالاتها الموحية فى الخروج ببلادنا من أزمتها الاقتصادية الراهنة، حتى لاندفعها الامواج العاتية والمعادية، فى طريق الدول المتزايدة الفقر المتدهورة الأوضاع؟!.

الحقيقة أن مصر كانت — ولا تزال — هى النموذج الذى يصلح عادة للدراسة والمقارنة، إذا مدار الحديث حول مشاكل العالم الثالث؛ سواء كان حديث الفقر والتخلف، أو حديث الإصلاح الديموقراطى والإصلاح الاقتصادى.

فمصر من الناحية السياسية والجغرافية تقع فى قلب قوس الأزمات الشهير، الذى يضم بؤر التوتر. يكفى أنها منغمسة أو محاطة أو مهددة بمجموعة هائلة من هذه البؤر، من الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وهى من الناحية الإقليمية تقع فى قلب دول العالم النامي فى آسيا شرقاً، وأمريكا اللاتينية غرباً وأفريقيا فى الوسط، حيث التناقض الشديد بين كثرة السكان، والتوترات الطبيعية، وضعف التنمية، وضغوط المجاعة، والديون، والحروب، وصراعات الحدود، والنظم الديكتاتورية.

مصر وسط كل ذلك تحاول أن تجرب حلولاً رائدة لمشاكل عويصة تسود ثلاثة أرباع دول العالم. حلولها تكمن فى محاولة الموازنة بين متطلبات التنمية ومقاومة الفقر، وبين

متطلبات الأمن والدفاع عن الوطن وردع العدوان. بين حاجة المواطن إلى ملء بطنه بحد أدنى من العيش الكريم، وبين حاجته لإشباع فكره بالديموقراطية الراسخة حيث لاخير بلا حرية.

مصر هذه التى تحاول الإفلات من حصار الفقر معتمضة بحزام الديموقراطية، مسنودة بتراث قديم، ليست متروكة فى حالها تبنى النموذج الذى تريد، لأن الذين لا يريدون لها النجاح فى كسر الحصار وهزيمة تحالف الأخطار كثيرون، يعملون ليل نهار على اختراقها وإجهاضها، قبل أن تنتقل عدواها إلى الجيران.

لكن التحدى الحقيقى الذى يواجه مصر هو أن تمضى قدماً فى تبنى المزوجة بين التنمية الشاملة للمجتمع، وبين بناء النموذج الديموقراطى الحديث الذى يفتح كل آفاق الإبداع أمام الإنسان، فالإنسان هو دائماً هدف التنمية والديموقراطية، بقدر ما هو وسيلة لإقامتها.

ولا فما هو الهدف وماهى الوسيلة ١٩



بقدره قادر، انقلبت أحوال العباد فى هذا العالم المضطرب المضطرم، فإذا المبادئ تتراجع لتتقدم المصالح، وإذا الأسس تنهار لتقوم التفاصيل، وبين هذا وذاك تضيق الحقائق وتتلون الوقائع، فالظالم مظلوم والعكس صحيح!!

لكن أطرف مافى كل ذلك، هو تلك الدعوات الصارخة، التى يطلقها الأشد قوة وقدره والأعلى صوتاً، مطالباً — باسم الديموقراطية — بحماية الأغنياء من طمع الفقراء، حماية الثروة من الثورة. ولعل تلك الدعوات ليست مقصورة — كما يتصور البعض — على مجتمعاتنا، التى تحتدم فيها كل عوامل الصراع على لقمة الخبز، بحكم محدودية الامكانيات وزيادة البشر وسوء التوزيع، وشيوع الفساد والاستغلال أيضاً، حيث يمكن أن نفهم حركة الصراع الاجتماعى الاقتصادى، بين الأغنياء والفقراء، ولكنها دعوات ممتدة إلى ساحة العالم بأساعه، حيث صراع الديناميكيات العظمى يسيطر على كل شئ.

وفى مدينة «ريو» العاصمة السابقة للبرازيل، انعقد فى يونيو من عام ١٩٩٢ أضخم مؤتمر عالمى فى التاريخ، هو «مؤتمر الأرض»، وهدفه الرئيسى: البحث فى كيفية حماية

كوكب الأرض من الفناء، بسبب استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث، وتقب الأوزون..... إلخ، لكن الخلاف وقع كما هو متوقع دائماً، بين أغنياء العالم — نادى دول الشمال الصناعية المتقدمة صاحبة النظم الديمقراطية — وبين باقى دول العالم الفقيرة صاحبة النصيب الأكبر من النظم الديكتاتورية، أى بتحديد أكثر بين ممثلى بليون إنسان يحتكرون ٢٨٥ من تجارة واقتصاد العالم، وبين ممثلى أربعة بلايين آخرين يعيشون على خط الفقر وتحت، يبلغ نصيبهم ١٥ فقط، وبمعنى آخر، فإن التباين بين أغنياء العالم وفقرائه يتسع وتعمق، يكفى أن نعرف أننا لو قارنا بين دخل أغنى بليون فرد فى العالم، وأقر بليون فى بداية التسعينيات لكانت نسبة الفارق هى ١٥٠ إلى واحد على الأقل، كما يقول تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة الصادر فى أبريل ١٩٩٢. فما بالك لو قارنا بمساحة الحرية وأوضاع حقوق الإنسان، هنا وهناك؟ وما بالك والوضع مع بداية القرن الحادى والعشرين قد ازداد سوءاً!

ولكن أغنى الأغنياء هؤلاء ثاروا فى مؤتمر قمة الأرض، ورفضوا وهددوا... لماذا.....؟ لأن الدول النامية والفقيرة طالبتهم بمجموعة بسيطة من المطالب المعقولة، اسهاماً فى حماية مستقبل البشرية، مثل إعطاء استنزاف الموارد الطبيعية — كالغابات والمزارع والمعادن والتنفذ — ومعظمها فى الدول الفقيرة، لكنه مستغل من الدول الغنية، ومثل زيادة إسهام الأغنياء فى نفقات حماية البيئة ومشروعات تنمية الجنوب المتخلف.

فإذا بالأغنياء يصرخون، مطالبين بحمايتهم من جشع هؤلاء الفقراء المتخلفين، ومؤكدين أنهم قدموا أكثر من مائة مليار دولار كمعونات للدول الفقيرة... لكن هذه أهدرتها فى مجالات أخرى غير التنمية الحقيقية؛ أبرزها سراديب الفساد والتهريب، وتكليس الأسلحة لحماية النظم غير الديمقراطية!

وإذا كنا نوافق الدول الغنية على الجزء الثانى من اتهامها، وهو إهدار الدول النامية لمعظم القروض والمساعدات الأجنبية فى مسارب غير مفيدة، فإننا نخلف معها فى الجزء الأول والأساسى من مقولتها، والدليل جاء من عندها، إذ بالمصادفة صدرت دراسة مهمة كتبها خبيرة أمريكية هى «سوزان جورج» تحت عنوان «الأثر المتصل» حول المعونات الدولية وأثبتت فيها أنه إذا كانت الدول الغنية قد دفعت هذا الرقم من المعونات للدول

النامية فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠، فإن فقراء الدول النامية دفعوا لأغنياء الدول الصناعية ١٣٤٥ مليار دولار فى نفس الفترة على شكل فوائد القروض وخدمات الديون، أى أن عائد الأغنياء من دم الفقراء يظل أكثر.

ومن التناقض أن الفقراء هم الذين ينفقون على زيادة تضخم ثروة الأغنياء، ليس فقط بتسديد القروض بفوائد مركبة ومرهقة، ولكن أيضاً، وهذا هو الأهم، عن طريق استنزاف الأغنياء لكل ثروات الفقراء، من الفاكة والخضر إلى الذهب والحديد، ومن الماء العذب إلى النفط. وبأبخس الأسعار، لكى يزداد الفقراء فقراً ويزداد الأغنياء ثراءً ورفاهاً وغطرسة أيضاً.

ونفس الشئ يحدث فى الداخل، حيث الفقراء يدفعون الضرائب، ويؤدون الالتزامات ويقدمون التضحيات، ويخضعون فوق ذلك للقمع المنظم، ليزداد الأثرياء ثراء وقوة، على طريق جمع المجد من أطرافة مجد الثروة ومجد السلطة باسم الديمقراطية المنفتحة.

فإذا كانت مقولتنا صحيحة، على مستوى العلاقات الدولية، فإن الحال لا يختلف كثيراً على مستوى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى مجتمعنا، من حيث المبدأ على الأقل. ولعل لأمر فى هذا الصدد أخطر مما يتخيل كثيرون، إذ أننا دخلنا مرحلة دقيقة من تطبيق سياسات اقتصادية جديدة، ستتسبب فى إعادة توزيع الثروة القومية بمقاييس جديدة، ووفقاً لموازين وتوجهات فرصتها «ضرورات الإصلاح الاقتصادى» التى أوصانا بها البنك الدولى وصندوق النقد، وهما يمثلان فى النهاية مصالح وسياسات الدول الأغنى السابق ذكرها، بصرف النظر عن مدى تطابق أو تشابه تلك المصالح مع مصالحنا نحن، ونحن من عباد الله الفقراء!

ضرورات الإصلاح الاقتصادى، هذه قامت باختصار على مبدأ أساسى، هو فك الهياكل الاقتصادية القائمة فى مصر منذ سنوات طويلة، وتركها لآليات السوق، وتخفيف قبضة التخطيط، والتنمية المركزية، والقطاع العام لمصلحة «الخاصة» أى القطاع الخاص، وإطلاق حرية تبادل السلع والاستيراد والتصدير، دون أية قيود أو موانع، وإيقاف الدعم فى كل المجالات — حتى عن الغذاء — وتخلي الدولة عن مسؤولياتها الرئيسية فى مجالات مهمة كقيادة التنمية المتكاملة، وحل مشكلة البطالة المتفاقمة — بإيقاف

التعيين — ومراقبة الأسعار وتحليلها، وصولاً للخدمات الأساسية كالتعليم والعلاج والإسكان والرعاية الاجتماعية، في مقابل زيادة الضرائب وأسعار السلع والخدمات كالمواصلات والكهرباء والطاقة... إلخ.

أليست هذه هي قواعد الديمقراطية والليبرالية الغربية؟!؟

ونود هنا أن نوضح مجموعة من الأساسيات التي تحكم فكرنا في موضوع حساس كهذا، أولها: إننا من حيث المبدأ لسنا ضد سياسة تحرير النشاط الاقتصادي، بشرط تحرير العمل السياسي، مع تقديرنا لهامش الديمقراطية الراهنة، فهما معاً جناحا الديمقراطية التي نؤمن بضرورتها، وثانيها: إننا يجب أن نراعي ظروف مجتمعنا — كثير السكان قليل الموارد — فما ينطبق على المجتمع الأمريكي أو الألماني، لا يصلح حتماً للمجتمع المصري أو المغربي أو الأردني، ومن ثم فإن الإصلاح، حتى لو كانت شروطه مفروضة من البنك الدولي وصندوق الدين — عفواً صندوق النقد الدولي — ينبغي أن يتلائم مع ظروفنا الاجتماعية الاقتصادية. وثالثها: إن الإسراع بإطلاق آليات السوق دفعة واحدة، تعنى إلقاء 7٩٠ من الشعب فجأة في براثن الغلاء والبطالة والفقر واليأس، وصولاً للتطرف والانتحار. ورابعاً: إن دعوات الحرية الاقتصادية، التي تسرع في تطبيقها تحت ضغط المؤسسات الدولية «إياها» وبالطريقة التي نقرأها ونسمعها من المبشرين بها، لم تعد قائمة إلا في كتب القرن الماضي وأوائل هذا القرن، تلك التي كتبها فلاسفة الليبرالية المطلقة!!

لكن واقع اليوم يقول إن اساتذة الليبرالية الحالية، في أمهات الديمقراطيات الغربية أمريكا وأوروبا الغربية — تجاوزوا ذلك كله، وأدركوا أن الحرية المطلقة فكر هلامي لا وجود له في عالم شديد التعقيد، وأن دور الدولة يظل أساسياً، في القيادة والتخطيط والتوجيه ورسم السياسات، ثم هي تترك للمؤسسات والأفراد، حرية العمل في إطار ذلك كله. أليس مفهوماً معنى أن الليبرالية الجديدة السائدة الآن في الديمقراطيات الغربية تغلت عملياً، عن فكرة الحرية الاقتصادية المطلقة، لتحل محلها حرية المجتمع في تحديد مصالحه؟ ومن ثم فرضت سياسات جديدة، لحماية الاقتصاد الوطني من الانهيار، وحماية الصناعة الوطنية من التآكل، وحماية خبز الفقراء، من جشع الأغنياء، بما تشمله من توفير فرص التعليم والعلاج والضمان الاجتماعي والحريات السياسية، من حق الإضراب عن

العمل، إلى حق تداول السلطة والحكم بالأغلبية، عن طريق التصويت الحر والانتخاب النزيه، وكل ذلك هدفه حماية «النظام الديمقراطي» من الاختناق، في أنفاق الجوع والرفض والتذمر، وصولاً لثورة الفوضى، أو فوضى الثورة.

نعلم أن الموضوع معقد، والضغوط كثيرة، لكننا نعلم — بل نحذر — أن النتائج قد تكون أكثر خطورة وحساسية إذا ما استمر حالنا نحن قائما على عدم التوازن بين طرفي المعادلة، تحرير الاقتصاد وتحرير الإرادة السياسية..

ونحسب أن تلك الدعوات الصارخة — على المستويات العالمية والقومية حتى في مناخ العولمة وضغوط اتفاقية التجارة العالمية المطالبة بغير حق ولا عدل ولا وعي، بحماية الأغنياء من جشع الفقراء — تخفياً وراء شعار الديمقراطية، هي دعوات مغلوطة ومناقضة للمنطق ومعادية لحركة التاريخ، لكننا نقول إن العكس هو الصحيح، فمنذ آدم حتى أصغر أحفاده، ظلت المشكلة المويصة، التي واجهتها كل الدول والمذاهب والأديان والأفكار والفلسفات، على مر العصور والدهور، هي كيف نحمي الفقراء من جشع الأغنياء، فنوفر لهم الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، ونطلق في نفس الوقت حرية «الإثراء» للآخرين بشروط عدم الجور على حقوق الفقراء والانتقاص من حرياتهم وحقوقهم؟! وقد كان ذلك صلب معضلة الصراع الأزلي، بين السلطة الحاكمة — في أى شكل — وبين المحكومين.

ونحسب بداية — حتى لا يفهم البعض أن هذا فكر ماركسي، وهو ليس بذلك على الإطلاق، فلم أكن يوماً من أتباعه — أن الأديان السماوية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، بل حتى كل القوانين الوضعية، والمذاهب الفلسفية والفكرية، والمبادئ الأخلاقية والسياسية والاقتصادية القديمة والحديثة، من أفلاطون إلى مائتس، مروراً بابن رشد — قامت على أساس محاولة فك التناقض الأزلي بين أثرياء القوم وفقراءهم، الذي هو صميم ديناميكية العلاقات الإنسانية وعقدة صراعها الدائم، لكي تتحقق معادلة التعايش الاجتماعي الحر والمستقر.

وبقدر ما أبدعت العقيدة الإنسانية من فلسفات ومبادئ في هذا الصدد، بقدر ما تركت البشرية حتى اليوم، عرضة لحركة الصراع هذه تملو وتهبط، تجري الليسار أو اليمين، لكنها

حكما تعود إلى الوسط الذى هو رمانة الميزان وعقدة الوصل والاتصال، ونحن من أنصاره.

وبقدر فرحة أنصار الليبرالية الغربية، بانتهاء الماركسية اللينينية فى المعسكر الشيوعى، باعتبارها المناوئ الفلسفى السياسى، بقدر إدراك الليبراليين الغربيين أن المبادئ الأولى — والساذجة أحيانا — للاقتصاد الحر، التى رسمها فلاسفة ومفكرو القرنين الخامس عشر والسادس عشر، لم تعد صالحة للقرن العشرين، ناهيك بالقرن الحادى والعشرين، فإذا بهم يسارعون إلى تطعيم هذه الليبرالية الرأسمالية، بإيجائيات الاشتراكية، ويأخذون منها أهم ما فيها، كالضمان الاجتماعى وحقوق العلاج والتعليم وتعويض البطالة، فضلا عن تقوية دور الدول الحديثة — كممثلة المجتمع — فى قيادة التنمية البشرية المتكاملة فى كل المجالات، من توفير لبن الأطفال إلى كفالة حق أفقر مواطن للتشريع لمنصب رئيس الدولة، فهذا هو جوهر الديمقراطية، العدل الاجتماعى، وفى ضوء ذلك برزت فى أوروبا نظرية الطريق الثالث.

وطالما أننا نهوى هذه الأيام. ترديد الادعاء بتقليد الليبرالية الغربية، ونقلها أحيانا وبصورة مبتسرة، فلماذا لانقلدها واقعيا ونقلها نصا وروحا أيضا حتى يستقيم التقليد ويمتثل الاستشهاد؟.

وفى محاولة لتبسيط مانهيد — دفاعا عن الفقراء والمقهورين وهم 2٩٠ من هذا المجتمع — ندعى مثلاً أن الليبرالية — فى عقر دار الديمقراطية الغربية مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان فضلا عن الدول الاسكندنافية — قد تخلت عن المبدأ الليبرالى القديم القائل عبر الأدبيات المعروفة «دعه يعمل دعه يمر»، ومضمونة الحرية المطلقة لكل فرد فى أن يفعل مايشاء فى أى وقت يشاء، واستعاضت عنه بمبدأ آخر أكثر عدلا وواقعية قوامه، دعه يعمل ودعه يمر، لكن فى اطار حرية المجتمع ككل، وليس فقط فى إطار مصلحته الذاتية الضيقة، أى أن مصلحة المجموع فوق مصلحة الأفراد، مع ما يستتبع ذلك من سن قوانين وتحديد سياسات تحفظ للمجتمع توازنه.

حسن لنقس ذلك على حالة محددة عندنا فطبقا لوصفة البنك الدولى وصندوق النقد، التى أوصانا بها، لتحقيق «الإصلاح الاقتصادى» نقرر — ضمن إجراءات عديدة وقاسية بالنسبة للفقراء — إطلاق آليات السوق فى كل مجال، من أسعار الغذاء إلى أسعار



الكهرباء، ومن حرية العمل إلى حرية الفصل، ومن حرية القطاع الخاص إلى بيع القطاع العام... إلخ.

لكننا نختار نموذجاً واحداً، هو إطلاق حرية الاستيراد دون قيود وفق قواعد اتفاقية التجارة الدولية، فماذا يعني ذلك مثلاً بالنسبة للسوق المصرية وللصناعة الوطنية التي تعرضت للمحصرة والخنق مرتين خلال قرن واحد، مرة بعد هزيمة مشروع محمد علي بتحديث الدولة في أربعينيات القرن التاسع عشر، ومرة ثانية منذ هزيمة مشروع جمال عبد الناصر، في ١٩٦٧ وحتى هذه الأيام؟

لقد فرضت الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية في القرن التاسع عشر على مصر «الحديثة» إيقاف صناعاتها وتحجيم جيشها، وبيع مؤسساتها ومزارعها للأجانب — باسم الاستثمار — وتحويلها من دولة صناعية صاعدة إلى دولة زراعية تخدم إلتاحتها — خاصة القطن — الاقتصاد الأوروبي، وصولاً لإقامة صندوق الدين الأجنبي.

ونخشى أننا سنقع الآن في مثل ما حدث في ذلك القرن، نتيجة شروط صندوق النقد الدولي — الذي يفرض سياساته كما فعل صندوق الدين في الماضي، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتدمير الأساس الصناعي الذي أقامته مصر خاصة خلال الستينات، والإبقاء بأن الزراعة والسياحة وحدهما كفيلا بتوفير مصادر الدخل الأساسية، والمطالبة بإطلاق حرية الاستيراد، وإسقاط كل ضوابط الحماية للصناعة والمنتجات الوطنية سواء كانت فواكه وخضروات وصناعات غذائية عند المستوى الأدنى، أو كانت منتجات صناعية ثقيلة كالحديد والألومنيوم — فضلاً عن الصناعات العسكرية — مروراً بالصناعات التقليدية التي أخذت منذ قرناً كاملاً لكي نجدها، مثل صناعات الغزل والنسيج، تلك التي وفرت لجموع الشعب — وللفقراء الأغلبية خاصة — الحد الأدنى من وسائل المعيشة، ومن ثم ضبطت حركة الصراع الاجتماعي، وسهلت انسياب التمايش والاستمرارية والاستقرار السياسي والاجتماعي.

وحين نفتح — مثلاً — أبواب الاستيراد على مصراعيه — تنفيذاً للشروط الدولية — فإننا سنصطدم عاجلاً أو آجلاً بمقتبين شليئي الوطأة، أولاً اكتساح المنتج المستورد للسوق وسيطرته بالأسعار التي يحددها المصدر الأجنبي وبالنوعية التي يريد تصديرها إلينا، وكسوق مستهلكة، بما يعنيه ذلك من عبء مضاعف على المواطن في ظل أسعار حرة

ومطلقة، وثانياً: منافسة هذا المنتج المستورد للمنتج المحلي — دون تكافؤ حقيقى — بما يعنيه ذلك من القضاء على الصناعات الوطنية بالافلاس، أو الاستيلاء والغزو السافر، لنكرو نفس الخطأ مرتين خلال قرن ونصف.

وربما تعتبر قلة من الأثرياء الجدد فى هذا المجتمع، أن فتح باب الاستيراد على مصراعيه، سوف يوفر لهم فرصاً لمزيد من الإثراء لكن الأثرياء العاقلين يرون أن العكس هو الصحيح، حيث سيلتهم الاستيراد دون تحديد، كل منجزات ومجالات وإمكانات أية قدرة وطنية على الصناعة والتجارة، وهذا هو درس التاريخ فى كل مكان، بصرف النظر عن كل مقولات تصحيح مسار الاقتصاد، وتجديد الصناعة بتوفير عنصر المنافسة الحقيقية، بعد سنوات طوال من التجمد والحماية المتعسفة للصناعة الوطنية، التى تراخت وترهلت إلى درجة التجمد بل التبلد.

وأبسط دليل أن حجم الواردات أصبح مع بداية عام ٢٠٠٠ خمسة أضعاف حجم الصادرات! من باب المقارنة ماذا تفعل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، فى مجال حرية الاستيراد وحماية صناعاتها الوطنية، رغم فرضها شروط اتفاقية التجارة العالمية «الجات» II صحيح أن هذه الدول التى تملئ علينا اليوم شروطاً تعسفية لاترضاه لنفسها بالطبع — تؤمن بحرية الاقتصاد والتجارة، وبحرية الاستيراد، لكنها تلجأ بالضرورة إلى تطبيق الوقاية والحماية، وقاية نفسها من المصدر الأجنبى — حتى لو كان أقرب الأصدقاء والحلفاء — وحماية صناعاتها الوطنية من المنافسة غير التقليدية وغير المتكافئة.

إن الصراع الدائر الآن بين الدول الرأسمالية الغربية، قائم فى الأصل على تطبيق قوانين الحماية. ولعل الحرب التجارية الرهيبة بين أمريكا واليابان، وبين أمريكا وأوروبا الغربية، بل بين دول أوروبا الغربية ذاتها بعضها مع بعض رغم موافق الوحدة والسوق الموحدة، هى خير دليل على ذلك، لقد دخلت أمريكا حرباً شرسة مع اليابان، قد تتطور فى المستقبل القريب من حرب اقتصادية سياسية إلى حرب سياسية عسكرية، بسبب خوف أمريكا من الغزو الاقتصادي اليابانى الهائل للسوق الأمريكية — والأوروبية طبعاً — ابتداء من صناعة السيارات إلى أجهزة الكمبيوتر، وابتداء من نمط الإنفاق الاستهلاكى الفردى، إلى برامج التعليم والتدريب، وكانت ومازالت قوانين الحماية هى السلاح الأمضى، الذى تستخدمه

كل منها فى مواجهة الآخر.

فلماذا نلجأ بالذات، إلى تطبيق الشروط التى يريدونها هم، دون أن نفكر فى الشروط التى تحمينا نحن كما يحمون هم أنفسهم من أقرب الأصدقاء!!!!.

بقيت هنا ملاحظة تتوقف بنا عند المفارقة التاريخية التى نحلز من تكرارها، والمفارقة التى نعنيها، هى أنه بعد أن هزمت الدول الغربية مشروع محمد على لبناء مصر الحديثة، وفرضت عليها قيوداً عسكرية وسياسية واقتصادية، وحولتها إلى مزرعة للاستثمار والاستغلال الأوروبى، شجعت النظم الخديوية الحاكمة فى القرن التاسع عشر على استعارة «الصورة الديمقراطية من الغرب الديمقراطى» فإذا بهذه النظم — خاصة فى عصر إسماعيل — تفتح الباب وتنقل الصورة، دون أن تنتبه إلى أن الديمقراطية عملية متكاملة، تقوم على قلمين الحريات السياسية والفكرية، والبناء الاقتصادى الوطنى..

وبينما أجرى إسماعيل باشا «إصلاحات سياسية محدودة» لها طابع ديمقراطى غربى، ابتداء من دستور وبرلمان ١٨٦٦، كان فى ذات الوقت ينفذ هو وخلفاؤه — باسم الحرية الجديدة — المخطط الغربى بتصفية البناء الاقتصادى الوطنى، وصولاً لمرحلة قناة السويس وكل المصادر الاقتصادية الأساسية لحساب الأجانب. ونحسب أن ذلك هو السبب فى فشل التجربة الليبرالية الأولى، التى نشأت منذ ١٨٦٦ ثم تبلورت عبر ثورة ١٩١٩ فى دستور ١٩٢٣، وانتهت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

إن لشعارات الديمقراطية بريقاً لامعاً وأخاذاً، لكن البريق وحده — وبهذا الشكل — لا يطعم الجوعى، لكنه مع تراكم الفقر والجهل والانحراف والفساد والتبعية يدفع إلى الرفض والتمرد، وتلك حكمة التاريخ ودرس الماضى، يطلان علينا اليوم من جديد.





لم يعد هناك بيت في مصر المحرورة إلا ويحس بالهم المقيم، خوفاً على أبنائه من مظاهر الانحراف التي استشرت فأقلقته الجميع على الشباب، ذخيرة مستقبل مصر.

ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الخائفة، المصحوبة بتدهور الأخلاق، وضياح القيم الأصلية، ويزور قيم جديدة تعكس ملامح وأخلاقيات «المجتمع الجديد» قد فتحت الأبواب والنوافذ لتسلل الانحراف؛ وشيوع الفساد بدرجة مخيفة. وانظر حولك، وتأمل ودق معنا نواقيس التحذير!

الأكثر خطراً وإثارة للخوف، هو ما نلاحظه من قبول لمظاهر الفساد وتمايش مع الانحراف، كأنما هو قذر لا راد له، فحين يتعامل المجتمع - شعباً وحكومة - مع الفساد والانحراف بما يشبه الرضا بالأمر الواقع، ويكتفى بالتفسير والتبرير، ويلجأ للتهمين في مواجهة التهميل. يصبح الأمر كارثة قومية، تهدد بما لا يحمد عقباه، ولا يعرف منه إلا الله.

الأكثر خطراً وإثارة للخوف، أن نستسلم استسلاماً جماعياً ومجتمعياً، ونقف عاجزين أو نقع أسرى الهروب من المسؤولية، ونسلم شياننا لمثلث الانحراف - الفساد - التطرف، خاصة أن أكثر من نصف المصريين هم تحت سن الخامسة والعشرين، لكن هذا النصف هو للأسف وقود الأزمة من ناحية، وهو لحسن الحظ أمل المستقبل من ناحية أخرى. ويمدى قدرة مصر على حل هذا التناقض، نستطيع أن نمضي نحو المستقبل ببنى الحلم المشروع.

لكن مظاهر الانحراف - الفساد - التطرف في مجتمع يتطلع نحو الديمقراطية الكاملة كثيرة وعميقة، تلهب العلاقات الاجتماعية، وتزكي نار الفتنة، وتشعل الحرائق في القلوب، اقرأ معي هذه الشهادات الواقعية الصارخة:

**الشهادة الأولى:** ابنتي زوجة وأم لثلاثة أطفال. مأساتي أن زوجي كان مهندساً لامعاً، دخل مع زميل له في مشروع تجاري صغير سرعان ما كبر، صحت يوماً على أموال تتدفق وبذخ زائد وأرقام ما بعد الملايين، عبر التسهيلات الائتمانية والقروض. ومنذ هبط الثراء فجأة تبدد فجأة. لقد كانت رائحة الفساد واضحة لكنني كنت أخاف سطوة زوجي واندفاع شريكه. ولك أن تتخيل النتيجة- المأساة التي أعيشها مع أطفالتي الثمعاء ومع نظرات الشفقة. لقد أخذت الرياح ما جاءت به من قبل.

**الشهادة الثانية:** كنت أشغل مركزاً مرموقاً. وكيلاً سابقاً لإحدى الوزارات. عشت شريفاً وخرجت إلى المعاش كذلك. انخفض دخلي فلم يعد كافياً للإنفاق على ثلاث بنات- عرائس وأمهات، أنسل صباح كل يوم بحجة زيارة الأصدقاء وأعمل متخفياً كاتباً للحسابات، في سوبر ماركت «من إياهم»، مقابل أجر ضئيل يساعدني على الاستمرار في حياة الشرف، التي لم يعد أحد يعترف بها هذه الأيام، هل سمعت عن أب يرفض كل من يتقدم لخطة إحدى بناته، إنه أنا هذا الأب المجرم، والسبب تعرفه طبعاً، إنه الخوف القاتل من التكاليف الباهظة، والمظاهر المرفقة في مجتمع لا يرحم الضعفاء!

**الشهادة الثالثة:** أسرتي- والحمد لله- حسنة المستوى دخلنا وزوجي متعدد المصادر، نعيش منه كأفضل ما يكون، لكن أزمتي الشخصية هي أننا لم نعد قادرين على مجاراة مجتمعنا وصدقاتنا، هل تصدق أنني لم أعد أستطيع قبول دعوة أو حضور مناسبة حتى عند شقيقاتي- الأغني مني-، فالبذخ هناك صارخ واستفزازي حتى لمشيلاتي، فما بالك بالآخرين؟! هل تتصور معنى أن تشتري لكل سهرة فستاناً.. وبكم؟!!

**الشهادة الرابعة:** تزوجت ابنتي الكبرى من قريب لزوجي يشغل مركزاً رئيسياً في شركة استثمار، دخله هائل دفعهما دفعا إلى الانغماس في الحياة اللامية لمجتمع الأثرياء الجدد. فإذا بالأبنة البكر لزوجين يصليان، تدخن وتشرب حتى السكر ولا تتجمل، ازدادت المأساة عمقا حين اكتشف زوجي أن ابنتا الطالب إحدى الكليات العملية، يتسلل إلى حفلات شقيقته ويفرق مثلها في اللهو الصاخب، ثم تسألني عن النتيجة، الابن الذي كان زهرة أملنا طريق إحدى مستشفيات علاج الإدمان، يكلفنا ما يزيد عن ألف جنيه في الشهر!

الشهادة الخامسة: ليست لدى مشكلة مالية، فدخلى هائل بكل المقاييس، مشكلتى الوحيدة أنى لم أعد أستطيع نفسيا مجارة حياة أسرة زوجتى وأصدقائها، لم أعد قادرا على حياة اللهو والشرب والسكر والشم والرقص. وحين أتملح لهم بأنى فلاح متخلف، وأهدد بالطرد من حياة النعيم. لقد ضللت الطريق. كنت مرشحا لأكون عالما فى الكيمياء، فإذا بى اليوم عالما فى الاستثمار والإثراء، المشروع وغير المشروع! وتسألنى هل أنا نادم. أقول ربما ولكن!

مجرد شهادات. نماذج قد تكون شاذة، وقد يدعى البعض أنها تمثل أقلية الأقلية فى مجتمع متعدد الفئات. وهذا صحيح لكنها نظل شهادات تصلح للدراسة حالة كما يقولون، الحالة التى نتجت عن التغيرات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والأخلاقية التى سادت مجتمعنا فى الفترات الأخيرة، فإذا بكل شىء يتحرك ويتغير نحو الأسوأ غالبا ونحو الأحسن أحيانا. اختفت قيم اجتماعية وأخلاقية وظهرت قيم أخرى نقيضة. تغيرت علاقات العمل والإنتاج، فتغيرت معها أساليب جمع الدخل والثروات، انفتح كل شىء بلا ضابط أو رابط، فإذا بمثلث الأزمة يظهر واضحا، الانحراف- الفساد- التطرف. بينما هامش الديمقراطية لا يزال عاجزا عن المقاومة.

الخطر الحقيقى أن مثلث الأزمة يحكم أضلاعه على زهرة المجتمع وأمل المستقبل، على الشباب أساسا، الذى لم نعد نرى مستقبل الأمة إلا من خلاله، فكيف نتركه أسير مثلث الأزمة؟! ولماذا لا نبدأ المواجهة باتباعه من هذا الكابوس الخطر؟!

فى مصر الآن نحو سبعة عشرة ملايين طالب فى مراحل التعليم المختلفة من الابتدائى حتى العالى يقابلهم فى نفس العمر عشرة ملايين من شباب الفلاحين والعمال والحرفيين خارج التعليم، ثم عشرة ملايين آخرون من الخريجين تحت سن الثلاثين، مجموعهم أكثر من نصف عدد السكان، هم الذين دخلوا القرن الحادى والعشرين فى سن الرجولة المكتملة.

فهل أعددهم لدخول قرن التحدى الصعب والتطور الهائل والصراع المرير، أم أن الأمر كان بعيدا عن دراسة التخطيط لصنع المستقبل، اكتفاء بمواجهة أزمنة الحاضر وحلها يوما بيوم أو سنة بسنة!

الواقع يقول إن المطالب الأولية والبسيطة لهذا الشباب تتركز في معادلة متعددة الأطراف هي: فرصة التعليم، ثم فرصة العمل، ثم السكن، ثم الزواج وصناعة أسرة جليدية، في مجتمع ديموقراطي.

الواقع يقول أيضا إن هذه المعادلة تواجه صعوبات جمة، تولد الإحباط فالدخول في مثلث الأزمة: الفساد- الانحراف- التطرف. حين نتحدث عن مستوى الترية والتعليم نعرف أن القدوة غائبة والمستوى يتدنّى من يوم ليوم. وحين نتحدث عن العمل لنحو مليون خريج سنويا، نعرف أن الفرص تضيق عاما بعد عام (نقول الأرقام الرسمية إن نسبة البطالة المفتوحة في مصر، تبلغ ٢١٥ غير البطالة المقنعة).

وحين نتحدث عن فرصة السكن، ندرك كم هي الأزمة طاحنة، تصاعد رغم كل جهود مواجهتها، ندرك أن القدرة المالية العالية وحدها هي التي تمنح سكنا، ونعرف أن معظم المساكن الجديدة صعبة المنال إلا للقادرين، وليس للبادئين. نقول الأرقام الرسمية إن هناك ١,٨ مليون شقة لم تملك أو تستأجر في القاهرة وحدها، ذلك غير الشقق التي تمت حيازتها وأغلقتها أصحابها على الفراغ، وتبلغ نحو مليون شقة أخرى!

وحين نتحدث أخيرا عن الزواج فحدث ولا حرج، إذ كيف يتزوج من هو عاطل، ومن هو بلا مسكن؟

في ظل كل ذلك يصبح طبيعيا أن يسقط الشاب، ومعه المجتمع كله، في أسر مثلث الأزمة، فالمستوى الاجتماعي الاقتصادي بما شهده مؤخرا من خلل قد أحدث فوارق بارزة، مادية ومعنوية، في الواقع المستور كما في المظاهر السافرة، وتدهور مستوى الترية والتعليم والإعلام أحدث خللا آخر في القيم الاجتماعية والأخلاقية والفكرية والثقافية، يدفع بالآف الخريجين إلى الشارع. والبطالة مع ضيق فرص العمل، أربكت كل المخطط وهياكل المناخ للانحرف والتطرف والعنف تمردا على المجتمع، ورفضاً للقيم والسياسات السائدة!

فإذا بالجريمة والجراة على القانون وتحدى النظام الاجتماعي العام، وإذا بالإغراق في الوهم الأسود، والاعتراف من السعادة المزيفة عن طريق المخدرات والسموم البيضاء هي الملجأ والملاذ.



وإذا بالقذوة التي يستقى منها الشاب المثل والأمل، تسوقه سوقا نحو الانحراف والإحباط، ولسوء الحظ أصبحت القذوة في مجتمع يتضعضع تحت وطأة الأزمة، بفضل تأثير وسائل الإعلام المتزايد، محصورة في ثلاث فئات تحتكر القدرة الجذابة على التأثير:

١- الأثرياء الجدد ونجوم المجتمع الجديد، بكل قيمهم وسلوكهم.

٢- نجوم السينما والفن وكرة القدم أصحاب القدرة الجذابة على التأثير المباشر وعلى الإنفاق الاستفزازي.

٣- المفكرون والمثقفون، وبمضهم احتراف تزويق الانحراف، فتغيرت أفكارهم ومواقفهم مع تنقل بندول السلطة والثروة.

وهكذا ننع جميعا في مأزق تاريخي عجيب، ذلك أن البعض يطالب مثلا بإلغاء مجانية التعليم نهائيا بعد توقف الالتزام الاجتماعي والسياسي بتعيين الخريجين، وتسريح العمالة في المؤسسات والمصانع والحكومة، بينما كل ذلك- وقد يكون بعضه صحيحا ومطلوبا- سيؤدي بالضرورة إلى تصعيد الأزمة وتعميق المشكلة.

وفي حين نتحدث البعض عن مخاطر الانحراف والفساد، ويجار كثيرون من هول التطرف الفكري والاجتماعي والمنهجي، هروبا من واقع مرير، نغرقنا أجهزة الإعلام- خاصة السينما والتلفزيون والفيديو- بموجات ضبابية سيئة عن حياة الإسراف والسفاهة واللهو الصاخب، التي تزين الانحراف وتحسن الإغراق في الوهم الأسود، باسم الحريات العامة والخاصة! ثم حين نتحدث عن الديمقراطية، وحق كل إنسان في حياة مستقرة وحررة، نغرقنا أحزاننا، الحاكمة والمعارضة، في بحور من الجدل النظري العميق، الذي يتجسك بهوامش الأشياء ولا يفوخ في عمق المشاكل، ويضاهي بل في مقدمتها مشاكل الشباب! والنتيجة هي الإحباط.

هل ما قلنا مجرد صورة سوداء محيطية متشائمة؟! أبدا. ما قلناه وما نريد أن نركز عليه، هو دق كل نواقيس الخطر، تحلينا من العلاج الجزئي للمشاكل والتهوين من الأخطار المحدقة، ومن الإغراق في أوهام لا أساس لها من الواقع. رغم اعترافنا بجهود مضيئة تبذل، ونوابا طيبة تعلن، وتخطط ترسم.

ما نؤكدده، هو أن الأزمة أصبحت أزمة شاملة لمجتمع يعانى، صنعها لنفسه، أو صنعوها له. ولأنها أزمة مجتمعية شاملة تتعدد أضلاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، فإن مواجهتها لم يعد ينفع فيها فكر رجل واحد أو حزب واحد أو حكومة واحدة، إنما هى تحتاج لجهد قومى يعيد صياغة المشروع- الحلم، الأمل القومى فى النهوض والارتقاء.

المشروع الذى يعيد بناء الإنسان المصرى المتكامل، وليس فقط ترقيع الهياكل الاقتصادية والسياسية والإدارية، الذى يقتحم بجرأة وخيال مأزق الحياة فى بلادنا، ابتداءً بالثروة والتعليم، وانتهاء بالحكم والإدارة وصياغة القرار والمشاركة الواسعة فى صنعه وتنفيذه، تحقيقاً لديموقراطية حقيقية وليست شكلية.

ولن يتحقق ذلك إلا بإشراك كل القوى السياسية والاجتماعية، وإلا بتجنيد كل الطاقات الفكرية والعلمية داخل حوار قومى ديموقراطى مفتوح لكل الاجتهادات، يسقط الخلافات الشخصية، والعناد المتصلب، والحساسيات المذهبية والحزبية ضيقة الأفق، ضعيفة البصر والبصيرة. |

ذلك أن القضية لم تعد قضية حالة انحراف هنا، أو جريمة فساد هناك، القضية أصبحت قضية وطن تعترضه أزمة، ويغشاها مأزق يحاول اغتيال المستقبل.

## الباب الثاني

# ربيع الديمقراطية.. يعقبه الخريف



١

تحدي الديمقراطية بين العسكريين والإسلاميين



حتى وقت قريب، كانت عملية إجراء الانتخابات، في أية دولة من دول العالم الثالث- باستثناء البند إلى حد كبير- عملية سيئة السمعة، فحمة اعتقاد راسخ، تابع من دراسة الواقع، يقول دائما بأن كل انتخابات العالم الثالث- الففسير المحكوم في معظمه بديكتاتوريات عسكرية أو قبلية وعائلية- هي انتخابات مزيفة مزورة وشكلية. لكننا نعتقد أن ماجرى في الجزائر خلال عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ فتح باب الأمل في تغيير الصورة سيئة السمعة التي لصقت بنا جميعا في هذا العالم الثالث، مثلما قوى عزائم الآخرين، في هذه الدولة أو تلك، لاستخلاص حقوقهم وحرثهم الأساسية، وللتعبير عن مواقفهم وآرائهم، ليس فقط عن طريق الصحافة والإعلام، ولكن أساسا عن طريق صناديق الانتخابات المصفاة بضمانات قانونية وإجرائية وأخلاقية. غير أن كل ذلك سرعان ما تعرض لإنتكاسة شديدة، تدهورت بالبلاد إلى مستنقع العنف والارهاب... المهم أن الجزائر التي تأخذها هنا نموذجا للدراسة شهدت خلال أعوام ١٩٨٨-١٩٩٠ عاصفة سياسية عنيفة، في ظل أزمة اقتصادية اجتماعية واضحة المعالم، ولأول مرة تعرض نظام الحكم الجزائري الذي يفرض سلطته منذ الاستقلال عام ١٩٦٢، عبر رؤسائهم بن بيل، ثم هواري بومدين، والشاذلي بن جديد، تعرض لأكبر التحديات في الشارع ومن خلال انفلات جماهيري، لم تكن نظم الحكم ولا حزب جبهة التحرير- الحزب الوحيد آنذاك- تعرفه أو تقبله. خاصة قلاقل أكتوبر ١٩٨٨ التي فجرت الشارع بكم هائل من العنف والتدمير والرفض والدم.

إن تفاعل هذه الاضطرابات السياسية والاقتصادية الاجتماعية في الداخل، فضلا عن «هجوم الديمقراطية» الذي واجهته الجزائر من الخارج، خاصة من أوروبا المواجهة لها، بدأ الرئيس بن جديد في إجراء إصلاحات سياسية، متجها من نظام الحزب الواحد، إلى

التعدد الحزبي، مع تعديل الدستور، فإذا بنحو ٦٠ حزبا يكتسب الشرعية خلال عام واحد فقط. وإذا حرية الصحافة تنطلق، وإذا الساحة الجزائرية، التي طالما عانت كبت الحزب الواحد، تزدهر بمواكب الديمقراطية من أقصى اليمين السياسي والديني، إلى أقصى اليسار الماركسي.

بدأت الأحزاب الكبرى، تعد نفسها لخوض الانتخابات البلدية- كبروفة أولية للانتخابات البرلمانية وهي المقياس الحقيقي لحرية العمل السياسي- لكن التحدي الصارخ كان بين حزب جبهة التحرير الحاكم- تحت قيادة الرئيس بن جليد- وبين جبهة الإنقاذ الإسلامي بزعامة الشيخ عباس مدني، تلك التي طرحت نفسها باسم الإسلام بديلا لكل القوى السياسية الأخرى، وطالبت بتطبيق الشريعة فورا، وحل البرلمان القائم وإنهاء احتكار حزب جبهة التحرير لمؤسسات الدولة والمجتمع.

وقد نزلت الجبهة الإسلامية إلى الشارع مباشرة، واستطاعت حشد مؤيديها في أضخم مسيرة عرفتها الجزائر وربما الدول العربية، يوم ٢٠ إبريل عام ١٩٩٠، تدعينا لضغطها الشعبي، فسارعت جبهة التحرير الحاكمة بتنظيم مسيرة مضادة، تبعتها مسيرة ثالثة شاركت فيها الأحزاب التقدمية، ردا على المسيرة الإسلامية فيما عرف بحرب المسيرات، ومن الواضح أن حرب المسيرات ومغزى الحشد الجماهيري فيها، قد أعطى مؤشرات عن نتائج الانتخابات البلدية التي تمت، فقد فازت- على غير كل التوقعات- الجبهة الإسلامية بالأغلبية الواضحة في هذه الانتخابات بنسبة ٥٥٪ مما أعطى الانطباع بأن العملية الانتخابية قد جرت في حرية ونزاهة، رغم كل التحفظات التي أبدتها بعض الأحزاب الأخرى.

ومن الواضح أيضا أن هذه الأغلبية التي فازت بها جبهة الإنقاذ، لم تأت من فراغ، بل إن الجبهة استفادت من مد التيار الإسلامي السائد، وعبأت الشارع على أساس أن الإسلام هو الحل للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الطاحنة، ونظمت قواها في حين تبعثت قوى الآخرين، خاصة ذلك الترهل الذي ساد «جبهة التحرير» التي لم تفر في الانتخابات البلدية إلا بنسبة ٢١٪ تقريبا.

وفي مقابل ذلك الحشد المنظم لجبهة الإنقاذ الإسلامية، غابت أحزاب رئيسية قوية عن هذه الانتخابات لأسباب عديدة وطالبت مؤيديها بمقاطعتها - وهو ما حدث- ولعل أكبر



الغالبين كان هو «جبهة القوى الاشتراكية» حزب «حسين آيت أحمد» أحد الأبطال الخمسة التاريخيين، ذى النفوذ الضخم فى مناطق القبائل - البربر - ولذلك كانت أدنى نسب التصويت - أقل من 10٪ - فى «تيزى أوزو» عاصمة مناطق البربر. كما كانت الحركة السياسية التى يتزعمها الرئيس الأسبق أحمد بن بيللا أيضا من أهم الغالبين المقاطعين المطالبين بإصلاحات سياسية أكثر راديكالية. لكن مشاركة أحزاب رئيسية أخرى فى الانتخابات مثل حزب جبهة التحرير، وجبهة الإنقاذ الإسلامى، والحزب الديموقراطى الاجتماعى، وحزب التجمع من أجل الديموقراطية المدافع عن الشفافة البزيرية، والحزب الوطنى الاجتماعى، وحزب الطليعة الشيوعى، رفع نسبة المشاركين فى التصويت إلى ما بين 50-70٪ خاصة فى المدن الكبرى، كالعاصمة وقسنطينة وعنابة ووهران.

المهم أن الانتخابات قد تمت بطريقة لم تكن معروفة فى الجزائر، وأُتيحت فيها الفرصة للأحزاب العديدة لأن تشارك، أو لأن تقاطع بحرية، وأُتيح للناخب حق الإدلاء بصوته، الأمر الذى أدى إلى نجاح الحزب المعارض الرئيسى - جبهة الإنقاذ الإسلامى - وإلى تراجع الحزب الحاكم ومؤيديه - جبهة التحرير الجزائرية - إلى المرتبة الثانية.

وهكذا أفرزت هذه الانتخابات، مؤشرات جديدة فى خريطة الانفتاح الديموقراطى بالجزائر، كان ضروريا أن تؤثر فى مستقبل العمل السياسى هناك، بل إن تأثيراتها امتدت عبر الحدود إلى الدول المجاورة. فمن المؤكد أن نجاح التيار الإسلامى بهذه الأغلبية فى أول انتخابات مفتوحة بالجزائر، سترك آثاره الواضحة على ناحيتين:

أولا: سترك أثره المباشر على التنظيمات والأحزاب الإسلامية فى دول الجوار خاصة تونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، بل يتردد صده على مثل هذه التنظيمات فى مصر والسودان والأردن، فإذا كانوا قد فعلوها هناك، فلماذا لا يبدأ الآخرون، فالتجارب بنجى بالنجاح.

ثانيا: بالمقابل سترك أثره الثانى، على التنظيمات والأحزاب المناهضة للأحزاب الإسلامية، فشمعة جرس إنذار يجب أخذ الحذر منه، ونحسب أن الأحزاب القومية والديموقراطية فى الجزائر بدأت على الفور تراجع حساباتها، خاصة الحزب الحاكم، بعد أن

سحب البساط من تحت أقدامه فى الشارع السياسى بهذه المفاجأة التى لم يكن يقدرها. الفضل أيضا قد يقرى ببلدية النجاح.

ونحسب أن البلدية الإيجابية الأساسية التى استند إليها حزب جبهة التحرير الحاكم، أنه أجرى الانتخابات البلدية هذه وهو فى السلطة، ومع ذلك فشل هو ونجح منافسه الرئيسى حزب جبهة الإنقاذ الإسلامى فى تحقيق الأغلبية، فى أول اختبار جدى للقوة، وهو اختبار قد فتح باب التحدى السياسى على مصراعيه فى الجزائر.

ورغم اعتراف معظم المراقبين بأن هذه الانتخابات قد جرت بحرية ونزاهة غير معهودة فى دول العالم الثالث، فإن منطق العالم الثالث فرض نفسه فى النهاية، فقد سارعت جميع الأحزاب التى شاركت فى هذه الانتخابات - نحو ١١ حزبا فضلا عن المستقلين - إلى الطعن فى النتائج، وبدأت على الفور حملة الاتهامات بالتزوير!!

الحزب الحاكم - بعد أن فشل فى الحصول على الأغلبية - اتهم الجبهة الإسلامية الفائزة بالأغلبية بأنها زورت الانتخابات بأساليب عديدة.

جبهة الإنقاذ الإسلامى الفائزة بالأغلبية، اتهمت الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى باستخدام الضغط وأساليب الإغراء والإكراه، مما أدى إلى نقص أغليبتها المستحقة.

الأحزاب التى قاطعت الانتخابات كلية، اتهمت الأحزاب التى شاركت بأنها مارست أكبر حملة تزوير وتزييف، فقد زيفت لإرادة المجتمع وزورت الواقع، وعليها أن تتحمل النتائج. أما وقد حدث ما حدث، فإن نجاح المعارضة وفشل الحكم فى الحصول على الأغلبية فى هذه الانتخابات، يعد حالة فريدة فى العالم الثالث مع بداية التسعينات فهل جرت الديمقراطية فى مجراها الطبيعى بعد ذلك، هل كانت الجزائر مهيباً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، للاحتكام لصناديق الانتخابات وحدها، وللقبول بما تسفر عنها من نتائج...

الأهم هل كانت المؤسسة العسكرية فى الجزائر، على استعداد صادق وأمين لقبول التحول الديمقراطى بهذه السرعة بل بهذا الشكل «الانقلابى» وأخيراً دعونا نتابع من كسب ومن خسر وإلى أى مدى كان النموذج الديمقراطى الجزائرى قادراً على البقاء والتطور والاستمرار .



قبل ثلاثة أسابيع فقط من إجراء أول انتخابات برلمانية في الجزائر بأسلوب التعددية الحزبية المفتوحة، وخلال أقل من ثلاث سنوات فقط من الاضطرابات الدرامية عام ١٩٨٨، أعلن الرئيس السابق الشاذلي بن جديد الأحكام العرفية، وأطلق يد الجيش في السيطرة على العاصمة والمدن الرئيسية، لتدخل المؤسسة العسكرية في شكل مباشر للمرة الثانية، لكي تفرض السيطرة المحكمة على البلاد.

بين تدخل الجيش عام ١٩٨٨، وتدخله عام ١٩٩١، عاشت الجزائر ربيع الديمقراطية في شكل من الأشكال، فسره كل حزب وتيار على هواه. ففي حين اعتبره النظام إنجازا ديمقراطيا غير مسبوق في المنطقة يقوى من مصداقيته ويعزز حكمه، اعتبره المعارضه فيضة تحتم على النظام الانحناء أمامها والرضوخ لعاصفتها الشعبية الشديدة.

وقد كان من الثابت أن اختلاف النظام والمعارضة على مفهوم الديمقراطية ومساحتها وحدودها وقواعدها، هو المفجر الحقيقي للصدامات الدرامية التي وقعت وواجهتها قوات الأمن أولا ثم الجيش ثانيا، في حي بلكور وساحة الأول من مايو في وسط العاصمة الجزائرية، لتكون مبررا للرئيس لكي يعلن حالة الطوارئ، ويؤجل الانتخابات، ويطلق يد المؤسسة العسكرية - المتحفزة وربما المشمئزة - في إعادة الانضباط الجزائري التقليدي إلى الشارع.

لكننا ونحن نعالج آفاق التطورات الدرامية في الجزائر - كمؤشر لحالات مماثلة حدثت وقد تحدثت في بلاد عربية أخرى - يجب أن نبدأ من تطورات ١٩٨٨ الدامية، تلك التي راح ضحيتها العشرات وأشعلت فيها الحرائق ودمرت الممتلكات، فنزلت دبابات الجيش تحكم قبضتها وقبضة النظام على الأوضاع، وتعيد وضع الأمور إلى نصابها كما أرادت القيادة آنذاك.

لقد فرضت هذه الأحداث الدامية، انقلابا من نوع جديد لم تألفه الجزائر من قبل - وهي التي ألغت انقلاب بومدين على بن بلة - قوامه نجاح الشارع الغاضب الحانق المتمرد المحبط في فرض توجه سياسي جديد، يقوم على إنهاء الحكم الشمولي المطلق المعتمد على ثلاثية القوة - المكونة من الرئاسة، والمؤسسة العسكرية، والحزب الواحد (جبهة التحرير) - لكي تنتقل البلاد إلى مناخ ليبرالي بعض الشيء، يعتمد على التعددية

الحزبية وإطلاق حق تشكيل الأحزاب، وإصدار الصحف، وإقامة الندوات والمؤتمرات، وتنظيم المسيرات والاضرابات.

وخلال ثلاث سنوات من هذه الممارسة- التي جذبت انتباه الجميع في المنطقة لدلائلها المهمة- انتعشت الحياة السياسية في الجزائر، وازدهر ربيع الديمقراطية، لكن الواقع دلنا على أن خريطة القوى السياسية على الساحة الجزائرية قد تشكلت خلال السنوات الثلاث، فتوزعت على النحو الآتي:

١- مؤسسة الرئاسة بقيادة الشاذلي بن جديد، الذي بدا في بعض اللحظات أنه رئيس مؤقت على رغم طول عهده، يمهّد لانتقال البلاد إلى مرحلة جديدة ثم ينسحب، بينما بدا في لحظات أخرى أنه مناور «صعب». منحه الرئاسة حنكة شديدة في التعامل مع حلفائه وخصومه على السواء.

٢- المؤسسة العسكرية وهي مؤسسة قوية ذات كادر صارم وتقاليد قوية اكتسبتها من تجربة حرب التحرير الطويلة، وإن كانت قد تعرضت كثيراً للتصفيات والاختراقات ولتقليص دورها في الحياة السياسية إثر قرار إبعاد ممثليها عن قيادة جبهة التحرير. لكنها ظلت القوة الأساسية المنظمة المستعلة دائماً لملء الفراغ السياسي، ولضبط حركة الشارع (تجربة ١٩٨٨، ثم تجربة ١٩٩١).

٣- المؤسسة الحزبية، إذ بفضل إطلاق التعددية اكتسبت عشرات الأحزاب السياسية الحق في العمل الشرعي، وفي الممارسة الحرة، وفي إصدار الصحف، يتقدمها حزب جبهة التحرير نفسه، وتنوع الاتجاهات الفكرية والسياسية لهذه الأحزاب، ما بين مجموعات يمينية وأخرى يسارية، مجموعات عروبية وأخرى بربرية وفرانكو فونية.

٤- المؤسسة الإسلامية الأصولية وكانت الجبهة الإسلامية للإنتفاذ عنواناً لها، وقد نجحت منذ البداية بل قبل إطلاق التعددية في اكتساب شعبية متزايدة، مستغلة الأرضية الجزائرية الخاصة - حيث كان السلام هو عنوان الحضارة والثقافة والاستقلال والهوية خلال الحرب ضد المحتلين الفرنسيين - فينت فوقها في ظل التعددية وحرية العمل السياسي والفكري إنجازاً كبيراً، بلغ ذروته في الانتخابات المحلية والبرلمانية، معلنة ميلاد مرحلة جديدة في البلاد، ومطلقة في الوقت نفسه إنذاراً جديداً للمجتمع.

وبصرف النظر عن عمق حركة الصراع التي دارت بين حزب جبهة التحرير الحاكم، والمدعوم بالطبع من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والجهاز البيروقراطي ومن معظم قيادات المؤسسة العسكرية، وبين أحزاب المعارضة الأخرى باختلاف توجهاتها العقائدية والسياسية، ويمدّى اقترابها أو ابتعادها عن الحكم، إلا أن التحدى الحقيقي جرى على نطاق واسع ومفتوح بين القوتين والرئيسيتين اللتين كانتا تتنافسان على الحكم ومستقبله، ونعنى بين «مجمع السلطة رئاسة وحزبا وحكومة» وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأصولية بقيادتها الثلاثية عباسى ملنى وعلى بلحاج وأحمد سحنون.

الواضح أن القوتين تصادمتا علنا منذ نتيجة الانتخابات البلدية والمحلية المفاجئة فدخلتا في مرحلة «عض الأصابع» واختبار القوة واستباق الأحداث على نحو سريع الوقع متصاعدا حتى «الكريشندو» الأخير الذى أوقفه أولا قرار الرئيس بن جديد بإعلان حالة الطوارئ. وصولا لإقالة بن جديد بضغط مؤسسى قاده كبار جبرلات الجيش، الأمر الذى قلب دفة الأحداث فيما بعد ذلك.

فكيف جرى عض الأصابع بينهما وصولا لتدخل الجيش فى مسار اللعبة الديمقراطية!! سنحاول أن نعيد رصد الأحداث التى كانت مقدمة للانفجار الكبير، على النحو التالى:

أولا: لجأ النظام إلى مجموعة من الإجراءات الحاسمة فور النتيجة المفاجئة للانتخابات المحلية، والتى فقد من خلالها الغالبية فى الولايات والمحافظات والبلديات تهدف - أى الإجراءات - إلى تدعيم حزبه وتقوية مركزه وتحسين صورته فى الشارع الشعبى، استعدادا للانتخابات البرلمانية الحاسمة، وأهم هذه الإجراءات المعروفة فى عالمنا هى:

١ - تعديل قانون الانتخابات بوضع ضوابط على الإدلاء بالأصوات، واستعمال بطاقات الانتخابات وتنظيم الدعاية ومنع استخدام المساجد - مركز قوة الإسلاميين - فى العمل السياسى، وإعادة توزيع وتحديد الدوائر الانتخابية، الأمر الذى اعتبرته جبهة الإنقاذ حربا عليها لإجهاض فوزها المحقق فى الانتخابات العامة.

٢ - تطهير حزب جبهة التحرير وتقويته وإزاحة الوجوه التقليدية المتهمه بالديكتاتورية والفساد، وتجديد شباب القيادة بدماء جديدة قادرة على منازلة المعارضة عموما، والمعارضة الأصولية خصوصا.

٣ - استقطاب بعض أحزاب المعارضة من الاتجاهات القومية والديمقراطية، للتناون ضد جبهة الإنقاذ، وهى الاتجاهات التى فلفت كقلق النظام تماماً، من تصاعد نفوذ الأصوليين واحتمال صعودهم إلى الحكم.

٤ - التلويح الدائم، تلميحا تارة وتصريحا تارة أخرى، باللجوء عند الضرورة القصوى إلى استخدام الجيش فى وقف «الاضطراب غير الديمقراطى» باعتبار الجيش هو المخزون الاستراتيجى للنظام المستعد دائما للعمل، المستفز مما يجرى فى الشارع على أيدى بعض أحزاب المعارضة، وبخاصة من جانب جبهة الإنقاذ، التى أساء بعض كوادرها التصرف المتشدد، مثلما أساء بعض قياديينها استخدام الخطاب المتشدد أيضاً.

ثانياً: لجأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى مواجهة إجراءات النظام إلى توسيع نطاق المواجهة الشاملة معه، فظنا منها أنها أقوى مما يتصور النظام وأكثر شعبية، وأن النظام نفسه أضعف مما يتصوره أعدائه، فمضت فى تجريب عض الأصابع معه بتصاعد شديد على النحو الآتى:

١ - إعلان الحرب التحريضية فى الشارع وعبر المساجد والزوايا، ومن خلال المسيرات والمؤتمرات ضد النظام، بسبب تعديله قانون الانتخابات الذى رأت فيه قيداً على فرصتها فى العمل والقفز ونصيراً لمعارضيه فى وقت واحد.

٢ - تحويل المسيرات التى بدأت سلمية، إلى إضرابات مفتوحة، واعتصامات مستمرة وصولاً إلى وقوع صدامات عنيفة بين أنصارها وقوات الأمن، وامتداداً إلى محاولة فرض تنفيذ الإضراب بالقوة على قطاعات الشعب الأخرى، بهدف إعلان العصيان المدنى الشامل.

٣ - التحول من سياسة محاصرة النظام ومدارته ومناورته، عن طريق الضغط عليه بالإضرابات مثلاً - إلى سياسة تحدى النظام بالانقلاب الكلى عليه فى وسط الشارع.

وهنا يبدو أن القيادات المتطرفة والتيار الانقلابى داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قد صعدت إلى السطح وتغلّت، فإذا الدعوة طرح لإسقاط الرئيس، وإعلان «دولة إسلامية فوراً وبلا نصويت» كما قالت شعارات الجبهة فى تلك الأيام العصبية، تلك الشعارات الساخنة التى الهبت الساحة الجزائرية ودفعتها دفعا نحو الصدام الحتمى، فوق جثة الديمقراطية.

هكذا وقعت الواقعة، وحلت اللحظة الفاصلة، ففى مقابل غلبة التيار الإنفعالى المتطرف - ربما الانفلاى - داخل جبهة الإنقاذ، الصاعد فوق المشاعر الجياشة المحتشدة فى الميادين والمسيرات، تغلب أيضاً التيار المتشدد المواجهة القابع داخل السلطة وخصوصاً المؤسسة العسكرية الراض تجاوزات الديموقراطية، والراغب فى استعادة زمام السلطة كاملة غير منقوصة، حتى وإن استدعى الأمر «فض المولد كله» وليس فقط فض اعتصامات الأصوليين فى الميادين.

يبدو أن التيارين المتشددين - فى السلطة وفى الجبهة الإسلامية للإنقاذ - كانا قد دخلا موجة التصعيد بحسابات مختلفة بل متناقضة، إذ تصور كل منهما أن سير به من ورائها.. وتتصور نحن أنهما كانا الخاسرين معاً، بقل ما أن ربيع الديموقراطية الجزائرى كان هو الخاسر الأكبر، ولا يزال.

لقد دخلا سباقاً مع الزمن، لتفادى هاجس فشل متوقع؛ فقد كان تيار النظام خائفاً من أن كابوس الفشل الذى سبق أن واجهه فى الانتخابات المحلية، هو كابوس مستمر، فيفقد بذلك، الحكم والسلطة والسلطان نهائياً..

وكان تيار الإنقاذ خائفاً فى المقابل من هاجس الفشل فى الانتخابات البرلمانية، بعد النجاح فى الانتخابات المحلية، خصوصاً بعد المردود السلبى لممارسات خاطئة وتوجهات متشددة بل مستفزة، وبين الهاجسين المتصادمين، وقع الصدام الأكبر.

ودخلا صراح اختبار القوى الأخير، فى ظل سوء تقدير واضح من جانب جميع الأطراف لحالة الانتقال وضرورتها فيما بين عهد الشمولية والحكم المطلق والحزب الواحد والرأى الأوحى، وعهد التعددية وتنافس الأحزاب وتعدد الآراء واختلاف الاتجاهات، وإذا النتيجة صدام قبل أوانه وفى غير زمانه، أغرق البلاد فى حرب دموية طويلة.

ودخلا الصراع فوق كومه هائلة من الضغوط التى يعانىها الشعب الجزائرى، فبين صامتا أحياناً وينفجر غاضباً أحياناً أخرى، خصوصاً من تأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار البطالة وارتفاع الأسعار والفساد، فإذا مشاعر الإحباط والغضب العاصف والعنف المدمر هى الجاهزة للانفلات فى أى اتجاه من دون ضابط أو رابط.

ثم دخلا المعركة «المستعجلة» فى اضطراب سياسى فكرى هائل، بالساحة الجزائرية

التي فاجأها الانفتاح الديمقراطي بعد طول انغلاق، فإذا الخطاب السياسي متناقض موزع بين تناقضات - وليس مجرد اختلافات حادة... خطاب حكومي يواجه الخطاب المعارض، وخطاب عروبي يواجه الخطاب القرائنكوفوني وخطاب ديمقراطي علماني يواجه الخطاب الاسلامي الأصولي، وخطاب مدني يواجه الخطاب العسكري...

الغريب بل المريب، ان جميع الأطراف وقعت أسيرة هذا التناقض الحاد، وكان الشارع الجزائري المعبأ بكل عوامل الغضب والتمرد، هو الأكثر تأثراً بالتناقض، بينما كانت التيارات المتشددة، بل المغامرة في هذا الاتجاه أو ذاك، هي الأكثر قدرة على الإفادة من غضب الشارع واستغلال تمرده وإحباطه، في الاتجاه المناقض للديمقراطية السليمة من دون القدرة على توظيف هذا الغضب توظيفاً سليماً وسليماً لمصلحة حماية الديمقراطية، من عواصف الخريف المترتبة المليمة «بالمعاج» والتطرف أيضاً.



بعد كل ذلك، ترى من أجهض الديمقراطية حقاً، في الجزائر، لحظة كنا ننتظر منها خيراً وفيراً، ومن ذلك الذي تسبب في الصدمة الكبرى التي حدثت؟!

كثيرون يعتقدون أن عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ كان عام الأزمات الكبرى والتحولات الدولية المفاجئة... أوافقهم على ذلك، ليس سيراً في الركاب، ولكن قراءة في العمق.

العام المذكور حمل إلينا بالفعل من التحولات الجذرية، ما يمكن أن نطلق عليها وصف التاريخية، أليس إشعال أزمة الخليج وصولاً إلى أعنى حرب إلكترونية حديثة، واحداً من تلك الأحداث التاريخية؟! ثم أليس انهيار الاتحاد السوفياتي، قلعة الماركسية - بهذه السرعة المذهلة - حدثاً يمكن أن نصفه بأنه حدث تاريخي وتحول دراماتيكي، ليس فقط في حركة الصراع الدولي، ولكن أيضاً في ترتيبات الكون الجيوستراتيجية؟!

كل ذلك صحيح وواقعي. مما يدفعنا إلى الموافقة على اعتباره عام التحولات الكبرى والأزمات العظمى حقاً وصدفاً، لكن العام نفسه، لم يرد الانسحاب من حياتنا - لاحظ أن انسحابه يعني اختصار عام من حياتنا الشخصية - إلا بولادة حدث مهم وتحول تاريخي أيضاً - على الرغم من عزوفه عن استغلال هذا الوصف «التاريخي» من شدة إبتذاله على ألسنة الكثيرين في أنفه المناسبات - وأعنى ما جرى في وديان الجزائر وهضابها وأوراسها.



والذى جرى هو الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية، التى تنافس فيها ٤٩ حزبا، وفازت جبهة الإنقاذ الإسلامية بأغلبية ساحقة، كان من السهل تدعيمها فى الجولة الثانية التى كان المقرر إجراؤها يوم ١٦ يناير من نفس العام - لو جرت الأمور كما كان مرسوموا لها.

ولو حدث ذلك، فإن نهاية عام ١٩٩١، وبداية عام ١٩٩٢ كانت ستضعنا أمام وضع جديد، هو وصول حزب سياسى إسلامى إلى الحكم للمرة الأولى فى دولة عربية، عن طريق الديمقراطية وبواسطة صناديق الانتخابات، التى عادة ما تحتكم إليها ديمقراطية «وست مينستر» التقليدية الشهيرة فى الغرب الأوروبى عموما، وفى قلعة الديمقراطية العربية خصوصا، التى هى بريطانيا.

فهل ما جرى فى الجزائر كان يعبر حقيقة عن تطور ديمقراطى بالغ الصراحة وشديد النزاهة، كاد أن يوصل الاسلاميين السياسيين، إلى قمة الحكم؟ أم أن ما جرى كان تطورا ديمقراطيا منقوصا ومعيبا، أوصل المتهمين بمعاداة الديمقراطية إلى السلطة، لأن أنصار الديمقراطية الحقيقيين تقاعسوا وتفرقوا، فتركوا الفرصة السانحة أسيرة فى أيدي القوة المنظمة جيدا المسلحة والمنضبطة دائما..

وبصرف النظر عن صحة هذا الطرح أو ذلك، فإن النتيجة الواقعية التى شهدناها وشهدنا عليها هى أن مرشحي الجبهة الإسلامية، حققوا اكتساحا شديدا آثار الاندهاش فى نفوس كثيرين من الديمقراطيين والليبراليين، مثلما أثار كثيرا من الخوف والقلق، فى نفوس العلمانيين، سواء كانوا عربا، أو كانوا فرنجة، فالهاجس الإيراني بكل ما صاحبه خلال عشر سنوات من الحكم، لا يزال جالما مجسدا وشاهدا.

لكن القلق الأخطر كان كامنا داخل المؤسسة العسكرية فى انتظار لحظة الهجوم الساحق...

النتيجة الواقعية أيضا، تشير إلى انه لو سارت العملية «الديمقراطية» فى الجزائر، الى آخر مداهها، وبخاصة إكمال المرحلة الثانية من الانتخابات فى دوائر الإعادة، فإن جبهة الإنقاذ الإسلامية كانت قادمة إلى الحكم، بعد ثلاثين عاما من حكم الحزب الواحد - جبهة التحرير - وبعد ثلاثة رؤساء هم بن بله، ويومدين، وبن جديد، وبعد انهيار شامل فى الفكر والتطبيق الاشتراكى اقتصاديا، وفشل الحكم الشمولى سياسيا.

فماذا كان لدى جبهة الإنقاذ الإسلامية، من بدائل لهذا الذى كان، وماذا كان فى جمعيتها من حلول للأزمة الاقتصادية الاجتماعية الخائفة، التى تضم ضمن ما تضم آثار الفساد السياسى والثراء غير المشروع، والنهب المنظم لثروات البلاد الطبيعية - وبخاصة النفط والغاز الطبيعى - فضلاً عن تحكم البيروقراطية الحزبية والحكومية فى تسيير الحياة العامة والثروات العامة، مما أوصل البلاد إلى ملايين العاطلين والبلالين من الديون.

الرد الإنقاذى جاهز، إذ هو عادة ما يختصر فى شعار «الإسلام هو الحل» ذلك الشعار الذى رفعته فى البداية وقبل سنوات جماعة «الإخوان المسلمون» فى مصر، ومنها تسرب إلى بقية جماعات الإسلام السياسية، فى الوطن العربى كله، التى وجدت فى الانفراج الديموقراطى النسبى، فرصة هائلة للعموم فوق أمواجه نحو قمة السلطة الحاكمة.

حسن، لكن التحدى الحقيقى لأى حزب إسلامى يصل إلى الحكم، وفى البداية تأتى جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية باعتبارها التى كانت الأقرب إلى احتمالات الوصول، التحدى هو قدرة هذا الحزب أو ذاك، على مواجهة الحقائق والوقائع، بعيداً عن جاذبية الشعارات، والحقائق هى أن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية بالغة التدور، وأن الأزمات السياسية عويصة، وأن المجتمع غاضب ساخط متبرم محبط، يبحث عن مخرج لأزماته، وعن منفذ لإحباطاته الشديدة، وفى حالة الجزائر، كنموذج، فإن نسبة المصوتين فى الجولة الأولى ٥٨,٥٥ فى المئة، والتى انتحازت غالبيتها لمصلحة مرشحي الجبهة الإسلامية، لم يكن أفرادها كلهم أعضاء فى هذه الجبهة أو متعاطفين معها، ولكن نسبة كبيرة منهم، صوتوا لمصلحتها نكابة بالحزب الحاكم على مدى ثلاثين سنة، وانتقاماً من فشل الحكم الفردى، ووزاية بالفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى زرعه فى البلاد. وحنقاً من البطالة، وغضباً من ارتفاع الأسعار وكراهية فى الرتبة البيروقراطية، وأملاً فى التقدم، ورغبة فى التغيير، وبحقاً عن البديل، حتى لو كان الشيطان نفسه؛ وهذا هو الدرس الاساسى لكل المجتمعات!

ومن ثم فإن جبهة الإنقاذ الإسلامية، لو وصلت السلطة وتسلمت الحكم - بافتراض مضى الأمور على حالها - فإن شعاراتها العاطفية البراقة الجذابة، ليست كافية لإطعام الجوعى أو لتشغيل العاطلين أو لخفض الأسعار، أو لتوفير السكن، وللقضاء على الفساد ولاجتثاث كل الموبقات التى تنسب للحكومات السابقة زوراً، أو صدقاً.

لكنها كانت ستواجه حتماً بالواقع المرير، الذى يقتضى عملاً محدداً لمواجهة التحديات المطروحة، ستواجه بالجماهير التى انتخبت نوابها بهذا الاكتساح «الانتقامى» - إن جاز التعبير - تطالبها بعمل محدد، بيرنامج سياسى اقتصادى ثقافى اجتماعى واضح المعالم تحكم به الفترة الدستورية المقررة، حتى موعد إجراء انتخابات جديدة - كل هذا أيضاً بافتراض أن الأمور سارت دون مفاجآت - وتطالبها «بالانقلاب» الشامل على السياسات السالفة التى أوصلت البلاد إلى هذا المنحدر الوعر، وتطالبها بالخبز والعمل والسكن الآن قبل الغد، أيضاً كانت سترى أن هذه الجماهير التى حملتها إلى السلطة تراقبها عن كثب فى قضية محورية هى كيف ستعامل جبهة الإنقاذ الإسلامية مع مخالفيها فى الرأى وخصوصها فى السياسة؟ كيف ستحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، التى ركبت موجهها العالى فى الجزائر من أزقة القصبة المسحوقة إلى قمة السلطة الحاكمة المتحكمة؟

ونحسب إن هذا هو التحدى الحقيقى الذى على أساسه كانت ستُحاسب جبهة الإنقاذ الإسلامية، كأول حزب إسلامى سياسى يصل إلى الحكم فى دولة عربية، عن طريق الديمقراطية والتصويت الانتخابى النزيه، هل ستحترم الديمقراطية؟ أم ستدوس عليها فور وصولها للحكم؟ باعتبار الديمقراطية فى أدبيات معظم التيارات الإسلامية السياسية وهم وخداع تفريشى أوروبى الحادى وأن تعدد الأحزاب كارثة، إذ ليس هناك حزب ثالث، بعد «حزب الله» و«حزب الشيطان»، كما قال الشيخ عبدالقادر حشاني، الزعيم المعتدل لجبهة الإنقاذ بعد فوز جبهته مباشرة، فإذا كان هذا هو مفهوم الديمقراطية والتعددية الحزبية عند حشاني زعيم الجناح المعتدل فى قيادة الإنقاذ، فماذا سيكون يترى عند على بلحاج وعبدالقادر مغني المتشددين؟

ربما كانت هذه إشكالية الإسلاميين السياسيين فى الجزائر، لكن إشكالية الديمقراطيين هناك أشد وعورة وأعصى على الفهم، فبعدما فشلت الأحزاب الأخرى فى تحقيق نتائج مهمة، على رغم قيادة شخصيات بارزة لها، وبعدما أوضحت نتائج المرحلة الأولى للانتخابات حشدًا انتخابيًا هائلًا وراء جبهة الإنقاذ الإسلامية، خرجت الأحزاب الأخرى - التى تسمى نفسها بالأحزاب الديمقراطية وفى مقدمتها حزب جبهة التحرير، وحزب جبهة القوى الاشتراكية وغيرهما - بأقاييل وتبويرات للفشل تلقى باللوم على الدين

فازوا من الإنقاذيين، بدلا من أن تلقى اللوم على نفسها. ومن المثير للانتباه في هذا الصدد أن الحزب الرئيسي - جبهة التحرير - هو الذي كان أول المتقدمين بالظن في نتائج الانتخابات بحجة التزوير، بينما العرف السائد والتقاليد العربية المعروفة تقول بالعكس تماماً إذ أن المعروف أن الحزب الحاكم هو عادة الذي يقوم بتزوير الانتخابات لمصلحة مرشحيه، بحكم إمساكه بالسلطة، بينما الأحزاب المعارضة هي التي تطعن بالتزوير.

أما الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب، فهو أن الأحزاب «الديموقراطية» التي فشلت في الجولة الأولى، هي التي كانت تبشر بعكس كل ما تنادي به من الديمقراطية، وبخاصة تلك القاعدة البديهية التي تقول بقبول نتائج الانتخابات طبقاً لما تسفر عنه صناديق الاقتراع. الأكثر اقلاقاً هو أن بعض هذه الأحزاب «الديموقراطية» هدت باستخدام القوة المسلحة والعنف بكل أساليب لإعاقة أتمام العملية الديمقراطية ولمنع إجراء المرحلة الثانية، حتى لا تصل جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة.. وهذا ما كان فيما بعد.

لكن المثير حقاً هو أن معظم هذه الأحزاب «الديموقراطية» فاجأنا بطرح بديل غير ديموقراطي بالمرة، ألا وهو التحريض والتشهير بوقوع انقلاب عسكري - وتحريض الجيش على القيام به، استباقاً لوصول الإنقاذ الإسلامي إلى السلطة وبدعوى «إنقاذ البلاد من الانقراض» حتى بالعصيان المدني وإيقاف حركة الحياة في البلاد كما طالب الدكتور سعيد سعدى زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية.

وعلى وجه اليقين فإنني - من حيث المبدأ - أضع نفسي في صفوف «الديموقراطيين الحقيقيين» بعد سنوات الاكتماء بتجارب المستبد العادل، والتلظى بنيران الحكيم الديكتاتورى والافراد بالرأى والسلطة والقرار، ومن ثم فإن الاندهاش، بل الفزع،، تملكني بعنف حين تابعت تحريض بعض «الديموقراطيين» للجيش الجزائري للقيام بانقلاب عسكري، لمنع الخصوم السياسيين من الوصول إلى الحكم، وقد وقع الانقلاب بالفعل، لتبدأ مسيرة الدم والقتل المتبادل..

وأحسب إن هذا التحدى الذى طرحه بعض «الديموقراطيين» في الجزائر، هو من النوع الخائب العاجز القاصر القصير النظر، الزائف البصر، فعمدة الحكم العسكرية - تحت أبه دعوى أو مسميات لم يكن هو الحل الأمثل ولكنه بالتأكيد هو الحل الأسوأ... الأتسم..

الذى أعاد الكرة إلى المربع رقم واحد، بل إلى النقطة صفر العائمة على بحار من الدم وفوق جثة الديمقراطية!

إذن ما هو الحل الأمثل...؟

قد اجتهد على عجل فأجيب، إن الحل الأمثل كان يجب أن يتركز في الرهان على التحدى الديمقراطي الأسلم والأصوب، ذلك الذى يكمن في نقطتين أساسيتين هما باختصار:

١ - النظر في أسباب قصور ومن ثم فشل الأحزاب الديمقراطية في مراحل

متعددة للانتخابات، ومحاولة علاجها وإعادة تنسيق المواقف وتوزيع التحالفات من جديد.

(٢) المراهنة على أسباب قصور جبهة الإنقاذ الإسلامية ذاتها إن هي وصلت إلى الحكم إذ إنها من الناحية الظاهرة، لا تملك برنامج عمل سياسياً محدداً واضح المعالم يحل المشكلات العويصة. التي على أمواج تدمير الشعب منها، وصلت إلى هذه الأغلبية الكاسحة بأسهل الطرق، ليس لموامل قوة ساحقة في عصبها، ولكن لموامل ضعف ظاهرة في منافسيها وربما كنا نشهد في هذه الحالة، انتفاضاً انتخابياً - وديموقراطياً - جديداً من الذين صوتوا بالأسلم لمصلحة جبهة الإنقاذ، هدفه التصويت ضدها، إن هي لم تقدم لهذا الناخب إجابة عاجلة عن سؤال عاجل.. ما العمل في مواجهة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الطاحنة التي تعصف بالحجر قبل البشر؟!

ومن الغريب أن السيناريو الآخر، قد تم تطبيقه بسرعة شديدة، ويتساقط كامل بين قوى جزائرية وأخرى عربية وثالثة دولية؛ فقد تدخل الجيش في الوقت المحدد، فرض حكمه، وأجبر الرئيس السابق بن جديد على الاستقالة، وجاء برئيس جديد - من المنفى - هو السيد محمد ضياف، الذى سرعان ما اغتيل قبل أن يكمل ثمانية أشهر فى الحكم، ليأتى رئيس جديد هو السيد على كافي، وفى ظل الرئيسين الأخيرين أوقفت اللعبة الديمقراطية من أساسها وانفض المولد، وعادت الأحكام العرفية - باسم فرض النظام والأمن وإعادة الاستقرار - وتم حل جبهة الإنقاذ، بينما انكمشت الأحزاب الأخرى، خائفة أو مستسلمة... «فعدت ريمة إلى عاداتها القديمة» وبات الطريق إلى الديمقراطية السليمة طويلاً.. طويلاً، وتلاشت ملامح الانقاذ سواء كان إسلامياً أو ديموقراطياً!!

لكن الأخطر ان كل ذلك لم يوقف المسيرة الديمقراطية ويجهض حلمها فقط، لكنه أدى إلى كارثة الاحتكام للسلاح وازهاق الأرواح واراقة الدماء بلا حساب، بعد ما تحولت صناديق الانتخابات إلى صناديق ذخيرة؟ أشعلت حرباً مفتوحة على مدى نحو عقد من الزمان، بين الأصوليين والاستعماليين أحرقت الوطن، بينما وقف الغرب يضحك ملء شذقه منتفراً!



فهل ما حدث في تجربة الجزائر، قابل للتكرار؟ سؤال يطرحه الكثافة. كل يقرأ بالطريقة التي يريده، وتحقق هدفه، البعض يرى أن اكتساح الجبهة الإسلامية لانتخابات الجزائر كانت مقدمة فقط، ستتلوها اكتساحات أخرى في أقطار عربية أخرى. البعض يرى أن ما حدث كان صدف نتيجة لتفريغ الساحة الجزائرية من القوى السياسية الفاعلة، فتقدمت الجبهة الإسلامية لاكتساحها. البعض الثالث يرى أن ما حدث قد نبه الحكام، والنظم والقوى السياسية المختلفة للزحف القادم، ولذلك فلن يسمحوا له بأن يمر أو يتكرر.

ببساطة نؤكد أيضاً، أن وضع الجزائر له خصوصيته، التي تختلف بالضرورة عن خصوصية الوضع المصري مثلاً، حيث عدة ملايين من المصريين المسيحيين، فضلاً عن عدة ملايين من المصريين المسلمين، الذين يؤمنون بضرورة التفرقة بين الدين والسياسة، ثم هناك المستوى القائم الذي يمنع تكوين أحزاب دينية علنية.

لكن كل هذا لا يمنعنا - بل يدفعنا إلى ضرورة تعميق دراسة الظاهرة الجزائرية، وتحري تأثيراتها على من حولها. فهي ظاهرة مهمة في كل الأحوال، رغم خصوصية كل بلد وكل تجربة.

على مدى السنوات العشرين الأخيرة، ألح التيار الإسلامي في مصر وعديد من الدول العربية على طرح نفسه مشاركاً في العملية الديمقراطية، كجمعية أو تنظيم أو حزب، وقبل بما كان يرفضه منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين الأب الروحي لكل هذا التيار وفروعه وانشقاقاته. وكان ذلك بالضرورة تحولاً بارزاً في فكر الحركة والجماعة والتيار.

ولقد جاءت الثورة الإيرانية، بزعامة الخميني في نهاية السبعينات، وبدايات الثمانينات، لتعطي دخول التيار الإسلامي العمل السياسي، بل المشاركة الحزبية، دفعة هائلة ووقوداً محرّكاً شديد القوة، فإذا بتنظيمات التيار السياسية، تعلن عن نفسها جهراً كطرف في الممارسات الديمقراطية، عبر التعددية الحزبية، في هذا البلد العربي، أو ذلك.

بل إن بعض هذه التنظيمات الإسلامية، نجحت في المشاركة الفعلية في السلطة في عدد من العواصم، سواء عن طريق الاشتراك بممثلين واضحين في السلطة التنفيذية الحاكمة، أو عن طريق الاشتراك في السلطة التشريعية البرلمانية. مثل الحالة في السودان والأردن ومصر والكويت واليمن.

هكذا نقرأ الواقع السياسي للتيار الإسلامي وتنظيماته السياسية، التي تشارك في الممارسة الديمقراطية - بشكلها ومفهومها الغربي - الذي كان بالأمس مداناً ومكروهاً، لأنه نموذج تغريبى أوروبى مستورد، لا يتناسب مع الموروث الإسلامى ولا مع فكره وممارساته.

بالأمس القريب شكل نواب التيار الإسلامى الأغلبية الثانية - كتلة المعارضة الأولى - في برلمان الأردن، وكان لهم نحو ٣٤ نائباً في برلمان مصر ١٩٨٧ الذى أبطلته المحكمة الدستورية العليا، وشاركوا في الحكم في اليمن، عبر حزب الإصلاح ودخلوا برلمان الكويت بقوة وأكسبوا فوزهم الكاسح في الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام ١٩٩١ وهم بعد ذلك شاركوا في ثلاثة نظم للحكم تابعت على السودان، شاركوا مع نظام النميري ثم مع حكم الاحزاب بزعامة الصادق المهدي ومع الحكم العسكري الحاكم منذ يونيو الماضى ١٩٨٩، وغداً قد ينجحوا في هذا البلد العربى أو ذلك، فكما قلنا من قبل إن النجاح يغرى بالنجاح، ولكن!

حسن.. نعتقد أن نتائج تجربة انتخابات الجزائر، وفوز الجبهة الإسلامية بزعامة الشيخ عباس مدنى - بأغلبيتها، لأسباب عديدة، قد أغرى التنظيمات الإسلامية العاملة في المجال السياسى، بالاندفاع أملاً في تكرار التجربة الجزائرية وكان الترشيح الأكثر خضوعاً لجذب هذا الإغراء، يتركز أساساً في محيط الجوار، ونعني تونس والمغرب وليبيا كخطوة أولى.



في المغرب، الموقف معقد، فرغم استعادة التيار الإسلامي لقوته في الشارع المغربي، فإنه يخوض دائماً معركة من نوع حرج، معركة في مواجهة «أمير المؤمنين» ملك البلاد الذي لا يحكم بشرعية مدنية فحسب، ولكنه كسليل العرش العلوي يحكم بسلطة دينية أيضاً، فهو «الأمين على الإسلام في بلاده فعلى من يزايدون»!! واستخلاصاً للنتائج فإن السلطة تحتفل الناشطين الإسلاميين وتحاكمهم وتضعهم في السجون إذا خرجوا على النظام، وفي يده قوة شرعية ومدنية.

في ليبيا، الموقف مختلف في الشكل متفق في المضمون والنتيجة، فنظام «الجمهورية» الذي ابتدعه العقيد القذافي يرفض الحزبية أصلاً ويحاربها في كل صورها، «فمن حزب خان» ولقد استثمر العقيد نتائج انتخابات الجزائر فشن هجوماً عنيفاً - يوم ١٨ يونيو ١٩٩٠ - على تشكيل الأحزاب الدينية في البلاد العربية قائلاً: «المسلمون يعرفون أمور دينهم ولا يحتاجون لمن يعلمهم ديناً جديداً». وأضاف: «إن الذين يشكلون أحزاباً دينية، يريدون أن يحكموا باسم الله يعتقدون أنه ليست هناك إلا مشكلة الإيمان، بينما المشكلة هي حجم المشكلات الاجتماعية الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع» وصولاً لانهاية جماعة الإخوان المسلمين بالعصالة للمخابرات الأمريكية، الموقف هناك واضح في المظهر غامض في الجوهر.

يبقى تونس، تلك التي كان يروشحها كثيرون لاستلهاهم ما جرى في الجزائر، باعتبار أنه كان فيها حركة إسلامية نشطة ممثلة في حزب «النهضة» بزعامة الشيخ راشد الغنوشي الذي خاض معركة تصادمية مع نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وصولاً للمواجهة المسلحة ومحاکمة أقطاب الإسلاميين والحكم عليهم بأحكام قاسية بمن في ذلك الغنوشي نفسه الهارب من البلاد.

لقد كتب الغنوشي، مثلاً مقالاً بالغ الأهمية، بعنوان «شعب الدولة أم دولة الشعب».

ونشر في جريدة حظه بتونس «الفجر» ونشر أيضاً في جريدة «الشعب المصرية» - ١٩ يونيو ١٩٩٠ - (صودر هناك ونشر هنا) من خلاله تستطيع أن تستنتج أن حزب النهضة - كان يومها يتوقع أن يتكرر في تونس ما جرى في الجزائر بالضبط، ومن ثم فإن الغنوشي ينصح زين العابدين بالمسارعة بقبول مطالبه السياسية التي تتضمن، «اعتماد الحوار

الشورى، والإعلان عن عفو تشريعى عام، والاعتراف بكل الأحزاب، والإعلان عن انتخابات نيابية فى مدة لا تتجاوز ستة أشهر».

لكن رد الرئيس على هذه المطالب كان إلغاء حزب النهضة نهائياً ومطاردة اعضائه بقوة شديدة.

هذه مجرد نماذج من دول الجوار التى انتعشت فيها الحركة الإسلامية السياسية، معتمدة على ارتفاع المد الإسلامى بصفة عامة، وعلى تراجع الأفكار والمذاهب، وفشل - أو قصور - الأحزاب الأخرى، وعلى انخراطها - أى الحركة الإسلامية - فى العمل الديمقراطى، فى ظل ثورة عالمية للديمقراطية. فهل انتمائها للديمقراطية أميل وعن اقتناع كامل؟ أم هو تكتيك مؤقت... ثمة سؤال محير يحتاج لمزيد من الاختبار، ولمزيد من الاجتهاد والتمعن والوقت أيضاً، فمن الواضح أن التيار الإسلامى السياسى، قد تحرك مؤخراً فكرياً وسياسياً محدداً، من الرفض السابق المطلق لكل «الصيغ الغربية» - خاصة الديمقراطية والتعددية الحزبية - مع التمسك المطلق بالصيغ الإسلامية الموروثة - خاصة الخلافة والشورى - ، تحرك نحو القبول بما كان يرفضه تاريخياً، بل ونحو الانخراط فى ممارسته بهمة شديدة.

فهل يدل ذلك على تطور فى الفكر والممارسة عند التيارات الإسلامية؟ وأيهما أكثر قدرة على جذب الآخر نحوه، وإغرائه، وإغوائه، الموروث أم المستورد، الشورى أم الديمقراطية؟ وهل هناك تناقض أساسى بينهما أصلاً؟

نحسب أن التيارات السياسية الإسلامية، تخوض الآن - من أجل تحقيق هدفها السياسى وهو أسلمة المجتمع والدولة - تجربة جديدة فى تطويع الواقع السياسى لصالح أفكارها الأساسية، ففى عصر التفاعلات الفكرية، والتدخلات السياسية بين التيارات والمذاهب العالمية المختلفة - مثل تدخل الرأسمالية مع الاشتراكية، وتفاعل الديمقراطية السياسية مع العدالة الاجتماعية، وتقارب المسافات بين إيديولوجيات كانت حتى أعوام قليلة متعادلة متجاهة، فى هذا العصر يبدو أن التيارات الإسلامية تطرح على نفسها وعلى الآخرين صيغة توفيقية جديدة، بين الموروث الفكرى والسياسى الإسلامى، وبين الصيغ الحديثة،

خاصة الديمقراطية بمضمونها وشكلها الأوروبي الغربي المستورد، والمستزرع في بلادنا منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وإن صح ذلك، فلا شك أن التيارات الإسلامية السياسية، تكون قد عدلت كثيراً من مواقفها، بل وتكون قد اهتمت كثيراً عن التزمت الإيراني الخوميني، الذي حاول صبغ المنطقة بصبغته المتشددة التي لم تحصد إلا العنف والتعصب، وتكون - هذه التيارات - قد استلهمت من جديد إشعاع التنوير في حركة النهضة التي قادها في بدايات القرن العشرين الإمامان جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، اللذان طرحا «التوفيقية» بين الموروث الإسلامي الصالح، وبين «ما ينفع الناس» المأخوذ من فكر وعلم الحضارة الأوروبية الحديثة بعد أن قرأ واستوعبا جيداً أفكار أستاذهما وأستاذ التنوير رفاعة رافع الطهطاوي، خاصة عبر كتابه المهم «تخليص الأبريز في تلخيص باريز» الذي نشره عام ١٨٣٤ بعد رجوعه من بعثة محمد علي إلى فرنسا.

فهل صحيح ما نعتقد أن التيارات والأحزاب الإسلامية الحالية، تطرح مثل هذه التوفيقية، أم أننا نتخيل، ونهوم بُنيلاً عن الواقع؟!

وهل سيساهم ذلك في دفع التطور الديمقراطي إلى الأمام، أم أنه سيستفز القوى الأخرى، خصوصاً القوى العسكرية والأمنية، فتدخل بعنف، كما حدث في التجربة الدموية المبررة للمجزؤات حيث ظلت دماؤها الغزيرة تنزف حتى بدأت القرن الحادي والعشرين!!



٢

## ديموقراطية أهل القمة، وأهل القاع



يبدو أن البعض قد فهم خطأ، أن قراراً قد صدر بإعذار حق المعارضة في مصر، فمضى يستحل دمها دون تفكير أو تدبر، ونسى أو تناسى أن أحداً لم يصدر مثل هذا القرار، فضلاً عن أن مبدأ إعذار دم المعارضة، هو إعذار لكل الممارسة الديمقراطية، فلا ديموقراطية دون الرأي والرأي الآخر، ولا برلمان دون أغلبية ومعارضة، ولا تقدم دون تنوع الآراء وتعدد الأفكار في مناخ حر.

بنفس الدرجة، يبدو أن بعضاً في المعارضة قد وصل مع نفسه والآخرين إلى حائط مسدود، فقرر إعذار دم الحكم، فمضى يستحل دمه ويعمل في جسده تقطيعاً حتى التلذذ بطعم الدم، ونسى أو تناسى أن قواعد الديمقراطية الأصلية، تفرض على الأقلية الخضوع للأغلبية، مع تسجيل اعتراضها وحفظ حقها في الخلاف.

أمام الشلطة والشلط المضاد، شهد مجلس الشعب دائماً، سحباً من الانفعال أضفت مؤثراتها الضوئية على علاقات القوى داخله، نمت على علاقات أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي، بأقلية المعارضة، فالتوتر الناجم عن الصراع المنفحل عباً النفوس، الأمر الذي شهدنا بعض ملامحه من خلال حملات المعارضة بالتهام الحزب الحاكم بتزوير الانتخابات، فإذنا بحزب الإغلبية يتهم على لسان بعض نوابه، أحزاب الأقلية بتزوير الانتخابات.

وإذا كانت أحكام القضاء، قد صدرت على مدى الأعوام الأخيرة لصالح المعارضة، فقد جاءت في وقت ضيق قاتل، سبق فيه السيف العزل، تمسك المفسرون بأن الفصل

فى صحة العضوية أصبح حقاً من حقوق مجلس الشعب نفسه وليس القضاء، بعد أن أدى النواب اليمين القانونية تحت قبة البرلمان. لكن أحكام القضاء فى النهاية جاءت لتشكّل دفعة نفسية لقوة المعارضة.

ويبدو أن الذين يهدرون حقوق الآخرين ويستحلون دماءهم، لازالوا يعانون من «عقدة الماضى»، بل لا زالوا أسرى سوءات الماضى، دون إيجابياته، ويبدو أنهم لازالون يستمدون زادهم السياسى من ممارسة الأريعنات والخمسينات، حين كان سلاح الإهدار السياسى هو السيد السائد فى علاقات الأحزاب المتنافسة، عندما كانت الخطوة الأولى التى يتخذها الحزب فور وصوله السلطة، وهى فصل جميع مناصرى وأعضاء الحزب المنافس من الوظائف العامة، ليست عقاباً شخصياً لهؤلاء فحسب، لكنها فى الأساس إجراء سياسى لحرمان الحزب المنافس من كل مراكز قوته وتأثيره فى المسرح السياسى وداخل السلطة التنفيذية، أى إهدار حقه بالكامل.

هكذا كان الوفد مثلاً، يفصل كل «السبعين» ابتداء من خفير القرية والعمدة وصولاً للوزير ووكيل الوزارة، وهكذا كان الحزب السعدى وباقى أحزاب الأقلية، تفعل مع أعضاء الوفد فور توليها السلطة.

ونحسب أن مصر، بعد قرن ونصف تقريباً من خيرة الدساتير ومعرفة البرلمانات والحكومات - السياسية والحزبية والفنية - وبعد تعقد مشاكلها وتداخل أزماتها بدرجة تدعو أول ما تدعو إلى استقرار التقاليد واحترام القانون، بعد كل ذلك لم يعد فيها مجال لإهدار الحقوق، سواء كانت حقوقاً سياسية أو دينية، حقوق أغلبية أو أقلية، معارضة، فثم وطن واحد يتسع للجميع، بشرط أن يخلص له الجميع حتى يستعيد عافيته المنقوصة، وازدهاره الضائع تحت ضغط الأزمات.

ولقد اتسع الوطن أخيراً لمساحة من العمل الديموقراطى، أتت بأقل قليلاً من ربع مجلس الشعب عام ١٩٨٧ من صفوف المعارضة لأول مرة، رغم كل الاتهامات بالتزوير، ورغم دعاوى أحزاب المعارضة بأنها كانت تستحق مقاعد أكثر من هذا العدد، فإن النتيجة الواقعية هى أن صوت المعارضة كان بالفعل أعلى من ذى قبل، وأنه يجب أن يكون صوتاً مسموعاً عند المستوى الأعلى لصناعة القرار، وفى قلب الشارع الذى ينوء بالمتاعب، وعند أية انتخابات حرة.



ومن هنا فإن مستقبل الازدهار الحقيقي والكامل للديموقراطية في مصر، الذي يجب أن يتخلص من كل الخوائب والعوائق القانونية والإدارية المتبقية، يتوقف ضمناً على «خطاب المعارضة»، ونوعية سلوكها، وجودة أسلوبها، وارتقائها بالخلاف فوق الخصومة الشخصية وبالعبرة الموضوعية فوق الصفائر.

ولا يحسن أحد أنى ألقى بالعيب كله على المعارضة، فأحملها مالا طاقة لها به، فتصبح كبش الفداء، إنما أوضح هنا موقفى الذى طالما عبرت عنه مراراً، وهو أن الأغلبية بحكم أغليبتها أولاً، وبحكم إمساكها بدفة الحكم ثانياً، تتحمل العبء الرئيسى، سياسياً وحزبياً وفكرياً وأخلاقياً، فإذا ما طالبت المعارضة بالعمل الايجابى، فعلها هي أن تبدأ بنفسها فتعطى القدوة الصالحة والنموذج الطيب. فى كل شئ وفى كل مجال. ولكن لأن المعارضة متهمه بإحداث ضجيج أجوف، وبإثارة صخب سلبى، ولأن المعارضة الآن قد أصبح لديها فرصة نادرة لتدعيم مواقفها وترسيخ تأثيرها، فإننا نبدأ بها.

يمكن القول إن الخريطة السياسية فى مصر، بشكلها الحالى المؤقت، قد تبلورت، بعد التغيير الذى أحدثته ثورة يوليو فى ظل عبدالناصر، داخل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية (خاصة الإصلاح الزراعى - التأميمات والتمصير - التوسع الصناعى - حقوق العمال والفلاحين)، ثم بعد التغيير الذى أحدثته مرحلة الانفتاح الاقتصادى المنفلت فى ظل السادات، تبلورت سياسياً إلى يمن ويسار ووسط، طبقاً للمقاييس التقليدية المعروفة، أو إلى مليونيرات وكادحين فقراء، ومن هم بين يمين، طبقاً للظواهر الواقعية الملموسة منذ عقد السبعينات.

ونزعم أن الوسط السياسى الذى كان يمثل فى عقد الخمسينات والستينات الطبقة الوسطى التى استقطبت هوامش واسعة من الأغنياء ومن الفقراء، قد ضاى الآن، بعد الإثراء المفاجئ والمريب الذى استغله قلة، فضحلت إلى ربع فى المائة من المليونيرات، وحولت الملايين إلى فقراء.

فوق هذه الأرضية الاجتماعية الاقتصادية المبسطة، تقف الآن القوى السياسية فى مصر، سواء تلك المتمثلة داخل مجلس الشعب، أو التى لازالت خارجة لأسباب متنوعة...

الحزب الوطنى الديموقراطى على سبيل المثال، يقول إنه يمثل الوسط سياسياً واجتماعياً، وفى هذا جانب من الصحة، أما الجانب الآخر فيدل على أن «ساحة الوسط»

قد تأكلت، وأن هوامش الأثرياء، المجدد داخله قد ازدادت، فضعت تأثيرات الفقراء الذين تطلعوا إلى أحزاب، أو قنات سياسية أخرى قد تكون أكثر تعبيراً عنهم، أى أن المعارضة سحبت من رصيد الحزب الوطنى بفعل متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة.

وحين نتحدث عن المعارضة التى اكتسبت الشرعية فى برلمان ١٩٨٧ الذى شهد تمثيل أكبر عدد من نواب المعارضة نجد أن قوى المعارضة هذه قد توزعت كالآتي:

(١) الوفد، بنى رصيده الشعبى القديم على أنه حزب الفقراء أصحاب الجلابيب الزرقاء، لكن مسيرته تحولت عبر سراديب السياسة، فإذا به قبيل الثورة حزب الباشوات، وتحالف الإقطاع خاصة بعد صعود نجم التحالف العائلى الثلاثى - البدرى وسراج الدين والوكيل - ونحسب أنه اليوم فى موقف صعب، فلم يعد حزباً للفقراء، ولا حزباً للإقطاعيين، ولا حزباً للطبقة الوسطى، وإن كانت هذه الأخيرة هى الأقرب إلى مبادئه، وهو يتحرك داخل شريحة ضيقة منها بحكم ما تبقى له من مبادئ ليبرالية، ينازعه فيها حزب الأغلبية، وباقي أحزاب المعارضة سواء بسواء.

وما لم يطور «الوفد» من فلسفته الفكرية وتوجهاته السياسية ليستطيع أن يدق جذوره من جديد داخل الطبقة المتوسطة، فسجد رصيده قد وهن إما لصالح الأثرياء الكبار الذين غزوه مؤخرًا، وإما لصالح أحزاب أخرى تلتقى مع التغيرات الاجتماعية فى الشارع المصرى، فتجارب معها، بينما الوفد يقبع داخل الشرنقة الضيقة.

(٢) تحالف العمل والأحرار والإخوان، ولقد نجح هذا التحالف النيابى فى انتخابات ١٩٨٧ - ٦٠ نائباً - تحت شعاره العام «الإسلام هو الحل»، مستثمرًا حالة الغضب فى الشارع المصرى نتيجة الضائقة الاقتصادية وانكساراتها الاجتماعية، ومستثمرًا رد فعل ذلك على التوجه الدينى الغلاب فى قلوب المؤمنين، ومستثمرًا القدرات التنظيمية والمالية للإخوان المسلمين.

وقد حاول نواب هذا التحالف طرح أنفسهم كمعارضة راديكالية، تختلف عن سبقها وعمن معها وتفرض تغييراً مهماً فى مفهوم المعارضة من ناحية، وفى رد فعل حزب الأغلبية من ناحية أخرى، ذلك أنها سحبت كثيراً من رصيد كل الأحزاب من اليمين إلى اليسار مروراً بالوسط، لأسباب عديدة، ولأنها كذلك فقد حاولت طرح نفسها بديلاً للآخرين، عبر أفكار وآراء، جديلة أثارت الجدل والخلاف.

ويبقى أن نرصد في عجلة عدة ملاحظات.

■ ستبقى الخريطة السياسية في مصر متغيرة متحركة، طالما ظلت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية خائفة، ولذلك فصراع الأحزاب على اجتذاب الأنصار سيزداد حدة، والإغراءات متزايدة شدة في حالة السيولة السياسية هذه.

■ ربما كان حزب اليسار - التجمع - هو أكثر الأحزاب المصرية حاجة ورغبة لإعادة تقويم مواقفه بعد أفول النظم والأحزاب الشيوعية في العالم كله، لأنه يواجه بتحدى محدد: هل هي أزمة اليسار، أم أزمة اليساريين؟

■ نجحت قوة المال في اختراق قوة العقيدة، داخل جميع الأحزاب المصرية، الممولون الكبار لعبوا بأموالهم أدوات مؤثرة وظاهرة، من مافيا الانفتاح إلى مافيا توظيف الأموال، من تجار المخدرات إلى تجار العملة، ومن ورثة القطاع العام إلى أباطرة القطاع الخاص.

■ ظلت الجبهة الديمقراطية العريضة التي تضم المثقفين والمتسربين، في حالة صمت سلبي وصيام عن نزول الساحة، بالقرار الذي يعيد كثيراً من التوازن المفقود، وفي هذا الموقف تقصير تاريخي خطير.

فالديمقراطية الراسخة لن تتحقق، بلا استعادة هذا التوازن المفقود بين قوة الفكر وقوة المال، بين القوة المستتيرة والقوة الغاشمة، بين منطق العقل وحماية الجهل.

ونحسب أن هذا التحدي قد أصبح مطروحاً على كل أحزابنا السياسية، بقدر ماهر مطروح على كل فرد منا يؤمن حقاً بمصر وطناً للديمقراطية.

دعونا نرى وجهها آخر للصورة، لا يخلو من خفة وطرافة...

على مرأى ومسمع من الجميع، وقف المهندس الشاب يخاطب الرئيس مبارك قائلاً له «ياباشا»، قاطعه الرئيس بحسم قائلاً، أنا لست باشا، لقد انتهى عصر الباشوات.

من المؤكد أنها كانت صدمة مفاجئة لأذن الرئيس، تلك العبارة التي لقبته بالباشا، فجاء رده عاجلاً غاضباً، لمة مفاجئة غريبة تلك لعدة أسباب:

فالمناسبة كانت مشاركة مبارك في احتفالات محافظة الشرقية بعيدها القومي، العيد الخامس والثلاثين للإصلاح الزراعي، عيد الفلاح المصري، الذي تحتفل به كل عام منذ

أصدرت ثورة يوليو قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣، وبمقتضاه استولت على أراضي باشوات الإقطاع الأخطبوطى فى مصر، وزعتها على صغار الفلاحين المعدمين.

والمهندس شاب كبير وتعلم وتقدم فى ظل ثورة يوليو. وربما كان أحد المسؤولين المحليين المنغمسين، فى تفاعلات عملية نقل الملكية الزراعية التى تراكمت بالإقطاع، من أيدى كبار الباشوات، إلى صغار الفلاحين، ربما كان ابناً لواحد من هؤلاء المنتفعين، أو قريباً بصلة الرحم، أو بصلة الجوار والمعايشة، أو حتى بحكم المهنة وممارسة العمل.

والرئيس ليس بالتأكيد أبناً لباشوات الإقطاع ولا وريثاً لكبار الملاك، لكنه من أبناء الطبقة الوسطى فى مصر، وهو الرئيس الرابع - فى عصر الجمهورية - بعد نجيب وعبد الناصر والسادات، ضمن سلالة ثورة يوليو وكلهم جاءوا من الطبقة الوسطى، ليضعوا حداً لحكم الإقطاع وتحكمه فى مصر الوطن ومصر الإنسان.

أما الشهود، فهم أبناء الإصلاح الزراعى، سواء كانوا من المنتفعين، أو كانوا من القادة والمسؤولين، الذين ساهموا فى تلك العملية التاريخية الكبرى، التى غيرت تركيبة المجتمع المصرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً حتى لو اعتبرها البعض ظلماً أو حراماً.

من السهل أن نقول إن العبارة كانت زلة لسان تلقائية من المهندس الشاب، واجهها الرئيس مبارك برد تلقائى سريع، من السهل أن نقول إنها كانت محاولة لإضفاء مزيد من التفخيم والتبجيل على الرئيس، اعتلر بحسم عن قبولها. من السهل أخيراً أن نقول إنها كانت محاولة من الشاب، لمسيرة «المودة» القديمة الجديدة العائلة من عصر الألقاب، إلى الشارع المصرى ضمن المحاولات الحديثة لإعادة قيم وأفكار ومسميات مجتمع ما قبل الثورة، فقد أصبحت «المودة» تترد إلى القديم فى معظم الأشياء، تميل نحو استعادة تفخيم ما قد ذهب ومضى، بحجة الحنين إلى الماضى أو «النستالجيا».

لكن الاكتفاء بذلك كله تستطيع للأمر، واستسهال لما يجرى، بحثاً عن مخرج وهمى لمأزق اجتماعى نمر به الآن فى ظل متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة، بداية من ديمقراطية تعدد الأحزاب وانتهاء بالأزمة الاقتصادية الخائفة، ومن هنا يبدو الأمر أعمق وأشد تعقيداً.

لقد تفتنت مصر تاريخياً بتأليه الحكام وفرعتهم، مثلما برعت أجهزتها البيروقراطية في عزل الحكام عن الشعب، تارة باسم أمن الحاكم ، وتارة أخرى باسم ترتيبات البروتوكول، وتارة ثالثة باسم الحفاظ على هيبة المنصب، بينما الدافع والنتيجة لذلك كله هو عزل الحاكم وحصاره داخل مجموعات ضيقة من المتفعين ، تتحكم في الاستشارة والتحليل والتوصيل وتقطع الطريق على كل وافد جديد، مهما كانت كفاءته ووطنيته، ساعتهما يسقط الحاكم كالزهرة الياقة، أسير القبضة الحديدية، تظل تمصره، فيذبل شيئاً فشيئاً حتى السقوط.

وحين نمود إلى الظاهرة التي طرحناها في البداية، حول استحضار الماضي، والانقسام الواضح حول تدميره أو تقليسه، نجد ثمة دلالات وعلامات كثيرة تطفو على السطح بين فترة وأخرى، جديرة هي بالدراسة الموضوعية الهادفة إلى استخراج النتائج والمؤشرات والدوافع السياسية والأيدولوجية والنفسية.

ثمة دوافع من هنا النوع، تكمن وراء المعارك السياسية والفكرية الدائرة حول تقييم مرحلة ما قبل ثورة يوليو ومرحلة ما بعدها، وإذا جاز لنا أن نتوقف قليلاً، فلنتأمل الخناجر الحادة التي برزت في محاولات كتابة التاريخ في مصر، فإذا بهذه الخناجر تمزق تاريخ وشرف كل قادة الكفاح المصري الحديث باسم حرية البحث وديموقراطية الفكر، من عرابي وسعد زغلول إلى جمال عبدالناصر والسادات، الكل متهم والكل خائن، أليس هذا تدميراً للذات وخنائاً للحقيقة، وتشويهاً للتاريخ؟!

أيضاً ثمة دوافع من نفس النوع، هي التي تكمن وراء استحضار بعض رموز الماضي غير المأسوف عليه، ليجرى تلميعها والترويح لها في مجتمع مأزوم.

فإننا كنا نفهم أن رثة الاقطاع وأبناء الباشوات السابقين يحثون إلى العودة إلى الماضي يرموزه وامتيازاته وقيمه وألقابه، نحن لا نفهم أن تصبح هذه القيم والألقاب شائعة بين مسؤولينا!

لقد أصبح شائعاً اليوم، أن يقول الشرطي للضابط يا باشا، وأن يستمتع كبار الموظفين بل والوزراء بمناذتهم يا باشا، ويجدون في ذلك لذة التفخيم الذي يضيفه لقب وراثته عن عبور الاحلال الخمائي وارتبط بمرحلة كتيبة من التاريخ المصري.

ولقد يكشف التفسير النفسي والاجتماعي، لمثل ذلك السلوك، عن حقائق سياسية

أعمق من مجرد التتر على اليأشوات الجدد، إذا وضعنا الأمر كله فى إطاره الطبقى، وهى المعركة الدائرة منذ سنوات، حول شرعية النظام الحالى الذى جاءت به ثورة يوليو ١٩٥٢، وإذا ما أشرنا إلى المحاولات المستميتة العلنية والسرية لتقويض الركائز الأساسية للمجتمع وهدم شرعية الحكم، وتشتيت الجهد الوطنى المنصرف إلى بناء التنمية وتدعيم الديمقراطية. وقد تجمعت هذه المحاولات فى اتجاهين:

الأول: عن طريق إشاعة العنف المسلح والإرهاب، وسيلة لكسر هيبة الدولة وهز النظام وتحطيم المؤسسات الدستورية والجمهورية.

الثانى: عن طريق التضليل الذى يروج مدعياً أن كل ما جاءت به الثورة هو البطش والقهر والفساد واغتصاب الحكم، الذى يجب أن ينتهى، ليمود الماضى بكل قيمة وأفكاره المعدلة ورموزه الجليدة وشعاراته المحسنة.

ولا نعتقد بأن هناك انفصلاً بين الاتجاهين السالفين، ذلك أن الهدف الرئيسى لهما هو حدم المجتمع الذى غيرت ثورة يوليو من تركيبته، وأتت بحكام جدد من الصقوف الخلفية وانتزعت للبطاء حقوقاً جديدة، على حساب سلطة السابقين وألقابهم وسلطانهم.

كذلك قد يساعدنا التفسير النفسى والاجتماعى، فى هذا الإطار، على فهم دوافع البعض الذى ينظر بعين الرضا الضمنى والإعجاب الصامت، لموجات الإرهاب المسلح التى تحاول هز كيان المجتمع والدولة والنظام. تحاول اغتيال حتى مستقبل الديمقراطية الذى نحلم به لأبنائنا من بعد.

قد يساعدنا كذلك على فهم الحملة الشرسة والعمياء التى شنت بعنف على القطاع العام ومجانبة التعليم والإصلاح الزراعى والتصنيع والسد العالى. وحتى على الأمن والجيش الذى لا ينجو من الغمز كثير! أى أن الحملة تنال من كل ركائز شرعية هذا الحكم وتقوضه وتهدف إلى القضاء عليه، بحجة الإصلاح الديمقراطى تارة وحرية الرأى تارة أخرى، وكلاهما مظلوم.

ولأننا نؤمن قولاً وفعلاً بالديموقراطية، فإننا مع حق كل المعارضين لهذه الركائز فى التعبير عن آرائهم بالوسائل الديمقراطية والشرعية، وليس بالإرهاب الفكرى أو الجسدى،

بل مع حق الباشوات القدامى والجدد على السواء، في الدفاع عن أفكارهم، بشرط أن. تاح نفس الفرص والحقوق لمعارضهم.

فالديموقراطية الحققة، لا تعنى حرية القلة فى استلاب حقوق الأغلبية، لكنها تعنى تحقيق مصلحة المجموع فى تناغم وتناسق اقتصادى اجتماعى سياسى، يوازن بين مصالح الطبقات والفئات، وتعنى حل مشكلات المجتمع بالحوار الذى يفصل بالحق بين أصحاب المصالح الحقيقيين، وبين قوى الضغط وأصحاب الأصوات الأعلى!

وبهذه الشروط الديمقراطية - التى نشدها كاملة - ، فإن على الذين يستبيحون كل ما جاءت به ثورة يوليو أن يدركوا أن هدفهم لن يتحقق سواء بيندقوا الإرهاب، أو بكلمات التضليل والتلطيح، وأن يفهموا أن أفكارهم ورؤاهم ليست بالضرورة هى الصحيحة والصائبة، وغيرها كذب وعداع، وإنما بالحوار الديموقراطى المتكافئ والمفتوح والرشيد، تستطيع مصر أن تتخطى فخ الإرهاب والتلمير المنسوب لها، لتصل إلى الصيغة الأفضل لبناء مجتمع الديموقراطية والرخاء فى اطار من التوازن السياسى والتناسق الاجتماعى، تستطيع به أن تواجه تحديات المستقبل وهى:

● تحدى تدعيم الاختيار الديموقراطى بالممارسة الحرة السليمة، وبحق كل التيارات فى بناء أحزابها وتنظيماتها، بدلاً عن جنوح الديكتاتورية.

● تحدى بناء التنمية العادلة لمواجهة التخلف والتمزق الاجتماعى والتفاوت الاقتصادى، الذى لا يفرز إلا بؤر التطرف والعنف.

● تحدى تحقيق الاستقرار الأمن، فى مواجهة موجات العنف والإرهاب التى تغور بين فترة وأخرى فى مصر وتغلى من حولها، تتجمع عواصفها خارج الحدود وجرى تصديرها إلينا، تنخر كالسوس فى جسد لازال يقاوم، يحاول أن يتعافى، ويأمل أن يزدهر.

ولا ازدهار لنا إلا بالديموقراطية والتنمية والعدل الاجتماعى.



هذا أوان الأزمات، ما أعقدها وأعصاها على الحل.

فى كل بيت من بيوت أهل القاع، أزمة طاحنة معقدة، قوامها الضغط الاقتصادى، والخلل الاجتماعى، والانفراط الأخلاقى.

فى كل قصر من قصور أهل القمة، أزمة من نوع آخر، قوامها المآزق السياسى الذى نجرى جميعاً نحوه بلا إبطاء، دون أن نيزل جهنماً جدياً وجديلاً من أجل مواجهته وحله.

وبين أزمى أهل القمة وأهل القاع خندق عميق، يمنع الوصل والتواصل، ويعرقل رؤية كل منهما لمآزق الآخر، وانظر حولك يا عزيزى تلمس حقيقة ما ندعى. الاتفاق الوحيد البادى الآن بين أهل القمة وأهل القاع، يتمثل فى الاعتراف مباشرة أو بصورة غير مباشرة بأن هناك أزمة فى الواقع والحقيقة، وأن هذه الأزمة هى للأسف أكبر من المجهود المبذول لمواجهتها وأعتقد من الاجتهادات المطروحة حالياً لحلها، فما العمل إذن وإلى أين نسير بالأزمة أو تسير بنا الأزمة؟

اللائق للانتباه فى ظل ذلك، أن هناك معارك طاحنة عند أهل القمة وأهل القاع، الكل يتعارك مع أقرب الناس إليه، أو هو يتعارك مع نفسه غضباً أو يأساً أو إحباطاً، بعد أن ضاقت بنا الطرق وتاهت منا المسالك

ها هم أهل القمة يتعاركون أقوى العراك، حول مجرد اقتراح اجتماعهم فى مكان محدد وتاريخ معين، هم مختلفون فى كل شىء قبل الاجتماع فما بالك إن اجتمعوا. لقد تابعتنا وتابع دعوات عاجلة لعقد قمة عربية لبحث هذا الموضوع أو ذاك..

لكن رد الفعل يأتى دائماً غريباً، البعض يسارع ليلبى الدعوة مرحباً، البعض الآخر يرفض معترضاً، بينهما يقف «البعض الثالث» يقبل ويشترط، أو يشترط ليبرو رفضه، لكن النتيجة هى أن الخلاف العربى حدد نفسه فى علم الاتفاق وتمثل دائماً فى ثلاثة اعتراضات: الاعتراض على المكان المقترح للقمة، والاعتراض على الموعد المقترح، ثم الاعتراض على جدول الأعمال، فماذا بقى للاتفاق إذن؟!

أهل القاع وقفوا «للتفريج» على عراك أهل القمة، لبره ثم انصرفوا لهمومهم وهم كثر وطاحنة، وصحبوا معهم ابتسامة سخيفة صفراء. ما أبعد معاركهم عن معاركنا، ما أغرب همومهم عن همومنا، هل طلقونا وانصرفوا إلى معاركهم الفوقية وخصوماتهم الشخصية، وبقينا وحلنا فى المحيط الهائج؟!

نستطيع أن نحدد لأهل القاع، مبررات انصرافهم الغاضب المحيط هذا. المسألة جد لا هزل.



(١) لقد أحبطت الأزمة الاقتصادية الخائفة والسائدة في كل مكان جميع الناس، لا فرق بين محدود الدخل أو مرتفع الدخل، فالغلاء أصبح أقوى من القدرة على التصور، ناهيك عن القدرة على المواجهة، أبواب الأمل في غد أفضل مغلقة حتى لإشعار آخر، جهود التنمية تلاشت وجهات الإصلاح أصيبت بالمجز أمام ارتفاع الحواجز، فإذا بالهم اليومي لكل مواطن كل صباح، هو كيف يلبر الغذاء لأطفاله ومن أين يحصل على ثمنها، أما وجبة العشاء فهي حتماً مؤجلة إلى أجل غير مسمى!

لم يعد هناك وقت أو جهد أو رغبة لدى أهل القاع، في متابعة أهل القمة، الهموم مختلفة وكذلك الاهتمامات فكيف التواصل؟

(٢) في ظل ذلك كله، ضاقت قنوات العمل السياسي المنظم والحر، سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى القومي العربي، لحسن الحظ هناك بعض الأبواب المفتوحة - لازالت - في هذا البلد أو ذلك، لازالت ارتعاشات الديمقراطية تسرى هنا أو هناك، لكن لسوء الحظ أنها بؤر محاصرة بعنف، مطاردة دوماً، مكروهة غالباً، السلطة المطلقة تقهر الارتعاشات وتحاصرها، وإن تسامحت قليلاً فسرعان ما تنتفض بقسوة.

(٣) أثبتت المتغيرات الدولية من حولنا - خاصة بعد الانقلاب الديمقراطي في شرق أوروبا خلال عامي ١٩٨٩/١٩٩٠ - أنها أسرع من قدرتنا على التفكير والتدبر، وبالتالي أسرع من قدرتنا على مواكبتها، فإذا بالمواطن ممزق بين ما يرى في الخارج وما يعيش في الداخل. لقد تصور أهل القاع أن المتغيرات العالمية قادرة وحدها على دفننا في طريق التغيير تمشياً مع الموجة العالمية.

لكن العامل الخارجي - رغم ضعفه وإغراءاته - ليس هو وحده الدافع الحاسم والرئيسي، إنما الأمر يحتاج إلى العامل الداخلي وما أقوى أثره، يحتاج إلى تضج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على أرض الوطن، فهي المحرك الرئيسي، أما العوامل الخارجية فهي للمساعدة فحسب.

(٤) وبالتالي أصيب أهل القاع بالإحباط وتمثل ذلك في الزوف عن العمل العام، والانسحاب من دائرة الحياة السياسية بشكلها الراهن القاصر، وترك المساحة للمحترفين المتسلقين. مثلما تمثل في تلك الانفجارات العاصمة في الشارع التي أخذت طابع

العنف، وهى انفجارات موجّهة ومستفلة داخلياً وخارجياً، عربياً ودولياً، يلهبها عنف الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، فإذا بالتمزق الوطنى والقومى يعمل بهمة لا تكل.

هنا واقع أهل القاع.. فكيف حال أهل القمة؟!

رغم كل الجهود المبذولة لجمع شتات المواقف العربية. ولم الصفوف وإعادة بنماء التضامن العربى - حماية للنظم العربية الحاكمة على الأقل - فإن مجرد الدعوة لعقد قمة عربية لبحث أى أزمة قد كشفت كثيراً من العورات التى تباعد بين أهل القمة وأهل القاع. كشفت كم هو عميق ذلك الخلاف بل العناد الشخصى بين بعض أهل القمة، وكم هو واضح فقدان الإرادة السياسية والرغبة فى المواجهة، وكم هو ظاهر عدم الإدراك الكافى لمتغيرات السياسة الدولية، وعدم الإحساس الصادق بخطورة تهديدات الأمن العربى. فماذا بقى من حافز لكى يخرج علينا أهل القمة بمواقف صريحة وقرارات محددة، اللهم إلا حلم المعجزة؟!

بالفعل لم يعد أماننا نحن أهل القاع إلا المعجزة لنحلم بأن يتخذ أهل القمة يوماً ما، موقفاً موحداً يحدد بالضبط ودون «لف أو دوران» مواقف عربية واضحة، حتى ينظر إلينا العالم بجندية أكثر بدلاً من ذلك الاستهزاء الذى نلاقى. قرارات ومواقف عربية مدروسة جادة، لكى يأخذها العالم فى اعتباره، وهو يعيد رسم السياسات وتوجيه المتغيرات، لا أن يأخذها مأخذ القرارات العربية التقليدية السابقة، رنين الكلمات وفراغ المحتوى، بريق الشكل وانطفاء المضمون.

نحلم بأن يدرس أهل القمة، ويتخذوا مواقف محددة وواقعية تجاه أبرز الأزمات والتحديات المطروحة علينا، من التهديد الإسرائيلى الدائم، إلى التهديد الأمريكى الغربى المتجدد، من فرض الهيمنة إلى عرقلة التنمية، من معاداة العروبة والإسلام، إلى معاداة التقدم والتطور والديموقراطية.

نحلم بأن يتصافى أهل القمة فيتنازلوا - ولو مؤقتاً - عن حزازاتهم الشخصية ومصالحهم الذاتية، فالخطر المحقق بسلطنتهم وسلطانهم أقوى مما تتصور والعاصفة ساعه تأتى لن تفرق بين شامى ومنربى ولكنها ستجرف الجميع.

نحلم بأن يتخلى أهل القمة عن مبدأ الاستثناء عن أهل القاع، والنظر إليهم باستعلاء من فوق الكرسي. فنحن كنا وسنظل سندعم في الحق إن ساروا عليه سرنا معهم، وإن حادوا عنه حذنا عنهم، فمازال هم الداخل أقوى من هم الخارج، لازال الخطر الحقيقي ينبع من الأرض التي عليها نعيش ويعيشون، رغم إدراكنا لخطر الخارج، وبالتالي فإن الجهد الرئيسى ينبغي أن ينصرف إلى العمل الداخلى أولاً وثانياً وثالثاً.

لازلنا نحلم بأن يترك أهل القمة، أن قوتهم الحقيقية فى مواجهة العالم شرقه وغربه، تكمن فى قوة أهل القاع، أولئك الذين يبنون الاقتصاد، ويصنعون الجيوش، ويشكلون المجتمع، ويعملون صباح مساء لبناء التقدم الحقيقى، ليقف أهل القمة على رأسه مفخرة مباحين، فإذا حدث العكس، فأين يقفون وعلى رأس من؟!

لازلنا نحلم حقاً أن ينظر أهل القمة، إلى داخلهم، داخل شعوبهم وتحسبوا مشاكلها الحقيقية وأزماتها الطاحنة، فالوقت يجرى والأزمة تشتد، وحكم الأمس لم يعد صالحاً لحكم اليوم بحكم الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية، ليس أماناً وأمامهم إلا بناء العدل الاجتماعى والديموقراطية، التنمية الشاملة والحرية الكاملة، هما معاً المخرج من هذا المأزق قبل فوات الأوان.

ولا فإن الصدمة المضادة قادمة لا محالة!



وعميداً عن الصدمة فإننا نعلم جيداً، أن قادتنا العرب، عادة ما يجتمعون - إن اجتمعوا - ويتفقون على مناقشة أهم القضايا السياسية الرئيسية، التى تمس الأمن القومى، والتى تهدد المصالح العربية، نعرف جيداً أيضاً كم هم حريصون على هذه المصالح راغبين فى الدفاع عنها فى مواجهة التهديدات المتكاثرة، فمن أولى منهم على مصالحهم ومصالحنا؟!

ولذلك فإننا معهم دائماً فى اتخاذ المواقف وتحديد الالتزامات فى عصر شديد الوطأة، على الضعفاء لم لم يتحدوا وتعاونوا، ويقدر ما أنه عصر الأزمات فهو أيضاً عصر المصالح والمصالحات الكبرى، لإنهاء للمخاضات الصغرى.

فى هذا الإطار، يجدر بقادتنا أن يتركوا لأنفسهم فرصة لسماع الرأى العام فى بلادهم، والتصرف على حقيقة المشاعر والمواقف والمشاكل فى الشارع الشعبى، الذى يفلى غليان المرجل بلا توقف، أو حتى «تنفيس».

الشارع الشعبى ، وقد أضناه الصبر مثلما أضنته الأزمان وأهكته المشاكل ، يتوقع عادة من قاداته أن يخلصوا بجديّة وموضوعية فى صميم المشاكل ، لا أن يبدأوا وينتهوا - كالعادة - بالخطب الرنانة ، والمجاملات الشكلية والبيانات اللفظية ، فقد مللنا كل ذلك بعد أن صبرنا عليه طويلا .

ولعل صميم المشاكل يبدأ بالإجابة الواضحة الصريحة ، على سؤال مهم نطرحه - نحن أهل القاع - على أنفسنا صباح مساء وهو : أين نحن من خريطة المتغيرات فى عالم جديد ، يعيد بناء نفسه على أساس توازن المصالح بدلا من توازن القوى ، تكتسحه العولمة مع ثورة العلوم والمعلومات والتكنولوجيا والديمقراطية وحقوق الانسان وكلها عناوين جوهرية للقرن الحادى والعشرين .

ولذلك يصبح طبيعيا أن نتساءل : أين نحن من خريطة المتغيرات العالمية ؟ ماذا أعدنا وطنيا وقوميا لكى نلحق بقطار عصر المتغيرات ؟ أم أننا لازلنا نعيش أوهام الماضى ، بينما الجميع يتطلع إلى آفاق المستقبل ؟

إن الإجابة السليمة على هذا التساؤل المطروح شعبيا ورسميا ، تبدأ بخطوات عملية ، يجدر بقادتنا اتخاذها الآن قبل الغد ، وبجديّة وإخلاص بدلا من التأجيل والمماحكة .

ونعنى أنها تبدأ بتحديد سياسة واضحة تجاه القوى الأساسية لتفسير سياسات العالم وإعادة رسمها وهى كالاتى : (١) الولايات المتحدة الأمريكية (٢) روسيا (٣) أوروبا الغربية الموحدة (٤) اليابان (٥) الصين .

ومن الإخلاص الصادق مع النفس والغير ، أن نقول إنه لم يعد صالحا أن «نظنطن» صباح مساء بأن علاقتنا جيدة ، وأرعانا متطابقة ، مع هذه القوى ، فقد مضى عصر هذه المسكوكات اللفظية فارغة المحتوى ، وظهرت الحقائق واضحة لكل ذى عينين ، نعم لنا مع هذه القوى علاقات جيدة ، ولكن مصالحنا وأهدافنا ، وبالتالى مواقفنا وأرعانا ليست بالضرورة متطابقة ، ولا يجب أن تكون لخلاف والاختلاف من طبيعة البشر ، فضلا عن أنه أحد عناصر بناء السياسات وتحريك المصالح . لكن المهم أن نعرفه ونحلده فى إطاره ، ونعمل فى ظله ونتخطى سلبياته .

من الإخلاص الصادق أيضاً أن نقول إننا لن نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا تطهرنا - جميعاً - من صفائرتنا وخلافاتنا الشخصية والضيقة، وبدأنا بالفعل في تطبيق شعار مضى علينا ونحن نرقمه نحو نصف قرن، وهو شعار «بناء التضامن العربي» يكفى نصف قرن لكي تترك الشعار، وتتحول إلى العمل الواقعي ببناء موقف عربي محدد المعالم، قوامه تأسيس القوة العربية الموحدة على النسق الذي اتبعته أوروبا الغربية، وتجهت فيه، ونعني:

بناء القوة الاقتصادية العربية في إطار سوق مشتركة، معبأة بكل عناصر النجاح، إمكانيات اقتصادية، وفروات طيحية، كثافة بشرية - ٢٥٠ مليون عربي - في محيط جغرافي هائل. وفره مالية مكسبة بل معتقلة في بنوك الغرب ثم قدرة استهلاكية عالية.

عندئذ سوف تبرز إلى الوجود، ترجمة علمية لهذه القوة الاقتصادية، أي تبرز قوة سياسية متوافقة - وليست بالضرورة، موحدة يحسب حسابها في المجال العالمي.

الأمر يستدعي بالضرورة، بناء قوة عسكرية رادعة، تحمي القوة الاقتصادية وتدعم القوة السياسية، في وقت لا يعرف للضعفاء مكاناً، بل في وقت انفلت فيه عيار سباق التسليح النووي والتقليدي في منطقتنا وأطلق الغرب والشرق العيار لإسرائيل لتبقى وحدها القوة العسكرية المهيمنة المسيطرة على الكم العربي، خصوصاً بفضل انفرادها، بالترسانة النووية.

بصراحة شديدة بلا هذه المقومات الثلاثة، لن يستطيع العرب مهما قالوا وزادوا، أن يجدوا مكاناً على خريطة المتغيرات العالمية في هذا العقد الحاسم.

ولعلنا هنا نتساءل من جديد، كيف إذن نبني هذه القوة، ونؤسس موقفنا القادر فوق هذه المقومات؟

والإجابة قد تكون غير مرضية للبعض منا، الذين تعودوا على ترديد الشعارات والطنظة بالمسكوكات اللفظية الممجوجة، فلم يعد كافياً أن يجتمع قادتنا، ونراهم على شاشات التلفزيون فرحين مرحين، ثم يصدر عن قمتهم بيان، لا يختلف عن البيان الأول الذي صدر عن قمتهم الأولى في الستينات، ذلك أن الإجابة التي نعنيها اليوم، تبدأ وتنتهي بالقول إن بناء الداخل هو الخطوة الرئيسية، فلا قيمة لجسد من ورق، حتى ولو كان عملاقاً، ولا قيمة لاجتماع أو بيان أو تهديد إلا إذا كان مستنداً على قوة واقعية ومادية، ورغم أننا نمتلك مقومات هائلة سياسية واقتصادية وعسكرية وبشرية، فإننا لم نمتلك بعد

القدرة على توجيهها وحشدتها في المسار السليم، لأن الخواء الداخلي سوس ينخر في النظام.

لقد تمودنا على أن تكون القمم العربية مخصصة للقضايا السياسية ذات الطابع القومي. حسن، لكن مخاطر الداخل - التي تنخر كالسوس لا تقل خطراً عن مخاطر الخارج، يزعم أنها أشد تدميراً للأمن العربي من قتال إسرائيل النووية، ومن حرب الكراهية ضد العرب، ومواجهة هذه المخاطر هي خط الدفاع الأول ضد المخاطر الخارجية.

لا نبالغ كثيراً إن قلنا إن الشارع العربي يتمنى أن يبدأ قادتنا العرب فتح الملف المفلوم لكي تكون بداية غير تقليدية وغير مسبقة، نغنى أن يبدأوا بفتح ملف الداخل العربي، ليروا الحقيقة بكل نصاعتها أو قناعتها، ليتهم يتصارعون، كيف يتغيرون وكيف ينيرون في عالم المتغيرات، كيف يعيدون بناء دولهم وتحسين أحوال شعوبهم، قبل أن تصدمهم أهوال الانفجارات، بينما هم يتظاهرون بالرضا عن الأحوال، لأن استمرار الحال من المحال، خاصة في عصر يتغير بسرعة فائقة.

لا نطمح في كثير إن حملنا بأن تتسلل تقارير «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» عن الأوضاع الديمقراطية - عفواً غير الديمقراطية - في وطننا العربي. إلى ملفات القادة العرب، ليقرا قادتنا الوجه الآخر للحقيقة، المناقض لكل ما يصلهم من تقارير أمنية وتحليلات سياسية تؤكد أن الأمن مستتب والوضع مستقر، والشعب ينعم بالرفاهية، ولهج بالشكر والثناء، ويهجم على بحر من الحرية!!

لا نطالب بالمستحيل إن طالبنا قادتنا بأن يبحثوا فوراً ضرورة تغيير الأوضاع السياسية في بلادنا تمشياً مع الموجة العالمية الطاغية، ونعنى التغيير الديمقراطي بدلاً من هواجس التغيير الثوري والانقلابي، التغيير بالتسامح والتفاهم استباقاً للانفجار والعنف والإطاحة والدم، والبيان رقم واحد!

هل ندلهم على أسباب الانفجار إزاء اللزمة؟ إنها كثيرة واضحة تراها عيون الجميع.

هي الأزمة الاقتصادية الطاحنة، التي لم ترحم أحداً، حتى في بلاد الثروة النفطية والوفرة المالية.

وهي الحكم المطلق، وكبت الحريات، وقهر الإنسان تحت سميات كثيرة.

وهي ضياع الأمل في ظل الفساد والتخريب والتلهيب والعمالة والعمولة.

وهي التفضيل السياسي والإعلامي الصارخ. لقد ضحّت أجيال عديدة بهدف وقف إسرائيل - بل القضاء عليها - . فإذا بنا اليوم وإسرائيل هي التي تقضى علينا، بالتفوق العسكري والسياسي، واستغلال المتغيرات، وركوب الموجة العالمية وفرض تسوياتها وشروطها!

وهي سياسة الإلهاء والتعمية، فإذا بنا نلهو بقراءة الماضي، بينما عدونا يقرأ المستقبل ويستعد له.

الآن هل ندلكم على أسباب معاكسة نصلح الحال، إنها ببساطة كلمة واحدة، العدل، والعدل هو جوهر الحضارة العربية والإسلامية حين تبدى العدل ارتفعت تلك الحضارة إلى العلا، وحين غاب أو غيب، انهارت وتراجعت، وهذا هو سر المأساة التي نعيش ونقاسى. ليتنا نتذكر فنتنبها.





---

الباب الثالث

**الديموقراطية ليست يتويها.. لكنها حضارة**

---



١

---

## الانتخابات النزيهة.. بداية لانهاية

---



لقد قلنا من قبل إن الانتخابات النزيهة بداية لانتهاء، في تدعيم المسيرة الديمقراطية في بلادنا، وهي مسيرة طويلة متكاملة الحلقات، متماسكة الأدوار، وحين تسقط حلقة واحدة أو تضعف، تسقط المسيرة كلها، أو يصبىها الانهيار وفقدان ثقة الناخبين.

ثم نضيف أن أية انتخابات جديدة، في ظل أى قانون جديد، يحاول تفضي الطغمة والعيوب وإغلاق الشغرات والثغوب، يجب أن نحيطها بأكبر قدر من النظافة وضمانات السلامة، ليس فقط مساهمة للاتجاهات العالمية السارية هذه الأيام، ولكن أيضاً لاسترداد ثقة المواطن، الذى لم يزل مقتنعا بأن «كل» الانتخابات مزورة، وأن «كل» الحكومات تستخدم سلطاتها الثقيلة فى توجيه صناديق الانتخابات فى غير اتجاه أصوات الناخبين ورغبتهم وحرمتهم فى الاختيار.

لقد ترسب فى الوجدان الشعبى أن «التزوير» سمة أساسية فى العملية الانتخابية، طوال سنوات القرن العشرين فلانكاد نحصى انتخابات أجريت حتى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، إلا ولاقتها الامون فى المحاكم وهاجمتها الاتهامات فى الشارع، اللهم إلا مرات قلائل لانكاد تصل إلى عدد أصابع اليد الواحدة.

يزيد من عمق هذا الاعتقاد الذى يصل إلى حد «الفولكلور» الشعبى المتوارث، أن مسيرة التزوير بل والجرأة فى القيام به، لم تتراجع طبقاً للمنطق، ولكنها ازدادت شراسة عاماً بعد عام بوائتخابات وراء أخرى. لقد كان سهلاً أن يقع التزوير فى الماضى، حين كانت الأمة تفرق بالظلام تسعين فى المائة من الجمهور، وحين كان الاستعمار البريطانى يقيض بسطوته على رقاب الحكام والمحكومين، لايسمح بالوصول إلى كرسى البرلمان، أو إلى

منصة الحكم إلا لمن يوافقه ويسايره، أما الآن في ظل تقدم الأمة واتساع رقعة التعليم وارتفاع المستوى الثقافي، وتطور المستويات الاجتماعية الاقتصادية، وتولى الحكم حكام من أبناء الوطن، فما هو مبرر تزوير لإرادة الناس، إلا أن تكون الرغبة في الاستئثار بالحكم، تجاهلاً للقاعدة الديمقراطية الأصلية، التي تعترف بتعددية الآراء والأحزاب. ربحي تبادل السلطة؟!

أما وإنا مؤمنون الآن أن أية انتخابات جديدة يجب أن تنفض غبار الشك والظن والالتهم، عن كل الانتخابات الماضية، بل عن مسار العملية الديمقراطية كلها، فإننا نرى ضرورة إحاطتها بأكبر وأصلب قدر من الضمانات الدستورية والقانونية والإجرائية أيضاً، وإلا ستظل دهاليز المحاكم مفتوحة أمام الطاعنين، بل ستظل نظرة العالم إلينا نظرة الإستهزاء والسخرية والتجاهل فضلاً عن الاحتقار ولأننا نتحدث هنا «لعموم» القراء، وليس «لخصوص» الصفوة وبالذات لفقهاء القانون، و«المتعاملين والمتفاقهين»، فإننا نرصد النقاط التالية كمدخل أساسي للضمانات المرجوة، نوضحها ونؤكد على أهميتها.

أولاً: تأتي الضمانات الدستورية القانونية في المقدمة، ولذلك فإننا نتطلع دائماً إلى صياغة قوانين جديدة سليمة تتجاوز ثغرات القوانين السابقة، بحيث تنحاز الفرصة لكي نبدي مع غيرنا الرأي فيها قبل تطبيقها. فإذا كان الهدف هو الوصول إلى قانون سليم، فإن الطريق إلى ذلك يجب أن يمر بطرح مشروعه على الرأي العام لإبداء الرأي «المستير» في نصوبه، حتى يتحقق حوله ما يشبه إجماع الأمة، وليس بالضرورة أن يحصل على الإجماع الكامل الشامل، فليس هناك قانون يحصل على ذلك، إنما هو قانون يلقى ترحيباً وموافقة واسعة على الأقل.

الخطر الذي نلحز منه بداية، هو أن يتصور أحد أن مجرد اتفاق لجنة قانونية - تضم بعض أساطين القانون غير الحزبيين - يكفي لإخراج قانون لا يقيمه الباطل من أمامه أو من خلفه، لكن مثل هذه اللجنة يجب أن تدرك أنها ليست مفوضة تفويضاً مطلقاً، فهي ليست «جمعية تأسيسية منتخبة» مثلاً، وليست كذلك محصورة من الخطأ أو الزلل، لأن أعضاءها بشر يجتهدون ويخطئون.

والحل هو أن يوسع القانونيون دائرة الاستشارة واستطلاع آراء الآخرين من مختلف المدارس الفكرية والاتجاهات السياسية عند صياغة مشروع القانون، ثم عليهم الإصرار على

طرحه للحوار القومى الملنى الشامل، قبل المطالبة بإصداره. فحجة ضيق الوقت ليست مبرراً لأية «كلفتة» جديدة.

ثانياً: لا يكتفى أن نحصل على قانون ديموقراطى سليم للانتخابات البرلمانية، بل إن سلامة إجراء الانتخابات، تأتى فى المرتبة الثانية المهمة، للوصول إلى الهدف الذى من أجله «اخترعت» الديمقراطية نظام الانتخاب، ألا وهو إقرار نواب حقيقيين يمثلون الشعب خير تمثيل، ويتحدثون باسمه ويشاركون فى توجيه سياسات الوطن.

ولكم كان لدينا - ولا يزال - قدر كبير من القوانين والتشريعات المتوالية المتداخلة وربما المتعارضة، ومعظمها سليم، لكن العبوة تظل بالتطبيق السليم. فإذا كان الدستور - قانون القوانين - ينص على حماية الحريات العامة والخاصة، وعلى احترام حقوق الإنسان، فإن «الإجراءات» التنفيذية كثيرًا ما تنتهك، سواء كان ذلك صراحة أو ضمناً.

ولذلك فإن سلامة إجراءات الانتخابات وحريتها، وصدق نتائجها كما يقول المستشار «أحمد مكى» فى دراسة قيمة «ليست أحد أركان الديمقراطية أو شروطها، بل هى كل أركان الديمقراطية، أو تكاد، ذلك أمر لا يحتاج إلى شرح، فالانتخابات هى السبيل الوحيد لاشتراك الشعب فى إدارة شئون بلده، وفى صياغة قوانينه ورقابة حكومته، ولهذا أجمعت شعوب العالم، على أن تضمن نزاهتها، بوضعها تحت إشراف القضاء الحقيقى».

يزيد المستشار مكى هذه النقطة وضوحاً فيقول: «لقد ضاق القضاء بأن ينسب إليهم الإشراف على الانتخابات ونتائجها وإجراءاتها، التى لا تحظى بثقة الناس وقبولهم، بما تحظى به أحكام القضاء... إن تبديد الثقة العامة فى القضاء ليس هو الخطر الوحيد الذى يهدده، حين يشوب العملية الانتخابية ما يمس نزاهتها، ففساد نظام الانتخابات يعرض استقلال القضاء نفسه للخطر».

مؤدى ذلك، هو أن سلامة إجراء الانتخابات ونزاهتها ووضوحها كاملة - أكرر كاملة - تحت الإشراف الفعلى الكامل للقضاء النزيه، لا يقل أهمية عن إصدار قانون جديد يخلو من العيوب والثغوب.

ثالثاً: يبقى الضمان الثالث المكمل لسياج الانتخابات التنظيمية النزيهة، وهو ضمان الرقابة الشعبية الواعية المستتيرة. فتلك الرقابة حين تكون جادة نشيطة مدركة، يصعب

على الحكومة - أية حكومة - التزوير والإفلات من الإتهام فى الوقت نفسه، مثلما يصعب على الخاسرين التمتعك بتزوير الانتخابات.

وعلى هذا الأساس فإن الحكومة التى تشرف على الانتخابات، والأحزاب المشاركة فيها، تتحمل بدرجات متفاوتة مسئولية نزاهة هذه الانتخابات ونظامتها. لكن من يحكم على ذلك، ومن يشهد - مع القضاء - بالنزاهة أو التزوير قبل أن تندفع الطعون فى المحاكم؟

نقترح على الرأى العام، أن يبدأ فى تشكيل هيئة شعبية قومية لمراقبة سلامة الانتخابات، بدلاً من «استعارة» لجنة خبراء من دولة أجنبية، كما حدث فى دول أخرى، فبلانا غنية بمن يقوم بهذه المهمة الفريدة من نوعها، بعيداً عن الخبراء الأجانب.

نقترح أن تقوم مثل هذه الهيئة على أساس تجمع من ممثلى هيئات ومنظمات قومية محايدة غير حزبية، وغير مشتركة فى الانتخابات، مثل منظمة حقوق الإنسان، ولجان الدفاع عن الحريات فى النقابات المهنية والعمالية، وبعض أساتذة الجامعات، وعدد من المفكرين والقانونيين والكتاب المستقلين المشهود لهم بالنزاهة، يراقبون ثم يصدرون للرأى العام «شهادة ضمير» معنوية، مجرد شهادة لاغير.

ليس الهدف من هذا الاقتراح الذى نطرحه على الرأى العام إنشاء جهاز رقابى فوق أجهزتنا العديدة، وليس الهدف الإقلال من سلطة القضاء فى الإشراف الكامل على الانتخابات، كما أن الهدف ليس استباق الأحداث بإتهام هذا الطرف أو ذاك بنية التزوير المسبقة، لكن الهدف هو إشراك الرأى العام، وتحريك قواه للدفاع عن الديمقراطية بكل الطرق، بدلاً من الاستسلام للسلبية واللامبالاة، والهروب من المشاركة فى كل شىء بحجة أن كل شىء معد وجاهز مسبقاً، فالزمن قد تغير، وكذلك الظروف الداخلية والخارجية.

لأنريد أن تتدخل دول أخرى فى شئوننا الداخلية، بحجة مراقبة الانتخابات، ولا تمنى أن توكل هذه الدول شخصاً أو مؤسسة أو هيئة فى الداخل لتقوم بهذه المهمة نيابة عنها مقابل أجر معلوم.

لكن ما نجه وتمناه لهذا الوطن أن يبدأ أبنائه بأنفسهم تطهير ثوب الوطن الديمقراطى بأيديهم، دون حرج أو حساسية.





كم هي كثيرة المؤتمرات العليا والسفلى، التى تتعقد فى بلادنا ثم تنفض، تبحث وتناقش، تحاور وتداول، ثم تصدر القرارات المهمة والتوصيات الفخمة... لكنها تبقى كغيرها قرارات لا تنفذ فى معظم الأحوال.

نقول ذلك، وفى أعماقنا خيبة أمل لانخفيها، لأن قمم زعمائنا لم تبحث أبدا قضية مهمة كنا قد حلمنا بأن تتصدر جدول الأعمال، وهى قضية ترتيب البيوت العربية من الداخل، فى ظل التطورات الديمقراطية الهائلة السارية فى العالم، قضية إطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان، وتغيير أساليب التنظيم المطلقة بالحسن، قبل أن تتفجر الشوارع العربية غضبا وحرقا. ورغبة فى اللحاق بقطار الديمقراطية الذى يجرى فى كل أرجاء الدنيا. حلمنا بذلك وإن كنا قد تشككنا فى إمكانية تحقيقه، وكان ميث التشكك هو أن أوهام أهل القاع، تختلف بالضرورة عن أحلام أهل القمة، وقد صدقت كل الشكوك.

حسن، تعود بهذه القضية الأساسية بالذات إلى مصر، دولة المركز ونموذج التقدم والاستنارة وروية الإشعاع والتأثير فيمن حولها، ذلك أن عيون العرب، قبل المصريين أنفسهم تتوجه بالأمل إلى تجربتها الحالية، لعلها تكون هى القوة المؤثرة فى إعادة رسم خريطة الحياة السياسية والديموقراطية فى المنطقة، فى ظل انتخابات حرة نزيهة نظيفة.

الانتخابات الحرة النزيهة أصبحت الآن حقيقة حتمية، بعد أن تسبب ترزية القوانين وطابور المبررين، فى إيقاع الدولة فى مأزق سياسى قانونى، حسمه حكم المحكمة الدستورية العليا بإعلان مجلس الشعب السابق منذ قيامه.

يجزى هنا أن نؤكد حقيقتين هما:

أولاً: إن الرئيس مبارك - الذى يثبت كل يوم انحيازه للديموقراطية، وإصراره على تصحيح كل خطأ - قد حسم الموقف بتعديل القوانين المطعون فى دستورتها ليصحح الأوضاع. ويميد تنظيم العملية الانتخابية بأكبر قدر من السلامة والصحة والضمانات الحقيقية تحت إشراف القضاء.

وإن كانت هذه خطوة سليمة فى الاتجاه السليم، فقد طالبنا بتوسيع دائرة المشاورات والدراسات لتستفيد من تجارب الآخرين العاملين فى هذا المجال، خاصة فى الأحزاب ودوائر المفكرين والقانونيين والسياسيين. فقانون الانتخابات السليم ليس فقط «نصوصاً» قانونية سليمة، ولكنه أيضاً روح وخبرة وتجربة وقابلية للتطبيق السلس حتى لا تتعرض العملية الديمقراطية مره أخرى لمسلسل الطعون أمام المحاكم. الأمر الذى يجهض الممارسة ويدخلها فى دهاليز مظلمة مغلفة، تحكمها ألاعب كعبة المحامين.

ثانياً: إن الانتهاء السريع من تركة الوضع البرلماني الباطل، فى ظل أحكام المحكمة الدستورية العليا، أصبح درساً بالغ الأثر، وخلاصة الدرس تبدأ بأن تترك «الحيز لخبائمه»، أن نحترم التخصصات وندع المتخصصين يؤدون دورهم، حتى نحصل على النتيجة السليمة. فالمقدمات الصحيحة تؤدى إلى نتائج صحيحة كما يقول علم المنطق. الذى يهدفنا إلى تأكيد ذلك هو أن أزمة بطلان القانون، وبالتالي الطعن فى إجراء الانتخابات، بدأت منذ سنوات، ساعتها قال القانونيون المتخصصون رأيهم واضحاً وصريحاً، بينما سارع غير المتخصصين لفرض آرائهم. لقد تغلبت «الفهلوة السياسية» عند الهواة، على علم العلماء وفقه القانونيين المحترفين، الذين لو أخذنا ببعض آرائهم لما وقع الفأس فى الرأس. هل نذكر ما حدث على سبيل المثال ذلك الجدل الذى دار حول هذا الموضوع فى عام ١٩٨٧؟ هل نذكر مواقف عديد من أساتذة القانون، الذين نصبحوا وحلوا من مغبة المضى فى دهاليز الفهلوة، فإذا بكل تحذيراتهم تضيع أما شهوة الفهلوة، والنظرة الحزبية ضيقة الأفق؟

المهم الآن، بعد كل الذى جرى يجب أن نستوعب الدرس ونبدأ بداية جديدة ومستمرة، قواسمها الدائم أن نجرى انتخابات ديموقراطية نظيفة تعكس رأى الشعب، وتعبير بواقعية عن حقيقة قواه السياسية وخلاياه الفكرية والاجتماعية والاقتصادية النشيطة، وبقدر ما كانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة «عقبة كبرى» فى عقد التسعينات، فإننا نريد أن يكون

دافع العملية الديمقراطية عبر انتخابات نزيهة سليمة، هو إنجاز العقد الحالي فإذا كانت الأزمة الاقتصادية شديدة التعميد تحتاج لعقود وسنوات من الجهد والعمل والإنتاج، فإن العملية الديمقراطية أسهل من ذلك بكثير، خاصة في بلد كمصر لها رصيد تاريخي في هذا المجال بدأ منذ ١٨٦٦، يسنده رصيد حالي من خلايا العمل السياسي، ومن حيوية واضحة، ورغبة أكيدة في التمتع بالحرثات وحقوق الإنسان والمشاركة في صنع المستقبل وتحمل تبعاته وأعبائه.

لقد مضى زمان أن كان الحاكم هو الأب، والحكومة هي خادeme المطيع، والشعب عياله وعيال الحكومة، وجاء الآن زمان تحددت فيه معالم السلطة، وحدود السلطات، ومواقع المسؤوليات، وأصبح المواطن هو صانع الحكم، وصاحب السلطة المشاركة بإيجابية في التوجيه والقيادة، بقدر مشاركته في العمل والإنتاج.

ولذلك لم يكن غريباً أن نلاحظ الاهتمام الشعبي الطاغى بالمأزق الدستوري والسياسي الذي وقعت فيه الدولة، وكذلك بالمستقبل بما يحمله من انتخابات حرة، وليس غريباً بالتالي أن ندعى أن رجل الشارع قد استغل هذا المأزق، ليصدر الأزمة يرمتها إلى صانعيها والمشاركين فيها، سواء بالصمت أو الصراخ، لافرق، إنما هو طالبيهم بأن يسرعوا بالخروج منها بأقل التكاليف، ونحسب أن الأمة الدستورية، وكذلك مسئولية إجراء انتخابات جديدة نزيهة، قد صدرت بالفعل إلى طرفين، قد لا يتساويان في المسئولية ولكنهما شريكان هما:

(١) الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم صاحب الأغلبية فهما معاً «شريكان متضامنان» طبقاً للتعبير القانوني، لقد صنما المأزق واستفاداً من مميزاته عبر السنوات الماضية واستمتعا بأغلبية برلمانية ضخمة، وبالتالي أمليا السياسات التي أرادها في كل المجالات.

(٢) الأحزاب السياسية الأخرى، سواء التي كان لها نواب في البرلمان أو التي لم تمثل، ومعها باقي القوى السياسية والاجتماعية والفكرية المشاركة في العمل السياسي العام. المؤكد أن هذه الأحزاب والقوى - أو معظمها - قد عارض وانتقد وصرخ، لكن المحصلة النهائية أنها كانت طرفاً مشاركاً، وليست طرفاً أصيلاً في الأزمة، لقد كان أدواها العام وقدرتها على اجتذاب الجماهير، نصف تصحيح الأخطاء، أقل من ضجيجها اللفظي كثيراً.

لذلك نطالب هذين الطرفين، بإعادة الحسابات في كل مرحلة، وقبل أية انتخابات، حتى لا تأتي على نفس نمط الانتخابات السابقة، بكل ما حملته من نقد وطمع وانهامات. مسؤولية إجراء انتخابات نظيفة تتحملها كل الأطراف المشاركة في العملية الديمقراطية، بصرف النظر عن موقعها من الحكم، وبصرف النظر عن مساحة مسؤوليتها. فالأحزاب الجماهيرية القوية، هي الضمان الأساسي ضد تزوير الانتخابات، والحكومة القوية أيضاً هي الضمان الحقيقي ضد الإنهام بالتزوير، والأداء السياسي المرتفع الناضج الواعي، من جانب الحكومة وكل الأحزاب، هو وحده السبيل إلى تشجيع الناخبين على ممارسة حقهم الانتخابي بحرية، ربما تكون مسؤولية الحكومة هنا أكبر، لكن مسؤولية الآخرين تظل قائمة. بقيت لنا كلمة صريحة للحزب الوطني وحكومته، نقولها من موقف مستقل حريص على سلامة العملية الديمقراطية أولاً وأخيراً.

إن كل الأحزاب والقوى السياسية تضع أما أعينها هدفاً واحداً، هو تحدى هذا الحزب وحكومته. أملاً في انتزاع الأغلبية وتداول السلطة ذات يوم، ولهم الحق والحرية معاً، فماذا أنتم فاعلون؟ ماذا لديكم من جديد تقولونه للناخبين وتقدمونه جذباً وإغراء واستقطاباً، بعد أن طحتهم الأزمة الاقتصادية بتزايد الأسعار وضغط الفقر، وتساقط القوانين المعيبة أمام منصة القضاء النزهة، يوماً بعد يوم؟!

ربما تقولون سندخل أية انتخابات وفي يميننا سياسة عربية وخارجية ناجحة محترمة، وفي يسارنا إقرار التعددية السياسية والعمل الديمقراطي وحرية الصحافة في مصر، التي لا مثل لها في بلاد الجوار.

ونرد قائلين، اتسوا هذا كله، فهو وصيد كل المصريين وفضل انجازهم جميعاً، وليس لكم من فضل يعلو فضل الآخرين، ربما تكون ميزتكم الرئيسية تكمن في استمرار حسنى مبارك رئيساً لحزبكم... فماذا لو رفع يده الحائنة عنكم، ماذا لو فاجأكم «بالصدمة» الكبرى وقرر أن يكون رئيساً لكل الأحزاب والقوى، حكماً بينها دون رعاية لهذا أو انحياز لذلك؟



يثبت القضاء المصري كل يوم، أنه عند حسن ظن الشعب فيه، بإعتباره الملجأ والملاذ عند كل خلاف، مهما كانت نوعيته، ومهما كانت أطرافه، فقى نزاهة القضاء وعدله يكمن الصلاح والاستقامة، مثلما يأخذ العدل مجراه، فيستقر الأمن فى النفوس، والطمأنينة فى القلوب.

فى ١٤ إبريل ١٩٩٠، أضاف القضاء حكماً تاريخياً من سلسلة أحكامه المتتالية، تأكيداً للعدل، وإقراراً للحقوق الديمقراطية، حين وافق على تكوين ثلاثة أحزاب جديدة، هى حزب الخضر، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب مصر الفتاة، ثم وافق فيما بعد على حزب الناصريين. هكذا اتسعت الخريطة الحزبية فى مصر لتشتمل اسعاً مباشراً.

وفى مواجهة هذا الاتساع المرحب به دوماً، نقول إنه ليس المهم كم عدد الأحزاب، بل إن المهم حقاً هو جديتها وفعاليتها وجماهيريتها، فكثرة الأحزاب وتشرذم الجماعات، قد تكون معرقله للمعملية الديمقراطية، حين تصبح الأحزاب الصغيرة، هى الممسكة برمادة الميزان السياسى، انظر ماذا يحدث فى إسرائيل على سبيل الاستشهاد السريع، حين تصبح الأحزاب الدينية واليمينية الصغيرة جداً، هى المتحكمة فى تشكيل أى حكومة إسرائيلية جديدة، كذلك فإن احتكار العمل الحزبى، سواء جاء هذا الاحتكار من جانب حزب واحد مسيطر مهيم، أو من جانب حزبين فقط قد يؤدى إلى نفس النتيجة، لكن المعيار هنا هو التكافؤ السياسى، المعبر عن الواقع الحقيقى للشعب، وهو كذلك التكافؤ - أو التنافس - الحزبى، الذى يسمح بتداول السلطة طبقاً لنتيجة الانتخابات الحرة النزهة.

وبداية يهمنى أن نرصد خمس ملاحظات أساسية، ونحن نتحدث عن أحزابنا السياسية، فى هذه الظروف بالذات، التى تضغط بعنف على رجل الشارع.

(١) يلفت النظر أن أغلبية الأحزاب القائمة قد اكتسبت شرعية وجودها على الخريطة السياسية، نتيجة أحكام قضائية، مثل الوفد، والأمة، والخضر، والاتحادى الديمقراطى، ومصر الفتاة، والشعب الديمقراطى، والحزب الناصرى، وحزب مصر، بينما نشأت الأحزاب الأربعة: الوطنى الديمقراطى، والعمل، والأحرار، والتجمع. نتيجة جواز مرور رسمى من لجنة الأحزاب وطبقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، الخاص بتنظيم الأحزاب.

ومعنى ذلك أن أغلبية الأحزاب جاءت على غير إرادة لجنة الأحزاب التى أصبحت بصراحة شديدة بمثابة الرقيب المتشدد الذى يمنع انسياب الحركة الديمقراطية، ومن ثم فلنا أن نتساءل عن جدوى هذه اللجنة الآن فى ظل جو التسامح الديمقراطى المعلن؟!

(٢) يلفت النظر أيضاً أن بعض أحزابنا، اكتسب وجوداً شرعياً ورسمياً، ولكنها لم تكسب شرعية وحجماً جماهيرياً، وبينما نرى ذلك، نلاحظ أن تيارات وقوى سياسية اجتماعية أخرى قد فشلت فى اكتساب شرعية تكوين حزب، سواء عن طريق هذه اللجنة الرسمية، أو حتى عن طريق القضاء.

(٣) ثم يلفت النظر، أن موجة الديمقراطية قد امتدت من أوروبا. التى شهدت ربيعاً مزدهراً عام ١٩٨٩ - إلى بعض دولنا العربية - فأثرت بسرعة ملحوظة فى اليمن والأردن والجزائر والكويت منذ بدايات التسعينات .

(٤) نلاحظ كذلك، أن التيار الإسلامى، قد بدأ اندماجاً سياسياً فى الحركة الحزبية، على مستوى الوطن العربى كله، فهو بعد أن نشط فى القواعد الشعبية أصبح يطرح نفسه كحزب سياسى - انظر إلى الجزائر وتونس والسودان والأردن والكويت ولذلك نلاحظ أن «الإخوان المسلمون» فى مصر يتابعون بنشاط دعوتهم لتشكيل حزب سياسى إسلامى، بعد أن اكتسبوا شرعية وجودهم السياسى العلنى فى مجلس الشعب خلال انتخابات ١٩٨٤، و١٩٨٧ على قائمة أحزاب معلنة هى الوفد ثم العمل، كذلك فإن تياراً منهم حاول تشكيل حزب آخر باسم الوسط.

(٥) نكاد نلمح ما يشبه الإجماع بين أحزابنا السياسية، مع استثناءات قليلة، على قضية أساسية هى مبادئ الإصلاح الديمقراطى، التى تشمل إطلاق حرية تكوين الأحزاب، وإصدار الصحف، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإجراء انتخابات نزيهة، بينما هى

لا زالت مختلفة على قضية جوهريّة وجماهيريّة، وهى الإصلاح الاقتصادى. ولقد كشفت المعركة حول بيع القطاع العام والخصخصة عن مدى اختلاف بعض هذه الأحزاب - وهذا طبيعى - مثلما كشفت عن غياب أحزاب أخرى - حين يتحتم الحضور - وهذا غير طبيعى.

الآن نقول لأحزابنا السياسية، دون احتلال مقاعد الوعاظ والمرشدين، وربما ينصرف القول نفسه إلى كل الأحزاب العربية الأخرى - إن بلادنا تمر بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية، مختلفة جنسياً عن تلك الظروف التى تزدهر فيها الديمقراطية، ونعنى فى الدول الغربية، التى بلغت مرحلة من التطور والنمو والتعليم والثقافة، ما يتجاوزنا بقرون، ومن ثم فإن الممارسات مختلفة بالضرورة وكذلك الأساليب.

ولا يعنى هذا، أى شبهة تبرير لمواقف أولئك المعارضين للازدهار الديمقراطى، والمعادين للتعديدية الحزبية، فموقفنا مناقض لهم، ولكن هذا يعنى أن نعمل ونفكر وتنصرف فى إطار ظروفنا نحن، لا أن نكتفى بأن نلوك الشعارات الكبيرة، ونخدع أنفسنا ونخدع البسطاء بهتافات مزيفة، كذلك التى تتلذذ بالمقارنة بين ديمقراطيتنا وديمقراطية بريطانيا، اقتصادنا واقتصاد أمريكا!

ولذلك فإن أحزابنا مطالبة دون استثناء، من فى الحكم قبل من هم فى المعارضة، بأن تعكف على إعادة ترتيب بيوتها، وإعادة صيغة برامجها السياسية ووسائل عملها، بعد أن كشفت السنوات الماضية عن العزلة الجماهيرية الواضحة التى تعانيها، وعن الانصراف شبه الجماهيرى عن هذه الأحزاب، بأساً أو إحباطاً أو تجاهلاً مقصوداً. فلو أحصينا عدد الأعضاء الحقيقيين فى أحزابنا المصرية كلها لما تعدى الرقم مليونين على الأكثر من بين أكثر من ٦٥ مليوناً، ولو أحصينا مثلاً عدد الشباب الأعضاء، والنساء العضوات فى هذه الأحزاب لوجدنا عجباً، بينما الشباب يمثل ٧٥٪ من المجتمع رأسياً والمرأة تمثل ٧٥٪ أنثياً.

ولعل هذه العزلة الجماهيرية - مع احترامنا لارتفاع صرخات صحف الأحزاب وبلاغة زعمائها - تعكس خطأ واضحاً فى الممارسة الديمقراطية. إذ أنه بلا مشاركة شعبية نشطة لن تقوم أحزاب قوية، وبلا أحزاب قوية لن يتحقق التكافؤ السياسى، ولن يجرى تبادل السلطة وتحقيق المشاركة، أى لن تقوم ديمقراطية حقيقية.

لحل هذه العزلة أيضاً، تدفع الأحزاب للإفافة من حالة الوهم وتضخم الذات التي تملأ أدمغة بعض زعمائها، الذى يدعون الشعبية وزعامة الأمة، إذ إن الشعبية الحقيقية والرعاة الأصلية هي التي تدق جذورها العميقة بين الجماهير، وتعتبر عن مصالحها وترتبط بمشاكلها وتعيش همومها.

ثم.. لحل من البديهيات أن نقول إن الأحزاب الحقيقية تقوم نتيجة حاجة وطنية فكرية عامة، تعكس رغبة الأمة فى التقدم، ونتيجة حاجة اجتماعية اقتصادية تعبر عن رغبة طبقات الشعب فى الازدهار، وبالتالي نتيجة حاجة سياسية، تعكس رغبة الجميع فى المشاركة وفى الممارسة الديمقراطية.

ولذلك فإن الأحزاب قد تكتسب شرعية قيامها بالقانون، ولكنها لا تكتسب شرعية بقائها إلا بصدق التعبير عن فئات وطبقات اجتماعية محددة، ومن ثم التعبير عن أفكار سياسية ورؤى اقتصادية واضحة المعالم، فهل تتوفر لأحزابنا هذه الأسس المحددة، أم أن الأمر قد انحلت على الجميع؟

ولا أظن أننى أبالغ إن قلت إن المجتمع المصرى - على سبيل المثال - يمر الآن بمرحلة انتقال تاريخية، تتشكل فيه طبقات اجتماعية - وفئات وشرائع - على نحو جديد، يفاير ما تعارف عليه سابقاً. لقد أدت الأزمة الاقتصادية الطاحنة والتحول الكبرى المتتابة. إلى إضعاف الطبقة الوسطى - التى كانت حتى وقت قريب القوة الأساسية فى هذا المجتمع - بل إن الطبقة الوسطى هذه تكاد تضمحل، بعد أن انضمت شريحة صغيرة منها إلى الطبقة العليا، نتيجة للثراء المفاجئ، وانضمت الشرائع العظمى بعد ذلك إلى الطبقة الأدنى فشاركها فى البأساء، الراقصة على - أو تحت - خط الفقر. وصارت قسمة المجتمع واضحة وصرخة وخطيرة.

فمن من أحزابنا أجرى دراساته، وصاغ أفكاره، وعدل برامجه ووضع سياساته ليتوافق مع هذه الأوضاع الجديدة؟

تسائل ونظم الإجابة. لكن بقى أن نصارح الجمع بشئ نحسبه بالغ الأهمية، وهو أننا مقبلون على أيام فاصلة، على مستقبل قلق تهدده ثلاث أزمات كبرى:



أولاً: تصاعد الأزمة الاقتصادية، التي نعيش جوانبها الآن، وسنعيش قمتها غداً، وهذه تهدد بشق الأمة اجتماعياً.

ثانياً: تصاعد الأزمة الطائفية التي تتخفى بالعنف، وهذه تهدد بشق الأمة دينياً وفكرياً.

ثالثاً: تصاعد العداء وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها، نتيجة العدوات القديمة والصدامات الجليدة، وعدم تسوية المشاكل المعلقة، وهذه لاشق الأمة فحسب، ولكنها تقطع شرايينها، فتدميها حتى الموت.

تري، أين نحن من كل ذلك؟ من منا يفكر في المستقبل ويعمل له؟! ومن ينصرف للحاضر، فيخترق منه ليهرب بما اغترف قبل أن يأتي الطوفان وتقع الصدمة؟



---

## الديموقراطية الغائبة

---



كثيرة هي العيوب التي كشفت عنها كارثة الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ وما تبعها من حرب عاصفه الصحراء وتدمير العراق وحصاره إذ يبدو أننا كنا نحن العرب نيأما نلهو بحلو الأحلام وخداعها، فظلت العيوب تنخر في جسدنا وفكرنا حتى أكلته، وحين وقع ما وقع في الكويت، أفقنا على هول المأساة. وكم هو مرير أن تكشف فجأة أن كل شيء خطا في خطا.

وبقدر ما أن بعض المشاكل تخفى بعضها بعضا، فإن معظم الأزمات تعري بعضها بعضا، يستوى في ذلك المواقف الخاصة والمواقف العامة، والمشاكل الصغيرة والأزمات الكبيرة.

ولعل واحدا من أهم دروس محنة الغزو هو إفاقتنا على محنة الديمقراطية، فمجمع الغزو - الأزمة بهذا الشكل الشرس، وما جره من أهوال، قد فجر قضية الديمقراطية الغائبة في معظم أرجاء الوطن العربي، مثلما فضح اللغو الهائل الذي تلوكه ألسنة كثيرة من النظم العربية حول إيمانها بالديموقراطية وممارستها للديموقراطية، فإذا بكل منا يواجه نفسه في مرة الواقع ليكتشف حجم النفاق والخداع واللهو الفاسد. وكم هو مرير أيضا أن تكشف أن المرأة المصقولة لا تمكس الحقيقة كاملة، بقدر ما تمكس برق الألوان الخادعة تماما مثلما تتأكد أن حلو الكلام عن الديمقراطية حتى لو نمقت بها التصور في الدساتير، لا يضي الإيمان بها والعمل بمقتضاها.

وحين نتحدث ابتداء عن الديمقراطية الغائبة في وطننا العربي، فإننا نعني أن معظم النظم الحاكمة ترفضها رفضا قاطعا، وتخاصمها خصام ألد الأعداء، أما بعض النظم

الأخرى فهي تنازلها فتناورها وتداولها، تلين معها مرة، وتشتد مرات، مما يكشف عن «ظاهرة» عدم الإيمان العربي بالديموقراطية، والخصومة معها، رغم حلول الكلام عنها، ورغم نصوص واضحة في الدساتير، لكنها نصوص معتلة، كآلاف المعتقلين في السجون، تسيطر عليها وعليهم عقلية الاستبداد وشبق الانفراد بالحكم والرأى والعمل والحكمة المحتركة، وأحيانا المحترقة.

فإذا عدنا إلى محنة الغزو التي فجرت أماننا محنة الديمقراطية، سنكتشف أن ماجرى على سطح الأحداث يتضاءل أمام المستور، فما خفى كان أعظم وأقسى وأشد مرارة ومهانة، لذلك نكتفى برصد بعض صور غياب الديمقراطية، تلك التي واكبت أزمة الغزو العراقي للكويت ومنها:

غابت الديمقراطية عن العراق على مدى عقود عديدة. فاتفرد بالعراقيين الأشقاء انقلاب إثر انقلاب، وثورة إثر ثورة، حتى سقطت الثمرة - الحكم - في يد الحزب القائد الوحيد، وعلى رأسه يتربع الزعيم الفرد الملهم الأوحده، وفي ظل ذلك تمت التصفيات وجرت الاعتقالات والاغتيالات، وشتت الحروب فوقعت الكروب، دون أن يجد الحزب الواحد والقائد الأوحده من يسأله: لماذا وكيف وإلى أين ومتى؟!

بالمقابل، وقعت تجربة الديمقراطية المحدودة في الكويت، في محنة طوال السنوات الخمس السابقة للغزو حين ضاق البعض داخل الكويت وخارجها، من بؤرة الحرية «الصغيرة» فتم حل البرلمان، وإيقاف الدستور، وفرض الرقابة الصارمة على الصحف في عام ١٩٨٦ لتطبيق الخناق ليس على المعارضة الكويتية فقط، ولكن على كل منافذ التعبير في المنطقة. والنتيجة هي خلخلة التركيبة الكويتية المتفردة، وإثارة التمليل فيها، فإذا «عبارة» الغزو مترصون على المحلود، وفي لحظة الضعف اجتاحتها البؤرة وحطموا ما تبقى من فوائدها.

ثم برزت محنة الديمقراطية حقاً على مستوى القمة، حين اجتمع زعمائنا على عجل في القاهرة، لبحث حل عربي لهذا الغزو - الكارثة، فبدلاً من البحث عن حل، عقدوا الأزمة، وبدلاً من احترام الأقلية لرأى وموقف الأغلبية، أو العكس، أنفض المؤتمر عن انشقاق صريح بين المؤيدين والمعارضين، وتحول خلاف المواقف والسياسات إلى عدااء مطلق يحتاج لسنوات طوال كي يتلاشى.

فى ظل حمى الانقسام ومحنة الديمقراطية، أحكمت نظم الحكم الحجر على المعلومات الكاملة وتم اعتقالها هى الأخرى، إلا ما تريد تسريه وتمريه، فإذا بالرأى العام العربى مشوش مذبذب يلجأ إلى استقاء المعلومات من الخارج إذا ما أتيحت أمامه الفرصة، هروباً من التشويش وغسيل المخ، الأمر الذى أدى إلى افتقاد الرؤية السليمة، وبالتالي إلى غياب المشاركة الشعبية الفعالة فى صنع القرار، والضغط من أجل تصحيحه، اللهم إلا فيما ندر.

فى ظل ذلك أيضاً، تحولت الصحف ووسائل الاعلام - جهنمية التأثير - إلى مدافع تفلذك الادلهامات الجسيمة وثبت المدلونات وتشمل الحقائق بدلا من ممارستها مهمتها الأولى وهى بث المعلومات، وتنوير الرأى العام، وإذاعة الحقائق تعميقا للديموقراطية، واحتراما لحرية العقل الإنسانى، ولاستقلالية الفكر والموقف، ترى ماذا يمكن أن يكون مصير أى شقيق عراقي - مثلاً - يخالف رأى الزعيم وجاهر بإدانة غزو بلاده لدولة شقيقة؟ وكذلك الحال ونفس السؤال فى بلاد عربية أخرى، ماذا يكون مصيره لمجرد التفكير فى رأى آخر؟!

الآن بعد أن رصدنا بعض، وليس كل، صور الديمقراطية الغائبة عن الساحة العربية نخلص إلى بعض الملاحظات الرئيسية وهى:

(١) لقد جربت القيادة العراقية محاولة «تمرير وثبره» غزو الكويت بشعار يراق جذاب لقلوب العرب المقهورين المطحونين، وهو تحقيق العدل الاجتماعى بتوزيع الثروة النفطية على قراء العرب، وتحقيق الديمقراطية، ولم يكن ذلك إلا كلمة حق أريد بها باطل.

ذلك أن الذى لفت النظر من أول وهلة - ومنذ أول بيان - أن الذى يرفع هذا الشعار، لا يعترف بالعدل الاجتماعى، ولا يمارس الديمقراطية ولا يحترم حقوق الإنسان فى بلده، فكيف يطبقها على الآخرين. أغيب الشعب العراقى الشقيق أحق بالتمتع بالعدل الاجتماعى وبالديموقراطية أولاً، فضلاً عن أن اللجوء للاجتياح العسكرى وفرض الإرادة بقوة السلاح الباطشة، لا تعبر عن أى فكر ديموقراطى أو إنسانى أو عادل، إنما العكس.

(٢) لقد جاء الغزو - الكارثة بضيف دليلاً جديلاً فوق أدلة ونماذج أخرى عديدة شائعة فى الساحة العربية، على سريان «حالة عقلية نفسية مزاجية» تحكم معظم نواحي

حياتنا؛ ألا وهي شبروح حالة انفصام الشخصية والانفصال عن الواقع ومعاداة الحقيقة، الأمر الذى يتعكس على طريقة التفكير، وعلى الممارسة والسلوك معا. نتحدث عن الشيء ونفعل نقيضه تماما، وقلب خامل وعقل غائب وأعصاب باردة وبليدة. تلمح ذلك فى القمة، كما فى القاع رغم ما بينهما من أسوار.

(٣) ربما بسبب استئراء كل ذلك فى أوضاعنا العامة، تنحاز بقوة إلى المندادة بضرورة البعد الديموقراطى فى حياتنا، فكراً وإيمانا وسلوكا وممارسة. فالديموقراطية السليمة هى إحدى أهم مفاتيح حل مشاكلنا، اليوم قبل الغد بعد أن أهين الأُمس.

(٤) المؤكد أن على مصر تقع المسؤولية الرئيسية فى هذا المجال، فهى المؤهلة أكثر من غيرها لبناء النموذج، وبث الإشعاع ونشر التأثير، ونحسب أن كل العرب وهم تحت وطأة الغزو- الكارثة- الذى فضح عيوبنا وكشف عورتنا جميعا، وخاصة غياب الديموقراطية ظلوا يتطلعون بالذات إلى مصر. التى تتمتع بهامش ديموقراطى ملموس فى مجال التعبير، لكنها مطالبة بأن تعطى المثل وتقدم القدوة، إذ يجدر بها أن تعمق هذا الهامش الديموقراطى المتاح، فتحيط ديموقراطيتها بسياس قانونى فكري سياسى قوى، مثلما تحيط انتخاباتها دائما بسياس صريح من ضمانات الحرية والنزاهة، أليست هى النموذج والقيادة والقدوة فى الحب والحرب معا؟!

(٥) حين تقادمت صدمة الغزو العراقى للكويت، إثر صدمة تدمير العراق بواسطة قوات التحالف الهائلة، توهم العرب أن الكارثة بكل أركانها سوف تجى لهم بريح الديموقراطية وبضغط من الحلفاء أنفسهم، وهم أول الناقدين للاستبداد العربى..

لكن يوما بعد يوم، تبددت الأوهام، ونام الحكم على لذيذ الأحلام، واكتشف الحلفاء إن بقاء العرب على ما هم فيه من تخلف واستبداد خير ضمان لمصالحهم...

وتجاهل الجميع أن دوام الحال من المحال.. وأن الصدمة قادمة لا محالة بعد أن تنبّهت العقول وتفتحت العيون على العيوب.



خلال عقد التسعينات حدثت واقعتان مهمتان، شجعتا على التفاؤل بسريران رباح الإصلاح الديموقراطى، فى سمائنا العربية، لعلها تمطر حرية وتحررا وتحديثا وتنويرا، بعد طول جفاف فى الفكر والروح والسلوك، وبعد طول تلكؤ فى الممارسة والتطبيق، حتى



عادت من جديد مقولة الاستبداد الشرقى، لتلتصق بالعرب، أكثر مما تلتصق بغيرهم من شعوب الشرق الأدنى والأوسط والأقصى!

الواقعة الأولى، كانت ثورة الديمقراطية - ١٩٨٦ - التي اجتاحت المعسكر الاشتراكي - سابقا - منطلقا من بولندا، مروراً بالمجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا وبulgaria ورومانيا، وانتهاءً بوقوع الحدث الأعظم فى قلب قلعة الماركسية - الاتحاد السوفياتي - الذى ساد الاضطراب قالوهن، فسقطت الشيوعية فى عقر دارها، وانهار الاتحاد - ١٩٩١ - بعد نحو سبعين عاما من «ديكتاتورية البروليتاريا» على أبهى البروليتاريا، ليمسح الطريق أمام بيروسترويكيا تحمل سمات شبه ديمقراطية - على النموذج الغربى - بعد أن فتح جورباتشوف الباب، نصمقته المواقف أولا وأردته الصدمة الساحقة الماحقة ثانيا...

من هذه الواقعة العاصفة، امتدت رياح الحرية، إلى بلاد أخرى، كانت بعيدة جغرافيا عن قلب قلعة الماركسية، لكنها كانت قريبة منها، من حيث الوحي والمحاكاة والمساودة، فتتالي سقوط نظم متعسكة، وأخرى متمسكة، فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تلك القارات التى طالما استمدت الوحي أحيانا والعون غالبا من موسكو، وهنا مع مغيب الشمولية سطوع نهار الديمقراطية الغربية، أو كما تخیلها المفكر الياباني الأصل الأمريكى الجنسية «فرانسيس فوكوياما» نهاية التاريخ، أى نهاية كل النظم الشمولية وانتصار النظام الديمقراطى الغربى انتصارا نهائيا وتاريخيا، وهى مقولة على كل حال ظلت موضع جدل وخلاف شديدين.

وفى مخضرم هذه الوقائع العاصفة، ظلت نظم الحكم العربية - ومعظمها كما نعلم شمولى بأشكال مختلفة - صامدة فى وجه المواقف والرياح الديمقراطية، حتى تلك التى عرفت - تاريخيا - شكلا من أشكال الليبرالية المحدودة، لزيد خوفها مما يجرى فى الأفق وقلقا مما يحمله المستقبل المجهول.

وتساءلنا كما تسأل غيرنا: لماذا نحن وحدنا لا زلنا نملك بقيادة حجة التاريخ إلى الخلف نهرها ونجرنا إلى عمق الاستبداد الشرقى؟

الواقعة الثانية تمثلت فى أزمة الخليج التى انطلقتها نظام صدام حسين - بقدر كبير من الذكاء التاريخى - فأتار حرب الخليج الثانية، فإذا بهذه الحرب تحدثت تصدعا هائلا فى

البيان العربي كله، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وفكرياً ونفسياً، وإذا بالتداعيات المبررة تتوالى على الشخصية العربية فتعجزها من الأعماق، وما هي الأيام كلما تمر، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن هذه التداعيات أعمق مما تصورنا جميعاً، وتتأججها أفدح مما قلنا.

لكن شيعين، على ما تصور، تصدعا بدرجة سافرة، من جراء هذه التداعيات والنتائج التي أفرزتها حرب الخليج وأصبحت واضحاً للعيان، لقد تصدع أولاً «النظام العربي» الذي ساد المنطقة منذ وضع ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥، فها هي دولة عربية تحتل دولة عربية أخرى، بقوة السلاح وتعلن ضمها على غير إرادة شعبها، وما هم العرب في مجملهم قد انقسموا مختلفين متناحرين متنازعين، من حول خط التقسيم الذي أقامه تصدع النظام العربية.

ثم تصدع ثانياً ما هو أدق من النظام العربي الجماعي، ونعني تصدع شرعية معظم النظم العربية الحاكمة، ويستوى في ذلك الثوري والمحافظ والتقدمي والتقليدي والشارد والوارد والمائل والمتهمس والغنى والفقير.

لقد كشفت أزمة الخليج متزامنة مع ثورة الديمقراطية التي اجتاحت العالم من حولنا كم أننا - نحن العرب - تابعون ومتقادون ومتخلفون وشموليون، نرفض العقلانية مثلما نرفض الحرية، نعاذ التحديث مثلما نعاذ الاستشارة، نمارس الديكتاتورية وندعي أنها عين الديمقراطية، نخالف القوانين السماوية والشرعية والوضعية، ونزعم أننا نتبع صحيح الإسلام وأصل الشرع بقمة التعقل!

لكن كل تلك الادعاءات والمزاعم، التي عادة ما روجها إعلام مركزي محكوم بدقة قسرية، لم تمنع قطاعات واسعة من شعبنا العربي في كل مكان، من أن تستيقظ على صفير الرياح واصطكاك الصدمة الديمقراطية، ودوى مدافع حرب الخليج، لتعرف أن ما كان يساق لها على أنه بديهيات مسلم بها قد سقط في ركاب الأزمة، وأن الشرعية المزعومة بالت محل تساؤل، إن لم نقل محل شك.

ولقد قلنا وقتها كما قال غيرنا، إنما إن لم نخرج من أزمة الخليج وحربها الطاحنة، بدرس إيجاني مفيد، فلا كنا ولا كانت ادعاءاتنا، والدرس الوحيد هو أن الباب يجب أن يفتح واسعا لكي ندخل العصر الحديث بكل مسؤولياته وواجباته وحقوقه، وأول هذه

المسؤوليات المترتبة عمليا هي تحديث النظم الحاكمة وافتتاح حياتنا على ثورة الديمقراطية العالمية، حتى نلحق آخر عربة في قطار العصر.

ونزعم أن حماية فتح الباب، بالطرق السلمية، وتحقيق التغيير والتطوير بالممارسة السياسية الرشيدة، هي الوسيلة الآمنة الوحيدة، قبل أن ينفجر البخار المكبوت، وبدلا من أن يقفز إلى المقدمة المتطرفون والإرهابيون والانقلابيون أصحاب نظرية التغيير بالثبف المسلح.

فهل انفتح الباب، ولو قليلا؟

نزعم أننا نرى الآن بعض المؤشرات التي تتأرجح على استحياء بعضها مبشر بالأمل وبعضها الآخر لا يزال يراوح مكانه، حيث القابض على الصولجان لا يريد حتى أن يسمح بهمسة نسيم تهب على سلطانه إلا يأذنه ويفضل سماحته وكرمه الشخصى وفقا لإرادته الذاتية.

نستطيع أن نورد في مجال المؤشرات هذه، نماذج ملفتة للنظر، ومحاولات متروكة للإصلاح السياسى، فالمغرب راجع دستوره وقوانينه تدعيما للتعديدية الحزبية التقليدية فيه، والجزائر مرت بمأزق النكوص الديمقراطي بعد أن اجتاحتها الصلدة، وموريتانيا أجرت انتخابات عامة على أساس التعديدية فار بها الحزب الحاكم وحده، لأن أحزاب المعارضة رفضت «الدخول فى اللعبة»، وتونس صاغت نموذجها المتردد تحت وطأة أزمات متلازمة، والسعودية أصدرت تنظيما جديدا باسم الشورى اعتبره البعض خطوة مهمة على الطريق الديمقراطي، والكويت أجرت انتخابات برلمانية فازت المعارضة بأغليتها، وهى لم تزل تحت وطأة تجربة الاحتلال والتحرير وفى ظل جدل شديد، وسورية تعد بانفتاح سياسى ديمقراطى قادم، لكنه مازال غامضا، والسودان ارتبكت بين ضرورات ميراثها الديمقراطي القديم وضغوط الجبهة الإسلامية المشاركة فى الحكم مع «المسكوناها»، ولبنان لم يستطع بعد أن يلم شتاته الليبرالى المعروف من بين أشلاء الحرب الأهلية الطاحنة رغم إجرائه للانتخابات البرلمانية ومصر مارست التعديدية المحكومة وحرية الرأى المفتوح باستقرار نسبي على مدى العقد الأخير، بينما المعارضة تطالب بما هو أوسع، والمعارضة العراقية تعد ببرنامج حكم ديمقراطى أشبه بالمدينة الغاضلة، بشرط أن تصل إلى الحكم

على أنقاض صدام حسين، واليمن يتأرجح على حبل مشدود، بين قيود القبلية وطموح الديمقراطية، والأردن كالمادة خطوة للأمام وخطوة للخلف.

نعترف أن في معظم هذه الإصطلاحات السياسية على الساحة العربية، بعضاً من الحقيقة والصدق، وقليلاً من التحسن والتطور، ولمحة مما كان مفتقداً هنا وهناك، لكن هل هذا كله يعد تطوراً ديمقراطياً متكاملًا؟ هل يلي الطموح العربي في النهوض والحق بالعصر؟ وبمعنى آخر، هل تتوازن هذه الإصلاحات المحدودة وبعضها إيجابي، مع الطموح العربي في الحرية والتقدم، ذلك الطموح الذي فجره رياح الثورة الديمقراطية البالية، وأججه تداعيات أزمة الخليج التي فتحت العيون على ما كان خافياً وحركت في النفوس ما كان خافياً فنفق بها الصوت عالياً؟

قد يكون من الأوفق أن تترك الإجابة للقارئ - كل يجيب على هواه - لكننا إكمالاً للفكرة المحذرة، نود أن نعيد للأذهان بعض الحقائق التي لا يقوم إصلاح ديمقراطي صحيح إلا على أساسها ولا يكتمل إلا باكملها.

فإذا كان التغيير عند المسكر الانقلابيين يقوم على جنازير الدبابات، ويقوم عند المتطرفين على سلاح العنف والإرهاب، فإنه يقوم عند الديمقراطيين الحقيقيين على التغيير السلمي والهادئ، وعبر تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، تتضح دائماً من خلال الحوار الحر المفتوح، ليس فقط بين الحاكم والمحكوم، ولكن أيضاً بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية في المجتمع، التي تؤمن بالشرعية الدستورية والقانونية وتعمل في ظلها، ولا يحدث ذلك إلا بتوافر حقائق وقناعات ومبادئ أساسية يجدر إتاحة الفرصة أمامها للتبلور والظهور في وضع النهار وأهمها:

١ - إقرار حقوق الإنسان الأساسية، التي جاءت في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان - ١٩٤٨ - والتي سبق للإسلام قبل غيره أن بشر بها قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة، وهي حقوق أصبحت اليوم مكتوبة في كل الدساتير والقوانين، لكن المهم ليس لتوطينها إنما الأهم هو تطبيقها.

٢ - الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية والاجتماعية وبالتالي إقرار مبدأ تداول السلطة بين الفئات والقوى الأساسية في المجتمع على أسس سليمة واحتكاماً للتصويت الحر النزيه.

٣ - إطلاق حرية الرأى والتعبير من خلال صحافة ووسائل إعلام حرة، تعبر عن هذا التفاعل بين فئات المجتمع، وتتشرب بحرية هذه المبادئ الأساسية.

٤ - القبول بحق الشعب - فئات وطبقات وأفراد ومنظمات - فى المشاركة فى صنع القرار وتوجيه سياسة الدولة دون احتكار للحكم وللحكمة.

٥ - الفصل الواضح بين السلطات، وتحديد المسؤوليات وبخاصة للمؤسسات المختلفة - وفى مقدمتها المؤسسة العسكرية الوطنية - حتى لا تعود روح المغامرة وشهوة الاستيلاء على الحكم بالقوة، عند أول احتكاك أو اختيار جدى للممارسة الديمقراطية.

نعلم أن كثيرين سوف يقولون، إن هذه المبادئ النظرية الخمسة تنزع للمثالية، وتقلد الليبرالية الغربية، وأن آخرين سيقولون إنها بعيدة عن الواقع العربى وما فيه من تقاليد وقيم وأعراف، وأنها تتجاهل من ثم حقائق الأوضاع وتقصر فوقها، وصولا لنضج سياسى اقتصادى فكرى لم يتحقق فى أمهات الديمقراطيات الغربية، إلا عبر قرون، لكننا نجادل بأنه على الرغم من اختلاف الظروف التاريخية والأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية، وعلى الرغم من اعترافنا بكل عوامل التخلف الكامنة فى أعماق بلادنا، فإن هناك قانونا آخر هو قانون تراكم الخبرة والمعرفة والتجارب، الذى استفادت منه شعوب غرينا، وعلينا أن نستفيد منه إن أعملنا فكرنا وأطلقنا له حرية الاجتهاد.

ليس صحيحا ما يقوله البعض بأن علينا، لكى نحقق الإصلاح الديمقراطى الحقيقى، أن ننتظر عشرات السنين، لكى تتضج كل عوامل التفاعل التى تؤدى لقيام هياكل أساسية للممارسة الديمقراطية، أسوة بما حدث فى أوروبا مثلا، لكن الصحيح أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، لا من حيث بدأوا.

نعلم أيضا أن هذه الإشكالية خلافية، لها أنصارها ومقيدوها. ولها مخالفوها ومعارضوها، ولكن طرحها للحوار الحر والاجتهاد المستبصر وفى وضع النهار إيجابى فى حد ذاته، سيقود حتما إلى تلمس الطريق نحو الإصلاح الديمقراطى السليم، الذى طال اشتياق شعبنا له بمرور السنين.

فهل نفعل ونبدأ الخطوة الأولى فى طريق الألف ميل، أم نركن كعادتنا إلى الاستسلام  
للمخدرات الفكرية والسياسية، التى رأت بالتغيب والتجهيل والتسطيح على عقولنا فأمرتنا  
فى كهوف التاريخ القديم؟!

ليتنا نفعل بإرادتنا الحرة، قبل أن يجبرنا آخرون، أو يسرقها منا غيرهم من هوة السلطة،  
بل قبل أن تأكلنا الصدمة المفاجئة.



لا تغيب الديمقراطية بأمر حكامنا وسياساتهم، لكنها تغيب أيضا بممارسة العنف والإرهاب والاختيالات وتربيع المجتمع بعد تكفيره.. وقد عاشت مصر عقلا من التوتر والقلق الذي نتج عن انفلات العنف والتطرف في محاولة لاغتيال الديمقراطية الوليدة فمهما كانت تداعيات جريمة اغتيال الدكتور رعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، أو محاولة اغتيال الأديب العالمي نجيب محفوظ مثلا من بعده، ومهما كانت شخوص المخططين والمحرضين والمنفذين، فإن الرسالة الدموية البشعة قد وصلتنا، وما بها علم، والرد عليها معروف، وإن كان بالتأكيد لا يجب أن يكون بنفس السلاح القلبر، سلاح الغدر والاختيالات والإرهاب، رغم أن القانون الإلهي والوطني يجران عن نفس المعنى، ولكم في القصاص حياة.

لقد اختار أساتذة الإرهاب الدموي مصر بالذات لتشتعل في ساحتها الحرب القلبر، لأن مصر مقصودة بالتحديد، فحق عليها العقاب الذي تصوره كافيا لهذه الثقة والاستقرار وتكثير الهواء. وعلينا أن نعتزف بدلية بأن هؤلاء الملطخة أيديهم بالدماء، قد برعوا في ارتكاب ما يعرف بالجريمة الكاملة. اختاروا الهدف/ الضحية بدقة، فهو رجل قانون وسياسة مسالم، غاص في تراب المجتمع الذي خرج منه، فعمل من أجله، بطريقته، التي أبدت فيها كثيرون، وعارضه كثيرون أيضا لكن حتى الذين عارضوه لم يقبلوا بحسم الخلاف معه عن طريق رشاشات الغدر وإنما احكموا الرأي العام والمحوار حتى وإن اشتد.

ثم برع أساتذة الإرهاب الأسود، أيضا في اختيار مسرح الجريمة المدبوبة التالية وهي قتل السائحين بالأقصر وتوقيتها، وأحكموا دقة التنفيذ، ثم الهروب. والمؤكد أن من يفعل ذلك لابد وأن يكون محترفا بالغ المهارة قوى التدريب، ومنتشيا إلى أجهزة وعصابات

عريقة في الجريمة، وفي جرائم الاغتيال بشكل خاص، وما أكثر هذه، خاصة في المنطقة العربية، بل وما أشد تشابكاتها وتعاونها مع أجهزة مماثلة ليست عربية فقط، بل هي إقليمية ودولية عديدة، تعمل في إطار نظرية الأوتى المستطرفة، تعاون وتتسق وتبادل المعلومات والعمليات والأموال والأسلحة، فكل عصابات الإرهاب المحترقة لا وطن لها ولا انتماء، اللهم إلا القدر والقتل بأعصاب باردة ومشاعر جافة، فلا فرق هنا إن كانت مصرية أو عربية أو إسرائيلية أو دولية، إن كانت تعمل بالأصالة عن نفسها، أو تعمل بالوكالة، بالعمالة.

حسن، ولماذا مصر بالذات؟ ولماذا هذا التوقيت بالتحديد؟ وما هو الهدف؟

نعقد أن نقل مسرح الاغتيالات الإرهابية المسلحة من قلب القاهرة شمالا إلى الأقصر جنوبا كان له هدف واحد محدد هو معاقبة مصر على «فعلتها» وفعلتها هي تلك المبادئ والمواقف والأفكار والسياسات التي تطرحها علانية، فتزورق بها البعض، وتهدج مصالح البعض الآخر، وتتحدى أطماع البعض الثالث، وهكذا لا فرق - جوهريا - إن كان الطرح في الداخل، أم في الخارج.

نستطيع أن نعدد ثلاثة أسباب رئيسية استدعت من أوكار الإرهاب المسلح معاقبة مصر في ذلك الوقت بالذات وهي:

أولا : معاقبتها لمواقفها المبدئية الثابتة، التي لا تقايس أو تسامح عليها، سواء تجاه الغزو العراقي للكويت، أو تجاه الصراع العربي الاسرائيلي وشروط تسويته، أو تجاه معارضة مخططات الدول الكبرى لابتلاع الوطن العربي، واستنزاف ثرواته، وإعادة تقسيم النفوذ فيه. إن مواقفها المبدئية هذه، تستفز كل المستفيدين من احتلال الكويت وتشريد شعبه، وكل الدمويين الذين يريدون هدم المسجد الأقصى لإقامة الهيكل المزعوم، وكل المترصنين بالعرب، عجمًا كانوا أم فرنجة.

ثانيا: معاقبتها على تفاقمها المستمر بأنها واحة الأمان ووطن الاستقرار، وسط منطقة تعوم على بحار من التوتر والقلق السياسي والأمني، والإجتماعي والاقتصادي، فكيف لها أن تنعم ببليلة استقرار، بينما يكتوى آخرون من حولها بلهب الصراع والتوترات؟ لماذا هي تبدو أمام العالم هادئة ساكنة مستقرة، حتى في ظل عديد من أحداثها الداخلية، التي تشدد وتعنف لكنها سرعان ما تتلاشى؟ كأحداث الفتنة الطائفية وافتلات جماعات



التطرف. لماذا وحدها بقصدها السائحون، ويستقر فيها المستثمرون، ويلجأ إليها اللاجئين من كل جنس ولون؟

ثالثاً : معاقبتها على نهجها الديمقراطي، ذلك النهج الذي تمضى في ترميزه وتدعيمه، بينما التنظيم من حولها تهتز والحكومات تتوتر، وروح الاستبداد الفردي تسرى.

الديموقراطية بهامشها السائد في مصر، هي أحد أهم الأهداف التي تطلق عليها رصاصات الإرهاب، الأمس واليوم وغدا على أمل إيقاف هذا المد المتصاعد، وإطفاء تلك الشعلة المنيرة في سماء مليئة بالغيوم. على وجه اليقين هناك من لا تسره نسايم الديمقراطية في مصر، ومن لا يريد لها أن تنمو فتخلق جذورها العميقة في الأرض المصرية، ومن لم الأرض العربية على امتدادها الهائل.

فلماذا لا يشيع فيها الإرهاب؟ ولماذا لا يتم تمويل وتحريض الإرهابيين والمتطرفين لإثارة الفرع؟

ونحسب أن جريمة اغتيال المحجوب جنباً إلى جنب مع تصاعد هجمات جماعات التطرف خصوصاً في الصعيد كانت رسالة إرهابية غوغائية دموية بشعة، تهدف إلى كسر الخط البياني للممارسة الديمقراطية في مصر. وسواء جاءت هذه الرسالة من جماعات داخل مصر، أو من جماعات خارج مصر، فالنتيجة واحدة، والهدف هو معاقبة مصر.

لا أريد أن أمضى قدماً، في هذا التفسير الذي قد يبدو تفسيراً «تأمرياً» لكنني أجد نفسي مشدوداً إلى قراءة دوافع العمليات الإرهابية وأهدافها ووسائل تنفيذها، بشكل يوصل حتماً إلى نفس التفسير.

فهل كان المطلوب أن نفضح الأعمى عن جريمة احتلال الكويت، وتجاهل جرائم الصهاينة في القدس، ونغلق منافذ الفكر والاستنارة، ونصادر حرية الرأي والاجتهاد، ونحطم فوائس الحريات والديموقراطية، ونغلق البرلمان والأحزاب، ونصادر الصحف ونكسر الأكلام؟ وإذا فعلنا هل تنجح؟

لا أظن، بل إلى أين أن العكس هو الصحيح. فما نستطيع فقط أن نفعله، هو تأكيد مبادئنا الصحيحة وتدعيم مواقفنا القومية والوطنية السليمة، وبناء طريقنا الديمقراطي

بأصـلب مما كان ومما هو كائن. فضـلا عن نفـض التـرهل والتسـيب الـذى أصـاب بعض جوانب حياتنا فشجع الإرهاب على أن يخرق وينفذ ويتجراً ويتحدى ليضرب ثم يهرب.

ثم هل ما جرى جديد علينا؟!

المؤكد أنه ليس جديداً على مصر، التعامل مع الإرهاب المسلح وخاصة فيما يتعلق بالاغتيال السياسى، ذلك الذى عرفته مصر مبكراً، قبل حتى أن تمارس الديمقراطية الحديثة ذاتها.

فإذا كان أول مجلس نيابى مصرى قد برز إلى الوجود فى عام ١٨٦٦، فإن أول حالة اغتيال سياسى مسلح قد سبقته بستة وستين عاماً كاملة، على يد سليمان الحلبي، الذى اغتال فى عام ١٨٠٠ «كليب» قائد الحملة الفرنسية على مصر، بعد أن تسلم قيادتها من نابليون بونابرت، الذى عاد وقتها إلى فرنسا، وقد كانت حادثة الاغتيال هذه، حالة وطنية لها هدف محدد.

على أنه منذ ذلك التاريخ، لم تتوقف عمليات الاغتيال السياسى المسلح - متصادمة مع سماحة الديمقراطية، سواء فى العهد الليبرالى الأول ١٨٦٦ - ١٩١٩، أو فى العهد الليبرالى الثانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢، أو فى عهد الثورة ١٩٥٢ - ١٩٧٠، أو فى العهد الليبرالى الثالث، الذى بدأ فيما بعد عام ١٩٧٦، أى بعد إنشاء المنابر السياسية ثم عودة الأحزاب - حتى الآن.

يكفى أن نتوقف أمام أبرز عمليات الاغتيال الرئيسية ومحاولاتها الناجحة والفاشلة على السواء، ابتداء من «جمعية الانتقام» التى أسسها العربيون، وغيرهم من الوطنيين، فى أعقاب هزيمة أحمد عرابى، ودخول قوات الاحتلال البريطانى إلى مصر عام ١٨٨٢، وكان هدفها اغتيال الخونة الذين ساعدوا الخلىوى وقوات الاحتلال البريطانية فى هزيمة الثورة العربية. ولعلنا نعرف أن من أبرز أعضاء هذه الجمعية السرية الإمام محمد عبده والزعيم سعد زغلول.

وفى الفترة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٤، شهدت مصر اغتيال بطرس باشا غالى على يد الوردانى، عقاباً له على محاولته مد امتياز قناة السويس لصالح الأجانب، كما شهدت محاولة اغتيال السلطان حسين كامل، على يد بعض أعضاء الحزب الوطنى.

وفي الفترة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٥٢، شهدت مصر صدامات سياسية عنيفة.. صاحبته محاولات اغتيالات عديدة، لعل أبرزها محاولة جماعة اليد السوداء اغتيال اللورد كيتشر المنسوب المسمى البريطاني، ثم نجاح مجموعة عبد الرحمن عنان، في اغتيال السير ستانلي في عام ١٩٢٤، ثم اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر عام ١٩٤٥، واغتيال أمين عثمان عام ١٩٤٦، واغتيال النقراشي رئيس الوزراء عام ١٩٤٨، على أيدي «الإخوان المسلمون». الذين أغتيل مرشداهم العام الأول حسن البنا، في موجة الانتقام بالاغتيال المتبادل، فضلا عن محاولتين فاشلتين لاغتيال مصطفى النحاس زعيم الوفد في عامي ١٩٤٦، ١٩٤٧.

أما أشهر محاولات الاغتيال المعروفة في عصر الثورة، فكانت محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالأسكندرية عام ١٩٥٤ على أيدي «الإخوان المسلمون»، ثم قيام جماعات دينية متطرفة باغتيال الشيخ النحوي وزير الأوقاف الأسبق، في عصر السادات، ثم اغتيال الرئيس السادات نفسه في عام ١٩٨١، وصولا لاغتيال الدكتور رفعت المحجوب يوم ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٠ في آخر يوم له كرئيس لمجلس الشعب السابق، قبل حله بساعات قلائل ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في الثوبيا امتدادا إلى انفلات حركات التطرف والتعصب في ممارسة الارهاب باسم الدين في الفترة الأخيرة.

ولنا هنا خمس ملاحظات:

أولا: كانت عمليات الاغتيال السياسي في الماضي، تتم في ظل الاحتلال الأجنبي لمصر، وكانت تتم بهدف وطني وضد محتل أجنبي، أو ضد من يعاونونه من المصريين المتعاملين له ولذلك فإن دوافعها مفهومة.

ثانيا: حين اشتدت حدة الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية. والقصر وبعض هذه الأحزاب، استُخدم الاغتيال السياسي، في تصفية الحسابات، فالإخوان المسلمون اغتالوا مثلا النقراشي ردا على حل جماعتهم، ومن ثم جاء اغتيال مرشد الإخوان ومؤسسها حسن البنا ردا على اغتيالهم للنقراشي.

ثالثا: بنفس المنطق، وقعت محاولة الإخوان اغتيال جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٤ - وهي التهمة التي لا يزال الإخوان يتكرونها باعتبارها تهمة ملفقة - فبعد أن وقع الخلاف بين قيادة ثورة يوليو والإخوان، تم حل الجماعة إثر حل الأحزاب السياسية، ودب الخلاف

بين الطرفين بعد شهر من الوفاق والتعاون، الأمر الذي أثمر سنوات طويلة من الصدام الدامي بينهما.

وابها: نشطت في السبعينات والثمانينات جماعات التطرف الديني، ووصلت إلى ذروة نشاطها البري والصدامي المسلح من خلال اغتيال رئيس الدولة نفسه - أنور السادات - عام ١٩٨١، وهي أشهر عمليات العنف المسلح التي هدّدت، ليس فقط المسيرة الديمقراطية لمصر، بل هدّدت أمنها واستقرارها، ولا زالت، لأنها فتحت أبواب العنف والعنف المضاد على مصراعيه.

خامساً: استغلت أطراف خارجية، وجماعات إرهابية، وأجهزة سرية عديدة هذا المناخ، فنشطت في عمليات الاغتيال وممارسة العنف، وردت عليها أجهزة الأمن بعنف مضاد، ووقعت أحداث هائلة ودامية عديدة طوال السبعينات والثمانينات والتسعينات، استهدفت مصريين وعرباً وأجانب خاصة عمليات «ثورة مصر» ضد الأمريكين والإسرائيليين، وعمليات جماعات الجهاد المختلفة في محافظات مصر، وعمليات جماعات غير مصرية لعبت في الملعب المصري، مستغلة مناخ التوتر، وعلفت على السطح مظاهر الصدام الطائفي، والاعتداء على دور العبادة، ومحاولات اغتيال رموز دينية من المسلمين والأقباط، مروراً بعملية قتل السياح الإسرائيليين في طريق الإسماعيلية، وانتهاء باغتيال الدكتور المحجوب على كورتيش النيل ثم الدكتور فرج فودة في مدينة نصر، وصولاً لمواجهات مسلحة واسعة في محافظات الصعيد، بلغت ذروتها بجرمة قتل السائحين الأجانب في الأقصر.

المؤكد أن الإرهاب مرفوض ومدان، مثلما أن العنف سلاح ذو حدين، وكلاهما - العنف والإرهاب - يمثلان النقيض الحقيقي للديموقراطية، والخطر الداهم على حاضرها ومستقبلها. وساعة تنتعش الديمقراطية على أسس قانونية وسياسية راسخة، تضعف حالة الاحتقان السياسي والتوتر الاجتماعي الاقتصادي والأمني، وتجد جماعات الإرهاب نفسها وحيدة محاصرة في ساحة مفتوحة، لا ينفع فيها حوار الرشاشات والرصاص.

ومن هذا المنطلق نؤمن بضرورة تعميق العمل الديمقراطي كبنية حقيقية، يتلوها بل يواكبها إسهام كل القوى الوطنية في حل المشكلة الاقتصادية المعقدة، التي تطفو على سطحها موجات العنف والتطرف، ففي ظل وطأة الفقر والمعاناة بين التطرف، وفي ظل القهر والكنبت يزدهر الإرهاب، ويبقى الحق دائماً واضح الطريق.

---

## في حماية القضاء وحراسة الجيش

---



لم يعد السؤال المطروح أمام الرأي العام هو: هل يجب علينا أن نذهب إلى صناديق الانتخابات؟ ولكن السؤال المطروح فعلاً وقولاً هو: هل إذا ذهبنا إلى صناديق الانتخابات، سنرى النتائج تملن وفق ما قالته أصواتنا في الصناديق؟!

اليوم من حق الرأي العام أن يسأل ويتساءل، فقد خللته معظم الانتخابات في مصر، لأن لعنة التزوير طاردته وطاردها فأصابته وأصابته بالدوار والصدمة!

من حق الرأي العام إذن أن يتساءل: إذا ما دعى للعملية الانتخابية. ما هي ضمانات سلامة إجرائها ونزاهتها، لتأتي نتائجها معبرة بصدق عن نبض الشارع السياسي، وممثلة للقوى السياسية الاجتماعية القادرة؟

أى ببساطة لكي تأتي نتائج الانتخابات معبرة عن رأى الأمة، ومترجمة لحرمتها فى انتخاب وممثليها ونوابها الحقيقيين. ولذلك فمن الطبيعي أن ينصرف الاهتمام العام، نحو ضمان سلامة العملية الانتخابية بكل مراحلها، وهى العملية التى تعرضت عبر سنوات طوال من عمر النظام البرلماني فى مصر، لكثير من الضوابط القانونية والضغط السياسية والإجرائية الإدارية، وصولاً لتعرضها للتزوير العلني الفاضح.

ولا نعتقد أن ظروف أمس - حيث كان يسهل التزوير سراً أو علانية - تصلح اليوم، فشتان بين التامين، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى، فنحن نعيش فى عالم صغير متداخل، بفضل تكنولوجيا الاتصال والإعلام، ذلك الذى أصبح رقيقاً على الانتخابات فى كل مكان، فضلاً عن استتارة الشعب وصحوته الديمقراطية، التى لم تعد تقبل تزويراً أو تزيفاً لإرادته فيطلع، ويصمت.

ولأن مشكلة تزوير الانتخابات، أو هاجس تزيف نتائجها، يسيطر على «المزاج العام» فإننا تابعنا على مدى السنوات القليلة الأخيرة كما هائلا من الدراسات والاجتهادات القانونية والسياسية التي تدور حول ضمان سلامة الانتخابات من بدايتها إلى نهايتها، تلك الدراسات التي صدرت عن جهات عدة أبرزها:

(١) الحكومة التي أصدرت قانونا جديدا للانتخابات، بعد أن حكمت المحكمة الدستورية العليا أكثر من مرة بطلان انتخابات مجلس الشعب .

(٢) أحزاب المعارضة، خاصة أحزاب الوفد والعمل والتجمع والأحرار، التي سارعت بتقديم مشروع قانون بتنظيم مباشرة الحقوق الانتخابية (يونيو ١٩٩٠)، وبالطبع لم ير هذا المشروع النور، لا لشيء إلا لأنه جاء من المعارضة.

(٣) نادى القضاة، الذى أعد دراسة هدفها فى النهاية إحكام الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها، لقد قالوها صريحة، إما الإشراف القضائى الكامل، وإلا فلا مسئولية علينا.

(٤) الصحافة الرقيب الشعبى الدائم، التى اجتهدت - وخاصة صحف المعارضة - فى مجالات المطالبة بالإصلاح الانتخابى الديموقراطى، وفى كشف حالات تزوير الانتخابات.

ورغم أن قانون الحكومة هو الذى سرى وساد - لأنها ممسكة بالسلطة - وأجريت على أساسه انتخابات ١٩٩٠، ولأن هذا القانون لم يلتفت إلى اجتهدات الآخرين ومطالبهم - خاصة تلك الصادرة عن الأحزاب والقضاة والصحافة - مما دفع أحزاب الوفد والعمل والأحرار وجماعة الإخوان إلى مقاطعة انتخابات ١٩٩٠ وهى الانتخابات التى أبطلتها المحكمة الدستورية العليا مرة أخرى بحكمها الصادر عام ٢٠٠٠ فإننا يجب أن نتوقف بالتأمل أمام مطالب الجهتين اللتين لم يسمع أحد رأيهما ولم يأخذ أحد بما طالباه به.

إذن فقد تحركت جهتان لهما سلامة الانتخابات ونزاهتها صلة عضوية، فالأحزاب السياسية هى المشاركة الفعلية فى اللعبة، وبدون مشاركتها العملية، تصبح اللعبة من جانب واحد، فريق واحد يلاعب نفسه فلا ينتصر على أحد، لكنه قد ينهزم أمام نفسه.

والقضاة هم الذين كلفهم الدستور بالإشراف على الانتخابات، فإن جاءت نتائجها سليمة واضحة معبرة عن الواقع، فإن رأى العام يستقبلها بالقبول الحسن، وإن شابها تزوير



أو تلاعب، انعكس السحر على الساحر، وتطاولت الاتهامات وتزاحمت الطعون، وعادت ريمة لعادتها القديمة، الأمر الذى لا يتمناه أحد للمسيرة الديمقراطية.

والقراءة المتعمقة لاجتهادات الأحزاب والقضاة، تكشف عن قدر كبير من التوافق والتوافق حول قضية محورية، هى الضمان الأساسى لنزاهة العملية الانتخابية وسلامتها، ألا وهى الإشراف الكامل للقضاة على الانتخابات من مراحلها الأولى إلى مراحلها النهائية، من كشف الناخبين، إلى التصويت، فالرز وإعلان النتائج، والفصل فى الطعون الانتخابية.

ونحسب أن هنا هو «مرهط القرس» فمشروع القانون الذى طرحته الأحزاب الأربعة المذكورة آنفاً، يؤكد على مجموعة من الضوابط الرئيسية وهى:

(١) أن يتولى مجلس القضاء الأعلى الإشراف الكامل على الانتخابات.

(٢) تنقية الجناول الانتخابية، حتى لا تستغل أصوات ناخبين مانوا أو غيروا مراكزهم الانتخابية.

(٣) يتم الإدلاء بالأصوات بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية، مع التوقيع قرين الاسم - أو البصم - فى حضور رئيس لجنة الانتخابات.

(٤) تغليظ العقوبة فى الجرائم الانتخابية.

(٥) وقف العمل بقانون الطوارئ، خلال فترات إجراء الانتخابات، حتى لا يستغل فى التأثير على حرية الناخب.

وإذا كان هذا الاجتهاد القانونى السياسى، قد ركز على العوامل السياسية والاجتماعية، وعلى سلامة الإجراءات تحقيقاً للديموقراطية المبتغاة، فإن وثيقة قضاة مصر - التى أشرف على إعدادها نادى القضاء من خلال الندوة الأولى لضمان نزاهة الانتخابات، وقدمها إلى رئيس الجمهورية - قد نصت بوضوح على الآتى:

قضاة مصر المجتمعون فى ناديتهم بتاريخ ٥ من ذى الحجة عام ١٤١٠ هـ الموافق ٢٧ من يونيو ١٩٩٠، لمناقشة التعديلات الواجبة لقوانين الانتخابات العامة تأميناً لنزاهتها وثبيتاً للثقة العامة فيها وفى القانون والقضاء.

انطلاقاً من إدراكهم أن السلطة القضائية جزء أساسى وعزيز من نظام الحكم فى الدولة، وأن رسالتها تقوم على تثبيت دعائمه بالحق والعدل.

وليماننا منهم بأن إصلاح نظام الانتخابات هو المدخل الحقيقي لكل إصلاح .

واستثماراً منهم بعظم الأمانة التي ألقاها الدستور على عاتقهم حين خص إشرافهم على الانتخابات كضمان دستوري أصيل لنزاهتها، وهو ما يستوجب أن يكون القضاء رقيباً قادراً على منع أى مساس بسلامتها حتى لا تتعرض العملية الانتخابية ذاتها لمخاطر عدم الدستورية من جديد.

وبعد استعادة ما ألحقت عليه دوماً توصيات جمعياتهم العمومية، وما طالبت به توصيات مؤتمر المدالة الأول، من ضرورة تنظيم الإشراف القضائي على الانتخابات في كل مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعالية، وبحيث يرأس القضاء اللجان الانتخابية كافة ولو استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل، وما طالب به مجلس القضاء الأعلى منذ مارس ١٩٨٧، من ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة بما يحقق التثام مع الدستور والاحترام الواجب لحقوق الإنسان وكرامة المواطن، وما أكدته لهم السيد رئيس الجمهورية في خطاب افتتاح مؤتمر المدالة الأول من أن «من حق المجتمع على كل أبنائه دون استثناء أن يتصلوا للمشاكل التي يواجهها، والعقبات التي تعترض طريقه في مسيرته نحو التنمية الشاملة، والإصلاح الاقتصادي، وإعادة البناء. وأن من حق المجتمع عليهم أن ينشغلوا بهوموم ويكثروا بشكواه، اعتباراً بأنهم - أولاً وأخيراً - نخبة من أبناء مصر، كرامتهم من كرامتها، وسعادتهم في عزتها ورفعتها»، ثم ما أعلنه سيادته مؤخراً من أن «سلامة العملية الانتخابية يجب أن تكون موضع اطمئنان للجميع».

في ضوء ذلك كله، وفي ضوء ما قضت به المحكمة الدستورية العليا مؤخراً، في منطوق حكمها من عدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من قانون مجلس الشعب، وما قضت به في أسباب ذلك الحكم من بطلان تكوين المجلس المذكور، مما يؤدي إلى اعتباره غير قائم منذ ١٩٩٠/٦/٤.

وفي ضوء معنى الإشراف القضائي الذي أوجبه المادة ٨٨ من الدستور، وما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن «الإشراف يعني توافر الرقابة بالقرن الذي يستقيم به مراد الشارع من ضمان الإجراء وسلامة نتيجته»، وفي ضوء التجارب المستفادة من إشرافهم على العمليات الانتخابية السابقة، ومادلت عليه من صورية هذا الإشراف، وما ترتب على

ذلك من مساس بهيبة القضاء، والثقة العامة فيه، وهو ما يتعين عليهم أن يتجنبوه ما بقيت أسبابه.

وفى ضوء ما تلقوه واطلموا عليه وقاموا به من بحوث ودراسات لنصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية، ونصوص قانونى مجلسى الشعب والشورى، وتداولهم فى شأنها، ومع تقديرهم لما نادت به معظم البحوث، من ضرورة وضع دستور جديد، وتنقية سائر القوانين مما يشوبها من عيوب دستورية أخرى، وخاصة القوانين المشار إليها، فقد انتهت مداولهم إلى ما يلى:

لما كانت سلامة تكوين المجالس النيابية وفقا لأحكام الدستور هى الضمان الأساسى لصحة التعبير عن الإرادة العامة للشعب، واحترام القانون، وتثبيت دعائم الحكم فى البلاد وكان الدستور يستهدف بما نص عليه فى المواد ٦٢، ٨٧، ٨٨ منه تأمين ما للمواطنين من حقوق دستورية فى الترشيح والانتخاب، بما يكفل تثبيت الثقة فيها، وإقبال المواطنين على ممارستها، ويغرس فى نفوسهم مشاعر الانتماء للوطن، ومن ثم يتعين أن تتم هذه الممارسة تحت إشراف حقيقى جاد وفعال من جانب رجال القضاء بأنفسهم، وهو القدر الذى يستقيم به مراد الدستور من الاستمانة بما يتوافر فيهم، من أمانة وثقة وتجرد وحيدة واستقلال.

لما كان ذلك، وكان تحقيق هذا الإشراف الدستورى يستوجب حتما تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بما يدرأ عنه عيوب مخالفة الدستور، فإن قضاة مصر قد انتهوا إلى ضرورة النظر فى تقنين التمهيلات الآتية:

أولاً: أن توضع إجراءات العملية الانتخابية بكاملها وإدارتها تحت إشراف واختصاص السلطة القضائية، بما فى ذلك الرقابة على تقسيم الدوائر، وتنظيم الجداول وعمليات الاقتراع وإعلان النتائج التى أسفرت عنها.

ثانياً: أن يرأس رجال القضاء دون غيرهم اللجان الانتخابية كافة، حتى لو استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل، وأن يختصر عدد اللجان القرعية ليكون بقدر الحاجة فقط.

ثالثاً: ضبط عملية الاقتراع بما يكفل التحقق من شخصية الناخب من واقع بطاقته الشخصية أو العائلية دون غيرها مع توقيعه قرين اسمه فى كشوف الناخبين، وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة، وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب للإدلاء بصوته.

وابعاً: تقرير حق المضطرب من الجرائم الانتخابية، فى تحريك الدعوى الجنائية عنها فى جميع الأحوال، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها فى قانون العقوبات، أو أى قانون آخر، وإلغاء النص على سقوط الدعوى العمومية والمدنية عنها بمضى المدة. خامساً: تأمين إجراء العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشيح، وحتى إعلان نتائجها، وفى ظل القانون العام وحده، والقضاء العادى وحده، وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها.

ورغم أن هجوماً شديداً قد جرى ضد نادى القضاء، بعد توصياته هذه، متهماً القضاء بالعمل فى السياسة، والتدخل فى شئون غيرهم مما يعد مخالفة للدستور، فإن الرأى العام - والأحزاب المعارضة بالطبع - رحبت - بموقف القضاء. من نزاهة الانتخابات خاصة ومن الديمقراطية عامة، وقد رحبت الديمقراطية مرة أخرى بفضل القضاء، حين صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى ٨ يوليه من عام ٢٠٠٠، بإبطال انتخابات عام ١٩٩٠، ومن ثم انتخابات عام ١٩٩٥، وجرى فى ضوء ذلك تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المطعون فى دستوريته.

خلاصة القول إن الخلايا النشطة فى هذا المجتمع، قد بدأت تفيق وتتحرك وتنشط وتستعيد عافيتها، بعد طول غياب أو تقييد، وأن هذا التحرك يجرى فى المسار الإيجابى الراغب فى تدعيم الديمقراطية ودفعها لمزيد من الازدهار، بعكس ما يراه صغار المتفهمين، وكبار المزايدين من الراكبين لكل موجه، المصنفين لكل موكب.

نقول إنه لحسن الحظ أن هذا التحرك إيجابى أولاً، وسلمى ثانياً، ومنفتح محاور ثالثاً، ولذلك فإننا نطالب بأن تتجاوب الحكومة معه فتتعاون، لتفيد وتستفيد، بدلاً من ادعاء الحكمة واحتكار المعرفة وركوب الرأس.

ألا يكفيننا دليلاً مرشداً، إبطال القضاء لمجلس الشعب أربع مرات فيما بين سنوات ١٩٨٦ و٢٠٠٠؟

إننا لازلنا نؤمن - رغم كل الظروف المعاكسة - بأن أقصر طريق بين نقتضى البدء والمنتهى، هو الخط المستقيم. ليتنا نسير فيه فنتقويم.



## الباب الرابع

---

**الديموقراطية مرضنا.. وبها علاجنا**

---



الديمقراطية والمؤسسة العسكرية، موضوع حساس ولا شك، بل بالغ الحساسية، ولذلك يخاف كثيرون الولوج إليه، أو حتى الإشارة من قريب أو بعيد، ذلك أن الديمقراطية والعسكريين في بلادنا، مصر والدول العربية الأخرى، موضوع يكاد يكون من المحرمات تعاطيه، حساسيته تنبع من عدة عوامل متكاثفة ضاغطة:

١ - نصف العالم العربى يحكمه العسكر، حتى لو كانوا يلبسون ثياباً مدنية.

٢ - النصف الآخر يحكمه أيضاً العسكر، ولكن بوقوفهم بقوة من خلف ملوك وأمرأه وحكماء مدنيين، أو قبليين أو وارثين للحكم، لا يعرفون الدستور، ولا يقبلون بالديمقراطية، إلا على طريقتهم الخاصة.

٣ - لا زالت المؤسسة العسكرية فى بلادنا، هى المؤسسة الأقوى والأقرب على الحركة والعمل الأكثر تنظيمًا والأسرع تلبية، بحكم تكوينها وانضباطها ووحدة الرأى فيها وتسلسل القيادة الصارم.

٤ - ساعدها على ذلك تراكم الموروث التاريخى القديم والحديث على السواء، حيث لعب العسكر دوراً رئيسياً فى تاريخنا المصرى الفرعونى القديم، والعربى الإسلامى فيما بعد، دور قيادة الفتوح، وبناء الإمبراطوريات، وتدعيم الدولة، ورفع أعلامها وإزدهار بطولاتها، وتراكم سلطتها عاماً بعد عام، وجيلاً بعد جيل.

ولقد ورثت المؤسسة العسكرية الحديثة كل ذلك متبهرة به راغبة فى استمادته دوماً.

٥ - أكد هذا الدور القىادى للمؤسسة العسكرية، فشل معظم التجارب الديمقراطية، من خلال ضعف المؤسسات المدنية السياسية والدستورية فى تدعيم الاستقرار، وحفظ الأمن، وإعاش الحريات، وحل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية المتراكمة.

لقد ضعفت مؤسسات المجتمع المدني، في مواجهة قوة مؤسسات المجتمع العسكرية، خاصة حين برزت إلى الساحة تهديدات الأمن القومي من وراء الحدود، أو حين سادت الاضطرابات الداخلية، فإذا الجيش هو المنقذ والمخلص.

على أن التناقض الغريب الذي وقعنا فيه، يكمن في الصدام السياسي الحاد، الذي وقع أكثر من مرة بين «درع الوطن»، من خلال المؤسسة العسكرية المنظمة المنضبطة القوية القادرة على التغيير بالقوة المسلحة، وبين مؤسسات المجتمع المدنية التي طالما بشرت بالتغيير الديمقراطي، لبناء مجتمع متوافق متعايش، ودولة قوية وديموقراطية في الوقت نفسه.

مالت الكفة في العصر الحديث مع القوة المسلحة المنظمة، على حساب مؤسسات المجتمع الأخرى التي أصابها سوس الفساد والتراخي والترهل والحصار والتقييد والعجز عن التغيير الديمقراطي.

وكانت الديمقراطية هي الضحية، ورغم سقوطها ضحية للانقلابات العسكرية، فإن الشارع خرج يتناصر العسكر ويؤيدهم، ليس حباً فيهم وكرهاً للديموقراطية، ولكن على أمل أن يجد من خلالهم التغيير الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي عجزت الديمقراطية - التي كانت سائدة - عن إجرائه بسلاسة وسلامة.

دورنا اليوم ليس محاسبة المؤسسة العسكرية على انغماسها في السياسة، وممارسة الحكم، وليس هو كذلك الحكم على نجاحها في ذلك أو فشلها، كما أنه ليس إصدار شهادات البراءة، أو صكوك الإدانة.

فتلك مهمة عميقة واسعة متعددة الأبعاد تحتاج إلى مؤلفات عدة، ولكن دورنا اليوم، هو أن نضع أيدينا على ظاهرة العسكر، وموقفهم من الحياة الديمقراطية، بعد انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية، في الحياة السياسية العربية خلال العقود الأخيرة من جهة، وحاجة النظام الديمقراطي لجيش قوى من جهة أخرى.

فليس من قبيل الادعاء، أن نقول إن مصر دائماً سبّاقة في السراء والضراء، فهي الدولة المركزية والمحورية، التي من حولها يلتف الأنحاء، والتي ينبع الإشعاع والتأثير، وربما العدوى أيضاً.



وفي مصر عبر تاريخها الطويل، برزت على مدى القرون ظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي العام، هل نَدَّى أن ذلك نشأ في العصور الفرعونية الأولى، حين كان الفرعون صاحب ثلاث سلطات مجتمعة هي على التوالي: الإله، والملك، والقائد العسكري الفاتح الغازي المدافع المنتصر.

يبدو أن أبهة السلطة وعظمة القيادة وقوة الإمبراطورية، لم تكن لتكتمل للفرعون إلاه الحاكم، إلا إذا جمع إلى جانب ذلك سلطة قيادة الجيش، دفاعاً عن الوطن، وغزواً للأراضي المحيطة توسيماً لسلطة الدولة - الإمبراطورية.

يبدو أيضاً أننا منذ تلك اللحظة الأولى، ووثنا - كما ووث كثيرين غيرنا - هذه العادة، فصولجان السلطة لا يكتمل إلا بقيادة العسكر، وتتوجيه المؤسسة العسكرية نحو الحرب، أو نحو الانخراط في العمل السياسي المدني.

حسن، سنقفز فوق القرون، لنصل إلى تاريخنا الحديث، فندعي أن مصر هنا أيضاً كانت سباقة في ظاهرة انخراط الجيش كمؤسسة في السياسة. ففي عام ١٨٨١، تحدثت المؤسسة العسكرية سلطة الحاكم بمؤسسته المدنية، حين خرج الزعيم أحمد عرابي - الضابط الفلاح الثائر - على صهوة جواده، مطالباً الخديو بالإصلاح، ومعلنًا الثورة ضد الحكم المدني الذي فسد وارتمى في أحضان التبعية الأجنبية.

صحيح أن الثورة العسكرية الوطنية بقيادة عرابي قد أجهضت، بعد أن تحالفت عليها أطراف ثلاثة هي: الخديو، وكبار الملاك المصريين، وجيش الاحتلال البريطاني فسقطت مصر فريسة الاستعمار البريطاني (١٨٨٢ - ١٩٥٤) الذي أوقف على الفور المسيرة الأولى للبرالية التي بدأت عام ١٨٦٦، حين أدخل الخديو إسماعيل بشار الأفكار الديمقراطية، وأسس مجلس شورى النواب، الذي حل محله مجلس شورى القوانين بعد الاحتلال البريطاني، لكن الصحيح أيضاً أن البكرة قد زومت من جديد في التربة المصرية، وتعنى بكرة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وفي التغيير بالقوة، طالما أن التغيير بالعمل السياسي لا يجري في مجراه الطبيعي.

ومن الثورة المراتية بقيادة الجيش عام ١٨٨١، مروراً بحركة عزيز المصري - فيلسوف العسكرية المصرية في القرن العشرين - عام ١٩٤١، اختزنت المؤسسة العسكرية المصرية

دورها في التغيير السياسي بالقوة المسلحة. وصولاً لثورة الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر.

وفي كل الحالات تصادمت المؤسسة العسكرية بأرائها وفلسفتها وأفرادها، مع مؤسسات المجتمع المدني، الحزبية والسياسية والدستورية، التي كانت تتأرجح بين انتعاش الليبرالية، وفساد الحكم.

وفيما بين بداية الثورة العربية وحتى اليوم، تابعت ظاهرة تدخل الجيش في العمل السياسي، على امتداد الوطن العربي، مرحلة بعد مرحلة.

كانت العراق هي الأولى - عربياً - حين قام العميد بكر صدقي نائب رئيس أركان الجيش العراقي عام ١٩٣٦ بأول انقلاب عسكري، وبعده توالى الانقلابات العسكرية واحداً إثر الآخر - مروراً بالطبع ببعض فترات الحكم المدني - حتى انتهى الأمر إلى انقلاب حزب البعث، الذي تضافرت فيه قوة الجناحين السياسي المدني والعسكري، التي تحكم حتى اليوم، في ظل قيادة الرئيس صدام حسين، الذي هو أصلاً مدني في زى عسكري.

جاءت سوريا مباشرة بعد العراق، حين بدأ حسني الزعيم سلسلة الانقلابات في عام ١٩٤٩، ومن بعده توالى الانقلابات العسكرية أيضاً - مروراً ببعض فترات الحكم المدني - عبر انقلابات الحناوي، والشيشكلي، والبيزري، والحريري، والأسد، الذي حكم ثلاثين عاماً ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ بقيادة الجناحين البعثيين السياسي المدني، والعسكري.

حسنٌ، إذا نظرنا نظرة سريعة إلى نظم الحكم القائمة خلال التسعينات في الوطن العربي، نجد أنها في معظمها نظم عسكرية صرفة، أو نظم عسكرية ترتدي لباساً مدنياً، سواء كان هذا اللباس المدني جمهورياً أو ملكياً، منتخباً - !!! - أو وراثياً، ومن لم فهي تتوزع بين نوعين محددين هما:

أولاً: نظم حكم عسكرية مباشرة، أو نظم مدنية بقيادات عسكرية، وتضم إحدى عشرة دولة عرفت النظم العسكرية هي: مصر منذ ١٩٥٢، والسودان منذ ١٩٥٨، والعراق منذ ١٩٣٦، وسوريا منذ ١٩٤٩، وليبيا منذ ١٩٦٩، والجزائر منذ ١٩٦٢، واليمن منذ ١٩٦٢، والصومال منذ ١٩٦٩، وتونس منذ ١٩٨٧، وموريتانيا منذ ١٩٧٨، ولبنان منذ

اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، حيث سيطرت عليها القوات والميليشيات العسكرية، رغم وجود رئيس ملنى وبرلمان ودستور!!.

ثانياً: نظم حكم رئاسية أو ملكية شبه عسكرية، أو وراثية، فردية وقبلية، وتضم تسع دول هي: المغرب، والأردن، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. وبينها دول لا تعرف الدستور، ولا تسمح بالأحزاب السياسية، التى هى جزء أساسى من مكونات العملية الديمقراطية، فدولة واحدة هى جيبوتى جمهورية والباقى دول ملكية وراثية، وثلاث دول فقط من هذه عرفت الدستور والبرلمان هى: المغرب والأردن والكويت، والباقى بلا دستور. حيث يجرى الحكم فيها، ويتم التغييرات السياسية بواسطة الحاكم - الملك أو الأمير - وعبر سلطته الموروثة المطلقة، التى غالباً ما تختلط فيها السلطة الدينية بالسلطة المدنية، والقيادة السياسية بالقيادة العسكرية.

ولأن المسكر حين يقفزون إلى قمة السلطة، سواء سمي ذلك ثورة أو انقلاباً، فإن أول ما يسارعون إليه، هو إيقاف العمل بالمستور القائم، وحل الأحزاب والبرلمان - إن كانت هناك مثل هذه المؤسسات أصلاً - وإصدار البيانات العسكرية المتلاحقة التى تحمل ضمن ما تحمل، شعارات ثورية - صاعقة غالباً - تتصادم بالضرورة مع ما كان سائداً قبلها. ومن ثم فقد ساد الشارع المصرى والعربى اتجاهاً يدوان متناقضين هما:

الاتجاه الأول: يرى أن الجيش هو المنقذ المخلص أحياناً، وأحياناً أخرى هو وحده الذى أرسى قواعد القوة المنظمة الوحيدة، القادرة على إحداث التغيير السياسى والاجتماعى، بعد أن أثبتت التجربة فشل الأساليب السلمية التقليدية، حتى لو كانت ديمقراطية، فهى ديمقراطية هشّة مائعة فى مجتمعات تزخر بالاستبداد والظلم والقهر والتخلف والفقر والأمية، وتكسب السلطة والثروة فى أبلدى التخب المحكرة.

الاتجاه الثانى: يرى أن الجيش بهذا العمل قد وضع نفسه فى موضع التناقض مع الديمقراطية، وفى موقع المعادلة للتغيير السياسى الاجتماعى السلمى بالأساليب الدستورية، بعد أن قفز إلى قمة الحكم، قاطعاً الطريق على تحريك التغيير سلمياً بإجهاض التفاعل المستمر حر المسارات الطبيعية.

المشكلة أن التناقض بين الاتجاهين لا يزال قائماً، حيث لا يقتنع أصحاب الاتجاه الأول بأن سيطرة الجيش على الحكم، وعسكرة النظام، يتناقض مع المبادئ الديمقراطية السليمة، التي تخضع المؤسسة العسكرية للقرار السياسى المدنى الصادر عن المؤسسات الدستورية الشرعية، والقاضى بأن للجيش مهمة أساسية هى حماية حدود الوطن وأمنه القومى، دون اللجوء فى الحكم.

وحيث لا يريد أصحاب الاتجاه الثانى، الاقتناع بأن الجيش فى العالم الثالث له وضعه الخاص فى ظل تراكمات التخلف والفوضى والفقر، وهشاشة المجتمع المدنى وضعف مؤسساته، ومن ثم يصبح الجيش القوة المنظمة صاحبة الدور الثورى فى تغيير الأوضاع، إذا عجزت المؤسسات المدنية عن تغييرها بالطرق السلمية العادية والطبيعية، فضلاً عن أنه صاحب الدور الحيوى فى حماية الديمقراطية.

ورغم أن الجيش المصرى من خلال ثورة يوليو ١٩٥٢، يكاد يكون حالة فريدة حين قفز إلى الحكم ومارسه من خلال منظومة نظرية وعملية، سياسية واقتصادية واجتماعية، طرحت برنامجاً اجتماعياً سياسياً متكاملاً للتغيير، ونفذته بواسطة الإصلاح الزراعى والتصنيع، والتمصير والتأميم، وحقوق العمال والفلاحين، وإعادة بناء الجيش، وتأميم قناة السويس ومجانبة التعليم والعلاج... إلخ، محققاً بذلك خمسة من أهدافه الستة التى بشر بها فى بداية الثورة، فإنه لم ينجز هدفه السادس، وهو تحقيق الديمقراطية.

بل إن الممارسة الفعلية، عصفت من حالة العداء بين سلطة الثورة، وبين الحقوق الديمقراطية، الأمر الذى ترك آثاره السلبية ليس فقط على قيادات الثورة، بل على تاريخ العمل الديمقراطى فى مصر والبلاد العربية، بعدما برزت المؤسسة العسكرية، كقوة وحيدة فى ساحة الحكم، ولم تقبل بوجود قوى ومؤسسات أخرى توازيها أو تنافسها.

ويقدر إعجابنا الشديد، بالتحول الاجتماعى والتغيير السياسى العميق الذى أحدثته ثورة يوليو، بقدر إعجابنا الأشد وانحيازنا المطلق للديموقراطية، رغم أن ثورة يوليو عجزت عن تحقيقها، بعد أن استندت إلى قوة المؤسسة العسكرية وحدها، فقوتها وتقوت بها، بينما أضعفت - بالضغط والممارسة - كل المؤسسات السياسية الأخرى.

وكان من نتيجة ذلك، أن احتكر العسكريون، أهم المناصب القيادية على مدى السنوات التي تلت ثورة يوليو ١٩٥٢، إذ تكشف وقائع التاريخ الحديث عن ظاهرة هذه السيطرة على الوجه التالي:

أولاً: رؤساء الجمهورية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وهم أربعة كلهم من العسكريين على التوالي: محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وأتور السادات، وحسن مبارك أى أن المؤسسة العسكرية تحكّر منصب الرئيس على مدى نصف قرن على الأقل.

ثانياً: نواب الرئيس، وهم تسعة كلهم من العسكريين على التوالي: عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وذكريا محيى الدين، وحسين الشافعي، وأتور السادات، وعلى صبرى، وحسن مبارك ثم محمد عبد الحليم أبو غزالة مساعد رئيس الجمهورية.

ثالثاً: رؤساء الوزارات فيما بين عام ١٩٥٤ - وعام ١٩٨٠ وكانوا ١٢، بينهم ثمانية من العسكريين أحدهم ضابط شرطة وهم على التوالي: محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وعلى صبرى، وذكريا محيى الدين، وصدقي سليمان، ود. محمود فوزي، ود. عزيز صدقي، وأتور السادات، ود. عبد المزيز حجازي، وممدوح سالم، ود. مصطفى خليل، وحسن مبارك.

رابعاً: رؤساء الوزارات منذ ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٠ وهم ستة بينهم ضابط واحد كالأتي: د. فؤاد محيى الدين، وكمال حسن على، ود. على لطفي، ود. عاطف صدقي، ود. كمال الجزوري، ود. عاطف هيبد.

الأمر الذى يكشف عن أن الأغلبية من القيادات العليا صانعة القرار السياسى فى مصر، من رئيس الجمهورية إلى نائبه إلى رئيس الوزراء، هى من المؤسسة العسكرية، التى تصدرت القيادات منذ ثورة ١٩٥٢، فأفرزت القيادات، على عكس ما هو معمول به فى النظم الديمقراطية السليمة، حيث تفرض مثل هذه المؤسسة قيادات عسكرية محرفة، بينما تتولى المؤسسات السياسية والدمستورية المدنية - خاصة الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والنقابات - إفرار وتربية وتخرج القيادات السياسية فى المجالات المختلفة.

ولعل هذا يدفعنا إلى طرح تساؤل من شقين، يحتاج لمزيد من التعمق، وهو:

هل آن الأوان، لكى ننظر أولاً إلى المؤسسة العسكرية فى بلادنا - وبلاد العالم الثالث - نظرة موضوعية علمية جليدة، باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع، منظمة الفكر موحدة القيادة، منضبطة السلوك، مساعدة فى التغيير السلمى، دون اللجوء للانقلاب العسكرى، بل داعمة للتطور الديمقراطى السليم، وحامية له؟!

وفى هذه الحالة، هل تستطيع المؤسسة العسكرية الوطنية هذه أن تتنازل عما أحرزته من مكاسب تراكمت عبر السنوات الماضية - خاصة الهيمنة على المراكز القيادية العليا - وأن تتخلى بالتالى عن روح المغامرة، والنزوع إلى الانقلاب رغبة فى الحكم، وأن تتأقلم مع رياح الديمقراطية، وروحها، وتخضع لقواعدها وشروطها، وتقبل بممارستها ونتائجها؟!

تساؤل، نحسب أنه سيظل معلقاً حائراً لفترات قادمة، حتى تستقر التقاليد والأعراف والأسس الديمقراطية وتعمق ممارساتها، ويؤمن الجميع أن السلوك الديمقراطى هو أنجح وأسلم وسائل التغيير الهادى والصحى.



بينما تجتاح العالم ثورة الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من ناحية أخرى، ينفذ البعض عندنا جهداً واضحاً، لاصطناع معركة، فى غير مكانها، وإثارة أزمة فى غير زمانها، باختلاق تناقض يدعى أنه قائم ملموس، بل ضرورى وحتمى، بينما هو فى الحقيقة ليس كذلك، من وجهة نظرنا.

يقول البعض، ويروج من بعده كثيرون، إن هناك تناقضاً حتمياً، بين قوة الدولة وسلطانها وهيبتها من ناحية، وبين الديمقراطية عامة، وحرية الصحافة وديمقراطية الإعلام وحق الرأى والتعبير خاصة، من ناحية أخرى، تناقض بين انفلات حرية المجتمع المدني وبين انضباط الجيش!.

بمعنى آخر، يردد هؤلاء، القول - ادعاء - إن الدولة لا تقوى ويشتد عودها ويكتمل سلطانها وتبرز هيبتها تفرض قانونها ونظامها، إلا عبر إعلام ضعيف وتلعب، وصحافة مروضة مهجنة مهادنة مطيعة، تنفذ على الفور الأوامر والتعليمات والتوجيهات التى تصدر إليها من أعلى، فتصاع صاغرة منقاد، فى ظل انضباط أمنى وعسكرى تحمى المؤسسة العسكرية فى الأساس!

ونعتقد أن هذه فكرة مغلوطة، ونظرة متهافئة وضعيفة الكيان مهزوزة البنيان.

وإذا كانت قد نجحت أحياناً في بعض بلداننا الحربية، في أوقات استثنائية معينة، فهي على وجه اليقين لا تصلح لزماننا هذا، ومن ثم فهي غير قابلة للنجاح.

الغريب، بل الحريب، أن بعض هؤلاء الذين يناحون بهذه النظرية المتهافئة المتهافئة، يعتبرون أنفسهم من بناء الديمقراطية الحديثة، ومن دعاة الحريات المسؤولة، التي يجدر أن تنبسطها حتى لا نفلت أسرى نظم حكم جائرة، أو نقع في النقيض، ألا وهو الفوضى الديمقراطية عبر انفلات الحريات!!

يحاولون في هذا الصدد الاستشهاد بتجربة الجزائر الشقية، وما جرى فيها منذ ١٩٨٨ بعدما انتقلت الجزائر من نظام الحكم الفردي المطلق، الذي تأسس فيما بعد الاستقلال، فكهم الآراء وحجب الأفكار لينفرد حزب واحد «جبهة التحرير» بالحكم على مدى نحو ٢٥ عاماً كاملة.

وحين وقعت البلاد على فوهة بركان ثار - إثر ثورة الجوعى والعاقلين والغاضبين المحبطين - في غريف ١٩٨٨ كان على السلطة أن تستجيب لثورة الشارع، فأطلقت الحريات وأزهرت ربيع الديمقراطية، وأعلنت حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف، بدون ضابط أو رابط، فإذا الشارع السياسى الاجتماعى الفكرى، كسوق عكاظ هائج مائج ملئ بالفوضى أكثر مما هو ممتلئ بالرأى الصائب والعقل الراجح.

يدعون هنا أن هذه الفوضى السياسية والصحفية والإعلامية - على إطلاقها - هي التي مهدت الطريق، للمصادمات الدامية التي وقعت في الجزائر، فيما بعد وهي التي فتحت الأبواب أمام جبهة الإنقاذ الإسلامية، لتفوز في انتخابات المحطات والولايات بداية ثم لتفوز بالأغلبية الكاسحة، في المرحلة الأولى من الانتخابات العامة التي جرت في ديسمبر من عام ١٩٩١، وهي التي استدعت تدخل الجيش ليوقف المسيرة الديمقراطية، وهي التي أدت بالبلاد إلى حالة الحرب الأهلية التي انتلح فيها الارهاب المسلح!

يدعون أيضاً أن هذه النتائج، بكل ما صاحبها من ضجيج إعلامى غير مسبوق - وغير منظم أو مرشد - قد أدى إلى رد فعل حاد من جانب معظم القوى السياسية الاجتماعية الأخرى - بما في ذلك القوى التي رفعت شعار الديمقراطية - فاستغلت هذه بسلطة

الدولة، لكن الدولة كانت قد ضعفت وترهلت يوماً بعد يوم، بفعل نحر السوس والفساد المتراكم، فاستغاثت بالرئيس، ليستخدِم سلطانه الدستورية في منع الطوفان أو إيقافه، فإذا بالرئيس يؤثر أن يستقيل - أو يقال - تاركاً المشكلة لغيره، فاستغاثت بالقوة المنظمة المسلحة المنتضبة، ألا وهو الجيش المتحضر المستنفر المنتظر فليس البناء على عجل لأنه كان سيفعل ويتدخل - سواء دعاه أحد واستغاث به، أو لم يستغث أحد ويدهو!!

خلاصة القول، إن أصحاب نظرية التناقض الحتمي بين قوة الدولة وسلطانها وهيبتها، وبين حرية الصحافة وديمقراطية الإعلام، يدهون أن ما جرى في الجزائر خلال «ربيع الديمقراطية» وانتهاء بانتكاستها هو غير شاهد، وهو الدليل على صدق ما يدهون وصولاً لاستخدام الجيش كآلة للضغط الاجتماعي، أو للقهر السياسي.

فقد انطلقت القوى والأحزاب السياسية من دون حدود، حتى تعدت الثمانيات حزباً وتعددت الصحف والمجلات من دون قيود، وتحررت الإذاعة والتلفزيون، من أثر البيروقراطية وسيطرة الحكومة، فإذا النتيجة هي أولاً سيطرة الفوضى المطلقة أو الانفلات الديمقراطي، وهي ثانياً اكتساح القوة المنظمة للشارع الشعبي، ألا وهي جبهة الانقاذ الإسلامية الأصولية، وهي ثالثاً اللجوء إلى الجيش لإنقاذ البلاد، من برائن الانقاذ الإسلامي!

والسبب في كل ذلك هو في رأيهم، تهاوى قوة الدولة وانهيار سلطتها وهيبتها، ومن ثم تنازلها عن بعض مسؤولياتها للأحزاب السياسية وللصحف ووسائل الإعلام المنطلقة بلا ضابط أو رابط، ومن ثم لم يكن هناك مفر، من إعادة النظام والقانون، وفرض الانضباط على مجريات الأمور، عبر استخدام تدابير الجيش، كوسيلة وحيدة لحماية الدولة. ووحدة الوطن، وللحفاظ على أمن البلاد واستقرارها.

ونحسب أن هذا كله، قول مغلوط من أساسه، فيه من المخادعة والالتباس، الشيء الكبير والقدر الوفير، فالتناقض الرئيسي لم يقع في التجربة الجزائرية، بين قوة الدولة وسلطتها وهيبتها المدعومة بالجيش من ناحية، وبين قوة التعددية السياسية الديمقراطية المدعومة بحرية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى، بقدر ما وقع بين الفكر الديمقراطي والمنهاج التمددي من ناحية، وبين الفكر الشمولي والحكم الفردي من ناحية أخرى، سواء



ركب هذا الفكر الأخير، موجة الحرية السياسية والديموقراطية الإعلامية والصحفية، أو ركب متاريس الديابات، وسواء انطلق من رؤى محلية، أو لقي دعماً أجنبياً!

ومن ثم فإن محاولة إختصار تجربة الجزائر وما حدث فيها من إيجابيات وسلبيات، وإبتسار كل ما جرى - وبخاصة بعد اندلاع العنف والعنف المضاد، ونزول الديابات لتحكم الشارع «وتضبطه» وتستولي على السلطة باسم فرض القانون والنظام، منقلبة على المسار الديموقراطي من أساسه، هي محاولة مغادعة مضللة وقاصرة من حيث المبدأ حتى ونحن نختلف - أيضاً من حيث المبدأ - مع ممارسات جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي أخطأت فقدمت حل المشقة لمن يهد شفقها.

ذلك أن أصحاب هذه المحاولة، يريدون الإبقاء الضمني، بل بالقول الصريح، أن الديموقراطية خطر على شعوبنا العربية - ومثلاتها - وأن حرية الصحافة والتعبير لا تضيف لهذه الشعوب إلا الفوضى والانفلات، بحجة أن شعوبنا مختلفة لم تنضج بعد، ولم تنهض ظروفها التاريخية وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومستوياتها السياسية والفكرية، لممارسة الحرية وتطبيق الديموقراطية، والاستمتاع - كباقي الشعوب - بحق الرأي والتعبير، من خلال صحافة حرة، ومن ثم فإن حصلت هذه الشعوب، جدلاً، على بعض تلك المميزات الديموقراطية، فالنتيجة سقوط هيبة الدولة وضياح سلطتها، وتهديد أمنها واستقرارها، وسقوطها في خندق الضياح، بلا قانون.

حسن، سننظر إلى ما حدث في الجزائر، ولكن لكي نوجه الاتهام صريحاً إلى أعداء الديموقراطية، بقايا الحكم الشمولي والديكتاتوري من ناحية وجماعات العنف والارهاب من ناحية أخرى أولئك الذين يروجون لمقولات كاذبة، وأطروحات فاسدة مضللة، ولأننا نؤمن بالديموقراطية وحرية الرأي والتعبير، لنا ولمخالفينا في الرأي بنفس القدر وفي نفس الوقت، فإننا أولاً لن نطالب - كما فعل كثيرون في فترات سابقة - بتطبيق شعار الصرام الذي يقول «لا حرية لأعداء الحرية».

ولكننا - ثانياً - نؤمن بأن النهج السلم هو ضرورة الحوار معهم بحرية كاملة وفي العلن - حتى يتضح المخطط الأبيض من الخيط الأسود - ومن ثم فإننا سنحاول - الآن وفي المستقبل - مقارعة الحججة بالحجة، فنطرح مقولة مضادة لتلك التي طرحوها، مقدمين الرأي مقابل الرأي، وليس الديابات في مواجهة الآراء.

والبديل الذى نعتقد يصبحه وتمسك به هو، أن الدولة القوية ذات السلطة الراسخة والقانون السائد المحترم، والهبة المؤثرة، لا تقوم إلا فى مناخ ديمقراطى، وعر مؤسسات مدنية نشطة، وفى ظل حرية رأى وتعبير سائدة، أما الدولة التى تكبت الحريات وتقهقر الرأى وتمارس الديكتاتورية - تحت أى مسمى وبأى شكل - وتخضع الرأى وتحجب حرية الصحافة، فهى دولة خائفة مهترئة ملعونة، لا تصمد أمام نسمة هواء، فما بالك بالريح العاصفة.

نؤمن بالتالى، أن البديل الذى نعتقد فى صحته وسلامته على المدى القصير والبعيد أيضاً، هو حتمية التوافق والتناغم، بين قوة الدولة وسلطتها، وبين ديمقراطية العمل والممارسة وحرية الصحافة والرأى والتعبير، فى إطار من العدل الاجتماعى والتسامح الفكرى، الذى يملأ البطون ويحرك الإبداع فى وقت واحد، وبلون إقحام الجيش، كآلة للقهر، فالجيش له مهمة مقدمة أخرى.

ذلك أن الحرية فى مفهومنا لا تتجزأ والديموقراطية لا تتناقض، لكنها تتكامل وتنشط وتأثر وتتأثر، من خلال مؤسسات المجتمع المدنى المتعددة، سواء كانت مؤسسات دستورية وحكومية، أو كانت مؤسسات رقابية وأمنية، أو كانت مؤسسات تشريعية وصحافية، والذى يحمى استقرار الدولة ويحفظ سلطتها - غير الجائرة -، وهيبتها - غير القسرية - ويعمق مفهوم الحرية فى الأوساط الشعبية والحكومية، على السواء، ويحدد خطوطاً واضحة، تفصل بين المسؤوليات المختلفة، مسؤولية الدولة ككل، ومسؤولية الحكومة فى الدولة، ومسؤولية المجتمع بأسره، ومسؤولية الصحافة والإعلام فى المجتمع والدولة على السواء، ومسؤولية الجيش فى حماية المجتمع والدفاع عن الدولة وصيانة أمن الوطن ودمتوره.

بقيت أماننا نقطة مهمة، لكنها حساسة فى مجتمعاتنا العربية الحديثة، يضى عليها «المغرضون» حساسية زائدة ومضطمة لأسباب فى نفس يعقوب.

ونعنى نقطة إقحام المؤسسة العسكرية دائماً فى لعبة الصراع السياسى الدائر، بين الديمقراطية والديكتاتورية، بين تباشير الأولى وأشلأ الثانية، تلك اللعبة التى غالباً ما يساء استخدامها بين الحين والآخر، مثلما يساء تفسيرها غالباً.

من ناحيتى، لست من المؤمنين بضرورة «استبعاد» الجيش من العملية الديمقراطية، بما يصاحبها من تفاعل الحريات العامة والخاصة، ولست من الذين يضعون «فيتو» أعمى

وعصبيًا على دور المؤسسة العسكرية في حياتنا العامة، وتطورها الديمقراطي، كما يفعل كثيرون فرعًا أو توجهًا. وبنفس الدرجة، لست من المؤمنين، بالقول الذي يُرَوِّج له بين أزمة وأخرى، وهو أن «الجيش» هو وحده في مجتمعنا قوة التوازن وعنصر الأمن وسلاح حفظ الاستقرار من خطر التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية، أي هو قوة القهر في يد السلطة تستخدمه متى تريد، ضد الشعب حين تريد!

لكنني من المؤمنين دائمًا، أن الجيش في بلادنا قوة وطنية لها مهمة سامية محددة، هي حماية الوطن وصون استقلاله والدفاع عن حدوده في مواجهة الأخطار الأجنبية، وهو بنفس القدر قوة وطنية أيضًا، له موقعه المحدد دستوريًا وسياسيًا، في خريطة العمل العام في أي مجتمع، لأن أفرادَه - ضباطه وجنوده - ينتسبون لهذا المجتمع انتسابًا عضويًا، ومن ثم فهم من المجتمع بكل طوائفه وفتاته. فهمومه، وتطلعاته نحو الديمقراطية والحرية، هي بنفس القدر تطلعات الجيش واشتياقه، والمؤكد أنه ليس كل المسكرين من الشياطين المردة، وليس كل المدنيين من الملائكة الأطهار.

لقد انتهت - على ما نتصور - عصر الانقلابات العسكرية - الشائرة منها والمغامرة - تلك التي سادت حياتنا العربية عقودًا طويلة، باعتبارها - آنذاك - وسيلة التغيير السياسي الاجتماعي الرئيسية والفاعلة، في مواجهة نظم الحكم المتشعبة بغير تطور وبغير تحرر. وأصبحنا اليوم في عصر التطور الديمقراطي السلمى الذى يعتمد حركة المجتمع المدني النشطة بكل مؤسساتها ومنظماتها، هي وسيلة التغيير السياسي والاجتماعي الفاعلة والناجمة معًا، ومن ثم فالجيشوش تترك ذلك، والدول تترك أيضًا، والرهان الدائم على «القوة المسلحة الغاشمة» رهان خاسر بلا شك، الآن وفي المستقبل، برغم ما حدث في الجزائر بالأمس القريب فما سيحدث غدًا مختلف، بل أشد اختلافًا.



---

## أزمة المثقفين ودورهم الديموقراطي

---



مرة أخرى نقول إنه في ظل انفجار ثورة الديمقراطية التي اجتاحت العالم منذ عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وبخاصة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، كان طبيعياً أن يتطلع العرب ومصر خاصة إلى انتقال الإعصار الديمقراطي عبر البحر الأبيض المتوسط، من أوروبا إلينا في ظل التأثير المتبادل تاريخياً في هذه المنطقة الحساسة من العالم، التي شهدت نشوء الحضارات القديمة والثقافات والديانات المختلفة، التي عبرت البحر المتوسط ذاهبة ذات يوم إلى أوروبا، ثم عادت مرة أخرى من أوروبا إلينا، حاملة رياح الديمقراطية بأشكالها الغريبة وكذلك الثقافات الأوروبية التي انتشرت هناك فوق تراكم إنساني وتاريخي طويل.

على أرضنا إذن تلاقت وامتزجت الأفكار والثقافات والحضارات المتنوعة، وعليها نشأت حضارات جديدة، بعضها استطاع الاستمرار، وبعضها الآخر سرعان ما تلاشى، لكن المحصلة النهائية أننا نعيش في منطقة على موعد.

ونحسب أننا نعيش الآن على موعد مع صدمة العصر، ثورة الديمقراطية، فإما أن نلحق بها قبل فوات الأوان، أو تلقينا في مهملات التاريخ، وعلى عائق المثقفين بالذات، تقع هذه المسؤولية الضخمة، باعتبارهم النخبة المؤهلة لنقل المجتمع من الجهالة إلى الاستنارة، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن «المونيزم» أو الواحلية الانفرادية، إلى التعددية.

لكن الواقع الراهن، يقول إن مثقفينا لا يزالون يميلون، قولاً وفعلاً، عن القيام بهذه المهمة، على الرغم من أن أنظار النفعات الأخرى في هذا المجتمع، تتطلع إليهم بالأمل، فإذا بالتطلع يرتد كسيرا أسياتنا كلمح البصر الكليل.

ولكن أيضاً من باب التمهيد يجدر بنا أن نتوقف أمام الملاحظات الأولية الآتية:

أولاً: شهدت عدة أقطار عربية منذ نهاية الثمانينات ، تطوراً ديمقراطياً ملموساً، وإن كان محدوداً، وبخاصة الجزائر والأردن ومصر على سبيل المثال. وقد تنوع هذا التطور، بين إطلاق حرية تكوين الأحزاب، وإصدار الصحف مثل الجزائر - ٨٠ حزباً وبين سماحة الديمقراطية في ظل أحزاب محدودة وقائمة مثل مصر - التي عشر حزباً - مروراً بالأردن التي شهدت تحولاً ديمقراطياً منذ انتخابات ١٩٨٩، انتهاء بخطوة التصريح رسمياً بقيام أحزاب علنية.

ثانياً: جاءت أزمة الخليج بكل تعقيداتها وتداعياتها سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ لتكشف عورتنا جميعاً، ولتعني غياب الديمقراطية وحرية الرأي، وحق التعبير في هذه المنطقة من العالم، وقدر ما أن غياب الديمقراطية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لكوارث كثيرة - مثل أزمة الخليج - بقدر ما كان الأمل معلقاً، على أن تداعيات أزمة الخليج هذه سوف تكون السبب في تحول ديمقراطي واسع النطاق، فما كان سائداً قبلها - سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وفكرياً - لم يعد صالحاً للاستمرار بعدها.

في غياب الديمقراطية ارتكبت واسترتكبت كل الجرائم الفردية والعامة، وفي استعادة الديمقراطية قد يكون الخلاص.

ثالثاً: من المؤشرات الإيجابية أن الكل أصبح الآن «يتحدث» عن حتمية التطور الديمقراطي، بطلقة حرة وسليمة، بدلاً للتغيير بالانقلاب، تلك الصيغة التي كانت سائدة في عقدي الخمسينات والستينات، فعلى الرغم من نجاح التغيير بالانقلاب - العسكري في الغالب - خلال العقدين المذكورين بالذات فإن الانقلابيين تصادموا بالضرورة مع المنهج المقابل، منهج التغيير السياسي بالديموقراطية، فدفعت الديمقراطية ثمن الصدام المدوي.

وعلى الرغم من أن عقلية الانقلاب لازالت قائمة حتى الآن، فإن الاتجاه العام يجري بقوة نحو التمسك بالتطور الديمقراطي لتحقيق آليات التغيير السياسي والسلمي، عن طريق تداول السلطة، وتبادل المواقع، وتنشيط حملات المطالبة بحقوق الإنسان، وإطلاق الحريات العامة، وإقرار حق الاعتقاد والتنظيم، وحرية الرأي والتعبير، عبر التعددية السياسية - الأحزاب - والتعددية الإعلامية وبخاصة الصحف.



وابسعا؛ فى ظل التناقض الحاد، بين شيوع نماذج الحكم غير الديمقراطية المحمى دائما بترسانات الأمن والمؤسسة العسكرية والقواتين والسلطة المطلقة، وبين انفجار ثورة الديمقراطية فى العالم من حولنا، بدأ مثقفون بالذات - وهم موضع دراستنا هذه - يتحركون ويناقشون ويطالبون، وينشطون عبر تنظيمات سياسية وثقافية عدة، أملاً فى استعادة دورهم القيادى - الذى سلبه منهم المسكر - فى إدارة عملية التطوير الديمقراطى.

ولكن المثقفين - فى معظمهم - لازالوا أسرى قيود الماضى، وعقد الذنب، نتيجة ممارستهم وإسهاماتهم فى ترسيخ وتلميع نظم الحكم الفردية، وفى خلق الديكتاتوريات المختلفة هنا أو هناك، وفى الترويج لها بانتهازية ملحوظة.

أو هم لازالوا أسرى المخوف والخطر - وهم دائما الأكثر خطراً وخوفاً، ربما لأنهم الأكثر إدراكاً لمصالحهم من عواقب المستقبل المجهول، أو أنهم لازالوا الأقدر دائماً على التسيب والتبرير، وتفتيت الأمور، وتلوين الأشياء، وخلط الواقع. فإذا بالحاكم البسيط يتحول على أيديهم إلى ديكتاتور مصاب بجنون العظمة واحتكار الحكمة، واحتقار الجميع، وهم أول الجميع.

خامساً: وعلى الرغم من ذلك، فإن حركة المثقفين فى الفترة الأخيرة نحو الاندماج فى عملية دفع التطوير الديمقراطى، حركة تستدعى الالتفات والمساندة، بل تستدعى ضرورة تدريس شروط وضمانات هذا التطوير المأمول وإحاطته بسياج دستورى وقانونى واسع، لا يهتز باعتزازات مواقف بعض المثقفين «المبرزين»، ولا يتغير بتغير أمزجة الحكام.

ومن ثم يجدر الاعتراف - والتنبه - بأن التطوير الديمقراطى عملية سياسية اقتصادية إجتماعية ثقافية متكاملة الأبعاد، تحتاج لنجاحها أن تسهم فيها كل فئات المجتمع - كل حسب دوره - وإن احتل المثقفون دوراً رئيسياً فى المقدمة، بحكم مخزولهم الفكرى والتأليمى والتجربى والنظرى على السواء.

ومن هنا جاء اهتمامنا بدور المثقفين فى قيادة هذه العملية، مثلما جاءت قسوتنا عليهم، حين يلبسون الباطل لباس الحق، فيزيقون الوعى، ويخونون الأمانة، ويسوغون الانحراف، وقبلون الديكتاتورية ديموقراطية، ويزنون للحاكم طريق الضلال، بينما الحق أحق بأن يتبع.

حسن. لكن لانجف في محيط واسع هادر، سوف نحاول الفوص قليلاً في الواقع المصري، ليس انحرافاً في الاختيار، ولكن لمجرد تحديد نموذج للدراسة والبحث والتطبيق، يسئلنا في هذا تراكم الخبرة السياسية، وتراكم التجربة الفكرية في مصر حول قضية الديمقراطية، منذ أن بدأت مصر الأخذ بالنظام البرلماني والدستوري عام ١٨٦٦، ومنذ أن بدأت تجربتها الحزبية الأولى بثورة ١٩١٩، وتأسيس حزب الوفد ١٩٢٤، في ظل دستور ١٩٢٣.

وعلى الرغم من أن حزب الوفد قد نشأ حزباً شعبياً حقيقياً، من رحم ثورة شعبية حقيقية تطالب بالاستقلال والتحرر، وإطلاق الحريات، وإقامة نظام برلماني ديمقراطي، متفاحراً بأنه حزب «الجلاليت الزرقاء» فإن حزب الوفد هذا انتهى سريعاً إلى حزب النخبة والصقوة - وبخاصة من كبار الملاك والأغنياء - مثله في ذلك مثل معظم أحزاب مرحلة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، الأمر الذي دفع بعض «المثقفين الوفديين» إلى التسوقق فالانشقاق، كما حدث مع مجموعة «الطليعة الوفدية» مثلاً، ذات الأفكار الأكثر راديكالية.

ومثلما لعبت النخب المحدودة، وبخاصة من المثقفين، أدواراً بارزة في أحزاب ما قبل الثورة التقليدية، مثل الوفد والأحرار الدستوريين والحزب السعدي، أو الأحزاب المقائدية والتنظيمات الراديكالية، مثل الأحزاب الشيوعية، وجماعة «الإخوان المسلمون»، وحزب مصر الفتاة، فإن هذه النخب من المثقفين أيضاً، كانت المون الأساسية واليد الطولى لثورة يوليو، حين نجحت في تغيير نظام الحكم، وعزل الملك، وحل الأحزاب التقليدية والمقائدية على السواء. ولوهلة تصورت نخب المثقفين والتكنوقراط أنها سوف تقود «العسكرة»، وتتحكم فيهم وتحكم من خلالهم، لكن ما حدث كان العكس تماماً، فقد حكم الضباط الأحرار بواسطة النخب المثقفة، بل من اللافت للنظر أن حالة من الانفصام المشوبة بعدم الثقة، قد نشأت عند قادة ثورة يوليو جميعاً تجاه المثقفين، بدءاً بعدم ثقة عبدالناصر فيهم في معظم الأوقات، وانتهاء باحتقار السادات لهم، والتهمك الدائم عليهم.

فوق هذه الخلفية نفق اليوم يوضح على أرضية التحول الديمقراطي المنشود، انطلاقاً من الهاش الديمقراطية الحالي المحدود.

ولمنا نتعرف أن حركة المثقفين بصفة عامة في المجتمع المصري، تبدو في المرحلة الراهنة، أكثر نشاطاً وفاعلية عن ذي قبل في مجال دفع التطوير الديمقراطي، يبدو ذلك

واضحاً ليس فقط خلال الطرح النظرى، بل خلال الإسهام العملى فى نشاط الأحزاب السياسية القائمة، وفى النقابات المهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية المختلفة، فضلاً عن الجامعات ومراكز البحوث، وكلها تضم تجمعات ضخمة للنخب والصفوة المتعلمة، وتتموج بحركة دائبة مطالبة بالديموقراطية، ومن ثم فهى موضع دراستنا كحالة.

ولأن الديمقراطية الآن هى الشعار الرئيسى المطروح فى الساحة، ولأن تطورها هو حديث الجميع، وبخاصة بين المثقفين فإننا نجد أن ثمة اختلافات واجتهادات كثيرة، تسود هذه الساحة منها على سبيل المثال:

(١) هناك تيار ليبرالى يرى أن الديمقراطية ضرورة إقرارها وتحقيقها، هى مدخلنا إلى الإصلاح والتقدم والتطور لحاقاً بالمصر الحديث، وأن شعبنا ليس أقل من شعوب شرق أوروبا التى تحولت بعد أكثر من أربعين عاماً، من الشيوعية إلى الديمقراطية على النموذج الليبرالى الغربى، فى أقل من عامين.

(٢) فى مقابلته يقف تيار آخر، هو التيار الإسلامى، يرى أن النموذج الديمقراطى نموذج «غربى مستورد» لا يصلح بالكامل وبالنسب لنا، عند بعض رموز هذا التيار، وهو نموذج «صائى إلحادى صهيونى» مادى لا يقبل عند رموز أخرى أكثر تشدداً.

(٣) على الرغم من طرح بعض فصائل التيار الإسلامى المعتدلة، وبخاصة جماعة الإخوان التى تطالب بحزب علمى، نفسها كشريك فى عملية التطوير الديمقراطى، وقبولها بالنسق المطروح، فإنها لازالت موضع شك من جانب التيار الديمقراطى الليبرالى من ناحية، وموضع إدانة من جانب التيار الإسلامى المتشدد من ناحية أخرى، هى مطالبة من الليبراليين بإثبات مصداقيتها المطلقة فى قبول الديمقراطية، ومطالبة فى نفس الوقت برفض هذه الديمقراطية، والتخلى عنها، واتباع الشورى من جانب الإسلاميين المتشددين، وبخاصة جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية وغيرهما.

(٤) ثمة اختلاف آخر داخل التيار الديمقراطى نفسه، فبعضه يرى إفساح المجال أمام جميع القوى السياسية والاجتماعية بما فيها التيارات الإسلامية، للعمل والإسهام فى التحول الديمقراطى، وبعضه يرى أن التيار الإسلامى، وكذلك الشيوعيين والناصرين معادون بالطبيعة للديموقراطية، وهم فقط يحاولون استغلال الديمقراطية مرحلياً لتدعيم أقدامهم، ومن ثم يجب محاصرتهم من الآن قبل أن ينجحوا فى ركوب الموجة.

(٥) المؤكد أن حالة من اختلاط الرؤى واختلاف الاجتهادات تسرى الآن، في المجال الديمقراطي تقودها نخبة المثقفين أساساً من مختلف الانتماءات الفكرية والمناخ السياسية، لكننا نلاحظ، أن راديكاليي أمس القريب، ولعنى التنظيمات الماركسية والشيوعية والقوميين والناصرين ، الذين طالما اعتمدوا «الشرعية الثورية» وأمنوا بحماية تغيير الأوضاع بالانقلاب قد أصبحوا اليوم يؤمنون «بالشرعية الدستورية» فيقبلون بالتحول الديمقراطي السياسي والسلمي - لا الانقلابي أو الثوري - ويتمسكون بروح العصر ويسهمون في التحول والعمل من خلال المؤسسات الشرعية القائمة، وبخاصة الأحزاب والبرلمان والانتخابات.

على عكس ذلك، نرى أن محافظي أمس، وبخاصة التيارات الإسلامية التي كانت متوافقة مع الأنماط التقليدية، قد أصبحت اليوم راديكالية، ترفض - في معظمها - الأوضاع القائمة، وتسعى إلى قلبها وتغييرها كلية لإقامة النموذج الإسلامي الثوري، على أنقاض «مجمع تابع في قوانينه ونظمه ومؤسساته واقتصاده لقوى الاستكبار الغربي».

لا تكاد تحضر مؤتمراً أو تسهم في ندوة، أو تشارك في نقاش فكري أو سياسي، يضم بالطبع النخب في مصر، إلا وتقرأ هذه الملاحظة على الوجوه، وعبر الكلمات، ولعنى ظاهرة تبادل المواقع السياسية والفكرية بين المثقفين السياسيين، التي إن كانت تمكس تحولات في المواقف والاتجاهات، فإنها تمكس أيضاً وجهاً واحداً من وجوه أزمة المثقفين، ليس فقط مع قضية محورية كقضية التحول الديمقراطي، ولكنها أيضاً مع أنفسهم، فدوات المثقفين اليوم منقسمة أشد ما يكون الانقسام، وذلك هو صميم أزمته فكيف حال نقابات المثقفين مع التطور الديمقراطي؟



من مؤشرات الأمل في المستقبل، أن تهتم النقابات المهنية المصرية - ذات التراث التاريخي المتراكم - بالقضية ومستقبلها، باعتبار أن الديمقراطية التي أصبحت صيحة العصر الحديث هي القوة المحركة لتغيير المجتمع بالوسائل السياسية السلمية من ناحية، وباعتبار أن مصر، وهي تختتم آخر سنوات القرن العشرين، قد بدأت تستعيد إلهام تراثها الديمقراطي، الذي بدأه منذ عام ١٨٦٦، حين أنشأت أول مجلس نيابي، ضمن الموجه الثانية من دول العالم، التي أخذت بالأسلوب الديمقراطي، من ناحية أخرى.

ولكن، قبل أن ندخل مباشرة إلى دور النقابات المهنية، باعتبارها بؤر تجمع للنخبة المثقفة والمتعلمة والمدربة في تطوير العملية الديمقراطية تطوراً سليماً ولسمياً في أن واحد، يجدر بنا أن نتوقف أمام خمس ملاحظات تمهيدية هي:

(١) تعتبر النخبة المثقفة هي قاطرة الشد، وعامل التحريك الديناميكي، في كل مجتمع، وإن اختلفت النسب والمهام والقدرة على الإنجاز من مجتمع إلى مجتمع، طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة.

وفي عملية التطوير الديمقراطي يلعب المثقفون - والمتعلمون - دوراً رئيساً، بل دوراً طليعياً، خاصة في مجتمع مثل المجتمع المصري - والعربي - تسوده عوامل التخلف والفقر والأمية بالذات، التي يبلغ متوسطها في مصر نحو ٤٠-٤٥٪ بشكل عام، ترتفع إلى ٦٧٪ بين الإناث في الريف.

هنا تصبح القضية الديمقراطية، ليست مجرد ثروة مثقفين، أو ثرف متعلمين ومتعلمين وسفلة متعلمين، لكنها تصبح مسؤولية مجتمعية محددة.

(٢) يجدر بنا أن نعترف أن في مصر الآن، هامشاً ديمقراطياً محدوداً، لكنه ملموس، قام - أو استأنف مسيرته - على مبرات تاريخي يعود إلى القرن الماضي، وإن ظل عرضة للتذبذب صعوداً وهبوطاً، ضيقاً وتوسعاً، تبعاً لمتغيرات الظروف السياسية الفاضحة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

لكننا نلاحظ بارتياح أن هذا الهامش الديمقراطي، قد استقر خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين سنة ١٩٨١ - ٢٠٠٠، خاصة بعد صدمة الأحداث العاصفة التي شهدتها مصر منذ النصف الأخير من عام ١٩٨٠، وصولاً إلى حادث المنصة في أكتوبر ١٩٨١ انتهاء بموجة الإرهاب المسلح، وهو استقرار نسبي، أدى بدرجة من الدرجات إلى إعادة الحياة للأحزاب المصرية ولصحفها، كما استطاعت أحزاب جديدة الخروج إلى السطح، واحتلت مكانها على الخريطة الحزبية بفضل القضاء المصري.

لكننا نلاحظ أيضاً أن هذا الهامش ليس هو غاية المنى ونهاية المطاف، إنما هو بداية محدودة، تحتاج إلى قوى دافعة جديدة تحقق التطور الديمقراطي الكامل.

(٣) فى هذا الإطار، يجب الاعتراف أيضاً أن هناك كوابح كثيرة لازالت قائمة، تموق انسياب عملية التطور الديموقراطى الحاضر والمستقبلى فى مصر. كوابح سياسية وقانونية على وجه التحديد، لمل أهمها ترسانة القوانين الاستثنائية التى تمثل قيداً على الحريات العامة، وتهدد حقوق الإنسان، مثل قوانين الطوارئ، والقيم، والمعب، وحماية الجبهة الداخلية، والمدعى الاشتراكى، والصحافة، والأحزاب، وممارسة الحقوق السياسية، والانتخاب. بالإضافة إلى حشو القوانين الطبيعية بمشرات المواد والنصوص التى تحد من الحريات، وتقيد انطلاقها الآن ومستقبلاً.

(٤) أثبتت الممارسة السياسية، من خلال الأحزاب القائمة حالياً ككابة من آليات العمل الديموقراطى، وكقوة من قوى تطويره، أن الخريطة الحزبية المصرية لازالت هشّة، فهى ضعيفة الجذور الجماهيرية، من حيث الكم والمعضوية، وهى هلامية، أو أقرب إلى أن تكون هلامية، من حيث الفكر والفلسفة السياسية - أى الكيف - أخذت فى الاعتبار أن الأحزاب الحقيقية ذات التأثير، هى تلك المعبرة عن قوى إجتماعية اقتصادية متبلورة محددة، وهى بالتالى القادرة على جذب ممثلى هذه القوى إلى عضويتها، ورغم مضى نحو ثلاثة عقود على استئناف المسيرة الحزبية الجديدة منذ ١٩٧٦ فإن أحزابنا السياسية لازالت تعاني ما يشبه الانعزال عن الجماهير الواسعة، بمعلة عن التعبير الحقيقى عن مصالحها، فرغم ضجيجها العالى، نجد مجموع عضويتها الحقيقى لايزيد عن مليونى عضو على أحسن الفروض، وسط شعب يصل تعدادة إلى ٦٥ مليوناً بينهم ٢٠ مليون ناخب، وأكثر من ٣٠ مليون لهم حق الانتخاب، وإن كان بعضهم يعزف عن تسجيل نفسه فى كشوف الناخبين.

ولمل هذا كله ينطبق على الجميع، من حزب الأغلبية - الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم، ذى المعضوية الهلامية الضخمة، مع عدم وضوح النظرية السياسية، وضعف التنظيم - وصولاً إلى حزب التجمع ذى الجماهيرية المحدودة والمعضوية القليلة، رغم وضوح النظرية السياسية وقوة تنظيمه، مروراً بالوفد والعمل والاحرار والناصرى.. الخ.

(٥) إذن فقد أصبح الموقف يستدعى إعادة نظر شاملة لتشيط مستقبل الديموقراطية فى مصر، عبر كل الطرق، وبواسطة كل الآليات والأشكال المتمثلة فى منظمات وهيئات المجتمع المبنى خصوصاً الأحزاب والتقايات والجمعيات الأهلية.

وهذا كله يستدعى البدء بخطوات محددة، نرى فى طلبتها الآتى:

أ - إجراء إصلاح ديموقراطى دستورى قانونى كامل، يلغى بشكل خاص كل القوانين الاستثنائية والمعمية والمقيدة للحريات.

ب - إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، حتى تبرز إلى السطح كل القوى السياسية الاجتماعية القادرة على العمل الشرعى، وتشارك فى صنع القرار وصياغة المستقبل.

ج - تنشيط خلايا المجتمع المدنى الحية المتمثلة - بعد الأحزاب والمؤسسات السياسية - فى النقابات المهنية والمالية والنوادر الثقافية والجمعيات الحرفية والاجتماعية، لعمل الجميع ويفكر فى حرية ودخل إطار شرعى معترف به.

د - الفصل بوضوح شديد بين السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية، حتى لا يظل التداخل القائم عائقاً رسمياً أمام التطور الديموقراطى السليم.

هـ - إجراء إصلاح اقتصادى جذرى، قائم على فلسفة وخطط فكرى سياسى واضح المعالم، وموكل إلى مؤسسات وعقول قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية حقيقية وشاملة ومستدامة بدلاً من الترقيع المرحلى، وذلك حتى يفك المجمع الاحتقان السياسى والاقتصادى والاجتماعى السائد، الذى لم يفرز سوى مظاهر التخلف والتعصب والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات، فضلاً عن التدهور الاقتصادى والأخلاقي، وتراجع قيمة العمل وازدهار قيم السلب والنهب.

الآن، أين موقع النقابات المهنية من عملية التطوير الديموقراطى؟ وما هو دورها، تطلماً نحو مستقبل أفضل، باعتبارها تجمعات منظمة للمثقفين والمهنيين والمتعلمين، أولئك الذين يشكلون النخبة المهيمنة فى أى مجتمع، القادرة بحكم ما تلقته من فكر وعلم وثقافة، على الإسهام بحق وفعالية، فى تطوير المجمع سياسياً وفكرياً واقتصادياً وأخلاقياً، وعلى قيادة مسيرة التنوير والتحديث فيه؟

يتفرع من هنا التساؤل العام، مجموعة أخرى من التساؤلات يجدر بنا أن نتضمن فيها، لكى نحدد مدخلنا إلى معالجة دور النقابات فى تطوير الديموقراطية ودعم مستقبلها.

ولعل السؤال المحوري المهم في هذا الصدد هو:

هل النقابات تجمعات ومنظمات مهنية نقابية فقط، أم هي سياسية أيضاً؟ وهل هناك تناقض حتمي، بين أن تكون نقابياً وسياسياً مهنيًا معاً؟

هل هي مجرد روابط اجتماعية ومنظمات ثقافية ومنظمات خدمية، أم هي جزء رئيسي من آليات العمل العام بكل جوانبه وأشكاله؟

هل هي بؤر محدودة للمهنيين والمثقفين، لايجب أن يخرج صوتها خارج جدران مقارها، أم هي خلية نشطة من خلايا التعددية السياسية والاجتماعية، التي هي صميم الديمقراطية؟

الحقيقة أن الذي يدفعنا إلى طرح هذه التساؤلات، هو أننا لازلنا نعيش - بدرجة من الدرجات - أسرى لمفاهيم وقوالب صيغت في فترات سابقة فرضتها ظروف محددة. لازالت بعض النقابات تنظر إلى الحكومة باعتبارها الأب الشرعي والراعي الحامي، بينما لازال بعض من هو في مقاعد السلطة التنفيذية، يعتقد أن النقابات مجرد ذبول تابعة له.

لقد جاء وقت - ولرجو أن يكون قد انتهى أو أوشك - شهدنا فيه مثلاً، وزراء للصناعة يعتبرون نقابة المهندسين تابعة لهم، ووزراء للإعلام يصرون على فرض هيمنتهم على نقابة الصحفيين، ووزراء تعليم يسيطرون على نقابة المعلمين .. إلخ.

ولذلك يصبح طبعاً أن نؤكد اليوم مجموعة من النقاط التي تساعدنا في الإجابة عما طرحنا من تساؤلات.

أولاً: المنظمات النقابية جزء من النسيج العام للمجتمع، تتأثر به وتؤثر فيه سلباً وإيجاباً، ومن ثم فإن الحريات النقابية في العمل والتنظيم والتعبير، جزء من الحريات العامة السائدة في المجتمع، كما نص على ذلك الدساتير ومواثيق حقوق الإنسان، خاصة أن النقابات تضم شرائح اجتماعية محددة، تتميز كل منها بتقارب المستويات الثقافية والتعليمية والاجتماعية، وتتفق غالباً حول مصالح وأهداف محددة، فهي لذلك منظمة إلى حد كبير من حيث التكوين والعضوية وطبيعة النشاط، ولكنها تدور في الإطار العام للمجتمع تتأثر بالمناخ السائد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.



ثانياً، لأن النقابات منظمة بهذا الشكل - كما يفترض - ولأنها شديدة التأثير في قطاعات وشرائح أخرى في المجتمع، ولأنها بالذات معقل المثقفين والمتعلمين، فهي غالباً ما تصطبغ بالمنظمات الأخرى، وبالسلطة الأقوى، وخاصة السلطة الحاكمة، وهي من ثم تتعرض للاختراقات المنظمة والمتوالية والمستمرة، خاصة الاختراق الحكومي، بهدف إخضاعها وترويضها، سواء بالترغيب أو بالترهيب. بالإغواء والإغراء، أو بالإخضاع والإكراه.

وفي هذا المجال نتذكر أن جميع النقابات المهنية، قد تم اختراقها في وقت من الأوقات، وترويض معظمها بطريقة أو بأخرى، حيث كانت سلطة الحكومات على النقابات، أقوى من قدرتها على الاستقلالية النقابية والمالية والإدارية.

ونذكر أيضاً، أن معظم نقابات الرأى - خاصة المحامين، والصحفيين، ووادى القضاء وهيئات التدريس بالجامعات - قد تعرضت مراراً للمصف بل للمصف، من فصل الأعضاء إلى حل المجالس المنتخبة إلى الطرد الجماعي، وصولاً إلى محاولة إزالة نقابة كاملة من الوجود. ولعنى خطة الرئيس السابق أنور السادات، بتحويل نقابة الصحفيين إلى «نادى اجتماعي» حسب تعبيره، لمجرد أنها خالفت الرأى واستعصت عليه ذات يوم.

ثالثاً، نعتقد أن الموقف شديد الوضوح، ففى النظم الشمولية تصبح النقابات، جزءاً أساسياً من الجهاز الحاكم، تبسط السلطة التنفيذية عليها سطوتها، ابتداء من التحكم فى كشوف العضوية، إلى وضع سياستها وتحديد أهدافها ووسائل تنفيذها، كجزء من أهداف وسياسات وأجهزة الحكم.

وفى المجمعات الليبرالية، تتمتع النقابات باستقلالية واضحة، باعتبارها منظمات شعبية وديموقراطية، تحكمها قوانينها ولوائحها الخاصة، فتدافع عن مصالح أعضائها بكل الطرق، من التظاهر والإضراب، وصولاً للمحاكم والبرلمان.

وهذا لا يمنحها من أن تنخرط فى العمل السياسى، كممنظمة ديموقراطية، ولعل أبرز نموذج على ذلك، هو القاعدة الشعبية التى يستند عليها حزب العمال فى بريطانيا، تلك التى يستمدّها تقليدياً من النقابات المهنية والعمالية.

ومعنى ذلك هو تأكيد ما سبق أن ذكرناه، من أن النقابات جزء أساسى من حركة المجتمع، وتعبير واضح عن المناخ السياسى الاجتماعى الفكرى الاقتصادى السائد.

والذى يثبت صدق هذه المقولة، هو مقارنة أوضاع النقابات المصرية الآن بأوضاعها فى الستينات والسبعينات. لقد انتعشت الحركة النقابية خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، فى ظل الهامش الديمقراطى السائد والمستقر إلى حد كبير، بينما كانت أسيرة السيطرة الحكومية المباشرة. أو السيطرة غير المباشرة من خلال الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، خلال الستينات، مثلما كانت أسيرة الاهتزاز وعدم الاستقرار والتردد، فى ظل صراع اختبار القوى فى بداية الانفتاح فى السبعينات.

ولعل انتعاش الحركة النقابية النسبى الآن، يلقى عليها أعباء إضافية، أكثر مما يلقى بين يديها مميزات إضافية، وهى أعباء الاستفادة من المناخ السياسى السائد، لتطوير حركتها وإعادة بناء هياكلها، باعتبارها منظمات شعبية مستقلة من ناحية، ولتطوير دورها النشط فى دفع المسار الديمقراطى نحو الاكتمال، على أسس دستورية وقانونية راسخة من ناحية أخرى.

فهل أصبحت النقابات فى مصر، منظمات شعبية مستقلة فعلاً؟! وهل هى ديمقراطية حقيقية، تعطى المثل وتبنى القدوة وتقدم النموذج، أمام الآخرين، وتساهم فى تطوير الديمقراطية نحو مستقبل أفضل؟!.

فى الحقيقة، يصعب على المرء الإجابة القطعية الحدية. بنعم أو بلا، فالأمر أكثر تعقيداً، وليس هذا هروبا من الاجتهاد فى الإجابة، ولكنه إقرار لواقع معقد تعيشه الحركة النقابية عامة فى مصر، ذلك أن بالحركة النقابية كثيراً من الأمراض والمواجع، يجدر بنا مدلولاتها حتى نستطيع أن نتطرق إلى الأمام.

حسن من باب الاجتهاد الفردى، نطرح المؤشرات التالية، وكلها ذات دلالة وذات مغزى.

(١) لعانى أزعج أن مستقبل الديمقراطية فى مصر يرتبط بشكل مهم بالحركة النقابية، تماماً مثلما يرتبط بالأحزاب السياسية، وكلاهما يمثل شكلاً من آليات الممارسة الديمقراطية ونحسب أن النقابات باعتبارها تجمعات للنخب ذات استقلالية نسبية، يتمتع معظم أعضائها بالمبادرة والمبادأة والجرأة فى العمل العام. يمكن أن تلعب دوراً أكبر من الدور الراهن فى مناقشة وإقرار السياسات العامة، وفى تشكيل هياكل ديمقراطية موازنة

للأحزاب، بل للمؤسسات السياسية التتفيذية والتشريعية، تمددا بالخبرة والتجربة والرأى المستتير، دون طموحات التقفر على مقاعد السلطة. رغم شرعية بعض هذه الطموحات.

وهى بهذا تساهم مساهمة جدية فى تطوير العمل الديموقراطى بالإسهام العلمى والجدى فى حل المشكلات وإدارة الأزمات.

(٧) لقد بدأت النقابات خطوات مهمة فى هذا الاتجاه، فقد أتاح لها الهامش الديموقراطى السائد، العودة إلى ممارسة العمل العام، وفك إيسار العزلة، والانخراط فى هموم الوطن وقضايا المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فبدأت تلعب دوراً ملموس الأثر فى الحياة العامة، وتتعالى السياسة مباشرة - أحياناً دون حتى الحذر - وتعرض لقضايا جهرية مثل:

الديموقراطية والعمل السياسى، والانتخابات والحريات العامة، وحقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادى وفلسفته، مجانية التلميم والعلاج المجانى، الطوارئ والإرهاب والفتنة الطائفية والقوانين الاستثنائية، البطالة والمخدرات وانحراف الشباب، وصولاً للقضايا القومية والدولية، مثل الصراع العربى الإسرائيلى، ومساندة القضية الفلسطينية، وعدم التطبيع مع إسرائيل، (خاصة نقابى الصحفيين والمحامين)، وأزمة الخليج، إلى غير ذلك من القضايا الجهرية التى تدخل فى اهتمامات الوطن والمواطن. والى أصبحت تطرح للنقاش العلنى والحوار المفتوح، فى اجتماعات النقابات ومؤتمراتها، بعد أن كانت غائبة أو مغيبة لسبب أو لآخر.

(٣) رغم اهتمام معظم النقابات بهذه القضايا العامة، فإنها ركزت أيضاً على المصالح المهنية، وعنت بالدفاع عن قضايا أعضائها وهمومهم، خاصة مع اشتداد الأزمة المجتمعية الطاحنة التى نمر بها، مثل قضايا التلرب المهنى والتعليمى وتطوير العمل النقابى، كما تفعل نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين والأطباء على سبيل المثال، من خلال مؤتمرات علمية وديورات تدريبية ومعاهد لتتقيف الأعضاء الشبان. ومثل العناية بهموم الأجور والعلاج والإسكان، وإن كانت النقابات تختلف فى أولويات اهتماماتها بنسب متفاوتة.

للقائبة المعلمين التي تضم أكثر من نصف مليون عضو، تركز معظم اهتمامها على المصالح الاجتماعية لأعضائها، دون أن يكون لها دور ملموس في القضايا السياسية العامة، ذات الطبيعة الخلافية.

على نقض نقابات الرأي، فقائبة الصحفيين التي تضم أربعة آلاف عضو فقط، أعلى صوتاً في القضايا السياسية ذات البعدين الوطني والقومي، رغم دفاعها عن المصالح الخاصة لأعضائها، أملاً في الاعتبار أن مهنة الصحافة وبالتالي نقائتها ذات طبيعة خاصة، يخلط فيها الخاص بالعام، والدني بالموضوعي، عبر قضايا مشعركة بين الصحفي ونقائته من ناحية، والمواطن العادي والمجتمع ككل من ناحية أخرى مثل حرية الصحافة والرأي والتعبير، التي تهم الجميع.

ولذلك، فإن اصطدام النقابيين - المعلمين والصحفيين مثلاً - بالسلطة، عبر مختلف المصور، صدام متفاوت الدرجات ومختلف النتائج والجروح، على أنه بقدر ما توازن كل منهما بين تناولها للقضايا العامة ودفاعها عن القضايا الخاصة، بقدر ما تسهم في تطوير العمل النقابي، وبالتالي العمل الديمقراطي.

(٤) إذا كان الاختراق الحكومي للنقابات في مصر شائعاً ومتعارفاً عليه منذ أزمان - رغم الاعتراض عليه من حيث المبدأ - فإن الاختراق الحزبي للنقابات بالصورة الراهنة، قد أصبح مقلقاً، لأنه لا يسهم في تطوير العمل الديمقراطي داخل هذه النقابات، بقدر ما يهدد كياناتها النقابية، ويشجع على الانشقاق على أسس حزبية بحتة، على حساب المبدأ النقابي المعروف وهو وحدة العمل النقابي.

ولقد برز خلال السنوات الأخيرة، صراع شديد بين الأحزاب الرئيسية، بهدف الاستيلاء على النقابات، والسيطرة عليها بأية وسيلة، ليس بسبب قوة هذه الأحزاب، ولكن لحاجتها لمن يمدّها بالقوة.

وحين وجدت أن النقابات تستعيد حافيتها وتحيي أنشطتها، سارعت إلى محاولة اختراقها، لتكسب منابر منظمة جاهزة، بدلاً من أن تبذل مجهوداً ذاتياً في بناء منابرها، وغرس مبادئها بين القواعد الجماهيرية المربضة.

على هذا الأساس، نجد أن الصراع محتدم بين معظم الأحزاب للسيطرة على الحركة النقابية، وخاصة بين الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وحزب الوفد، وحزب التجمع،

والثبات الإسلامي. وفي مقابل هزيمة تأثير الحرب الوطني وترهله، نجح التيار الإسلامي في الوصول إلى قيادة عدد كبير من النقابات، بسبب الطباط، وقوة تنظيحه، ووضوح عقيدته، وضعف منافسه في وقت واحد.

وفي مقابل تراجع نفوذ حزب الوفد، عن مواقع نقابية كانت ركائز مؤيده له تقليدياً، مثل نقابة المحامين، أحكم التجمع قبضته على ما اكتسبه من مواقع خاصة في نقابة الصحفيين.

المطورة هنا، أن يؤدي الصراع الحزبي داخل النقابات إلى الانشقاق هذه النقابات وتفتتها، وبالتالي ضياع وحدتها النقابية، وغياب قدرتها على الإسهام بجدية في تطوير العمل الديمقراطي، بينما من المفترض أن يحدث العكس، بحيث تصبح الأحزاب والنقابات راغبين متعاقبين يدعمان مستقبل الديمقراطية، باعتبارهما منظمات شعبية مستقلة، فكلما أكدت كل من هذه المنظمات شعبيتها وحافظت على استقلاليتها، كان إسهامها في التطور الديمقراطي واضحاً وإيجابياً.

(٥) لم تتوقف ظاهرة الانشقاقات النقابية، عند الانشقاق الحزبي، على أسس إيديولوجية وسياسية وتنظيمية، لكنها تعدت ذلك إلى الانشقاق النقابي على أسس لقوة، ذلك الذي يبدو أحياناً وفي بعض النقابات ظاهراً على السطح، يعبر عن نفسه في مختلف المناسبات - خاصة في الجمعيات العمومية - ويبدو أحياناً أخرى خافياً كامناً في الأعماق، متولياً للانفجار.

ففي نقابة الصحفيين، هناك من يسمون بصحفيي الصحف القومية، وصحفيي الصحف الحزبية، وهناك أبناء المؤسسات الصحفية الغنية، وأبناء المؤسسات الفقيرة، أو بالتصغير الشائع بين الصحفيين، مؤسسات الشمال، ومؤسسات الجنوب.

ولعل العامل الاقتصادي هنا، هو الذي يلعب الدور الحاسم في التقسيم الفئوي، بعد أن تراجع دور التقسيمات الإيديولوجية، بين اليسار واليمين والوسط.

وفي نقابة المهندسين، هناك كتل محددة للمهندسين المدنيين، والمهندسين العسكريين ومهندسي الري... إلخ.

وفي نقابة المحامين، هناك محامو القطاع العام، ومحامو المكاتب الخاصة، وهو شيء بالوضع في نقابة التجار... إلخ.

ثم هناك في كل نقابة النزعات الطائفية الأخطر، بين الإسلاميين والعلمانيين، أو بين المسلمين والأقباط، إلى غير ذلك من علامات الإنقسام والتشردم، التي لن تساعد بالتأكيد في إسهام النقابات، في العمل الديمقراطي حاضراً ومستقبلاً.

(٦) رغم إقرارنا بأهمية دور النقابات في تطوير العمل الديمقراطي، وفي دعم مستقبله، فإن الالفت للنظر من خلال الممارسات النقابية ذاتها، أن التفاعل الديمقراطي داخل النقابات قد أصبح موضع تساؤل، خاصة في الفترة الأخيرة، تلك التي انتقلت فيها مظاهر الشجار والحدة والسب والقذف والعنف، من الشارع إلى النقابات، من الدعماء إلى المثقفين!!

فإذا بأكثر من نقابة ماثلة أمام الشرطة والمحاكم، وإذا بالانحراف والاختلاس ومخالفة آداب المهنة والتعمد على الآداب العامة، وصولاً لإطلاق الرصاص، يتردد في أروقة هذه النقابة أو تلك.

صحيح أن معظم هذا التردى، حوادث محدودة، لكن الصحيح أيضاً أنها مؤشرات خطيرة، على احتباس الحوار، واتسداد شرايين الديمقراطية في هذه النقابات، بينما المفترض أنها البيئة الحاضنة للديمقراطية، والمجال الحيوي لتبادل الآراء والحرية في الحوار، مهما اختلفت المناهج والمنابع والأفكار.

وقدر ما أن النقابات مطالبة بالتخلص من هذه المظاهر الخطيرة، بقدر ما هي مطالبة بتدعيم الممارسة الديمقراطية في كل تشكيلاتها، لكي تكون القدوة الجاذبة للمحاكاة عند الآخرين.

إن مراجعة دقيقة للجسميات العمومية لمعظم نقاباتها، تكشف عن مدى السلبية المتمثلة في غياب «الأغلبية الصامتة» من الأعضاء، تلك التي تمارس المقاطعة التلقائية، بسبب اللامبالاة، وعدم الإيمان بالحركة النقابية، والتكبر والاستغناء من جانب البعض، والبأس من الإصلاح والفشل المتكرر في التغيير والتطوير، والإحجام عن خوض الممارك والتصدي للقضايا العامة من جانب البعض الآخر، الأمر الذي أدى في النهاية إلى ضلالة

نسبة الذين يشاركون في انتخابات معظم مجالس إدارة النقابات، تلك النسبة التي تصل فقط بالكاد إلى الحد الأدنى المطلوب قانوناً لصحة إجراء الانتخابات.

فحين يصل حجم عضوية إحدى النقابات إلى ٥٠ ألفاً على سبيل المثال، فلا يحضر منهم، فتعقد الجمعية العمومية وتجرى الانتخابات، بألفين أو ثلاثة آلاف فقط يصبح من الطبيعي أن يفوز مرشحو «الكتلة الصغيرة المنظمة» مهما كانت اتجاهاتها وقدراتها الحقيقية، في غيبة الأغلبية السلبية. فعلم تصويتك لصالح من تؤيد يعنى أنك صوتت ضمنيًا لصالح من تعارض.

وهذا هو ما يجرى على أرض الواقع، الأمر الذى قد يعطى انطباعاً ديمقراطياً مظهرًا، لكنه فى الواقع أمر غير ديمقراطى بكل المقاييس، ومهما كانت المبررات.

فكيف، والحال على هذا النحو، يمكن للنقابات أن تشارك فى صياغة مشروع ديمقراطى سليم؟

وهل يتناسب التفاؤل المحدود بعودة الحيوية والنشاط إلى النقابات، مع التشاؤم المتزايد من حجم السلبية التى تنخر كالكسوس فى الجسم النقابى فتقعهده عن الاشتراك فى بناء مستقبل الديمقراطية أو ديمقراطية المستقبل؟

**والخلاصة:**

إذا كانت هذه هى حقيقة الأوضاع من الناحية الواقعية، فإننا نتصور من الناحية النظرية على الأقل، أن للنقابات مهمة قومية محددة فى صياغة برنامج عملى للمستقبل، هدفه تحويلها إلى خلايا ديمقراطية فاعلة، باعتبارها منظمات شعبية مستقلة، تضم تجمعات للنخب المثقفة والمتعلمة فى المجتمع، وتسهم بالتالى فى التطور الديمقراطى فى مصر، إسهامًا يتفق مع قدراتها وإمكاناتها.

ونتصور أن يضم البرنامج المفتوح المقترح النقاط والمبادئ التالية:

أولاً: ضمان استقلالية ووحدة العمل النقابى، ليس فقط داخل كل نقابة، ولكن على مستوى النقابات مجتمعة، فهى التجمعات المستترة - كما يفترض - التى تتفاعل فيها الآراء، تتفق وتختلف دون أن تتحارب، وهى البعثة الحاضنة لتربية الشباب وتأهيله

ديمقراطيا، في ظل قيادات وشهدة، خاصة أن نسبة الشباب تحت سن الثلاثين عامًا، قد تبلغ نحو ٦٠% في معظم النقابات.

فالمسألة، الالتماس بقررة في حركة المجتمع المدني، مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجامعات ومراكز البحوث، لتطوير العمل الديمقراطي والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، في ظل ثورة الديمقراطية، التي تعصف بالعالم من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه.

فالمسألة، تقديم القدوة وإعطاء المثل الذي يحتذى في الممارسة الديمقراطية السلمية، داخل كل نقابة، ولي مختلف تشكيلاتها، فهي تمثل النواة الديمقراطية، التي تطرح لمرادجها على المجتمع كله، عبر إقرار حق الحوار والاختلاف، وحرية الرأي والتعبير، والاعتناع بمبدأ تداول السلطة وتبادل المواقع، ومحاربة مظاهر العنف التي اجتاحت النقابات في السنوات الأخيرة لأسباب عديدة.

وإسعاد الإسهام في إسعاد حركة الاستنارة، القائمة على حرية الفكر والاعتقاد والرأي والاجتهاد، وأعمال المنهج العقلي والنقدي، بهدف تحديث المجتمع وتطويره.

والعوامل مع الآخرين خاصة على المستويات الوطنية والقومية والدولية. في عصر تتداخل فيه الأفكار والمصالح والمبادئ بسهولة ويسر، بفضل ثورة تكنولوجيا الاتصال الغلابة.

خصامًا، لا يمكن أن نتحدث عن الإصلاح الديمقراطي والمستوى في فراغ، ونكتفي بأن نطلبه من السلطة الأعلى، وإلا كان الأمر مجرد إيراد للذمة فحسب لكننا نتصور أن الإصلاح الأقوى هو الذي يبدأ من القاعدة، إذ من الصعب أن نطالب بتغيير الدستور، وتحديل القوانين الطبيعية، وإلغاء القوانين الاستثنائية على مستوى الدولة، بينما حالنا - خاصة في المنظمات الشعبية - هو الأجل بأن نصلحه وننمّله ونطوره، ليتلاءم مع مطالبنا الديمقراطية، ذلك أن الإسهام الحقيقي للنقابات في الإصلاح الديمقراطي، يبدأ واقعيًا بالإصلاح حالها هي نفسها.

بدفعنا إلى المطالبة بهذه الخطوة الأولية ما نراه بارزًا على سطح الحركة النقابية، من قصور وضعف والخرافات مهينة وأخلاقية ونقابية، تتعارض مع أبسط قواعد الديمقراطية



واللافت للنظر، أن هذا القصور قائم على تراكمات قديمة وأخرى حديثة، تحميها قوانين نقابية صيغت منذ سنوات طويلة، بهدف إحكام السيطرة الحكومية على النقابات.

فهل نخالي إن قلنا، إن أغلب مظاهر الانحراف والنزوع نحو الديكتاتورية، ومعاداة الروح الديمقراطية قد ترعرعت ولا يزال بعضها مزدهراً، في الحركة النقابية، تحت حماية قانونية ورعاية نقابية في معظم الأحيان؟!

وهل نتجاوز إن قلنا ، إن أخطر أمراض المثقفين، هو أنهم الأعلى صوتاً عند التلغى بالديموقراطية، وهم في نفس الوقت الأعلى كعباً في ممارسة الديكتاتورية، ومعاداة الديمقراطية، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، عند أولى فرصة للجلوس على مقعد السلطة؟!



---

## دروس حية للتطور الديمقراطي

---



كل ما نحاوله في هذه الصفحات أن نفتتح باب الأمل حول حتمية البدء، بطرح حوار قومي واسع داخل مصر، وبمشاركة كل قواها السياسية، وخلاياها الحية النشطة، بهدف الوصول إلى تصور عام للخروج من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الخانقة أولاً، وتدعيم الهامش الديمقراطي السائد ثانياً، تطلعا لاستكمال الصورة الديمقراطية التي تمنناها لمصر ولكل العرب.

قلنا، ونقول، إن وضع مصر يحكم أنها دولة المركز والمحور في الوسط العربي، يفرض عليها أن تكون البادئة بكل خطوة للأمام، في مجال التقدم الاقتصادي الاجتماعي، وفي ساحة العمل الديمقراطي، لتعطى النموذج القدوة، وتطلق إشعاع الاستتارة والتقدم والتطور. فإذا ما كانت مصر قد شاركت بجدية وإيجابية في الوفاق العربي المتعدد الاتجاهات والأطراف على مدى السنوات الأخيرة، فمن باب أولى أن تفتح مصر أيضاً الحوار داخليها، وبين أطرافها السياسية والاجتماعية وقواها الحية وخلاياها النشطة، حتى يصبح الوفاق المصري، طريقاً للوفاق العربي، ومدخلأً أساسياً له.

اليوم نضيف أن الذي يفرض هذا الحوار الحر والديمقراطي، هو قانون التطور، الذي يحرك الأحداث ويدفع الشعوب، لتصبح منادية بضرورة الملل الاجتماعي، وبحتمية الاختيار الديمقراطي - مهما اختلفت تطبيقاته وتوابعاته وتنظيماته.

وقانون التطور لا يراعي الأوضاع في الوقت الراهن ويعمل حسابها فقط، لكنه يأخذ في الاعتبار، إمكانيات التطور الكامنة الخاملة، القابلة للتحريك والعمل والتفاعل في المستقبل القريب أو البعيد، فليس كل هدوء فوق السطح يعكس تفاعل ما تحته.

ونظرة فاحصة، للأوضاع المصرية، والعربية بالتالى، ثم نظرة أبعد وأعمق فيما يجرى فى العالم اليوم من أحداث سياسية نشطة تعطينا الدليل، على قدرة قانون التطور، بما يحمله من إمكانيات التحرك والتفاعل السريع.

فى مصر... الوضع أصبح الآن، شديد الوضوح. تبلور ديموقراطى ملحوظ أخذ اتجاهاته وحده أبعاده. فى ظل متغيرين رئيسيين هما أولاً، تلك الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، التى عصفت ليس فقط بالهياكل الاقتصادية للدولة المصرية، وبسياساتها وخططها، لكنها تلك التى عصفت بكل مواطن على حدة، فدخلت بيته ودقت بابه وعكرت عليه حياته. فإذا به يتطلع إلى السماء ذاهلاً. طالباً العون والمساعدة على مواجهة شظف العين ولهب الأسعار وضغط الديون، فضلاً عن التفسخ الاجتماعى بظواهره الإجرامية والأخلاقية، المنتشرة بدرجة مخيفة!

أما المعتير الثانى، فيتمثل فى ذلك العراك السياسى ذى الضجيج العالى، القائم حول الممارسة الديموقراطية... صحيح أن فى مصر هامشاً ديموقراطياً، موضع اعتراف، لكن الصحيح أيضاً أن العراك بين الثورتى السياسية، يوضح أن المجتمع منقسم إلى قوتين سياسيتين، الأولى تتمثل فى الحزب الوطنى وحكومته وانصاره، هؤلاء كلهم يرون أن القدر المتاح من الديموقراطية الآن مناسب وكاف تماماً، وأن الضجيج الذى تشهده المعارضة، ليس له هدف إلا الزيادة، تطلعاً إلى كراسى الحكم!

فى مقابل ذلك هناك قوى سياسية واجتماعية أخرى ترى أن الهامش الديموقراطى الحالى مقدر ومعترف به، لكنه لا يمثل إلا الخطوة الأولى، التى تستتبعها بالضرورة خطوات ديموقراطية أكمل وأوسع، وهذه القوى، التى تضم أحزاب المعارضة والأطراف الاجتماعية والسياسية الأخرى غير المعترف لها بتشكيل أحزاب حتى الآن، ترى أن الحزب الحاكم متحكم فى كل شئ متمسك بالحكم إلى آخر المدى، يفلق الطريق بتحكمه هذا، أمام تفاعل العملية السياسية والحزبية التى تفرض بالضرورة تبادل المواقع وتناوب السلطة، وهما أساس التعددية الحزبية، وقاعدة العمل الديموقراطى الحقيقى.

أما إذا خلطنا أعيننا من تحت أقدامنا، وتلفتنا حولنا، لرأينا أن عملية التطور - وخاصة السياسى والاقتصادى الاجتماعى - وإمكانياتها الكامنة والمتحركة والمتجددة، تلعب دوراً هاملاً على خريطة العالم، من الصين شرقاً، إلى أمريكا اللاتينية غرباً، مروراً بتطورات إيران وأفريقيا فى الوسط فكيف نغفل نحن وحدنا من أسرها؟!

وقد أثبتت هذه الأحداث، بما لا يدع مجالاً لأى شك، أن التطور لا يعنى الوقوف عند اللحظة الراهنة، بقدر ما يتطلع إلى إمكانيات المستقبل وإحتمالاته، مثلما أثبتت أن العامل الاقتصادى، وتأثيراته الاجتماعية، يلعب دوراً رئيسياً فى عملية التطور، لأنه يدفع الحركة السياسية إلى العمل وحين تجد هذه الحركة كل الطرق مغلقة أمامها، أى حين يتوقف الحوار الفكرى والسياسى بين القوى الاقتصادية الاجتماعية، يقع الصدام الذى يلتهم حتى صدمة الانفجار، وهذا ما حدث فى بعض دول العالم، رغم اختلاف التجارب السياسية ونظم الحكم، وهو بدقة ما لا نزيد أن يحدث فى مصر أو غيرها من الدول العربية. المهم كيف نصوغ هذه المعادلة الصعبة ١؟

ولكى نتعلم الدرس، قبل فوات الأوان، نتوقف أمام تجارب، بل مواقع ومعارك ضخمة، هزت العالم لنقرأ مقدماتها ونعرف نتائجها.

لكننا يجب أولاً، أن نحدد خريطة القوى المؤثرة فى صناعة العمل السياسى، وصياغة معادلاته، فى كل دول العالم، الديمقراطية وغير الديمقراطية، الغنية والفقيرة وهى:

(١) مؤسسة الرئاسة، سواء كانت الرئاسة ملكية أو جمهورية، ديمقراطية أو ديكتاتورية، المهم أنها بحكم سيطرتها وسلطانها - المطلقة أو المقيدة - تلعب دوراً رئيسياً فى حركة الأحداث، فضلاً عن تبعية السلطة التنفيذية لها بشكل من الأشكال.

(٢) المؤسسة السياسية والدستورية، وتضم البرلمان صاحب السلطة التشريعية - إن وجد، وإلى جواره ودخله الأحزاب السياسية، والقوى الأخرى المؤثرة، خاصة النقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية، التى تمثل قوى الضغط وأصحاب المصالح فى المجتمع المدنى.

(٣) المؤسسة العسكرية، التى تضخم دورها خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التى جاءت بنهايات عهود الاستعمار، وبدايات الاستقلال الوطنى لكثير من دول العالم الثالث. ومن الواضح أن هذه المؤسسة تلعب دوراً لا تخطئه العين فى صياغة العمل السياسى، وفى تحديد مدى اتساع أو ضيق الهوامش الديمقراطية خاصة فى الدول حديثة الاستقلال، ضعيفة الهياكل السياسية والمدنية.

(٤) المؤسسة الإعلامية، التي استفادت من لورتي المعلومات والتكنولوجيا، بدرجة جعلت تأثيرها في الرأي العام، وفي صياغة المواقف الرسمية والشعبية، بالغ القوة، سواء قوة الإقناع، أو قوة الخداع!

فإذا ما طبقنا أضرار هذه المؤسسات على مجريات الأحداث في دولتين شهدنا خلال عقد التسعينات تطورات سياسية ضخمة ومؤثرة، وإذا ما استعنا بهذه التطورات لقراءة أوضاعنا، قراءة جيدة، في ضوء تجارب الآخرين وممارساتهم، تفادياً للسقوط، فإننا نستطيع أن نرصد موقعين رئيسيين تتعلم منهما الدرس، قبل فوات الأوان.

فكل شيء في الصين كبير، فهي دولة المليار، بشرياً، وهي الدولة القارة، جغرافياً، وهي دولة الحضارات، تاريخياً، ثم أخيراً هي القوة العظمى الحديثة الصاعدة سياسياً وعسكرياً.

ولأنها كذلك، فقد جذبت انتباه العالم، منذ أن حققت واحدة من أكبر لورات التاريخ. تلك التي نقلت الصين من بؤرة الأفيون والمدمنين، إلى بؤرة الأحداث المعاصرة، حتى جاءت الثورة الثقافية، فكانت أيضاً كبيرة بحجم أخطائها وتصفياتها وقمعها، على عكس ثورة التحرير والتطور التي قادها ماوتسي تونج فحققت الاستقلال منذ أربعينيات هذا القرن.

ولأنها كذلك، فإن ما وقع فيها، كبير أيضاً، بمقياس حجمها وكثافتها وضخامتها وتأثيرها، ذلك الصدام العالمي، بين التشدد والاحتلال، بين التمسك بفردية الحزب الحاكم، والتطلع نحو الديمقراطية، أي بين المتمسكين بأنماط حكم فردية زائلة، وبين المنادين بالحرث السياسية فردياً وجماعياً.

ونفس المقاييس، جاء الصدام كبيراً عنيفاً وفاجعاً، ليس لطلاب الديمقراطية في الصين وحدهم، ولكن البشرية، وخاصة في العالم الثالث، الذي طالما راهن على الصين كدولة عظمى، تنتحى للعالم الثالث، وليس للعالم الأول والثاني كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق فالصين تنتمي إلى حضارة الشرق بقدريتها وجديتها، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ينتميان لحضارة الغرب.

لكن حقيقة ما وقع في الصين هو أن الحليث السياسي طوال السنوات الأخيرة من عهد دنغ شيلونج - عن التحديث والانفتاح، وإشاعة فلسفة سياسية جليدة، تختلف مع



فلسفة ماوتسى تونج، وتناقض ديكتاتورية عصابة الأربعة، يزعم أن لأملة ماو، لم يكن واضح المعالم ثابت القواعد على الأقل فى ذهن صانعيه الذين تركوا صيحات المطالبة بالديموقراطية تتعالى، لكنها حين وصلت إلى ما يشبه الهبة الشعبية والعصيان المدنى، اتخذ القرار وجاء الاختيار، فإذا بالمؤسستين الرئاسية والسياسية، تحركان المؤسسة العسكرية، لتقمع بالعنف والدم وتدفع بالمؤسسة الإعلامية لتبرر وتاور حول الصدمة التى فاجأت ربيع الديموقراطية.

خلاصة الدرس أن قنوات الحوار، بين المؤسسات الحاكمة والطلاب والشعب المتعاطف معهم تطلعا لديموقراطية جديدة، قد أغلقت فوق الصدام وحدث الانفجار ليبقى الموقف متوتراً موجلاً إلى جولة أخرى، ورغم ذلك فقد مضت عجلة التنمية والتحديث تندفع بقوة، حتى بلغ معدل النمو ١٢٪ سنوياً، مشكلاً رقماً قياسياً فى العالم كله.

يقى الموقع الثانى، بولندا، التى أشاعت وهجاً جاذباً، ليس فقط فى مخلفات المعسكر الاشتراكى - الذى كان - ولكن أيضاً هو جاذب لكل العيون والأفهام والأذنان فى كل مكان.

فإذا كانت الصين، دولة المليار، قد حققت الحد الأدنى من مستوى المعيشة لهذا الكم البشرى الهائل فى سنوات قليلة نسبياً، فإن بولندا - الدولة الأوروبية المواجهة مباشرة للغرب الصناعى المتقدم - قد حققت طفرة اقتصادية مقارنة بشقيقتها دول المعسكر الاشتراكى السابق مما انعكس على أوضاعها الاجتماعية والسياسية.

لكن الأوضاع السياسية ظلت لعقود محكومة بقرار سياسى يفرض تحكم الحزب الشيوعى وحده فى السلطة، ويعوق عملية التطور السياسى نحو التعددية، مثلما يعوق الحراك الاجتماعى السياسى الفكرى نحو الانفتاح الديموقراطى الحقيقى.

غير أن الحراك السياسى الاجتماعى لم يخذل أو يستسلم، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين بفضل ثلاثة عوامل، أولها بلورة التطلع للديموقراطية - على النسق الغربى - فى منظمة «تضامن» العمالية، التى تحولت إلى منظمة سياسية جماهيرية اكتسبت المصداقية والشعبية. ثانياً: دعم الدول الأوروبية والأمريكية لهذا الحراك وتشجيعه،

أسمينا ذلك اختراقاً غريباً أو أسميناه دعماً للحريات. وثالثاً: مجيء جورباتشوف لقيادة الاتحاد السوفيتي ليقطب المفاهيم والأفكار والسياسات في قلب المعسكر الاشتراكي نحو مزيد من الانفتاح والحرية باسم البيروسترويكا والجلاسنوست.

خلاصة الدرس أن المؤسسات السياسية والرئاسية والعسكرية والإعلامية في بولندا قرأت الموقف، وتواءمت معه، وقبلت بحركة التطور وإمكانياتها الحالية والكامنة، فإذا بها توافق على انتخابات حرة - جزئية - أسقطت رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وأنجحت ممثلي منظمة تضامن المعارضة ليفوزوا بكل مقاعد مجلس الشيوخ، وبمعظم مقاعد مجلس النواب ثم يفوزوا بمنصب رئيس الدولة. مما فتح الباب تماماً أمام التحول الديمقراطي الأرحب...

وهذا أمر أحدث سكتة سياسية اجتماعية ورضاء نفسياً، داخل البلاد وخارجها على السواء، حتى لو كان ما حدث مرحلياً أو تكتيكياً. يضمحل البعض له العداء والتريص، في ظل أزمة اقتصادية طاحنة بعد التحول نحو سياسة آليات السوق الحرة المفاجئة والمتعجلة، التي تركت ولا تزال ضحاياها الكثيرين.

الصين وبولندا، بأحداثهما الدامية الصدمية والديموقراطية الصارمة على السواء، يقدمان لنا وللعالم درس الحاضر وربما المستقبل، بكل إمكانيات التطور المتحركة والكامنة..

وأماننا الآن طريق الاختيار مفتوحاً، بين فتح الحوار من أجل الديمقراطية، أو إغلاق الحوار وصولاً للصدام والصنعة.

ومن المؤكد أنني مع الاختيار الأول، ولست وحدي في ذلك، بل مصر كلها، رائدة الديمقراطية - منذ القرن الماضي - قبل بولندا والصين وغيرهما



بعد تجربتي الصين وولندا صاحبتى الموروث الشيوعى، تنتقل فى عجلة، لتجربة أخرى من الغرب الأمريكى الرأسمالى..

فهامم بعض الذين لا يجيدون قراءة التطورات الاجتماعية والسياسية فى عالم اليوم، تصدمهم الظواهر المتصاعدة التى أصبحت تعرف بشغب الشوارع وتمرد قطاعات أو فئات من المواطنين على أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مجحفة، ومن تحديهم لسلطة الدولة ونزولهم إلى الشارع، يحاولون إما أخذ حقوقهم بأيديهم وصولاً إلى التدمير والحرق، ولما فرض لإرادتهم وتوجهاتهم على هذه السلطة، صموداً إلى الصدمات المسلحة.

لا يكاد يمر شهر إلا ونقرأ أو نسمع عن وقوع هذه الظواهر ومثيلاتها، فى هذا البلد أو ذاك، تعبيراً عن حالة من السخط والتبرم والتمرد السائد فى عالم اليوم، ولعل أحداث قوات الأمن المركزى فى مصر تأتى فى المقدمة. وإذا كان ذلك مفهوماً ومتوقفاً فى دول العالم الثالث المصابة بكل أمراض الفقر والتخلف والفوضى والفساد والقهر والديكتاتورية، فإن الجديد هو وقوع هذه الظواهر فى الدول الصناعية الغربية، التى حققت تقدماً كبيراً ليس فقط فى السياسة والهيمنة العسكرية بل أيضاً فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمواطنين.

ولعل ما جرى على سبيل المثال من تصادمات وفوضى وتدمير وحرق وتمرد فى شوارع لوس انجلوس كبرى مدن ولاية كاليفورنيا الأمريكية - التى تسمى بالولاية / الدولة الذهبية بسبب ضخامتها وغناها وروحها الاستقلالية أيضاً - يعد أبرز هذه الظواهر اللائحة للانتباه، الجديدة بالتمعن والفهم والتحليل من الجذور لمعرفة حقيقة الدوافع والمحركات ومن ثم

استنتاج الدروس والعبر التي تفتح عيوننا نحن بالذات على الحقائق القادمة من الغرب الأمريكي، بعد ما تابعا ما جرى في الشرق الصيني...

وبداية نقول إن شغب الشوارع الذي جرى في لوس انجلوس، والذي انتقلت عداؤه لبعض المدن الأمريكية الأخرى. لم يكن دافعه الأساسي هو مجرد حكم محكمة ظالم في قضية ضرب ضباط الشرطة البيض لرجل أسود، لكن هذه الحالة وتيرة الضباط البيض فيها كانت مجرد آخر الشرارات التي أشعلت الحريق الهائل الهائج.

أما الجنود والمحركات الكامنة وراء شغب الشوارع بهذا العنف الذي لم تعرفه أمريكا منذ ربع قرن على الأقل، فهي تكمن في نوعين من الأسباب تآلفا وتحالفا، فحركا التضبب الراكد ليتحول إلى تمرد وتحد للسلطة وإعلان رفض سياساتها.

السبب الأول هو كمون قضية التفرقة العنصرية بين البيض من ناحية، والسود والصفير وكل الملونين الباقين من ناحية أخرى. فعلى الرغم من نجاح المجتمع الأمريكي على مدى العقود الأخيرة في تجاوز التفرقة العنصرية من الناحية السياسية والقانونية والشكلية فإن جنور التفرقة والبغض المتبادل والكراهية المدفونة مازالت تحفر في الأعماق بقوة.

فإذا ما عرفنا أن الساحة التي جرت فيها مظاهر شغب الشوارع الشهيرة وهي كاليفورنيا، تضم أعداداً ضخمة من الملونين، وخاصة رباعية الأعراق وهم السود ويشكلون ١٢٪ من السكان، والآسيويين - خاصة الجالية الصناعية - واللاتين «الأسبانكس» القادمين أساساً من دول الجوار في أمريكا اللاتينية، والعرب الذين يقدر عددهم في هذه الولاية بالذات بنحو المليون ونصف لاكتشفنا أن الساحة واسعة وأن التنافس حاد والكراهية متزايدة، وفي هذا المجال تنمو بالطبع مشاكل الأقليات - التي تعد من الدرجة الثانية - وتكثر عوامل القهر العنصري والتفرقة في المعاملة، ومن ثم تطفو عوامل الصدام وتزداد يوماً بعد يوم رغم القانون السائد في الولاية، ورغم القانون الفيدرالي الذي يحرم ويحرم التفرقة العنصرية.

السبب الثاني وهو الأهم، والمعنى غالباً على أساس السبب الأول، فهو يكمن في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية داخل أمريكا ككل وعلى جميع المواطنين، وإن كانت درجة حدتها وقسوتها أكثر بالطبع على الطبقات الأفقر والتي يشكل «الملونون» هؤلاء أغليتها الساحقة.

إننا نعرف أن أمريكا عانت خلال الثمانينيات - وخاصة منذ رئاسة ريجان السابقة - أزمة اقتصادية متصاعدة ضغطت على كل مواطن أمريكي - وعلى الملونين أصحاب الدرجة الثانية خاصة - وتمثلت في الكساد والبطالة والمديونية - أمريكا هي أكبر دولة مدينة في العالم - وعجز الموازنة، والتراجع في النمو الاقتصادى المستمر رغم التخفيضات المتتالية في الإنفاق المسكرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وإيقاف سباق التسلح معه .

ولقد انعكس كل ذلك بتأثيراته السلبية على المواطنين عامة، وعلى الشرائح الأفقر خاصة، فترك آثاره الاجتماعية المدمرة التى تسرى بقوة فى خلايا المجتمع وتركيباته، وتتمثل فى سرهان الإحباط وفقدان الأمل، وإزدياد الفوارق فى الدخل، فإذا الفقراء يزدادون عدداً وفقراً والأغنياء يزدادون ثراءً ويقفون عندأ، الأمر الذى أفرز ملايين الماطلين والهائمين فى الشوارع بلا سكن، ومتعاطى المخدرات، فضلاً عن التحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى، وتراجع الوازع الدينى والروحى بين جميع الفقراء المطحونين - فى مجتمع لا يرحم - وبين فقراء الملونين خاصة.

وإذا كانت السياسة الأمريكية تواجه تحديات جديدة على الساحة الدولية بعد أن استراحت من الاتحاد السوفيتى مرحلياً على الأقل - فإن التحديات على الساحة الداخلية هى الأخطر، تلك النابعة من الأسباب الجذرية السابق الإشارة إليها، لأنها هى الخطر الداهم على وحدة الدولة الأمريكية، ولأنها تتخر كالسوس وبشكل منتظم ومتصاعد فى جسد المجتمع متعدد الجنسيات والأصول العرقية والثقافية والمذهبية، الذى أصبح يعرف خلافاً فى الدخل والمكاسب والفوارق الاجتماعية الاقتصادية والعنصرية لم يعرفه من قبل بهذا التجسيد والتنافر.

ولعلنا نتوقف أمام ثلاث ملاحظات موحية:

١ - من المفارقات المضحكة المبكية أن وزارة الخارجية الأمريكية تصدر كل عام تقريراً سنوياً ضخماً الحجم كثير المعلومات عن حقوق الإنسان فى العالم، وترصد فيه حالات انتهاكها فى كل دولة من دول العالم بشكل أصبح معه هذا التقرير - السجل رقيباً أمريكياً على كل دولة أخرى تأخذ منه شهادة براءة أو تدين منه بواقعة اتهام.

لكن تقرير الخارجية الأمريكية لم ولا يرصد حالات انتهاك حقوق الإنسان في أمريكا كما رأيناها وقرأنا عنها؟ فهل مستظل أمريكا تعتبر نفسها رقيباً على الآخرين، بينما سلطتها تنتهك حقوق الإنسان الأمريكي - خاصة الملون - بهذا الشكل الذي أنتج صدمة لكل المؤمنين بالديمقراطية الأمريكية خاصة؟

٢ - يبدو أن الدائرة التاريخية تدور على أمريكا، فبعد أن نجحت في تفكيك الاتحاد السوفيتي إلى دولات متناثرة - على أسس سياسية وعرقية وعنصرية - باسم تشجيع الاستقلال الوطني للقوميات والعرقيات، ها هي نفس المطرقة تدق الرأس الأمريكي، حين تحرك مشاكل الأقليات العرقية والقوميات التي تشع بالظلم والقهر داخل الدولة الأمريكية، فهل مستدرر المعجلة ويجرؤ أحد على التنبؤ باحتمالات تفكيك الدولة الأمريكية على نفس الأسس غداً أو بعد غد كما نفعل نحن الآن وتنبأ؟

٣ - رغم أن في بلادنا «لوبي أمريكي» من نجوم المتأمركين، يدفعون حياتنا دفعاً ليس فقط لتقليد النموذج الأمريكي - حلو بالنمل بالتعل - ولكن أيضاً للالتحاق به والالتصاق بسياساته في كل مجال، والذوبان في دائرة جذبته باعتباره النموذج القدوة. إلا أن أمريكياً ذكياً - هو عالم الاقتصاد «اندرو شوتر» رئيس قسم الاقتصاد في جامعة نيويورك يقدم للجميع وصفة جديدة في كتابه المهم «اقتصاد السوق الحرة» مضمونها أن سقوط الاشتراكية لا يعنى انتصار الرأسمالية الأمريكية - كما يدعى فرانسيس فوكوياما في بحثه «نهاية التاريخ» - ولكنه يعنى ضرورة تطعيم هذه الرأسمالية بالعدل الاجتماعي الصريح، وبإزالة الخلل الاجتماعي السائد في العالم الرأسمالي، وإلا !!

وكان الرجل كان يتنبأ بالمستقبل. حيث أحداث لوس انجلوس لم تكن سوى جهاز انذار مبكر للانفلات الهائل الذي صدم الديمقراطيين في كل العالم، وبعدها بنحو عشر سنوات جاءت اضطرابات «سياتل» في الشمال الغربي الأمريكي أيضاً، احتجاجاً عنيفاً على مؤتمر منظمة التجارة العالمية، قائدة المولمة لتؤكد أن الرأسمالية المتوحشة، حتى لو احتمت بالديمقراطية المثالية، لا تستطيع قهر الفقراء على الدول، ولا كبت التمركز الكامن في أعماقهم، ولا حتى حماية نظم الحكم من الاهتزاز ولا حماية رؤساء هذه النظم من الإدانة أو الاغتيال!



سألت نفسي، قبل أن يسألني كثيرون، لماذا نحن بالذات في هذه المنطقة من العالم  
تتفرد باغتيال رؤسائنا وقادتنا؟!

هل لأنهم يضيّقون على حريات الناس، فيخرج من بين جموع الناس من يتتالهم؟ أم  
لأنهم ضحايا يضعون رءوسهم على أكفهم ويقبلون بالاستشهاد الدرامي، فيدفعون حياتهم  
ثمناً لبعض أفكارهم، وممارساتهم العنيدة الجريئة أحياناً، أو الديكتاتورية الفاسدة أحياناً  
أخرى؟!

وبداية نقول من باب الإثبات التاريخي، إنه إذا كانت الاغتيالات السياسية معروفة في  
العالم كله، فإن اغتيال القادة بالذات في منطقتنا ظاهرة سريعة التكرار، فلا يكاد عقد من  
الزمان يمر دون سقوط واحد أو اثنين في هذا الفخ الدموي.

على مدى أربعين عاماً تقريباً سقط فريسة الاغتيال ملوك ورؤساء معروفون جيداً، بداية  
من الملك عبدالله ملك الأردن في عام ١٩٥١، وانتهاءً بمحمد بوضياف رئيس الجزائر  
عام ١٩٩٢، الذي لن يكون الأخير بالطبع، وبينهما اغتيال الملك فيصل الثاني ملك  
العراق، وعبد السلام عارف رئيس العراق من بعده في حادث طائرة مدبر، والعاقل السعودي  
الملك فيصل عام ١٩٧٥، ورئيس اليمن إبراهيم الحمدي عام ١٩٧٧، وأحمد الفاشمي  
بعده بأقل من عام، والرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٨١، والرئيس اللبناني بشير  
الجميل عام ١٩٨٢، ثم الرئيس اللبناني رنييه محرز عام ١٩٨٩.

وبين هذا وذاك، جرت عشرات من محاولات اغتيال الرؤساء والقادة، بعضها تكتشفت  
تفاصيله، ومعظمها ظل على الكتمان، لأسباب سياسية وأمنية، ارتبطت بسرعة الحكم وأمن

النظام الحاكم في هذا البلد العربي أو ذاك. ثمة رؤساء عرب تعرضوا لعشرات من محاولات الاغتيال، وثمة رؤساء يتفخرون فيما بين حواريينهم، بقدرتهم اللولية على النجاة من فخاخ الاغتيال قفزوا على حواجزها الملفومة واحداً بعد الآخر، دون أن يصيبهم رصاص القناصة أو توقعهم شباك المتآمرين!

ولاشك أن هذه الظاهرة السياسية سريعة التكرار إلى حد الإنارة، تستدعي دراسة معمقة، لكننا نستطيع في عجالة أن نقرر باطمئنان، أن اللجوء إلى الاغتيال السياسي بشكل عام، واغتيال الرؤساء والقادة بشكل خاص، إنما يأتي تعبيراً عن انقطاع التواصل الحر والمفتوح بين الحاكم والمحكوم، نتيجة عزلة الحاكم وتفرد بالقرار وانفراده بالحكم من ناحية، ونتيجة بأس المحكومين وسقوطهم في براثن الأزمات الطاحنة، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية ثقافية، الأمر الذي يدفع بعض المحيطين منهم إلى الانتحار يقتل رموز الحكم المتمسكين في إقمارهم وإحياءهم من ناحية ثانية، ونتيجة لاستغلال بعض التنظيمات ذات الأفكار المتطرفة والمنحرفة لضغوط الأزمات وتأثيرها العارم، وركوبها موجة السخط العام، وتنصيب نفسها منقذاً للآخرين ومخلصاً لهم مما يماثون من ناحية ثالثة.

الأمر المؤكد أننا في هذه المنطقة المعبأة بكل عوامل القلق وعدم الاستقرار، والاضطراب الاجتماعي، والأزمات السياسية الاقتصادية المتناحرة، نشهد اختلاطاً متداخلاً لكل العوامل السابق ذكرها التي تدفع دفعا إلى طريق التطرف والعنف والاغتيال والإرهاب، طالما أننا لا نضع أيدينا على الأسباب والدوافع الحقيقية، ولا نعالج الأمور بمنطق علمي موضوعي صريح وواضح، ولا نلجأ لتجرع دواء الديمقراطية..

ومن ثم فإن التكرار مستمر، والمحاكاة مطروحة والتقليد قائم شديد الإغراء، إذ لا يكفي أن نرى الذمة ونردد كلاماً معاداً فنقول: إن يد الإرهاب هي التي اغتالت هذا الرئيس أو ذاك، دون أن نكلف أنفسنا مشقة التفكير في السؤال الأعق، وهو لماذا وصلت الأمور إلى هذا الاحتقان والاختناق الذي يدفع إلى التطرف والإرهاب والاغتيال والقتل؟!!

المؤكد أيضاً، أن الأمر سيتكرر غداً أو بعد غد طالما لم نمسك بالخيط الصحيح فكراً وسلوكاً، قولاً وعملاً. أليس لافت للنظر على سبيل المثال أن ملايسات اغتيال الرئيس أنور



السادات عام ١٩٨١، تكاد تتشابه وتتكرر مع نفس ملابسات اغتيال الرئيس محمد بوضياف عام ١٩٩٢، رغم ما بينهما من فوارق زمنية ومكانية ١٢ فالتشابه قائم في ظروف الأزمة الخائفة التي عصفت وأحبطت وأغلقت الأبواب والنوافذ، وقائم في التشابه بين الشخصيتين العنيدتين - وربما الجريئتين - اللتين قفزتا على الواقع دون معالجة أزماته علاجاً جنرياً، وقائم في الخصم المباشر، أو المحتمل كالجماعات المتطرفة، أو القوى الداخلية التي تريد التغيير بالقوة طمعاً في الحكم، أو القوى الخارجية المحرصة والمديرة والمخططة، أو مافيا الاستغلال والفساد والتهريب، التي ابتعثت ثم شعرت بحد السكين يقترب من رقبته، فبادرت واستبقت وقتلت.

المدحش بعد ذلك، أن التشابه قائم في المسرح والممثلين واللاعبين لأدوار البطولة الأولى والثانية والمباشرة، فالمنصة تكاد تكون هي المنصة التي فوقها تم الاغتيال، والقائمون بالاغتيال هم أنفسهم تسلسلوا إلى المؤسسة الأمنية أو المؤسسة العسكرية، لا فرق، واختراق هاتين المؤسستين واضح في الحالتين بلا لبس أو غموض، والدوافع ظاهرة لمن يريد أن يفهم، رغم بقاء السر دفيناً!

ماذا يعني كل ذلك؟

سؤال بسيط، لكن إجابته معقدة، فهي عند الغافلين أننا - بتشديد القبضة الأمنية وحدها - بعيدون ناهجون سالمون، بينما هي معنى عند الواعين الفاهمين، أننا يجب أن نعيد النظر في كل الأمور، لنستبصر الأمور ونفتح باب الحوار الديمقراطي السليم، بدلاً من السلبية في انتظار الصدمة؛ حتى لو كانت بأساليب ديمقراطية أو غير ديمقراطية.





لقد أبت البرازيل إحدى أكبر الدول النامية في العالم - مساحة وثروة وسكاناً - إلا أن تقدم لنا نموذجاً فذاً في ذلك التناقض الهائل الذي يحكمنا جميعاً، فيما بين النزوع للديموقراطية السليمة، وبين تكلس الثروة وفساد السلطة.

ورغم أن كثيرين في عالمنا هذا قد تمعد تجاهل ما جرى ويجرى في البرازيل، لأسباب عديدة - ومفهومة للكافة - فإن مغزى الدرس سيظل قائماً لأجيال كثيرة، فهي بلد من العالم الثالث، محمل بكل أمراض وأوجاع التخلف، يحاول أن يثبت أن للديموقراطية أنبأها، وأن قاعدتها الأساسية لا تفرق بين الحاكم والمحكوم، إذا كانت القواعد محترمة. فإذا كان رئيس البلاد متورطاً في فساد سياسي ومالي، فلماذا لا يحاسب ويحاكم؟! وإذا كان الرئيس قد انتهك شرف منصبه ونزاهة حكمه، فلماذا لا يعزل عن المنصب ويطرده من الحكم، عبر محاكمة علنية وجرة وعادلة؟!

من باب تنشيط الذاكرة، واستعادة الأمل، نقول إن مجلس نواب البرازيل، قد صوت بأغلبية ساحقة، على عزل رئيس الجمهورية الشاب الطموح (دى ميلو) وإحلاته إلى مجلس الشيوخ للتحقيق معه، بتهمة الفساد وإساءة استخدام الأموال العامة.

والدرس البرازيلي المثير، يقدم لنا في عالمنا، حيث تتشابه الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كثيراً من المعاني الظاهرة والخفية، ومن ثم فإن قراءتها قراءة صحيحة وعين بصيرة، يساعدنا كثيراً - إن كنا نبحت حقاً عن فك التناقض الشهير الذي أشرنا إليه في البداية - تناقض النزوع نحو الديموقراطية مع استئراء الفساد.

لقد جاء الرئيس المخلوع والمتهم باختلاس ستة ملايين دولار فقط - لاحظ نسبة هذا الرقم البسيط إلى مجموع ديون البرازيل الضخمة وهي ١١٥ مليار دولار، وإلى الدخل القومي الذي يبلغ ٢٥٠ مليار دولار سنوياً - جاء إلى قمة السلطة فوق جسر من المتاعب والمصاعب التي تعصف بالبرازيل على مدى نحو نصف قرن، وهي متاعب أمراض التخلف ومصاعب الفساد والحكم الاستبدادي، كحال معظم دول العالم النامي.

ورغم أن البرازيل واسعة المساحة غنية بالثروات الطبيعية شخاصة الزراعة والغابات والمعادن والصناعات، فإنها وقعت منذ منتصف الستينات، في قبضة الانقلابات العسكرية المتتالية، وعلى مدى ثلاثين عاماً تقريباً مارست «العسكريات» كل ممارسات التخلف من الفساد إلى الانفراد بالسلطة وتكسيم الأفواه، فحولت الشعب إلى كتنة عسكرية مغلفة - رغم محاولاتها إقامة صناعة متطورة - الأمر الذي أدى إلى زيادة مساحة الفقر والفقراء لحساب شريحة رقيقة من الأثرياء الجدد، نهبوا ثروة البلاد نهباً منظماً وغير منظم، وأوصلها إلى أن تصبح أكبر دولة مدنية في أنعالم خارج كتلة الدول الصناعية الكبرى.

وفي ظل انطلاق ثورة الديمقراطية منذ أواخر الثمانينات، تلك التي عصفت بنظام الحكم الفردية والماركسية والعسكرية في العالء، أجرت البرازيل انتخابات ديموقراطية في ديسمبر ١٩٨٩، جاء على قمته الرئيس «دى ميلو» لينبأ عهداً جديداً من الحكم المدني الديموقراطي، بعد حكم «العسكريات» واتقلاباتها.. جاء في يمينه شعار الديموقراطية الجليلة، وفي يساره شعار محاربة الفساد الذي دمر البلاد.

ومثلما جاء «دى ميلو» إلى الحكم باسم محاربة الفساد، طرد من الحكم في منتصف فترة رئاسته - خريف ١٩٩٢ - أيضاً باسم محاربة الفساد، وقالوا إن السحر قد انقلب على الساحر، وإن صدمة الديموقراطية الوليدة قد فاجأته فصرعته.

وإذا كنا نعرف أن رؤساء أميركيين كثيرين - ومرشحين للرئاسة - قد اتهموا - ضمن عديد من الاتهامات - بالفساد والتلاعب في ميزانيات حملات الترشيح ومصاريف الدعاية مثلاً، فإننا لا نكاد نرصد حالة من حالات الرؤساء أو كبار الساسة في العالء النامي، مثل حالة البرازيل، التي يمزل فيها الرئيس بتهمة اختلاس ستة ملايين دولار من ميزانية حملة انتخابية، لكن الذي نعرفه جيداً أن كثيرين غيره سرقوا وأفسدوا وهربوا المليارات ثم هربوا

بالغنية، دون محاسبة، اللهم إلا حالة أندونيسيا مع نهايات التسعينات حين جرى عزل الرئيس سوهارتو وجرت محاكمته بعد اتهامه بالفساد وتهريب عشرات المليارات من الدولارات. ثم حالة رئيس الفلبين «استرادا» الذي طرد وخلع للسبب نفسه عام ٢٠٠١.

ونعرف أيضاً أن الفساد ونهب ثروات البلاد، سمة من سمات العالم النامي - لأنها سمة من سمات التخلف والحكم الفردي، نعرف كذلك أن الأسماء كثيرة، من موبوتو رئيس زائير، إلى بوكاسا رئيس أفريقيا الوسطى السابق، إلى شاه إيران الراحل، وصولاً لعالمنا العربى حيث الحالات لا تحصى، والأسماء لا تعد، والأموال المسلوقة في بنوك العواصم الغربية لا حصر لها، وقصص الفساد تفوق الخيال.

لكننا ونحن نحاول الكشف عن هذه السمة، مستعيرين بحالة البرازيل ومثلاتها، نريد أن نتوقف أمام بعض ملاحظات كاشفة.

(١) بعد ثلاثين عاماً من الحكم العسكري المغلق في البرازيل، وما صاحبه من قهر وفساد مشهود، لم يستطع الرئيس المنتخب ديمقراطياً «دى ميلو» أن يتجاوز نفسه وحكمه، من شبكات الفساد بقرب قمة السلطة التي عادة ما تتجمع بحثاً عن نفوذ أو عن مال، ولا أن يهرب من إغراء الفساد بكل أشكاله المالية والسياسية والأخلاقية، فوقع كما يبدو أسير دائرة مغلقة جليدة تحكمها زوجته وإخوته وأقرب معاونيه وخدمه - لاحظ تكرار ذلك وشيوعه في عالمنا - ومن ثم فقد وقع في قبضة صغار كبار المسؤولين والخلصاء والمستفيدين من صعوده إلى السلطة، وعند الكشف المتعمد لأول سقطة أو فضيحة مالية نفذ السكين بحدة فخر رقبة الرئيس.

(٢) رغم أن الدول الديمقراطية الغربية، الأوروبية والأمريكية، تشجع كما هو معلوم، التحول نحو الديمقراطية في العالم النامي، فإنها تبتدأ ديمقراطية ذات مقاس خاص يناسب أمثلتها ويحفظ مصالحها هي، لا مصالح شعوب العالم النامي بالضرورة. ورغم أن النماذج أمانا كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبالذات في الشرق الأوسط، فإن ما جرى في البرازيل هو النموذج الأكثر جانافية، لأن الدعاية الغربية قدمته على أنه قمة النجاح الديمقراطي في دولة من دول العالم النامي.

قدمته هكذا مجرداً من كل خلفياته، دون أن نقم لنا أسبابه ودوافعه العلنية والخفية. ونحسب أن السياسة الأمريكية بالذات هي أهم هذه الأسباب؛ لأن أمريكا اللاتينية والبرازيل

أكبر دولها، تعتبر الفناء المخلفى للولايات المتحدة، ومجالها الحيوى الاستراتيجى الذى لا يستطيع أحد اللعب فيه إلا من خلالها وبإذنها.

وسواء كانت النظم الحاكمة هناك - كما فى مناطق أخرى مثيلة - ديمقراطية الشكل، أو عسكرية المظهر، فلا بد أن تكون حليفاً مخلصاً وتابعاً مطيعاً للسياسة الأمريكية، وإلا سقطت بالثقل عسكرى مدير، أو بانتخابات مرسومة ترفع يافطة ديمقراطية.

(٣) فى هذا الإطار نستطيع أن نضع سلاح المعونات والمساعدات المالية والعسكرية والفنية الأمريكية، موضع اتهام؛ فرغم أن جزءاً من هذه المعونة يستفيد به البلد المعنى، لحل أزماته حلاً مؤقتاً - كعلاج بالمخدر لتسكين الألم - فإن طريقة منح وتوزيع هذه المعونات والشروط الأمريكية، تلعب دوراً أساسياً فى عملية الإفساد المنظم للشعوب الفقيرة، التى عادة ما تحكمها نظم فردية وديكتاتورية يشوبها الفساد، ولعل ما يجرى فى أمريكا اللاتينية وفى أفريقيا والشرق الأوسط وشرق آسيا خير دليل على ما نقول.

فضلاً عن أن مثل هذه النظم تستنزف الجزء الرئيسى من هذه المعونات فى غير مكانها، أى تستنزفها عبر مسالك الفساد وساربات التهريب، وبذل المنح والعطايا للأقرباء والأقرباء والمستفيدين، سواء تم ذلك مباشرة أو من خلال شركات وهمية وتوكيلات تجارية، فإن هنا كله ما كان ليتم إلا بعلم الطرف المانع للمعونات - وهو أمريكا بالتحديد - التى كثيراً ما تتفاوض عن مظاهر الفساد وتبديد معوناتها على المحاسيب والأقرباء والأبناء والزوجات، حيث تجد فى ذلك غالباً فرصتها لإحكام قبضتها الشديدة على رؤوس هذه النظم الفاسدة، فضلاً عن أن أكثر التقديرات تواضعاً، تدعى أن نسبة ٤٥ ٪ من أصل أرقام المعونات الأمريكية، تعود مباشرة - وربما قبل التسليم والتسلم - إلى أمريكا عن طريق الخبراء والوكلاء الأمريكيين، أو عن طريق إهداع أموال المسؤولين والحكام، المسلوذة والمهربة فى البنوك الأوروبية والأمريكية.

وتظل الحلقة المفرغة قائمة، مساعدات أمريكية - وأوروبية - تتدفق على البلدان الفقيرة، بينما نظم الحكم الفاسدة القائمة تستنزف هذه المعونات - بتشجيع ضمنى متعمد - فى غير مكانها دون أن يتحرك أحد، اللهم بعض الأصوات الواهنة، التى تخرج عبر هذه الصحيفة أو تلك، منادية بمحاسبة الإدارة الأمريكية - قبل غيرها - على أموال

دافعى الضرائب التى تصب فى بحر الفساد، أو مطالبة بربط منح المعونات الأمريكية والأوروبية بخطوات الإصلاح الديمقراطي فى البلاد الفقيرة المحتاجة، لكن المحصلة النهائية أن عجلة الفساد والإفساد المنظم مستمرة فى الدوران السريع، فوق جثة الديمقراطية.

(٤) هناك بعد ذلك، بل فى ظله، مؤسسات دولية أو متعددة الجنسيات عابرة للقارات، تسيطر من الناحية الواقعية على معظم أنشطة الاقتصاد العالمى خاصة فى بلدان العالم الثالث، لكن نشاطها ليس اقتصادياً تجارياً بحتاً وأميناً، بقدر ما هو نشاط مغموس بالفساد ومنغمس معه ومتورط فيه بأشكال وصور مختلفة بعضها واضح ومعظمها خفى.

ولعلنا نشير فقط فى هذا المجال إلى فضائح الرشوة والفساد المنظم، التى كشفت خلال العقد الأخير، فى معظم دول العالم النامى، والتى تورطت فيها قيادات سياسية ونظم حكم قائمة أو راحلة، وسالت فيها بلايين الدولارات «السوداء» والملوثة عبر الصفقات التجارية المشبوهة، وعبر تجارة المخدرات وعمولات السلاح، التى تفوق الخيال، خاصة إذا كانت صفقات السلاح بالذات التى تتدفق من الدول الصناعية الغربية الغنية، نحو الدول النامية الفقيرة، هى صفقات هائلة الحجم ضخمة الثمن عالية العمولة.

وفى هذا الصدد يكفى أن نعرف أن حجم مبيعات السلاح فى العالم خلال عام ١٩٩٩ قد بلغ أكثر من ٣٠ مليار دولار، واحتلت امريكا المكانة الأولى، حيث بلغت مبيعاتها ١١,٨ مليار دولار أى أكثر من ثلث هذه التجارة العالمية، وجاءت روسيا بمبيعات قدرها ٤,٨ مليار، وقامت الدول النامية فى أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط بشراء ثلثي مبيعات الأسلحة فى العالم كله.

وإذا كانت صفقات السلاح وعمولاتها، تتم عادة من خلال عمليات سرية ومعقدة بشكل دقيق، فإن صفقات المخدرات - عابرة القارات - قد صارت واحدة من أكثر صور الفساد بروزاً بعد أن ثبت تورط نظم حكم ورؤساء دول وحكومات وقادة جيوش فيها بشكل مباشر. ولعلنا نذكر جميعاً - كمثال واضح - قصة الجنرال «نورويجا» رئيس بنما السابق، الذى ظلت المخابرات المركزية الأمريكية تستخدمه لسنوات طويلة منذ أن كان ضابطاً صغيراً فى الجيش، وتحمى نشاطه البارز فى تجارة المخدرات وتهريبها، لم فى اللحظة وأت

فيها التخلص من عبثه بعد اختلاف المصالح، فتحت ملفه عن الفساد وتهريب المخدرات وغسيل أموالها في البنوك الأوروبية والأمريكية، فأرسلت الجيش الأمريكي يغزو دولة مستقلة ويقصف القصر ويقبض على الرئيس المطلوب، ويعود به إلى الأراضي الأمريكية سجيناً، بعد أن كان رئيساً انتهت مهمته وفقد وظيفته عند المخابرات الأمريكية، التي كانت قد جلته، وأفسلته إفساداً منظماً كما فعلت مع كثيرين في العالم النامي.

(٥) إذا عدنا من بنما إلى البرازيل في قلب أمريكا اللاتينية، سوف نجد صوراً مشابهة أو قريبة الشبه، بما جرى في بنما، مثلما هي شبيهة بما جرى في دول العالم النامي كله، حيث المنظومة الدولية للإفساد المنظم تعمل بهمة لا تعرف الكلل، تلك المنظومة التي اخترقت المؤسسات البرازيلية الحاكمة، سواء كانت المؤسسة العسكرية أو الجهاز المدني بكل مؤسسته.

صحيح أن البرازيل تحولت خلال السنوات الأخيرة، من الحكم العسكري السافر إلى الحكم المدني والديمقراطي، إلا أن أطماع المؤسسة العسكرية، ظلت قائمة، سواء أطماعها في الحكم أو في الثروة والنفوذ، هي واقفة لازالت مترصة تحلم بالعودة، وهي في ترهبها تراقب متوجسة، وقد أفلقتها بالضرورة حملة الرئيس «دي ميلو» على الفساد، حيث كان يعنى فساد نظم الحكم السابقة بالتحديد، التي هي النظم العسكرية. وفي اللحظة المناسبة، وعند كشف أول سقطة ضربت ضربتها وشت حملتها المنظمة، لتلوث سمعة الرئيس المنتخب، بل تشويه سمعة كل النظم المدنية والديموقراطية، لتكون هي البديل الجاهز للعودة إلى السلطة رغم كل ملفاتها عن الفساد السياسي والمالي.

وحين تجتمع السلطة المطلقة مع الثروة المتراكمة، بدون رقيب برلماني، أو حسيب شفي، يجرى الفساد أنهاراً بلا ضفاف.

أليس هذا هو حال كل عالما النامي، الذي يصارع من أجل الديمقراطية والتنمية والعدالة، بينما الفساد السياسي والمالي يصرعه، أليست الصور متكررة والمشاهد واضحة مبررة؟

(٦) لا جدال إذن أن انتشار الفساد السياسي والمالي، ووصوله إلى قمم السلطات الحاكمة، هو القبيض الحقيقي للإصلاح وهو المعوق الأساسي للتطور الديمقراطي، حتى



لو تخفت مثل هذه القمم بشعارات الديمقراطية ولافتات الإصلاح، واحتمت من المحامية والرقابة وراء ترسانات القوانين وصحائف الدستور، أو خلف متاريس الدبابات.

في هذا المجال لم نجد ما هو أكثر تعبيراً عن تعقد عمليات الفساد السياسى، من دراسة معقدة كتبها استاذ القانون المشهور الدكتور محمد عصفور، ونشر أجزاء منها فى جريدة الوفد ٦٥ - ١٠ - ١٩٩٢، يقول فيها:

«إن كثيرين ممن تناولوا بالتحليل والتعليق ظاهرة الفساد الواسعة الانتشار فى دول العالم كلها لم ينتبهوا إلى حقيقة مروعة، وهى أن أخطر صور الفساد وأشدّها استعصاء على المحاسبة هو الفساد السياسى... وهو الذى يشمل انحرافات السلطة الاسكامة، والتي يصعب، إن لم يستحل محاكمتها. إن الفساد الإدارى مهما عظم شره فإنه محدود الأثر نظراً لأنه يتم فى نطاق مصلحة أو إدارة أو حتى مؤسسة، ومن الممكن تحريك المسؤولية ضد كبار الموظفين أو العاملين، وليس الأمر كذلك بالنسبة للفساد السياسى وهو الذى يرتكبه أفراد السلطة الحاكمة. ومن خصائص هذا الفساد أنه يعامل معاملة خاصة ومتميزة ولاسيما إذا كان صادراً عن قمم السلطة... ولا يقتصر أذى هذا الفساد السلطانى على تمتعه بالحماية (وهو ما يحتاج الأدب السياسى على وصفه بأنه التستر على الفساد) ولكن الأذى الحقيقى هو التظاهر الزائف بمحاربة الفساد، بينما تكون الحالات المطروحة جزءاً يسيراً فقط تريد السلطة الحاكمة التنكيل بمرتكبيه لأنه تجاوز الحدود التى يسمح له فيها بالعبث!! وحتى إذا أفلحت واقعة من وقائع الفساد التى تمس نزاهة النظام ووصلت إلى النيابة والقضاء، فإن السلطة الحاكمة لا تتورع فى هذه الحالة، عن الضغط على النيابة، بل والقضاء، لتبرئة ساحة أعزى المفسدين، فإذا أضيف إلى ذلك أنه حيث يخلو دستور الدولة من نصوص قاطعة ومحكمة تسر مساءلة رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو أية جهة تحوز بين يديها السلطة التنفيذية، فإنه لا تكون هناك جدوى على الإطلاق من وجود قوانين تحاسب على الكسب غير المشروع، لأنها فى هذه الحالة لن تطبق إلا على الموظفين الإداريين وفى نطاقهم المحدود للغاية، الذى لا يشمل بلاعة مجالات النهب والعمولات والرشاوى التى تنصب على الصفقات بالمليارات!

إن أخطر أشكال الفساد السياسى هو فساد القمم السياسية».



وبعد ...

حين يصل الفساد إلى هذا المدى، فإنه أولاً يصبح إفساداً منظماً تحميه قوانين وسلطات وقوى فاعلة وشلل مستفيدة، وثانياً يستشري من أعلى إلى أسفل، حيث نموذج القذوة الفاسدة أشد إغراء، وحيث الفساد يحمي بعضه بعضاً، وحيث القائد الفاسد يفض الطرف عمداً عن رؤوسه الفاسد!

لكن، إن نجا الإفساد المنظم فترة من الزمن - بفضل الحماية المنظمة - فإنه على وجه اليقين لن ينجو إلى الأبد.

ساعتها تكون الصدمة كالزلازل، قوة التأثير شديدة التدمير.

وإذا جاز لنا في النهاية، أن نختار بين صدمة وصدمة، فإننا بالطبع نفضل صدمة الديمقراطية، على صدمة الفساد والإفساد !!

## الباب الخامس

---

# ملاحق ذات معنى

---



# حكم المحكمة الدستورية العليا حول قانون العيب وتشكيل محاكم القيم باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ١٦ مايو ١٩٨٧ الموافق ١٨ رمضان سنة ١٤٠٧هـ.

برئاسة السيد المستشار/ محمد على بليغ رئيس المحكمة، وحضور السادة المستشارين: محمود حمدي عبد العزيز ومملوح مصطفى حسن ومنير أمين عبد المجيد وزابع لطفي جمعة وفوزي أسعد ومحمد كمال محفوظ أعضاء.

وحضور السيد المستشار/ السيد رأفت عبد الحميد عمارة المفوض.

وحضور السيد/ رأفت محمد عبد الواحد أمين السر.

## أصول الحكم الآتي:

في القضية المقلدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية  
«دستورية» المرفوعة من:

## الأستاذ أحمد كمال حسن خالد.

### ضد

١. السيد/ رئيس الجمهورية بصفته.

٢. السيد/ رئيس مجلس الوزراء بصفته.

٣. السيد/ وزير الداخلية بصفته.

٤. السيد/ مدير أمن القاهرة بصفته.

### الإجراءات

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٨٤ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، والفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا باعتبار الخصومة منتهية، ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والملحقة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٦.٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري، طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٤ بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وقرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وقرار مدير أمن القاهرة، في

١٤ / ١٤ / ١٩٨٤ يرفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب، والحكم فى الموضوع أصليا بإلغاء القرارات الثلاثة المطعون عليها لطلاتها واحتياطيا بوقف القرار الصادر بقبول القوائم الحزبية للمرشحين وإجراء الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية طبقا للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه، وبجلسة ٨ مايو سنة ١٩٨٤ حكمت محكمة القضاء الإدارى أولا: بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الطعن فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٤ وثانيا: بالنسبة لباقي الطلبات يرفض طلب وقف تنفيذها. فطعن المدعى على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٠ قضائية، ودفع بعدم دستورية القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، فرخصت له المحكمة فى رفع دعواه بعدم الدستورية فأقام الدعوى الماثلة، كما أقام بعد ذلك الدعوى رقم ٢٣١٩ لسنة ٤١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طالبا الحكم بإلزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا له تعريضا قدره مائة ألف جنيه، جبرا للأضرار التى حاققت به، بسبب القرارات المطلوب إلغاؤها.

وحيث إن الأستاذ محمد عبد الرحيم عنبر المحامى، قدم أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة المفوضين طلبا، يقبل تدخله فى الدعوى الدستورية خصما منضمما للمدعى فى طلباته. وبجلسة ٣ يناير سنة ١٩٨٧ طلب كل من الأساتذة المحامين الدكتور محمد عصفور وفتحى رضوان وفاتر محمد على والدكتور محمد حلمى مراد ومحمد فهيم أمين وأحمد ناصر والدكتور حسن علام قبول تدخلهم، متضمنين للمدعى فى طلباته.

وحيث أنه يشترط لقبول التدخل الانضمامى طبقا لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات، أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة فى الإنضمام لأحد الخصوم فى الدعوى، ومناط المصلحة فى الإنضمام بالنسبة للدعوى أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم المتدخل، وذلك فى ذات الدعوى الموضوعية التى أثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها وأن يؤثر الحكم فى هذا الدفع على الحكم فيها. لما كان ذلك، ولم يكن أى من طالبي التدخل فى الدعوى الدستورية طرفا أصليا أو مت دخلا فى الدعوى الموضوعية، ولم تثبت لأيهام تبعاً لذلك صفة الخصم التى تسوغ اعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى الدستورية، فإنه لا تكون لهم مصلحة قائمة فى الدعوى المماثلة، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخلهم.

وحيث إنه عن الطلب العارض المبدى من المدعى للحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وتعليقاته، وطلبه الثانى للحكم بوقف سريان هذا القانون ووقف انتخابات مجلس الشعب التى كان محمدا لها يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٨٧ إلى حين الفصل فى طلبه الأول، فإنه لما كانت ولاية هذه المحكمة فى الدعاوى الدستورية لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى إتصالا قانونيا للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية، العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التى رسمت سبل التقاضى فى شأن الدعاوى الدستورية وليس من بينها سبل الدعوى الأصلية أو الطلبات العارضة التى تقسم إلى المحكمة مباشرة طعنا فى دستورية التشريعات، وكان الطلبان المشار إليهما قد أثار المدعى أولهما فى مذكرته المقدمة فى ١١ فبراير سنة ١٩٨٧، وثانيهما فى مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٨٧/٣/٧ كطلبين عارضين يطويان على طعن مباشر بعدم دستورية القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، وهو ما لا يقبل منه على ما سلف بيانه، ومن ثم يتعين الالغاء عنهما.

وحيث إن الحكومة دفعت بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى، تأسيسا على أن العدول، عن نظام الانتخاب الفردى إلى نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب، هو من المسائل السياسية، إذ يتصل بالنظام السياسى الداخلى، الذى أصبح بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ يقوم على أساس تعدد الأحزاب، ومن ثم ينأى هذا العدول عن رقابة المحكمة الدستورية العليا ويخرج عن اختصاصها، وهو وما استتبعه من تعديل فى عدد الدوائر الانتخابية، وتنظيم عملية الترشيح، وتوزيع الأصوات، وتوزيع المقاعد فى المجلس النيابى وفقا لنتيجة الانتخاب.

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب وقد صدر فى شأن يتعلق بحق الترشيح لمعدنية مجلس الشعب، وهو الحق الذى عنى الدستور بالنص عليه وعلى كفائته والذى ينبى على سلطة التشريع ألا تتال منه وإلا وقع عملها مخالفا للدستور، فإن القانون المذكور لا يكون قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة قائما على غير أساس متعينا رفضه.



وحيث إن الحكومة طلبت في مذكرتها الختامية الحكم بإنهاء الخصومة تأسيساً على أن المدعى إذ يستهدف من دعواه الموضوعية قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب، الذي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٧ بحله، فإن الدعوى الموضوعية بعد حل هذا المجلس تصبح غير ذات موضوع، وتكون الخصومة في الدعوى الدستورية بالتالي منتهية.

وحيث إن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ - المطعون فيه - بمقتضى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، الذي تلاءم صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بحل مجلس الشعب، لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ خلال فترة نفاذه، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، وبالتالي توافرت مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستورته، ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية أنها تسرى على الوقائع التي تتم في ظلها، أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ إلغائها، فإذا أُنْغِيَتْ هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية أخرى، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها، ويقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ إلغائها، وبذلك يتحدد النطاق الزمني لسريان كل من القاعدتين، ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل القانون القديم تخضع لحكمه، لما كان ذلك، وكان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيه قد طبق على المدعى وأُعلِمَتْ في حقه أحكامه، إذ حرمه من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب، ظلت آثاره - وهي بقاؤه محروماً من حق الترشيح لعضوية مجلس الشعب - قائمة بالنسبة إليه طوال مدة نفاذه، وكانت الدعوى الموضوعية لازالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإداري، بما تضمنته من طلبات لتركز جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعدل للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢. وباعتبار هذا الطعن أساساً لها، ومن ثم فإن مصلحة المدعى الدستورية الماثلة تظل قائمة، ويكون طلب الحكم بإعتبار الخصومة الدستورية منتهية في غير محله.

وحيث إنه عن طعن المدعى بعدم دستورية الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤، فإنه لما كانت الأوضاع الإجرائية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من قانون

المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى، أو بميعاد رفعها - تتعلق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام بإعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تقياً به المشرع مصلحة عامة حتى ينظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها، وفى الموعد الذى حدده، لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ دون سواء، فإن الدعوى المائلة تكون غير مقبولة بالنسبة للطعن على الفقرة الخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه، إذ لم يتحقق اتصال المحكمة بهذا الشق من الطلبات اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا.

وحيث إن الدعوى فى شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ قد أستوفيت أوضاعها القانونية وحيث إنه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وإن كان قد طعن على المواد الثالثة والخامسة مكررا والسادسة والتاسعة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرافق له، فإنه لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية ومباشرة فى طعنه، ومناطق هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستور بمناسبتها، والتى يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها، وكان ما استهدفه المدعى من دعواه الموضوعية هو إلغاء قرار مدير أمن القاهرة فى ١٤/٤/١٩٨٤، برفض قبول أوراق ترشيحه لعضوية مجلس الشعب، لعدم إرفاقه بها صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى إليه مثبنا بها إدراجها فيها، لما كان ذلك، وكانت المواد الخامسة مكررا والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشرة «فقرة ١» هى التى تضمنت أحكامها وجوب استيفاء هذا الشرط، فإن مصلحة المدعى فى دعواه المائلة إنما تقوم على الطعن بعدم دستورية هذه المواد فحسب، بتقدير أن الحكم فى الطلبات الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريته، أما باقى مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المطعون فيها، والجدول المشار إليه فى المادة الثالثة منه، فلا مصلحة شخصية

ومباشرة للمدعى فى الطعن بعدم دستوريتها إذ ليس ثمة أثر لها على طلباته أمام محكمة الموضوع، ذلك أن المادة الثالثة تقضى بتقسيم الجمهورية إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية وبوجوب تمثيل المرأة فى بعضها، وتقضى المادة التاسعة بعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين فى الدائرة الانتخابية بالطريقة التى ينهاها وزير الداخلية خلال أجل معين وبين طريقة تصحيح هذا الكشف والإعتراض على ما أخرج به من أسماء، وتعالج المادة الخامسة عشرة حالة تقديم قائمة حزبية واحدة فى الدائرة الانتخابية، وتجاوب المادتان السادسة عشرة والثامنة عشرة حالة خلو مكان أحد المرشحين بعد الترشيح وقبل إجراء الانتخابات وحالة خلو مكان الأعضاء قبل إنتهاء مدة عضويته فى مجلس الشعب، ومن لم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذه المواد لأتقاء مصلحة المدعى فى الطعن عليها.

وحيث إن المواد الخامسة مكررا والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشرة «فقرة ١» من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣، كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ على ما يلى:

#### **المادة الخامسة مكررا:**

«يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية، ويكون لكل حزب قائمة خاصة به، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحي حزب واحد ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية، ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه فى الدائرة، وعددا من الإحتياطيين مساويا له طبقا للجدول المرفق، على أن يكون نصف المرشحين أصليا وإحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين، بحيث يراعى أن ترتب أسماء المرشحين بالقوائم المقدمة من الأحزاب، بحيث تبدأ بمرشح من الفئات ثم مرشح من العمال أو الفلاحين أو العكس وهكذا بذات الترتيب، وعلى الناخب أن يلى رأيه بإختيار إحدى القوائم بأكملها دون إجراء أى تعديل فيها، وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة، أو مرشحين من أكثر من قائمة، أو تكون معلقة على شرط، أو إذا ثبت الناخب رأيه على قائمة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة، أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو لية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه، كما تبطل الأصوات التى تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد فى غير الحالات المتصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من هذا القانون».

## المادة السادسة و الفقرة ١»

«يقدم المرشح طلب الترشح لمعوية مجلس الشعب كتابة إلى مديرية الأمن بالمحافظة التي يرشح في دائرتها، مرفقا به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي إليه، مثبتا بها إدراجه فيها، وذلك خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه، على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشح».

## المادة السابعة عشرة و الفقرة ١»

«يتحجب أعضاء مجلس الشعب طبقا لنظام القوائم الحزبية، بحيث يعطى لكل قائمة عدد من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها، وتعطى المقاعد المتبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلا على أكثر الأصوات».

وحيث إنه مما ينهض الطامع على هذه المواد أنها إذ قصرت حق الترشح لمعوية مجلس الشعب على المنتمين إلى الأحزاب، فإنها تكون قد حرمت طائفة من المواطنين وهم غير المنتمين إلى الأحزاب من حق كفله لهم الدستور في المادة ٦٢ منه وأعلنت بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة المنصوص عليهما في المادتين ٤٠، ٨ من الدستور.

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه، الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص، على أن «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني» ومؤدي ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، ومن بينها حق الترشح الذي عني الدستور بالنص عليه صراحة مع حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان إسهامهم في اختيار قيادتهم وممثلهم في إدارة دفة الحكم، ورعاية مصالح الجماعة، ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق، وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارستها لها واجبا وطنيا يتعين القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية، ومن ثم فإن القواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيمها لهذه الحقوق يتعين ألا تؤدي إلى مصادرتها أو انتقاص منها، وألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص

والمساواة لدى القانونين اللذين تضمنتهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين» في المادة ٤٠ من أن «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

وحيث إنه لما كان مؤدى المواد الخامسة مكررا والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشرة «فقرة ١» من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المصطل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ المعلنون عليها، أن المشرع حين نص على أن يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية، وما استتبع ذلك من النص على اعتبار صورة قائمة الحزب الذي ينتمي إليه المرشح الميث بها إدراجها فيها شرطا حتميا لقبول طلب ترشيحه يكون قدر قصير حق الترشيح لمضوية مجلس الشعب على المتممين إلى الأحزاب السياسية المدرجة أسماؤهم بقوائم هذه الأحزاب، وحرم بالتالي غير هؤلاء من ذلك الحق دون مقتضى من طبيعته ومطلبات مباشرته.

لما كان ذلك، وكان حق الترشيح من الحقوق العامة التي كفلها الدستور للمواطنين في المادة ٦٢ منه وفقا لما سبق بيانه، ومن ثم فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق على ما سلف ينطوي على إهدار لأصله، وإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون، وبشكل بالتالي مخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور.

وحيث إنه لا يقدح في هذا النظر ما ذهبت إليه الحكومة، من أن المشرع يملك سلطته التقديرية وضع شروط يحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى فيها الأفراد أمام القانون، وأنه وقد جعل الإنتماء إلى الأحزاب السياسية شرطا لممارسة حق الترشح، فإنه يكون قد استعمل سلطته التقديرية، المخولة له إعمالا للتفويض الدستوري الذي تضمنته المادة ٦٢ من الدستور، حين أحالت في تنظيم مباشرة المواطن للحقوق الدستورية الواردة فيها إلى القانون دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم، ذلك أنه وإن كان الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية مالم يقيد الدستور بقيود محددة، وأن الرقابة على دستورية القوانين لا تمتد إلى ملائمة إصدارها، فإن هنا لا يعني إطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور، ومن ثم فإن تنظيم المشرع لحق المواطنين في الترشح ينبغي ألا يعصف بهذا الحق أو ينال منه على نحو ما سلكته النصوص المطعون فيها إذ حرمت غير المتممين إلى الأحزاب من حق

الترشيح، ومن ثم تكون هذه النصوص قد تعرضت لحقوق عامة كفلها الدستور، وحرمت منها طائفة من المواطنين، فجاز المشرع بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق الأمر الذي يحرم إخضاعها لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية.

وحيث إنه لا ينال كذلك مما تقدم مما أثارته الحكومة من أن مباشرة الحقوق السياسية ومن بينها حق الترشيح أصبح غير جائز إلا من خلال الإلتحاق إلى الأحزاب السياسية بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور ونصها على أن النظام السياسي يقوم على أساس تعدد الأحزاب، ذلك أن الدستور إنما يستهدف من النص على تعدد الأحزاب الدول عن صيغة التنظيم السياسي الوحيد المتمثلة في الاتحاد الإشتراكي العربي الذي يضطلع بمسؤوليات العمل الوطني في المجالات المختلفة دون أن يجاوز ذلك إلى المساس بالحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور، ومن بينها حق المواطن في الترشيح المنصوص عليها في المادة ٦٢ منه باعتبار أن نصوص الدستور لا تفصل عن أهدافها وتعين تطبيقها مترابطة متكاملة.

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشرة «فقرة ١» من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣.

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة أولا: بعدم قبول تدخل الأسئلة محمد عبدالرحيم عنبر، والدكتور محمد عصفور، وفتحي رضوان، وفايز محمد علي والدكتور محمد حلمي مراد، ومحمد فهد أمين، وأحمد ناصر، والدكتور حسن علام خصوصا في الدعوى.

ثانيا: بعدم دستورية المواد الخامسة مكررا، والسادسة «فقرة ١» والسابعة عشرة «فقرة ١» من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣.

ثالثا: إلزام الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أعباء المحاماة.

رئيس المحكمة

أمين السر

## ملخص

### الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٨٨ في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية بشأن قانون الأحزاب السياسية

تقدم أحد المواطنين - عن نفسه وبصفته وكيلًا عن ستين عضوا مؤسسا - إلى لجنة شعور الأحزاب السياسية بإعطال كتابي عن تأسيس الحزب الناصري «تنظيم تحالف قوى الشعب العامل» وأصدرت اللجنة قرارا بالاعتراض على تأسيس الحزب، فطعن المدعى على هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا طالبًا الحكم بإلغائه.

وقد تبين للمحكمة المذكورة أن من بين الأسباب التي استندت إليها الحكومة للاعتراض على تأسيس الحزب، سببين منها أن الحزب الناصري ليس متميزًا في برنامجه وسياساته تميزًا ظاهرًا عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وأن المدعى في هذه الدعوى قام بالتوقيع على أحد البيانات التي تضمنت دعوة إلى تحييد وترويج إنجازات تتعارض مع معاهدة السلام مع إسرائيل الأمر الذي ينفي معه الشرطان الواردان في البندين (ثانيًا) و (سابعًا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، قضت المحكمة الإدارية العليا بوقف الطعن، وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستوريتهما.

وبجلسة ٧ مايو ١٩٨٨ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا في الدعوى يقضي:

(أولًا): برفض الطعن بعدم دستورية البند (ثانيًا) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والخاص بنظام الأحزاب السياسية، والذي اشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي تميز برنامجه الحزب وسياساته أو ألساليه في تحقيق هذا البرنامج تميزًا ظاهرًا عن الأحزاب الأخرى.

(ثانيًا): بعدم دستورية البند (سابعًا) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فيما تضمنه من اشتراط «ألا يكون بين مؤسسي الحزب أو قيادته من تقوم أكلة جديده على قيامه بالدعوى أو المشاركة في الدعوى أو التحييد أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو إنجازات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل» والتي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٧٩.

وقد أسست المحكمة الدستورية العليا حكمها برفض الطعن بعدم دستورية البند (ثانيا) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه، على أن الأحزاب السياسية هي جماعات منظمة تعنى أساسا بالعمل بالوسائل الديمقراطية للحصول على ثقة الناخبين، بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم، لتحقيق برامجها التي تستهدف الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وهي أهداف وغايات كبرى تتعلق بمصالح الوطن والمواطنين، تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعها أو تتحاذى في بعض مناحيها، الأمر الذي يجعل التشابه أو التقارب بين الأحزاب السياسية في هذه الأهداف أمرا واردا، من ثم لم يشترط البند ثانيا، من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه أن يقع التمييز الظاهر في مبادئ وأهداف الحزب كشرط لتأسيسه أو استمراره، وذلك بقصد إفساح المجال لحرية تكوينها، بل جاء الشرط مقصورا على برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه التي يسعى بها لتحقيق مبادئ وأهدافه ضامانا لأن يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تسانده، وأن يكون في وجود الحزب إضافة جديدة للعمل السياسي ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى، إثراء للعمل الوطني، ودعما للممارسة الديمقراطية تبعا لاختلاف البرامج والاتجاهات المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسعة لنطاق المفاضلة بينها، واختيار أفضل الحلول وأنسبها، ولما كان اشتراط تمييز برنامج الحزب وسياساته، أو أساليبه في تحقيق مبادئ وأهدافه تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى مما يدخل في نطاق التنظيم التشريعي الذي عهد به الدستور إلى القانون، وقد ورد النص عليه في البند (ثانيا) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب عاما مجردا لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية التي صدر القانون منظما لها، دون أن يميز في مجال تطبيقه بين حزب وآخر، سواء عند نشوء الحزب أو كشرط لاستمراره، الأمر الذي يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ المساواة لدى القانون، اللذان قررهما الدستور في المادتين ٨، و ٤٠ منه، ومن ثم يكون النفي على نص البند المذكور، مخالفته هاتين المادتين على غير أساس سليم متينا وفضه.

كما أسست المحكمة الدستورية العليا قضاءها بعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب، على أن هذا البند فيما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسي الحزب أو قيادته من تقوم أدلة جلية على قيامه بالدعوة، أو المشاركة في الدعوة،



أو التجديد، أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو إنجازات أو أعمال تتعارض مع «معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل» التي وافق عليها الشعب في الإستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩، أن مبدأ هذا النص هو حرمان فئة من المواطنين من حقوقهم في تكون الأحزاب السياسية حرماناً ألبها وهو حق كفله الدستور حسبما يدل عليه لزوماً نص المادة الخامسة منه، وقد رتب النص المطعون عليه - في شق منه - هذا الحرمان على أخذ هؤلاء الأشخاص بأرائهم التي تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سائفة الذكر، ومن ثم فإن هذا النص يكون قد إنتطوى على إخلال بحريتهم في التعبير عن الرأي وحرمانهم حرماناً مطلقاً ومؤبداً من حق تكوين الأحزاب السياسية، بما يؤدي إلى مصادرة هذا الحق وإهداره، وبشكل بالتالي مخالفة للمادتين ٤٧ و ٤٨ من الدستور.

وقد تضمنت حوثيات الحكم أن حرية الرأي هي من الحريات الأساسية التي تحتفظها طبيعة النظام الديمقراطي، وتعد ركيزة لكل حكم ديمقراطي سليم إذ يقوم هذا النظام في جوهره على مبدأ أن «السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات» وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه في المادة الثالثة منه، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه بدءاً بدستور سنة ١٩٢٣، ولا شك أن مبدأ السيادة الشعبية يقتضي أن يكون للشعب - مثلاً في نوابه أعضاء السلطة التشريعية - الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شؤون عامة، وأن يكون للشعب أيضاً بأحزابه ونقاباته وأفراده رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأي الحر والنقد البناء، لما تجرّه السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات.

وفضلاً عن ذلك فإن حرية الرأي تعتبر بمثابة الحرية الأصل الذي يتفرع عنه الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها، وتعد المدخل الحقيقي لممارستها ممارسة جدية، كحق النقد، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء، وحق مخاطبة السلطات العامة، كما تعد حرية الرأي ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية، وإمكان المساهمة بهذه الحقوق العامة في الحياة السياسية مساهمة فعالة، كحق تكوين الأحزاب السياسية وحق الانضمام إليها، وحق الانتخابات والترشيح ولبناء الرأي في الاستفتاء.

وإذا كانت حرية الرأي تعد من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة، فقد غدت من الأصول الدستورية الثابتة في كل بلد ديمقراطي متحضر، وحرصت

على تركيدها الدساتير المصرية المتعاقبة، وقررها الدستور القائم بالنص في المادة ٤٧ منه على أن «حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون» والنقد الذاتي والنقد البناء وضمان لسلامة البناء الوطني، وكما إنه وإن كان الدستور قد كفل - بنص المادة ٤٧ منه - حرية التعبير عن «الرأي» بمدلوله الذي جاء عاما مطلقا ليشمل الرأي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه مع ذلك خص الآراء السياسية برعاية أوفى لما لها من ارتباط وثيق بالحياة السياسية. ويسير النظام الديمقراطي في طريقه الصحيح، ذلك أن الضمانات التي قررها الدستور بشأن حرية الصحافة واستقلالها في أداء رسالتها وحظر الرقابة عليها أو انذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري - حسبما نصت على ذلك المواد ٤٨، ٢٠٦، ٢٠٧ و ٢٠٨ من الدستور - إنما تستهدف أساسا كفالة حرية الآراء السياسية، بإعتبار أن حرية الصحافة هي السياج لحرية الرأي والفكر.

وإنه وإن كان من المقرر طبقا لقواعد القانون الدولي العام، أن المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها والتصديق عليها واستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها، لها قوتها الملزمة لأطرافها، وأن على الدول المتعاقدة احترام تمهيداتها المقررة بمقتضاها طالما ظلت المعاهدة قائمة ونافذة، إلا أن ذلك لا يضيىء على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدها وإبداء رأيهم فيها، ذلك أن حرية التعبير عن الرأي - بما تشمله من إباحة النقد - هي حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة ٤٧ من الدستور، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة، يؤكد ذلك أن الدستور قرر في المادة ٦٢ منه للمواطن حقوقا عامة سياسية، واعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجبا وطنيا، ومن هذه الحقوق، حق إبداء الرأي في الاستفتاء وإذا كان الرأي يحتمل القبول والرفض، فإن هذا النص الدستوري يكون قد أقر ضمنا للمواطن بحريته العامة في الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجرى عليه الاستفتاء من أمور، وجاء مؤكدا لحيته في التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل، أو يدور حوله من أحداث، على النحو الذي تراتب إليه نفسه، ويطعن إليه وجدانه، ومن ثم لا يجوز أن يكون استعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور، هي حرته في التعبير عن رأيه، مبيا في حرمانه من حق أو حرية عامة أخرى قررها الدستور.

وقد انتهت المحكمة بناء على هذه الأسباب إلى إصدار الحكم سالف البيان.

**باسم الشعب**  
**المحكمة الدستورية العليا**

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ مايو سنة ١٩٨٨ ، الموافق ٢١ رمضان سنة ١٤٠٨ هـ.

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مصطفى حسن

**رئيس المحكمة**

وحضور السادة المستشارين: منير أمين عبد المجيد، وفوزي أسعد مرقس، ومحمد كمال محفوظ، وشريف برهام نور، والدكتور محمد إبراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين

**أعضاء**

وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره

**المفوض**

وحضور السيد / رأفت محمد عبد الواحد

**أمين السر**

أضلرت.الحكم الآتي:

في القضية المقيمة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٤ لسنة ٧ قضائية «دستورية» ، بعد أن أحالت المحكمة الإدارية العليا «النقطة الأولى» بمجلس الدولة ملف الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠ قضائية العليا.

المرفوع من:

السيد / كمال أحمد محمد عن نفسه، وبصفته وكيلًا عن طالب تأسيس الحزب الناصري ضد: السيد رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية.

الإجراءات

بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٨٥ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الطعن رقم ٧٧٧

لسنة ٣٠ قضائية عليها، بعد أن قضت المحكمة الإدارية العليا «الدائرة الأولى» في ٤ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف الطعن وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية البندين (ثانيا) و (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

وقد تمت هيئة لقضاياها الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ولفرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

### المحكمة

#### بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة

حيث إن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية، وحيث إن الوقائع - على ما بين من قرار إحالة وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعى كان قد تقدم - عن نفسه وبصفته وكيلًا عن ستين عضواً مؤسساً - إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية في ١١ أغسطس سنة ١٩٨٣، بإخطار كتابي عن تأسيس الحزب الناصري «تنظيم تحالف قوى الشعب العامل»، مرفقاً به المستندات التي يتطلبها القانون، وتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أصدرت اللجنة قراراً مسبباً بالاعتراض على تأسيس الحزب، فطعن المدعى على هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا «الدائرة الأولى» بالطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٠ قضائية طالباً الحكم بإلغاء، وأثناء نظر الطعن أضافت الحكومة سببين جديدين للاعتراض على تأسيس الحزب، ميناها أن الحزب الناصري ليس متميزاً في برنامجه وسياساته متميزاً ظاهراً عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وأن الطاعن قام بالتوقيع على أحد البيانات التي تضمنت دعوة إلى تحييد وترهيج اتجاهات تتعارض مع معاهدة السلام مع إسرائيل، الأمر الذي ينتفى معه الشرطان الواردان في البندين (ثانياً) و (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، وإذ تراءى للمحكمة الإدارية العليا عدم دستورية هذين البندين، فقد قضت في ٤ مايو سنة ١٩٨٥ بوقف الطعن، وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستوريتهما.

وحيث إن المادة الرابعة من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية تنص على أنه «يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى ما يلى:

(أولاً).....

(ثانياً) تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى.

(ثالثاً).....

(رابعاً).....

(خامساً).....

(سادساً) عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو منهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (أولاً) من هذه المادة، أو فى المادة ٣ من هذا القانون، أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ (بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الإجماعى) المشار إليه أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ إبريل سنة ١٩٧٩. «سابعاً» ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة، أو المشاركة فى الدعوة، أو التحييد، أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها فى البند السابق.

وحيث إن مبنى النعى على البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه، أن البند المذكور إذا اشترط لتأسيس الحزب السياسى أو استمراره التميز الظاهر فى برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه عن الأحزاب الأخرى، مع أن الشروط التى حددتها المادة الرابعة من القانون المشار إليه لتأسيس الأحزاب السياسية هى من الإفضاضة والشمول على نحو يجعل التشابه بين مبادئها وبرامجها وأساليبها أمراً وارداً، فإن هذا البند المطعون عليه يكون قد انطوى على إخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة وتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص فى تأسيس الأحزاب السياسية، لما يودى إليه من إباحته للبعض، وحظره على البعض الآخر بالمخالفة للمادتين ٨ و ٤٠ من الدستور.

وحيث إن المادة الخامسة من الدستور - المعدلة له بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - تنص على أن «يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية» وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جلى فى إحدى ركائز النظام السياسى فى الدولة، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن «الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة، من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية»، وبموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلاً فى الاتحاد الاشتراكى العربى بنظام تعدد الأحزاب تعميماً للنظام الديمقراطى الذى أقام عليه الدستور البنىان السياسى للدولة، بما نص عليه فى مادته الأولى من أن «جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة». وبما رده فى كثير من مواد من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التى أرساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية - أو بكفالة الحقوق والحريات العامة - وهى هدفها - أو بالاشتراك فى ممارسة السلطة - وهى وسيلة - كما جاء ذلك التعديل انطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية تقوم أصلاً على الحرية وأنها تتطلب - لضمان إنفاذ محتواها - تعدداً حزبياً، بل هى تحتتم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكون الإرادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديداً حراً وواعياً.

وحيث إن الدستور إذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الأحزاب، ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة، فإنه يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها وضمان حق الانضمام إليها، إلا أنه لم يشأ أن يطلق الحرية الحزبية إطلاقاً لا سبيل معه إلى تنظيمها، وإنما أراد - حسبما نصت على ذلك المادة الخامسة منه - أن يكون التعدد الحزبى دائراً فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور، كما جعل جانب التنظيم التشريعى فيه أمراً مباحاً، إذ عهد إلى القانون تنظيم الأحزاب السياسية على أن يقف التدخل التشريعى - بناء على هذا التفويض - عند حد التنظيم الذى ينبغى ألا يتضمن نقضاً للحرية الحزبية، أو انتقاصاً منها، وأن يلتزم بالحدود والضوابط التى

نص عليها الدستور، فإن جاوزه إلى حد إهدار الحرية ذاتها، أو النيل، منها، أو خرج على القواعد والضوابط التي نص عليها الدستور، وقع القانون - فيما تجاوز فيه دائرة التنظيم - مخالفاً للدستور.

وحيث أن الأحزاب السياسية، وهي جماعات منظمة، تعنى أساساً بالعمل بالوسائل الديمقراطية، للحصول على ثقة الناخبين، بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم، لتحقيق برامجها التي تستهدف الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وهي أهداف وغايات كبرى تتعلق بمصالح الوطن والمواطنين، تتلاقى عندها الأحزاب السياسية الوطنية جميعها، أو تتحاذى في بعض مناحيها الأمر الذي يجعل التشابه أو التقارب بين الأحزاب السياسية في هذه الأهداف أمراً ولوفاً ومن ثم لم يشترط البند (ثانياً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه أن يقع التمييز الظاهر في مبادئ وأهداف الحزب كشرط لتأسيسه أو استمراره، وذلك بقصد إفساح المجال لحرية تكوينها، بل جاء الشرط مقصوداً على برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه التي يسعى بها لتحقيق مبادئه وأهدافه ضماناً للجدلية وحتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية تستند، وأن يكون في وجود الحزب إضافة جديده للعمل السياسي، ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى، لإزاد للعمل الوطني ودعماً للممارسة الديمقراطية تبعاً لاختلاف البرامج والاتجاهات المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسعة لنطاق المفاضلة بينها، واختيار أصلح الحلول وأنسبها، لما كان ذلك وكان اشتراط تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق مبادئه وأهدافه تمييزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى، مما يدخل في نطاق التنظيم التشريعي الذي عهد به الدستور إلى القانون، وقد ورد النص عليه في البند (ثانياً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب عاماً مجرداً لينطبق حكمه على جميع الأحزاب السياسية التي صدر القانون منظماً لها، دون أن يميز في مجال تطبيقه بين حزب وآخر، سواء عند نشوء الحزب، أو كشرط لاستمراره، الأمر الذي يتحقق به مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون اللذان قررهما الدستور في المادتين ٨ و ٤٠ منه، ومن ثم يكون النفي على نص البند المذكور مخالفته هاتين المادتين على غير أساس سليم متعنياً رفضه.

وحيث إن النفي على نص البند (سابعاً) من المادة الرابعة من قانون الأحزاب المشار إليه، يقوم على أن البند المذكور اشترط ألا يكون بين مؤسسي الحزب أو قياداته من تقوم

أدلة جديده على قيامه بالدعوى، أو المشاركة فى الدعوة، أو التجديد، أو الترويج بأية طريقة من طرق الملاينة لمبادئه أو اتجاهاته، أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩، يكون هذا البند قد انطوى على مصادرة لحرية الرأى بالمخالفة للمادة ٤٧ من الدستور.

وحيث إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها، منذ دستور سنة ١٩٢٣، على تقرير الحريات والحقوق العامة فى صلبها فصبداً من الشارع الدستورى أن يكون لهذه الحريات والحقوق قوة الدستور، وسموه على القوانين العادية، وحتى يكون النص عليها فى الدستور لبداً على المشرع العادى فيما يسنه من قواعد وأحكام، فتارة يقرر الدستور الحرية العامة ويبيح للمشرع العادى تنظيمها لبيان حدود الحرية وكيفية ممارستها من غير نقض أو انتقاص منها، وطوراً يطلق الحرية العامة إطلاقاً يستصحب على التقيد والتنظيم، فإذا خرج المشرع فيما يسنه من تشريعات على هذا الضمان الدستورى، بأن قيد حرية وردت فى الدستور، أو أهدر أو انتقص من حرية تحت ستار التنظيم الجائر دستورياً، وقع عمله التشريعى مشوباً بعيب مخالفة الدستور.

وحيث إن حرية الرأى هى من الحريات الأساسية التى تحتتمها طبيعة النظام الديموقراطى، وتعد ركيزة لكل حكم ديموقراطى سليم، إذ يقوم هذا النظام فى جوهره على مبدأ أن «السيادة للشعب وحده»، وهو مصدر السلطات. وهو ما أكدته الدستور القائم بالنص عليه فى المادة الثالثة منه، وقررت مضمونه الدساتير المصرية السابقة عليه بدءاً بدستور ١٩٢٣. ولاشك أن مبدأ السيادة الشعبية يقتضى أن يكون للشعب - ممثلاً فى نوابه أعضاء السلطة التشريعية - الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شئون عامة، وأن يكون للشعب أيضاً بأحزابه ونقاباته وأفراده رقابة شعبية فعالة يمارسها بالرأى الحر والنقد البناء لما تجرى به السلطة الحاكمة من أعمال وتصرفات. وفضلاً عن ذلك، فإن حرية الرأى تعتبر بمثابة الحرية الأصل الذى يتفرع عنه الكثير من الحريات والحقوق الفكرية والثقافية وغيرها، وتعد المدخل الحقيقى لممارستها ممارسة جدية، كحق النقد، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية البحث العلمى، والإبداع الأدبى والفنى والثقافى، وحق الاجتماع للتشاور وتبادل الآراء، وحق مخاطبة السلطات العامة كما تعد حرية الرأى ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية، وإمكان المساهمة بهذه الحقوق العامة فى الحياة السياسية



مساهمة فعالة كحق تكوين الأحزاب السياسية وحق الانضمام إليها وحق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، بل إن قانون الأحزاب السياسية - وقد صدر في سنة ١٩٧٧ قبل تعديل المادة الخامسة من الدستور سنة ١٩٨٠ - بالنص فيها على نظام تعدد الأحزاب - حين أراد واضعو القانون المشار إليه أن يقيموا هذا القانون على أساس من الدستور، قد ارتكبوا - على ما بين من مذكرته الإيضاحية وقرار اللجنة التشريعية عنه - إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة في الدستور، ومنها حرية الرأي والمقيدة السياسية، باعتبار أن حق تكوين الأحزاب يعد حقاً دستورياً متفرعاً عنها ومتربطاً عليها، واستناداً إلى أن النظم الديمقراطية تقوم على أساس التسليم بتمام الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعة للتعبير عن اختلاف الرأي الذي تحتمه طبيعتها الديمقراطية، ولو لم ينص الدستور صراحة على حرية تكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها، وإذا كانت حرية الرأي تعد من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية الحرة على ما سلف بيانه، فقد غدت من الأصول الدستورية الثابتة في كل بلد ديمقراطي متحضر، وحرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة، وقررها الدستور الثقال بالنص في المادة ٤٧ منه على أن «حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول، أو بالكتابة، أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمانان لسلامة البناء الوطني»، ولئن كان الدستور قد كفل بهذا النص، «حرية التعبير عن الرأي» بمطلوه الذي جاء عاماً مطلقاً ليشمل الرأي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه مع ذلك قد غص حرية الآراء السياسية برعاية أوفى لما لها من ارتباط وثيق بالحياة السياسية، ويسير النظام الديمقراطي في طريقه الصحيح، ذلك أن الضمانات التي قررها الدستور بشأن حرية الصحافة واستقلالها في أداء رسالتها، وحظر الرقابة عليها، أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري - حسبما نصت على ذلك المواد ٤٨، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، من الدستور، إنما تستهدف أساساً كفالة حرية الآراء السياسية، باعتبار أن حرية الصحافة هي السبيل لحرية الرأي والفكر.

وحيث إنه لما كانت حرية التعبير عن الرأي لا تقتصر أثرها على صاحب الرأي وحده، بل تمتد إلى غيره، وإلى المجتمع، ومن ثم لم يطلق الدستور هذه الحرية، وإنما أباح للمشرع تنظيمها بوضع القواعد والضوابط التي تبين كيفية ممارسة الحرية بما يكفل صونها في إطارها المشرع دون أن تجاوزه إلى الاضرار بالخير، أو بالمجتمع.

وحيث إنه وإن كان من المقرر طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، أن المعاهدات الدولية التي يتم إبرامها، والتصديق عليها، واستيفاء الإجراءات المقررة لنفاذها لها قوتها الملزمة لأطرافها، وإن على دول المتعاقدة احترام تعهداتها المقررة بمقتضاها طالما ظلت المعاهدة قائمة ونافذة، فإن ذلك لا يضيء على المعاهدة حصانة تمنع المواطنين من مناقشتها ونقدتها ولإبداء رأيهم فيها، ذلك أن حرية التعبير عن الرأي - بما تشمله من إباحة النقد - هي حرية عامة دستورية مقررة بنص المادة ٤٧ من الدستور، لكل مواطن أن يمارسها في حدودها المشروعة. يؤكد ذلك أن الدستور كفل في المادة ٦٢ منه للمواطن حقوقاً عامة سياسية، واعتبر مساهمته في الحياة العامة عن طريق ممارسة تلك الحقوق واجباً وطنياً، ومن هذه الحقوق، حق إبداء الرأي في الاستفتاء، وإذا كان الرأي يحتمل القبول والرفض، فإن هذا النص الدستوري يكون قد أقر للمواطن بحريته التامة في الموافقة أو عدم الموافقة على ما يجرى عليه الاستفتاء من أمور، وجاء مؤكداً لحريته في التعبير عن رأيه فيما يعرض عليه من مسائل أو يدور حوله من أحداث، على النحو الذي ترتاح إليه نفسه، ويطمئن إليه وجدانه، ومن لم لا يجوز أن يكون استعمال المواطن لحرية عامة كفلها الدستور، هي حرية في التعبير عن رأيه، سبباً في حرمان من حق أو حرية عامة أخرى قررها الدستور.

لما كان ذلك وكان البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، فيما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسي الحزب، أو قيادائه، من تقوم أدلة جلية على قيامه بالدعوة، أو المشاركة في الدعوة، أو التحجيز، أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية، لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩، لما كان مؤدى هذا النص هو حرمان فئة من المواطنين من حقهم في تكوين الأحزاب السياسية حرماناً أهدأ، وهو حق كفله الدستور حسبما يدل عليه لزوماً نص المادة الخامسة منه، وقد رتب النص المطعون عليه - في شق منه - هذا الحرمان على أخذ هؤلاء الأشخاص بأرائهم التي تتعارض مع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سالقة الذكر، فإن هذا النص يكون قد انطوى على إخلال بحريتهم في التعبير عن الرأي، وحرمانهم حرماناً مطلقاً وموهداً من حق تكوين الأحزاب السياسية، بما يؤدي إلى مصادرة هذا الحق، وإهداره، وبشكل بالتالي مخالفة للمادتين ٥ و٧ من الدستور.

وحيث إنه لما تقدم، يتعين الحكم برفض الطعن بعدم دستورية نص البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، الخاص بنظام الأحزاب السياسية، وبعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فيما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة، أو المشاركة فى الدعوة، أو التحجيز، أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩.

### لهذه الأسباب

#### حكمت المحكمة:

- (أولاً): برفض الطعن بعدم دستورية البند (ثانياً) من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

(ثانياً): بعدم دستورية البند (سابعاً) من المادة الرابعة من القانون المشار إليه، فيما تضمنه من اشتراط ألا يكون بين مؤسسى الحزب، أو قياداته، من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة، أو المشاركة فى الدعوة، أو التحجيز، أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية، ودولة إسرائيل التى وافق عليها الشعب فى الإستفتاء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩.

رئيس المحكمة

أمين السر



حكم المحكمة الدستورية العليا

بإعلان تكوين مجلس الشعب

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ١٩ مايو ١٩٩٠ الموافق ٢٤ شوال سنة ١٤١٠هـ.

برئاسة السيد المستشار مدح مصطفى حسن رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: فوزى أسعد مرقس، ومحمد كمال محفوظ، والدكتور عوض محمد عوض المر، والدكتور محمد إبراهيم أبو المينين، وواصل علاء الدين ومحمد ولي الدين جلال (أعضاء).

في القضية ٣٧ لسنة ٩ قضائية المرفوعة من:

١ - الأستاذ/ أحمد كمال حسن خالد المحامي.

٢ - الأستاذ/ محمد بهاء الدين (متنخل) ضد: السادة رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الإحالة وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٥١٦ لسنة ٤١ قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى - دائرة منازعات الأفراد والهيات - طالباً الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية، بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشعب المحدد له يوم ٦ أبريل سنة ١٩٨٧، وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانونين رقمى ١١٤ لسنة ١٩٨٣، و١٨٨ لسنة ١٩٨٦. ويوقف تنفيذ القرار الملبى للمدعى عليهم بالامتناع عن تعديل عدد ومساحات وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يتفق مع نظام الانتخاب الفردى. والحكم فى الموضوع بإلغاء هذين القرارين. وبجلسة ٣ مارس سنة ١٩٨٧ أضاف المدعى أمام المحكمة المذكورة طالباً عارضاً للحكم به بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٧ بتحديد ميحد قبول طلباً الترشيح لمضوية مجلس الشعب وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٨٧ حضر الأستاذ محمد بهاء الدين محمد عبد العليم المحامى بصفته مرشحاً فردياً فى انتخابات أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة الأولى بمحافظة المنيا وطلب قبول تدخله فى الدعوى خصماً متضماً للمدعى فى جميع طلباته فيها. وقد استند المدعى فى طلب الحكم له بهذه الطلبات إلى أن القرارات المطعون عليها جميعها صدرت بناء على قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، وهو قانون مخالف للدستور للأسباب التى ارتكن اليها فى دعواه. وإذ تراءى لمحكمة القضاء الإدارى عدم دستورية القانون المشار إليه، فقد قضت فى ٣١ مارس سنة ١٩٨٧.

أولاً: بالنسبة لطلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس الجمهور بالدعوة إلى الانتخابات المحدد لها يوم ١٩٨٧/٤/٦، وكلنا وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبى بالامتناع عن تعديل عدد ومساحات وتقسيم الدوائر الانتخابية، بعدم اختصاص المحكمة ولاياً بنظر الطعن على هذين القرارين.

ثانياً: بالنسبة لطلب وقف تنفيذ قرارى وزير الداخلية المطعون عليهما، وبعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة مصلحة المدعى وقبول الدعوى شكلاً. (٢) وقبول تدخل الأستاذ

محمد بهاء الدين محمد عبدالعليم المحامي خصماً متضماً للمدعى فى طلباته. (٣) وفى الطلب المستعجل يرفض طلب وقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما. (٤) وأوقفت الفصل فى طلب الإلغاء وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادتين الثالثة فقرة أولى، والخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦.

وقد طعنت الحكومة على هذا الحكم - فى شقه الخاص بوقف الفصل فى طلب الإلغاء والإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية - أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٣ قضائية، وطلب - للأسباب التى استندت إليها - الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون عليه فى شقه موضوع الطعن، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون عليه فيما قضى به فى هذا الخصوص. وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٧ قضت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا، بإجماع الآراء، برفض الطعن وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

وحيث إن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، تأسيساً على أن الطعن الدستورى المائل يرد على المادتين الثالثة فقرة أولى، والخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، فيما نصت عليه من تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد عددها، ونطاق كل دائرة، ومكوناتها، وعدد الأعضاء الممثلين لها والجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى. وإذ لم يحدد الدستور الدوائر الانتخابية التى تقسم إليها الدولة، ودون أن يضع قيوداً فى شأن تحديد عددها أو عدد النواب الممثلين لكل دائرة منها، وإنما ترك ذلك كله للسلطة التشريعية تجر بهما لها من سلطة تقديرية، ومن ثم لا يكون للمحكمة الدستورية العليا التعميق على تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد نطاقها وعددها، لأن ذلك يمد من المسائل السياسية التى تخرج عن ولاية المحكمة، إذ هى لا تملك إلزام المشرع بتحديد عدد الدوائر الانتخابية أو تقسيمها على نحو معين.

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب - الذى يتضمن المادتين محل الطعن المائل - قد صدر فى شأن تعطيل بحق الترشيح لمضوية مجلس الشعب، وهو

من الحقوق السياسية التي كفلها الدستور، والتي ينبغي على سلطة التشريع ألا تنال منها، ولا وقع عملها مخالفاً لأحكامه، ومن ثم لا يكون النصان المطعون عليهما قد تناولا مسائل سياسية تنأى عن الرقابة القضائية الدستورية على نحو ما ذهبت إليه الحكومة، ويكون الدفع المبدي منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى على غير أساس متعيناً رفضه.

وحيث إنه وإن كل الثابت أن المدعى سبق أن أقام الدعوى الدستورية رقم ١٣١ لسنة ٦ قضائية، بالظعن على بعض مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ ومن بينها المادتان الثالثة والخامسة مكرراً منه قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، فإنه لما كان الظعن في الدعوى الرابطة وارداً على الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكرراً من القانون المشار إليه بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، ومن ثم فإن محل الظعن في كل من الدعوتين يكون مختلفاً، ولا يكون للحكم الصادر في الدعوى الدستورية السابقة حجية مانعة من نظر الدعوى الماثلة.

وحيث إن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لاتفاء المصلحة، تأسيساً على أن قرار وزير الداخلية رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٧ بتحديد موعد قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب، والمطعون عليه في الدعوى الموضوعية أمام محكمة القضاء الإداري، قد أصدره وزير الداخلية استناداً إلى السلطة المخولة له طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون مجلس الشعب المشار إليه، ولا شأن له بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة أو المادة الخامسة مكرراً المطعون عليهما بعدم الدستورية، مما تنتفي معه مصلحة المدعى في الظعن على هاتين المادتين. وحيث أن هذا الدفع - بالنسبة إلى المادة الخامسة مكرراً من القانون المشار إليه - مردود بأن قرار وزير الداخلية المطعون عليه بالإلغاء إذ نص على قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب ابتداء من التاريخ الذي حدده، إنما يعني بملء إجراء الترشيح لهذه العضوية طبقاً لنصوص القانون الذي استند إليه القرار المذكور، وهو القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، ومن بينها نص المادة الخامسة مكرراً سالفة الذكر، لما كان ذلك وكانت الدعوى الموضوعية ما زالت مطروحة أمام محكمة القضاء الإداري،



بما تضمنته من طلب إلغاء قرار الداخلية المشار إليه مركزاً - فيما استند إليه - على الطعن بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً فيما تضمنته من النص، على أن يكون لكل دائرة انتخابية «عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي، ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية» مستهدفاً بذلك إبطال هذا النص وإعلاء أثره، بما يترتب عليه من إفساح الفرص المتاحة للمرشحين الأفراد للفوز بالمضوية، وكان من شأن الحكم الصادر في الدعوى الماثلة، التأثير في طلبه الموضوعي محدداً على النحو السالف بيانه، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة يكون في غير محله متعيناً رفضه.

وحيث إن الأستاذ محمد بهاء الدين محمد عبد المليم المحامي قدم - أثناء تحضير الدعوى الماثلة أمام هيئة المفوضين - طلباً يقبل تدخله فيها خصماً منضماً للمدعى في طلباته.

وحيث إنه يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامي طبقاً لما تقضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات، أن يكون لطالب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في الانضمام لأحد الخصوم في الدعوى، ومناطق المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى الدستورية أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الطالب، في ذات الدعوى الموضوعية التي أثير فيها الدفع بعدم الدستورية، وذلك بأن يكون الحكم في هذا الدفع مؤثراً على الحكم فيما أبداه طالب التدخل أمام محكمة الموضوع من طلبات، لما كان ذلك وكان الثابت من حكم الإحالة الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٥١٦ لسنة ٤١ قضائية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٨٧ أن طالب التدخل حضر أمام المحكمة المذكورة بصفته مرشحاً فردياً في انتخابات مجلس الشعب عن الدائرة الأولى بمحافظة المنيا، وطلب قبول تدخله في الدعوى خصماً منضماً للمدعى في جميع طلباته فيها، والخمس الحكم له بهذه الطلبات، وقد قضت محكمة القضاء الإداري في حكمها المشار إليه بقبول تدخله بهذه الصفة، فأصبح بذلك طرفاً في الدعوى الموضوعية التي أثير فيها الدفع بعدم الدستورية، وثبت له بالتالي صفة الخصم التي تسوغ اعتباره من ذوي الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة في تأييدها.

وحيث إن نطاق الطعن المستورى المائل - حسبما حدده حكم الإحالة - يقتصر على الفقرة الأولى من المادة الثالثة، والمادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وللتين يجرى نصها بالآتى:

المادة الثالثة «الفقرة الأولى»: تقسم جمهورية مصر العربية إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية ويكون تحديد نطاق كل دائرة ومكوناتها، وكذلك عدد الأعضاء الممثلين لها وفقاً للجدول المرافق لهذا القانون.

المادة الخامسة مكرراً: يكون انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، ونظام الانتخاب الفردى، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى، ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية. ويكون لكل حزب قائمة خاصة. ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد، ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من وزير الداخلية ويجب أن تتضمن كل قائمة عدداً من المرشحين مساوياً لعدد الأعضاء الممثلين للدائرة طبقاً للجدول المرافق ناقصاً واحداً، كما يجب أن يكون نصف المرشحين بكل قائمة حزبية على الأقل من العمال والفلاحين على أن يراعى اختلاف الصفة فى تتابع أسماء المرشحين بالقوائم. وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها، دون إجراء أى تعديل فيها، وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من قائمة، أو المرشحين من أكثر من قائمة، أو تكون ملققة على شرط، أو إذا أثبت الناخب رأيه على قائمة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة، أو على ورقة عليها توقيع الناخب، أو أية إشارة أو علامة تدل عليه، كما تبطل الأصوات التى تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من هذا القانون. ويجرى التصويت لاختيار المرشح الفرد عن كل دائرة فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه التصويت على القوائم الحزبية، وذلك فى ورقة مستقلة. ويحدد لكل مرشح فرد رمز أو لون مستقل يصدر به قرار من وزير الداخلية. وتبطل الأصوات التى تنتخب أكثر من مرشح واحد، أو تكون ملققة على شرط، أو إذا أثبت الناخب رأيه على ورقة غير التى سلمها إليه رئيس اللجنة، أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أية إشارة أو علامة أخرى تدل عليه.

وحيث إن النعمى على هذين النعمين يقوم على أن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المشار إليه إذ قضت بتقسيم الدولة إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية، وإذ نصت المادة الخامسة مكرراً منه على الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، ونظام الانتخاب الفردى فى كل دائرة من هذه الدوائر الكبرى على اتساع مساحتها، وترامى اطرافها، وضمخامة عدد سكانها، فإنه يستحيل على المرشح الفردى المستقل مباشرة حقه الدستورى فى الترشيح على قدم المساواة وفى منافسة انتخابية متكافئة مع مرشحي القوائم المنتمين لأحزاب سياسية تساندنهم بإمكاناتها المادية والبشرية التى تمجيز عنها طاقة الفرد، كما أنه لم يراع فى تقسيم الدوائر الانتخابية مبدأ المساواة التقريبية بين عدد الناخبين الذين يمثلهم النائب فى كل دائرة، مما يترتب عليه اختلاف الوزن النسبى لصوت الناخب من دائرة إلى أخرى، فضلاً عن التمييز بين المرشحين بحسب انتماءاتهم السياسية، حيث حدد القانون لنظام الانتخاب الفردى فى جميع الدوائر الانتخابية ثمانية وأربعين مقعداً نيابياً بواقع مقعد واحد فى كل دائرة انتخابية، يتنافس عليه المرشحون المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية، بينما ترك لمرشحي القوائم الحزبية على مستوى الجمهورية باقى المقاعد النهائية التى يبلغ عددها أربعمئة مقعد، وكل ذلك يؤدى إلى المساس بحق الترشيح والاختلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بالمخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور بالإضافة إلى أن المادة الخامسة مكرراً المطعون عليها، لم تشترط فى المرشح الفرد صفة معينة، ولم تبين الكيفية التى تؤدى إلى تحقق النسبة المخصصة للعمال والفلاحين، مما يخالف المادة ٨٧ من الدستور، فيما تضمنته من النص على أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين.

وحيث إن الدستور هو القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ويحدد السلطات العامة، ويرسم لها وظائفها، يوضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضفى عليه صفة السيادة والسمو بحسياته كضيق الحريات وموئلتها، وعماد الحياة الدستورية وأساس نظامها، وحق لقواعده أن تستوى على القمة من البناء القانونى للدولة، وتتبوأ مقام الصلابة بين قواعد النظام العام باعتبارها أسس القواعد الأمرة التى يطمح على الدولة التزامها فى تشريعها وفى قضائها، وفيما تمارسه من

سلطات تنفيذية، ودون أية تفرقة أو تمييز - في مجال الالتزام - بين السلطات العامة الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ذلك أن هذه السلطات كلها سلطات مؤسسة أنشأها الدستور، تستمد منه وجودها وكيانها، وهو المرجع في تحديد وظائفها، ومن ثم تعتبر جميعها أمام الدستور على درجة سواء، وتقف كل منها مع الأخرى على قدم المساواة، قائمة بوظيفتها الدستورية متعاونة فيما بينها في الحدود المقررة لذلك، خاضعة لأحكام الدستور الذي له وحده الكلمة العليا وعند أحكامه تنزل السلطات العامة جميعاً، والدولة في ذلك إنما تلتزم أصلاً من أصول الحكم الديمقراطي، هو الخضوع لمبدأ سيادة الدستور، وهو ما حرص الدستور القائم على تقريره بالنص في المادة ٦٤ منه على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة»، وفي المادة ٦٥ منه على أن «تخضع الدولة للقانون...» ولارباب في أن المقصود بالقانون في هذا الشأن هو القانون بمعناه الموضوعي الأعم الذي يشمل كل قاعدة عامة مجردة أيما كان مصدرها، ويأى على رأسها وفي الصدارة منها الدستور، بوصفه أعلى القوانين وأسامها. وإذا كان يخضوع الدولة بجميع سلطاتها لمبدأ سيادة الدستور وأصلاً مقررأ وحكماً لازماً لكل نظام ديمقراطي سليم، فإنه لزاماً على كل سلطة عامة أيما كان شأنها، وأيما كانت وظيفتها وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها، النزول عند قواعد الدستور ومبادئه والالتزام بحدوده وقبوده، فإن هي خالفته أو تجاوزته شاب عملها عيب مخالفة الدستور، وخضع - متى انصبت المخالفة على قانون أو لائحة - للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا، بوصفها الهيئة القضائية العليا التي اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين والوائح، بغية الحفاظ على أحكام الدستور وصونها وحمايتها من الخروج عليها.

وحيث إن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور ١٩٢٣، على تقرير الحريات والحقوق العامة في صلبها، قصداً من الشارع الدستوري أن يكون النص عليها في الدستور قهناً على المشرع العادي فيما يسنه من قواعد وأحكام، وفي حدود ما أراده الدستور لكل منها، من حيث إطلاقها أو جواز تنظيمها تشريعياً، فإذا خرج المشرع فيما يقرره من تشريعات على هذا الضمان الدستوري، بأن قيد حرية أو حقاً ورد في الدستور مطلقاً، أو أهدر أو انتقص من أيهما تحت ستار التنظيم الجائر دستورياً، وقع عمله التشريعي مشوباً بعيب مخالفة الدستور.

وحيث إن الدستور القائم قد أفرد الباب الثالث منه «للحريات والحقوق والواجبات العامة». وصدر هذا الباب بالنص في المادة ٤٠ منه على أن «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»، فكان الحق في المساواة أمام القانون هو أول ما نص عليه الدستور في الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة، وجاء في الصدارة منها باعتبار أن هذا الحق هو أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي، وعلى تقدير أن الغاية التي يستهدفها تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وحرياتهم في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تقيد ممارستها، وأضحى هذا المبدأ في جوهره وسيلة لتقرير الحملة القانونية المتكاثرة التي لا يقتصر تطبيقها على الحريات والحقوق العامة المنصوص عليها في الدستور بل ينسحب مجال إعمالها إلى الحقوق التي يقرها القانون العادي ويكون مصدراً لها. ولئن نص الدستور في المادة ٤٠ منه على حظر التمييز بين المواطنين في أحوال يبتتها، وهي التي يقوم التمييز فيها على أساس من الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، فإن إيراد الدستور لصور يمينها يكون التمييز محظوراً فيها، مرده إلى أنها الأكثر شيوعاً في الحياة العملية ولا يدل بالتالي على انحصاره فيها دون غيرها، إذ لو قيل بأن التمييز المحظور دستورياً لا يقوم إلا في الأحوال التي يبتتها المادة ٤٠ المشار إليها، لكان التمييز فيما عداها غير مناقض للدستور، وهو نظر لا يستقيم مع المساواة التي كفلها ويتناقض مع الغاية المقصودة من إرسائها، يؤيد ذلك أن من صور التمييز التي لم تصرح المادة المذكورة بالإشارة إليها ما لا يقل في أهميتها وخطورة الآثار المترتبة عليها، عن تلك التي عنيت بإبرازها، كالتمييز بين المواطنين في مجال الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور، لاعتبار يتعلق بالمولد أو المركز الاجتماعي أو الانتماء الطبقي أو الانحياز لرأي بلاءه، سياسياً كان هذا الرأي أو غير سياسي، مما يؤكد أن أركان التمييز على اختلافها التي تتناقص في محتواها مع مبدأ المساواة، وتهدر الأساس الذي يقوم عليه إنما يحتم إخضاعها جميعاً لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة قضائية، لضمان احترام مبدأ المساواة في جميع مجالات تطبيقه. وينتهي أن المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور لا تعني أنها فعلية يتساوى بها المواطنين في الحريات والحقوق أياً كانت مراكزهم القانونية، بل هي مساواة قانونية رهينة بشروطها الموضوعية التي ترد في أساسها

إلى طبيعة الحق الذى يكون محلاً لها، وما تقتضيه ممارسته من متطلبات، ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية تتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث إذا توافرت هذه الشروط فى طائفة من الأفراد وجب إعمال المساواة بينهم لتمثل مراكزهم القانونية، وإن اختلفت هذه المراكز بأن توافرت فى البعض دون البعض الآخر اتفقت مناط التسوية بينهم.

وحيث إن الدستور نص فى المادة ٦٢ منه - التى وردت أيضاً فى الباب الخاص بالحريات والحقوق العامة - أن «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون، ومساهمته فى الحياة العامة، واجب وطنى مما مفاده أن الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة - ومن بينها حق الترشيح الذى عنى الدستور بالنص عليه صراحة، مع حقى الانتخاب وإبداء الرأى فى الاستفتاء - اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفايتها وتمكين المواطنين من ممارستها، لضمان إسهامهم فى اختيار قياداتهم وممثليهم فى إدارة دفة الحكم، ورعاية مصلحة الجماعة، وعلى أساس أن حقى الانتخاب والترشيح خاصة هما حقان متكاملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما، ولا تحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما أفرغا من المضمون الذى يكفل ممارستها ممارسة جلية وفعالة، ومن ثم كان هذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لإعمال الديمقراطية فى محواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة فى حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة تعبيراً صادقاً عنها. ولذلك لم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن فى ممارسته تلك الحقوق السياسية، وإنما جاز ذلك إلى اعتبار مساهمته فى الحياة العامة عن طريق ممارسته لها واجباً وطنياً يعمين القيام به فى أكثر مجالات الحياة أهمية، لارتباطها بالسيادة الشعبية التى تعتبر قواماً لكل تنظيم يركز على إرادة هيئة الناخبين.

ولئن كانت المادة ٦٢ من الدستور قد أجازت للمشرع العادى تنظيم الحقوق السياسية الثلاثة، بما نصت عليه من أن ممارسة هذه الحقوق تكون «وفقاً لأحكام القانون» فإنه يتعين عليه أن يراعى فى القواعد التى يتولى وضعها تنظيم تلك الحقوق ألا تؤدى إلى مصادرتها، أو الانتقاص منها، وألا تتطوى على التمييز المحظور دستورياً، أو تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى كفلته الدولة لجميع المواطنين ممن تتمثل مراكزهم القانونية،

وبوجه عام ألا يتعارض التنظيم التشريعي لتلك الحقوق مع أى نص فى الدستور ، بحيث يأتى التنظيم مطابقاً للدستور فى عموم قواعده وأحكامه.

وحيث أن المادة الخامسة من الدستور إذ تنص - بعد تعديلها بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ - أن يقوم النظام السياسى، فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور.. إنما قصد بهذا التعديل الدستورى الملول عن التنظيم الشئى الوحيد ممثلاً فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى كان مهيمناً وحده على العمل الوطنى، وسيطراً عليه فى مجالاته المختلفة، سيطرة لا يتحقق بها للديمقراطية مفهومها المتجانس مع طبيعتها، الى تعدد الأحزاب ليقوم عليه النظام السياسى فى الدولة، باعتبار أن هذه التعددية الحزبية إنما تستهدف أساساً الاتجاه نحو تعميق الديمقراطية وإرساء دعائمها فى إطار حقى الانتخاب والترشيح اللذين يعتبران مدخلاً وقاعدة أساسية لها، ومن ثم كفلها الدستور للمواطنين كافة الذين تتعقد لهم السيادة الشعبية ويتولون ممارستها على الوجه المبين فى الدستور. وليس أدل على ذلك من أن التعددية الحزبية هى التى تحمل فى أعطافها تنظيمًا تتناقض فيه الآراء أو تتوافق، تعارض أو تتلاقى، ولكن المصلحة القومية تظل إطاراً لها، ومقياراً لتقييمها، وضابطاً لنشاطها، وهى مصلحة يقوم عليها الشعب فى مجموعة وفرض من خلالها قياداته السياسية، وإتصاهه لإبدال سيطرة بأخرى، وإنما نظر إليها الدستور باعتبارها طريقاً قوياً للعمل الوطنى من خلال ديمقراطية الحوار التى تتمدد معها الآراء وتبين على أن يظل الدور الذى تلعبه الأحزاب السياسية مرتبطاً فى النهاية بإرادة هيئة الناخبين فى تجمعاتها المختلفة، وهى إرادة تبلورها عن طريق اختيارها الحر لممثليها فى المجالس النيابية، وعن طريق الوزن الذى تعطيه بأصواتها للمتزاحمين على مقاعدتها، وهو ما حرص الدستور على توكيده والنص عليه فى صريح مواده، حين كفل للمواطنين حقى الانتخاب والترشيح، وجعلهم سواء فى ممارسة هذين الحقين، ولم يجز التمييز بينهم فى أسس مباشرتهما، ولا تقرير أفضلية لبعض المواطنين على بعض فى أى شأن يتعلق بهما، وإنما أطلق هذين الحقين للمواطنين - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - على اختلاف إلتصاعاتهم وآرائهم السياسية لضمان أن يظل العمل الوطنى جماعياً لا امتياز فيه لبعض المواطنين على بعض، ومن خلال هذه الجهود المتضافرة فى بناء العمل الوطنى

تعمل الأحزاب السياسية متعاونة مع غير المتتمين إليها في إرساء دعائمهم، وبذلك يتحدد المضمون الحق لنص المادة الثالثة من الدستور التي لاتعقد السيادة الشعبية لفئة دون أخرى، ولاتنقض سيطرة لجماعة بلاتها على غيرها، وفي هذا الاطار تكمن قيمة التعددية الحزبية باعتبارها توجهاً دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية التي لاتمنح الأحزاب السياسية دوراً في العمل الوطنى يجاوز حدود الثقة التي توليها هيئة الناخبين لمرشحيها الذين يتنافسون مع غيرهم وفقاً لأسمى موضوعية لاتحددها عقيدة من أى نوع، ولا يقيدھا شكل من أشكال الانتماء، سياسياً كان أو غير سياسى، وعلى أن تتوافر للمواطنين جميعاً - الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك - الفرص ذاتها - التي يؤثرون من خلالها - ويقدر متساو فيما بينهم - في تشكيل السياسة القومية وتحديد ملامحها النهائية. ومما يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على نظام تعدد الأحزاب، لم تتضمن النص على إلزام المواطنين بالانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو تقييد مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور بضرورة الانتماء الحزبى، مما يدل بحكم اللزوم على تقرير حرية المواطن فى الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الانضمام إليها، وفي مباشرة حقوقه السياسية المشار إليها من خلال الأحزاب السياسية أو بعيداً عنها، مادام أن النص فى المادة ٦٢ من الدستور بكفالة هذه الحقوق السياسية قد جاء رهناً بصفة «المواطنة» فحسب طليقاً من قيد الحزبية، يقطع فى دلالة ذلك أن المادة الخامسة من الدستور عندما نصت على تعدد الأحزاب ليقوم على اساسه النظام السياسى فى الدولة، قهده بأن يكون النظام الحزبى دائراً فى اطار المقومات والمبادئ الاساسية للمجتمع المصرى، لاشك فى أن مبادئ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون - وهما من المقومات والمبادئ الأساسية المعنية فى هذا الشأن - يوجبان معاملة المرشحين كافة معاملة قانونية واحدة، وعلى أساس من تكافؤ الفرص للجميع دون أى تمييز يستند إلى الصفة الحزبية، إذ يعتبر التمييز فى هذه الحالة قائماً على أساس اختلاف الآراء السياسية الأمر المحظور دستورياً، وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن قيام النظام الحزبى، وقد تقرر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ قبل التعديل الدستورى بالنص على تعدد الأحزاب السياسية، فكان لازماً أن يكون لهذا القانون أساس دستورى فى ظل قيام الاتحاد الاشتراكى العربى، وقد ارتكن واضعوا القانون المشار إليه فى ذلك - على ما يبين من



مذكرته الإيضاحية، وتقرير اللجنة التشريعية عنه - إلى بعض الحريات والحقوق العامة المقررة في الدستور، ومنها حرية الرأي والعقيدة السياسية، وحق الانتخاب، وحق الترشيح على اعتبار أن حق تكوين الأحزاب السياسية يعد حقاً دستورياً منبثقاً منها ومتربطاً عليها، فلا يصح أن ينقلب النظام الحزبي بعد تقريره قيداً على الحريات والحقوق العامة التي تفرغ عنها ومنها حق الترشيح، وهو من الحقوق العامة التي تحتّمها طبيعة النظم الديمقراطية النيابية، وفرضها ركناً أساسياً الذي يقوم على التسليم بالسيادة للشعب.

وحيث إنه من المسلم أنه ينبغي عند تفسير نصوص الدستور، النظر إليها باعتبارها وحدة واحدة يكمل بعضها بعضاً، بحيث لا يفسر أى نص منها بمعزل عن نصوصه الأخرى، بل يجب أن يكون تفسيره متسانداً معها بفهم مدلوله فهماً يقيم بينها التوافق وينأى بها عن التعارض.

وحيث إن الدستور إذ كفل - في المادة ٦٢ منه - للمواطن حق الترشيح غير مقيد بالانتماء الحزبي، وقرر في المادة ٤٠ منه المساواة بين المواطنين في الحقوق العامة، ومنها حق الترشيح، وهو من الحقوق السياسية التي تكفل في الصادرة من الحقوق العامة لتعلقها بالإرادة الشعبية المعبّرة عن سيادة الشعب وحظر التمييز بينهم فيها بسبب اختلاف الآراء السياسية، وأوجب على الدولة في المادة الثامنة أن تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، فإن مؤدى هذه النصوص مترابطة ومتكاملة، إن المواطنين المستوفين لشروط الترشيح لمعضوية مجلس الشعب، ينتهزون بالنسبة إلى حق الترشيح في مراكز قانونية متماثلة، مما يتعين أن تكون ممارستهم لهذا الحق على قدم المساواة وعلى أساس من الفرص المتكافئة في الفوز بالمعضوية، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية وعدمها، على أن يكون المرجع في الفوز بالمعضوية للمرشح - مستقلاً كان أو حزبياً طبقاً لنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية أو لنظام الانتخاب الفردي - إلى إرادة هيئة الناخبين صاحبة السيادة الشعبية التي هي مصدر السلطات جميعاً.

وحيث إنه وإن كان للمشرع سلطة تقديرية في اختيار النظام الانتخابي فإن سلطته في هذا الشأن تجد حدها في عدم الخروج على القيود والضوابط والمبادئ التي نص عليها الدستور، وعدم المساس بالحريات والحقوق العامة التي كفلتها نصوصه.

وحيث إنه لما كان مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة والمادة الخامسة مكرراً - متضامين - من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ أن المشرع قد نص على تقسيم الجمهورية إلى ثمان وأربعين دائرة انتخابية وجعل انتخاب أعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع، فى كل دائرة انتخابية، بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية، ونظام الانتخاب الفردى، وإذ حدد لكل دائرة انتخابية، عدداً من المقاعد النيابية خص بها مرشحي الأحزاب السياسية عدا مقعداً واحداً خصصه لنظام الانتخاب الفردى وجعله مجالاً للمنافسة الانتخابية بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين عن هذه الأحزاب، يكون القانون قد خالف الدستور من عدة وجوه: إذ خص مرشحي القوائم الحزبية فى كل دائرة انتخابية بعدد من المقاعد النيابية يصل فى بعضها إلى ثلاثة عشر مقعداً بينما تحدد لنظام الانتخاب الفردى مقعداً واحداً لم يجعله حتى مقصوراً على المرشحين المستقلين عن الأحزاب السياسية، بل تركه مجالاً مباحاً للمنافسة بين هؤلاء المرشحين وغيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية، فميز القانون بذلك بين فئتين من المواطنين، إذ خص المرشحين بالقوائم الحزبية بعدد من المقاعد النيابية تصل فى جملتها على مستوى الجمهورية إلى ما يقرب من تسعة أعشار المقاعد النيابية فى مجلس الشعب، بينما هبط بعد المقاعد المتاحة للمرشحين المستقلين غير المنتمين لأحزاب سياسية - بفرض فوزها بها - إلى عشر اجمالى المقاعد النيابية بزيادة طفيفة، بل إن توزيع المقاعد النيابية على النحو الذى تضمنه القانون هو ما يفتح به أيضاً لأعضاء الأحزاب السياسية فرص الفوز بجميع مقاعد مجلس الشعب، بينما لا يتجاوز فرص الفوز للمستقلين بأية حال المشر تقريباً من عدد المقاعد النيابية، الأمر الذى ينطوى على تمييز لفة من المرشحين على فئة أخرى تمييزاً على الصفة الحزبية أو عدمها، دون مقتضى من طبيعة حق الترشيح أو متطلبات ممارسته مما يتعارض مع الصفة التمثيلية للمجالس النيابية وبخالف صراحة نص المادة ٤٠ من الدستور التى حظرت التمييز بين المواطنين فى الحريات والحقوق العامة، كما يتعارض أيضاً مع مبدأ تكافؤ الفرص الذى يقتضى أن تكون فرص الفوز فى الانتخاب متساوية بين جميع المرشحين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية، وفضلاً عن ذلك فإن القانون حين حدد عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة من الدوائر

الانتخابية وغيرها في عدد المقاعد من دائرة إلى أخرى، أقام هذا التوحيد العدى للمقاعد المخصصة لكل دائرة كقاعدة عامة على أساس عدد المواطنين بهما، حسبما أفصحت عن ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون مجلس الشعب فيما عدا المحافظات التي استثناها المشرع من هذه القاعدة للاعتبارات التي أشارت إليها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون، فإنه ليا كان وجه الرأى فى هذا الاستثناء وبافتراض صحة الإلتزام بتلك القاعدة فى المحافظات الأخرى، فإن القانون إذ حدد للمرشح الفردى مقعداً واحداً فى كل دائرة من الدوائر الانتخابية على ما بينها من تفاوت فى عدد المواطنين بها وخص مرشحى القوائم الحزبية بباقي المقاعد النيابية المخصصة للدائرة، فإنه يكون بذلك قد جعل التفاوت فى عدد المواطنين هو الأساس فى تحديد عدد المقاعد المخصصة لمرشحى القوائم الحزبية دون أن يكون لذلك أى أثر بالنسبة للمرشحين طبقاً لنظام الانتخاب الفردى، الذى يتنافس فيه المستقلون مع غيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية على مقعد واحد حده المشرع بطريقة تحكمه فى كل دائرة انتخابية ليا كان عدد المواطنين بها مخالفاً بذلك - وعلى غير أسس موضوعية - القاعدة العامة التى اتبناها فى تحديد عدد المقاعد النيابية فى كل دائرة انتخابية بما يتناسب مع عدد السكان فيها، الأمر الذى يتضمن بدوره إخلالاً بمبدأ المساواة فى معاملة الفئتين من المرشحين. وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون عندما جعل المقعد الوحيد المخصص لنظام الانتخاب الفردى فى كل دائرة انتخابية مجالاً للمنافسة بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب، فإنه يكون بذلك قد أتاح لكل من مرشحى الأحزاب السياسية إحدى فرصتين للفوز بالعضوية، إحداهما بوسيلة الترشيح بالقوائم الحزبية، والثانية عن طريق الترشيح للمقعد الفردى، بينما جاءت الفرصة الوحيدة المتاحة للمرشحين المستقلين مقصورة يتنافس معهم فيها المرشحون من أعضاء الأحزاب السياسية، مما ينطوى على التمييز بين الفئتين فى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية، ويتعارض بالتالى مع مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه فى الدستور، وذلك كله دون أن يكون التمييز فى معاملة الفئتين من المرشحين وفى الفرص المتاحة للفوز بالعضوية فى جميع الوجوه المتقدمة مبرراً بمقابلة موضوعية ترد فى أساسها إلى طبيعة حق الترشيح وما تقتضيه ممارسته من متطلبات، والتى يتحقق بها ومن خلالها التكافؤ فى الفرص والمساواة أمام القانون.

لما كان ذلك، وكانت المادة الخامسة مكرراً من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بما نصت عليه من أن «يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى، ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية»؛ تعتبر قاطعة فى الدلالة على ما قصد إليه المشرع من تحديد مقعداً واحداً - لنظام الانتخاب الفردى فى كل دائرة انتخابية - يجرى التنافس عليه بين المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية والمرشحين غير المنتمين لهذه الأحزاب، وتخصيصه عدة مقاعد فى الدائرة الخاصة لمرشحي القوائم الحزبية، ومن ثم فإن هذه المادة تكون بذاتها قد تضمنت فى تصريح نصها إخلالاً بحق المواطنين غير المنتمين لأحزاب سياسية فى الترشح على قدم المساواة، وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقى المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية إخلالاً أدى إلى التمييز بين المفتين من المرشحين فى المعاملة القانونية، وفى الفرص المتاحة للمرور بالمضوية تمييزاً قائماً على أساس اختلاف الآراء السياسية، مما يشكل مخالفة للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور ويستوجب القضاء بعدم دستورتها فيما تضمنته من النص - أن «يكون لكل دائرة عضواً واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى، ويكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية».

وحيث إنه لا حاجة فى القول بأن للمواطن المستقل الحرية فى الانضمام إلى أحد الأحزاب السياسية ل مباشر من خلاله حقوقه السياسية، ومنها الحق فى الترشح لعضوية مجلس الشعب على قدم المساواة مع غيره من أعضاء الأحزاب السياسية، إذ إن ذلك مردود بما ينطوى عليه من إخلال بالحرية فى الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو عدم الانضمام إليها، وهى حرية كفّل الدستور أصلها، ومردود أيضاً بأن للمواطن آراءه وأفكاره التى تتبع من قرارة نفسه وعلمه وإيها وجلاته، وأن حملة على الانضمام لأى من الأحزاب السياسية مع ما يلتزم به الحزب من برامج وسياسات وأساليب يسمي بها لتحقيق مبادئه وأهدافه، ما قد يتعارض مع حريته فى الرأى، وهى من الحريات الأساسية التى تحتمها طبيعة التنظيم الديموقراطية الحرة والتى حرصت على توكيدها الدساتير المصرية المتعاقبة، وقررها الدستور القائم فى المادة ٤٧ منه.

لما كان ذلك، وكان القضاء بعدم دستورية نص المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ يترتب عليه الاندماج هذا النص وإبطال الحمل به لهما قرره من أن يكون لكل دائرة (انتخابية) عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي، ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية.

ومن ثم يكون النص على نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد أضحي غير مجد وبالتالي غير مقبول، إذ لم يعد له مجال فى التطبيق بعد أن أُلغى نفاذ النص على كيفية توزيع المقاعد النهائية فى كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقوائم الحزبية على النحو الذى تضمنته المادة الخامسة مكرراً سالفه الذكر، تبعاً لتقرير بطلان هذا النص والاندماج أثره.

وحيث إنه عما أشار إليه المدعى من أن بطلان تكوين مجلس الشعب لقيامه على انتخابات مخالفة للدستور يترتب عليه عدم دستورية كل ما أقره المجلس من قوانين وقرارات مما يهدد البلاد بانهيار دستوري كامل، فإن على المحكمة، - بحكم رسالتها التى حملت أمانتها بصفتها الهيئة القضائية العليا التى أُنشأها الدستور حارساً لأحكامه ونصبها قوامة على صونه وحمايته، وباعتبارها الجهة التى ناط بها القانون دون غيرها سلطة الفصل القضائي فى كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها - أن تقول كلمتها فى هذا الموضوع تجلية لوجه الحق فيه.

وحيث إن الأصل فى الأحكام القضائية أنها كاشفة وليست منشئة، إذ هى لا تستحدث جديد ولا تنشئ مراكز أو أوضاعاً لم تكن موجودة من قبل، بل هى تكشف عن حكم الدستور أو القانون فى المنازعات المطروحة على القضاء وترده إلى مفهومه الصحيح الذى يلازمه منذ صدوره، الأمر الذى يستتبع أن يكون للحكم بعدم الدستورية أثر رجعي كنتيجة حتمية لطبيعته الكاشفة، بياناً لوجه الصواب فى دستورية النص التشريعي المطعون عليه منذ صدوره، وما إذا كان هذا النص قد جاء موافقاً للدستور وفى حدوده المقررة شكلاً وموضوعاً، فتأكد للنص شرعيته الدستورية ويستمر نفاذه أم أنه صدر متعارضاً مع الدستور فينسلخ عنه وصفه، وتتعلم بأثر ينسحب إلى يوم صدوره.

وفضلاً عن ذلك فإن المشرع حين أجاز فى قانون المحكمة الدستورية العليا إثارة المسألة الدستورية أثناء نظر إحدى الدعاوى أمامى أى من جهات القضاء إما من تلقاء نفسها أو بطريق الدفع أحد الخصوم، وأوجب على الجهة القضائية - عند الشك فى عدم الدستورية وقف الدعوى أو تأجيلها انتظاراً لحكم المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى المسألة المثارة، إنما كان يبغي بذلك تحقيق فائدة للخصم فى المنازعات الموضوعية التى أثير فيها الدفع الدستورى فيما لو قضى بعدم الدستورية وهى منازعات تدور كلها حول علاقات وأوضاع سابقة بالضرورة على الحكم بعدم الدستورية، فإذا لم يكن لهذا الحكم أثر رجعى، لأصبح لزماً على قاضى الموضوع - الذى أرجأ تطبيق القانون حين ساوره الشك فى عدم دستورية - أن يطبق ذات القانون بعدم دستوريته مما يأباه المنطق القانونى السليم، ويتنافى مع الغرض المرتجى من الدفع بعدم الدستورية ولا يحقق لمبدأى الدفع أبة فائدة عملية، مما يجعل الحق فى التقاضى - وهو من الحقوق العامة التى كفلها الدستور فى المادة ٦٨ منه للناس كافة - بالنسبة للمسألة الدستورية غير مجد ومجرداً من مضمونه، الأمر الذى ينبئ تنزبه المشرع عن قصد التردى فيه. وبالإضافة إلى ذلك فإن النص فى المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا على عدم جواز تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية، هو خطاب تشريعى موجه لجميع سلطات الدولة وللکافة للعمل بمقتضاه، ولما كان قاضى الموضوع هو من بين هو من المخاطبين بهذا النص التشريعى فإنه يكون متعيناً عليه عملاً بهذا النص - ألا ينزل حكم القانون المقضى بعدم دستوريته على المنازعات المطروحة عليه من قبل، وذلك يؤكد قصد المشرع فى تقريره الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية، وبهذا انسحابه على ماسبقه من علاقات وأوضاع نشأت فى ظل القانون الذى قضى بعدم دستوريته، وقد أعملت المادة ج ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا هذه الرجعية على إطلاقها بالنسبة للنصوص الجنائية إلى حد إسقاط حجية الأمر المقضى، لتعلقها بالإدانة فى أمور تمس الحريات الشخصية، فنصت على أنه «فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى، تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن....» أما فى المسائل الأخرى - غير الجنائية - فيسرى عليها كذلك الأثر الرجعى للحكم بعدم الدستورية على ما سلف بيانه، ما لم يكن للعلاقات والأوضاع السابقة عليه أساس قانونى

آخر ترتكن إليه ويحد من إطلاقه الرجعية عليها، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا في تطبيقها على نص المادة ٤٩ منه، حيث جاء بها أن القانون تناول أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، وهو نص ورد في بعض القوانين المقارنة واستقر الفقه والقضاء على أن موداه هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب، وإنما بالنسبة إلى الواقع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعي الحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضي أو بانقضاء مدة تقادم. أما إذا كان لحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي فإن جميع الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن ولو كانت أحكاماً بانه. وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة بحكمها الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١٦ لسنة ٣ قضائية بتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٨٢، وحكمها الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٤٨ لسنة ٣ قضائية بتاريخ ١١ يولية سنة ١٩٨٣.

لما كان ذلك، وكانت انتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نص تشريعي ثبت عدم دستوريته بالحكم الذي انتهت إليه المحكمة في الدعوى المالة، فإن مودى هذا الحكم ولازمه أن تكوين المجلس المذكور يكون باطلاً منذ انتخابه، إلا أن هذا البطلان لا يؤدي البتة إلى ماذهب إليه المدعى من وقوع انهيار دستوري، ولا يستتبع إسقاط ما أقره المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذته من إجراءات خلال الفترة السابقة، وحتى تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة، ومن ثم تبقى صحيحة ونافذة، وذلك ما لم يقرر إلغائها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم من المحكمة الدستورية العليا، إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم.

### لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦، فيما تضمنته من النص على أن يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردي، ويكون انتخاب باقي الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالتوائم الحزبية.





## حكم محكمة النقض في إجراءات العملية الانتخابية

أصدرت محكمة النقض - الدائرة المدنية - برئاسة المستشار ولیم رزق، حكماً - يوليو ١٩٩٠ - أكدت فيه أن مراقبة إجراءات العملية الانتخابية وما شابها من أخطاء، يدخل في نطاق الولاية العامة للمحاكم.

وقد رفضت المحكمة طعن رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية ضد حكم قضى بإلزامهما بدفع ١٢ ألف جنيه تعويضاً للمرشح أبو الفتوح حسن عبدالعزيز، عما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب حدوث أخطاء في كشوف الناخبين، وفي حساب نتائج الانتخابات في دائرة سوهاج ففوات، ترتب عليها إعلان فوز منافسه مرشح الحكومة رغم حصوله على أصوات تزيد كثيراً على أصوات المرشح الفائز على غير الحقيقة، وقالت محكمة النقض في أسباب رفضها للطعن في حكم التعويض:

إن النص في المادة ٩٣ من الدستور بأن يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه، ويختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض، وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على

المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً ولا تحجب العضوية باطلاً إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس «مفاده أن الدستور ناط بمحكمة النقض لتحقيق صحة الطعون الانتخابية، واختص مجلس الشعب بسلطة الفصل في صحة العضوية، وقد استهدف الشارع الدستوري - بما عهد به - لمحكمة النقض، أن يستقيم لمجلس الشعب مسوغات قراره بإقامته على دعائم مستمدة من تحقيق قضائي محايد، ومقدراً في الوقت ذاته في الفصل في صحة العضوية وهو في حقيقته احتكام في خصومة يدخل ضمن وظيفة القضاء وبحاج إلى نزاهة القضاة وحيدتهم. وإذا كان الدستور قد اختص به المجلس استثناء فما قام في مراده أن يجرده من مضمونه بأن يدفع به وسط صراع حزبي، تتقاذفه آراء تتجرد من حييدة القضاء التي تفرض ألا يكون للقاضي مصلحة فيما يقضى فيه، ذلك أن المشرع الدستوري - عند وضع هذا النص - لم يكن قد أخذ بمبدأ الأحزاب إذ أورد في المادة الخامسة قبل تعديلها في ١٩٨٠/٤/٣٠، بأن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة - على أساس مبدأ الديمقراطية - تحالف قوى الشعب العاملة وهو ما كان وهو ما كان يتسق مع نص المادة ٩٣ باعتبار أن التنظيم الواحد لا يقوم على مبدأ الصراع الحزبي، وإنما يأخذ بمبدأ الانقياد إلى رأى واحد، ومؤدى ذلك أن اختصاص مجلس الشعب النظر في صحة العضوية - بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور بالأخذ بنظام تعدد الأحزاب - لا يمكن النظر إليه على أنه يقوم على مبدأ الاحتكام في خصومة، ومن ثم فهو اختصاص سياسي يتأى على مبدأ عدل القضاء وحيدته، وهو ما لا زمة أن يخل هذا الاختصاص في نطاقه السياسي وينحصر في مسألة الاقتراع عليه، دون أن يستطيل إلى اختصاص المحاكم بما لها من ولاية عامة في مراقبة الإجراءات السابقة عليه، وتقدير ما شابهها من الأخطاء لتعويض المضرور عنها، وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية، ولا يستقيم في صحيح النظر أن يقال إن سلطة مجلس الشعب، بالفصل في صحة العضوية، تتأى على المسألة القانونية في أمر كل إجراء يتعلق بعملية الانتخاب صحيحاً كان أو باطلاً لما فيه من الخوض في اختصاصه وما يحمله من معنى الخروج على مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة ذلك أن الدستور - عندما رسم الحدود بين السلطات - نص في المادة ٦٨ أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن الاتجاه إلى قاضيه الطبيعي، وحظر في النص ذاته تحصين أى عمل أو قرار من رقابة القضاء، واختص سلطات الدولة

جميعاً بما فيها السلطة التشريعية لسيادة القانون وناط بالقضاء فى المادة ٦٥ توفير الحماية القضائية للمواطنين من كل عسف وكفالة السلطات لسيادة القانون وإذا كان قد نص فى المادة ٩٨ على حصانة أعضاء مجلس الشعب فيما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم داخل المجلس أو لجانه، فهى حصانة لا تملو نطق إبداء الرأى، ولا تستطيل إلى أى عمل آخر تجرد من المشروعية واستوجب مسئولية فاعله، لما كان ذلك، وكان المقصود بالظمن الانتخابى الوارد بنص المادة ٩٣ من الدستور هو الظمن الذى ينصرف إلى العملية الانتخابية من تصويت وفرز للأصوات وهو يستطيل إلى إعلان النتيجة باعتباره قراراً تنفيذياً، ويمتد إلى ما أوجبه الدستور على رئيس مجلس الشعب من إحالة الظمن الذى يقدم إليه إلى محكمة النقض، وعرض نتيجة التحقيق الذى تجرته المحكمة على المجلس خلال وقت مناسب، لإصدار القرار فى شأنه وهى - جميعاً - إجراءات لا يحصنها سوى أن تكون مستندة إلى المشروعية الدستورية فإن فقدت سندها الدستورى أو انحرفت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادى، واقتضت مسؤلية فاعلها بحيث يتحقق بها ركن الخطأ فى المسؤلية التقصيرية، لما كان ذلك، وكان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات، وتقدير المسؤلية عنها، ولم تختص بها مؤسسة دستورية أخرى، فإنها تبقى فى نطاق الاختصاص العام للمحاكم ذات الولاية العامة. وإذا كان المطعون ضده لم يلجأ إلى هذه المحاكم للظمن فى قرار صحة عضوية منافسه وإنما لجأ مطالباً بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء، لم تعطول عرض التحقيق الذى أجرته محكمة النقض على المجلس فى وقت مناسب، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص الخطأ الموجب للمسؤلية، وعلاقة السببية بينه وبين الضرر، وتقدير التعويض المناسب، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص الخطأ فى نتيجة عملية الفرز وإعلان النتيجة، والى انتهت إلى نجاح منافس المطعون ضده رغم أحقية الأخير فى ذلك، وكان هذا الاستخلاص مستمداً من التحقيق الذى أجرته محكمة النقض. كما استظهر الحكم من الأوراق تراخى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب وفحص هذا التحقيق. وتراخى رئيس المجلس فى عرض نتيجته على المجلس فى وقت مناسب، ورثب على ذلك حق المطعون ضده فى التعويض فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وافق صحيح نص القانون.

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية (\*)

بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب.

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب، وبعد موافقة مجلس الوزراء، وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة.

## قرر

القانون الأتى نصه:

### مادة (١):

يستبدل بالمواد الأولى، والثالثة (فقرة أولى) والسادسة (فقرة أولى وثانية)، والتاسعة (فقرة أولى وثانية وسادسة)، والعاشر، والثالثة عشرة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والثامنة عشرة، والثانية والعشرين، والسادسة والثلاثين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ما يأتى:

### (المادة الأولى)

يتألف مجلس الشعب من أربعين وأربعة وأربعين عضواً، يختارون بطريق الانتخاب المباشر السرى العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين. ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين عشرة أعضاء على الأكثر فى مجلس الشعب.

(\*) نشر القرار بالجريدة الرسمية، العدد ٣٩ (مكرر) فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٩٠

### المادة الثالثة (فقرة أولى):

تقسم جمهورية مصر العربية إلى دوائر انتخابية، وتحدد هذه الدوائر طبقاً للقانون الخاص بذلك، ويتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

### المادة السادسة (فقرة أولى وثانية):

يقدم طلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب كتابة إلى مديرية الأمن بالمحافظة التي يرغب المرشح في الترشيح في إحدى دوائرها الانتخابية، وذلك خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح.

ويكون طلب الترشيح مصحوباً بإبصال بإبلاغ مبلغ مائتي جنيه خزانة مديرية الأمن بالمحافظة المختصة، وبالمستندات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه لإثبات توافر الشروط التي يتطلبها هذا القانون للترشيح، وتثبت صفة المابل أو الفلاح بإقرار يقدمه المرشح مصحوباً بما يؤيد ذلك من مستندات.

### المادة التاسعة (فقرة أولى وثانية):

يعرض في الدائرة الانتخابية كشف يتضمن أسماء المرشحين بها، والصفة التي تثبت لكل منهم، وذلك خلال الخمسة الأيام التالية لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التي يعينها وزير الداخلية بقرار منه.

ولكل من تقدم للترشيح ولم يرد اسمه في الكشف الممعد لذلك، أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في هذه المادة إحراج اسمه وذلك خلال مدة عرض الكشف المذكور.

### المادة التاسعة (فقرة سادسة):

وتتشر أسماء المرشحين كل في دائرته الانتخابية، وفي صحيفتين يوميتين وأسعتي الانتشار.

### المادة العاشرة:

للمرشح الحق في أن يحصل على صورة رسمية من جلوس الناخبين في الدائرة المرشح فيها مقابل رسم يحدده وزير الداخلية بقرار منه، على ألا يجاوز هذا الرسم خمسين جنيهاً. وتسلم هذه الصورة إلى المرشح معفاة من رسم الدمغة خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

### المادة الثالثة عشرة:

لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر إلى مديرية الأمن بالمحافظة قبل يوم الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، ونشبت التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين في الدائرة إذا كان قد قيد في هذا الكشف. ويعلن هذا التنازل يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان الفرعية، وتشر وزارة الداخلية الإعلان عن هذا التنازل وذلك في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف.

### المادة الخامسة عشرة:

ينتخب عضو مجلس الشعب بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على الأغلبية المطلقة من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منها على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأحد من المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات، بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

### المادة السابعة عشرة:

إذا لم يرشح فى الدائرة الانتخابية سوى شخصين، أحدهما من العمال أو الفلاحين على الأقل، أجرى الانتخاب فى موعده وأعلن فوز من يحصل منهما على ١٠٪ من عدد أصوات الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يرشح فى الدائرة سوى شخص واحد أعلن فوزه فى الانتخاب إذا حصل على النسبة المشار إليها فى الفقرة السابقة، ويجرى انتخاب تكميلى لاختيار العضو الثانى من بين العمال والفلاحين، إذا كان من أعلن فوزه من غيرهم.

وإذا رشح فى الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين أعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأجرى الانتخاب لاختيار العضو الثانى من بين الباقين، وإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأحدهم أعيد الانتخاب بين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وفى الأحوال التى لا يحصل المرشح فيها على نسبة العشرة فى المائة المشار إليها فى الفقرات السابقة، يجرى انتخاب تكميلى لشغل المقعد الذى كان مرشحاً له.

### المادة الثامنة عشرة:

إذا خلا مكان أحد المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يجرى انتخاب تكميلى لانتخاب من يحل محله وذلك دون إخلال بحكم الفقرة الأولى من المادة الثالثة من هذا القانون. وإذا كان من خلا مكانه من المميين عين من يحل محله.

وفى الحالات التى تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

### المادة الثانية والعشرون:

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب، وعضوية مجلس الشورى، أو المجالس الشعبية المحلية. كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشعب، ووظائف الممد والمشايع، أو عضوية اللجان الخاصة بها.

## المادة السابعة والثلاثون،

يتولى رئيس مجلس الشورى أثناء فترة حل مجلس الشعب جميع الاختصاصات الإدارية والمالية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه.

ويتولى رئيس مجلس الشعب أثناء فترة حل مجلس الشورى جميع الاختصاصات الإدارية والمالية المخولة لمكتب المجلس ورئيسه.

ويتولى رئيس مجلس الوزراء أثناء فترة حل المجلسين جميع الاختصاصات المالية والإدارية المخولة لمكتبي المجلسين ورئيسيهما.

## مادة (٢)

يلغى من قانون مجلس الشعب المشار إليه ما يأتي:

أولاً: الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الرابعة والمادة الخامسة مكرراً، والفقرة الرابعة من المادة التاسعة، والفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة، والمادتان السادسة عشرة والحادية والعشرون.

ثانياً: الجدول المرفق بالقانون المذكور بشأن تحديد نطاق الدوائر الانتخابية ومكوناتها.

ثالثاً: عبارة «أو في المؤسسات التابعة للاتحاد الاشتراكي» أينما وردت.

## مادة (٣)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ (الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٩٠ م).

حسنى مبارك



## قرار رئيس جمهورية مصر العربية (\*)

بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب.

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن نظام الإدارة المحلية.

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى

وبعد موافقة مجلس الوزراء، وبناء على ما اوردته مجلس الدولة

قرر القانون الآتى نصه:

### (المادة الأولى)

يستبدل بالمواد (١) فقرة أولى، (٢٤)، (٢٩) فقرة أولى وثالثة، (٣٤)، (٣٥) فقرة أولى، (٣٦)، (٣٧)، (٤٠)، (٤٢)، (٤٣)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٧) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ما يلى:

---

(\*) القرار منشور فى نفس العدد السابق ذكره من الجريدة الرسمية.

## مادة (١) فترة أولى،

على كل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يياشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية:

أولاً: - إبداء الرأى فيما يأتى:

١ - الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهورية.

٢ - كل استفتاء آخر ينص عليه الدستور.

٣ - المجالس الشعبية المحلية.

ثانياً - انتخاب أعضاء كل من:

١ - مجلس الشعب.

٢ - مجلس الشورى.

٣ - المجالس الشعبية المحلية.

## مادة (٢٤):

يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويصين مقارها، وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين، ويصين اسم لكل لجنة.

ويصين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية فى جميع الأحوال، ويصين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام، ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية، أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة، أو القطاع العام، ويختار أثناء اللجان من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام.

وتتولى كل هيئة قضائية تحديد أعضائها الذين توافق على اختيارهم للإشراف على عملية الاقتراع، وترسل بياناً بأسمائهم إلى وزير العدل لينسق بينهم فى رئاسة اللجان. أما من عداهم فيكون اختيارهم بعد موافقة الجهات التى يتبعونها.

ويصدر بتشكيل اللجان العامة والفرعية وأمنائها قرار من وزير الداخلية. وفي جميع الأحوال يحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل. وفي حالة الاستفتاء يختار رئيس اللجنة أعضاء اللجان من بين الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة، والمقيدة أسماؤهم في جدول الانتخاب الخاص بالجهة التي يوجد بها مقر اللجنة.

وتشرف اللجان العامة على عملية الاقتراع لضمان سيرها وفقاً للمقتانون، أما عملية الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية.

وفي حالة الانتخاب لمعضوية مجلسي الشعب والشورى يكون لكل مرشح أن يندب عضواً من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في ذات اللجنة العامة، وعضواً من الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب، فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبديء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيدة أسماؤهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق، فإذا زاد عدد المندوبين على ستة وتمتع اتفاق المرشحين عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين.

وكذلك يكون لكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدتين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية عامة أو فرعية، ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات أثناء مباشرة عملية الانتخاب، وأن يطلب إلى رئيس اللجنة إثبات ما يمن له من ملاحظات بمحضر الجلسة، ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب في غير هذه الحالة، ويكفي أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة، ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات، ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخاً ولو كان موقوفاً.

### مادة (٢٩) الفقرة الأولى:

يكون الإدلاء بالصوت في الانتخاب، ولهذه الرأى في الاستفتاء بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك.

### مادة (٢٩) الفقرة الثالثة:

وضمائنا لسيرة الانتخاب أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يفتقر اسم كل مرشح للانتخاب أو كل موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي يحدد بقرار من وزير الداخلية .

### مادة (٣٤)

يعلن رئيس اللجنة الفرعية اعتماد عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك، وتعلم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء، ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية، ويقول أمينها أمين اللجنة العامة، ويجوز لكل مرشح أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز وذلك في الدائرة التي رشح فيها، ويجب على لجنة الفرز أن تتم عملها في اليوم التالي على الأكثر.

### مادة (٣٥) الفقرة الأولى:

تفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء، وفي صحة أو بطلان إنشاء كل ناخب لرأيه.

### مادة (٣٦)

يعلن رئيس اللجنة العامة نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب، وعدد ما حصل عليه كل مرشح من أصوات في دائرته، ويقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة نسختين من محضرها، ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها إلى وزير الداخلية مباشرة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة، وتحفظ النسخة الثانية بمقر مديرية الأمن.

#### مادة (٣٧):

تعلن النتيجة العامة للانتخاب أو الاستفتاء بقرار من وزير الداخلية خلال الثلاثة الأيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء إليه.

#### مادة (٤٠):

يعاقب بالحبس وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين:  
أولاً - كل من تعمد قيد أو عدم قيد اسمه أو اسم غيره في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون.  
ثانياً - كل من توصل إلى قيد اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير شروط الناخب وهو يعلم ذلك، وكذلك من توصل على الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر.  
ولا يجوز المحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

#### مادة (٤٢):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل من نشر أو أذاع أقوالاً كاذبة عن موضوع الاستفتاء، أو عن سلوك أحد المرشحين، أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب، وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة.  
فإذا أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أن يبينوا الحقيقة، ضوعفت العقوبة.  
ولا يجوز المحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

#### مادة (٤٣):

يعاقب بغرامة لا تجاوز مائتي جنيه:

أولاً - من دخل جمعية الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء حاملاً سلاحاً من أى نوع.

ثانياً - من دخل قاعة الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء بلا حق، ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك.  
ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة.

#### مادة (٤٤)؛

يعاقب بالحبس وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه، ولا تجاوز خمسمائة جنيه، أو باحدى هاتين العقوبتين:

أولاً : كل من أبدى رأيه فى انتخاب أو استفتاء وهو يعلم أن اسمه قيد فى الجدول بغير حق.

ثانياً : كل من أبدى رأيه متحلاً اسم غيره.

ثالثاً : كل من اشترك فى الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر من مرة.

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة.

#### مادة (٤٥)؛

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، كل من اجلس أو أغشى أو أهمل أو أفسد أحد جداول الانتخاب، أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء، أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء، أو غير نتيجة العملية بأية وسيلة أخرى، وذلك بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء، أو يقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء.

#### مادة (٤٧)؛

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل موظف له اتصال بعملية الانتخاب أو الاستفتاء ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين (٤٥) و (٤٦).

### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ.

(الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٩٠ م).

حسنى مبارك





**حكم المحكمة الدستورية العليا**  
**بإبطال قانون مباشرة الحقوق السياسية**  
**الصادر في ٢٠٠٠/٧/٨**

**باسم الشعب**

**المحكمة الدستورية العليا**

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٨ من يوليو سنة ٢٠٠٠ الموافق ٦ من ربيع الآخر سنة ١٤٢١هـ برئاسة السيد المستشار محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: حملى محمد على وعبد الرحمن نصير وهاجر البحيرى ومحمد على سيف الدين وعلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبدالله.

وحضور السيد المستشار عبدالوهاب عبدالرازق رئيس هيئة المفوضين وحضور السيد ناصر إمام محمد حسن أمين السر

**أصدرت الحكم الآتى:**

فى القضية المقيدة بجدول المحاكم الدستورية العليا برقم ١١ لسنة ١٣ قضائية  
«دستورية»..

## المقامة من:

السيد كمال حمزة النشري المحامى

## فصل

١ السيد رئيس الجمهورية

٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء

٣ - السيد وزير الداخلية

## الاجراءات

بتاريخ الحادى والعشرين من يناير سنة ١٩٩١ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى المائلة طالباً الحكم بعدم دستورية الفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ٢٤ والمادة ٣٤ والفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلاً بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ مع مايترب على ذلك من آثار أخصها الحكم بإعلان انتخابات مجلس الشعب التى أجريت بناء على النصوص القانونية المطعون بعدم دستورتها. وإعلان تشكيل مجلس الشعب من تاريخ انتخابه.

وقدمت هيئة قضايا الدولة ثلاث مذكرات طلبت فى ختامها الحكم «أصلياً» بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة: حيث أن الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق تحصل في أن المدعى كان قد تقدم في ١٩٩٠/١٠/٢٣ للترشيح لمضوية مجلس الشعب ثم أقام أمام محكمة القضاء الإداري الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤٥ قضائية طالباً المحكم بوقف تنفيذ قرارى وزير الداخلية رقمى ٦٠٣١ و٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب وفى الموضوع بإلغاء هذه القرارات، كما تضمنت صحيفة تلك الدعوى بعدم دستورية المواد ٢٤ و٢٩ و٣٤ و٣/٣٥ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ معدلاً بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٠ والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ والجدول المرافق له وبجلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ صرحت تلك المحكمة للمدعى بإقامة دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة ٢٤ والمادة ٣٤ والفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فأقام الدعوى الماثلة.

وحيث أن المواد المطعون فيها من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ كانت تنص على أن:

### مادة ٢٤ :

**فقرة أولى :** يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخابات ويعين مقارها وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ويمن أمين لكل لجنة.

**فقرة ثالثة :** ويمن رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية فى جميع الأحوال ويمن رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام ويختارون بقدر الامكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الادارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ويختار أمناء اللجان من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام.

**فقرة ثالثة :** وتتولى كل هيئة قضائية تحديد أعضائها الذين توافق على اختيارهم للإشراف على عملية الاقتراع وترسل بياناً بأسمائهم إلى وزير العدل لينسق بينهم فى رئاسة اللجان، أما من عدلهم فيكون اختيارهم بعد موافقة الجهات التى يتبعونها.

**فقرة رابعة :** ويصدر بتشكيل اللجان العامة والفرعية وأمنائها قرار من وزير الداخلية وفى جميع الأحوال يحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل، وفى حالة الاستفتاء يختار رئيس اللجنة أعضاء اللجان من بين الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيمة أسماؤهم فى جدول الانتخاب الخاص بالجهة التى يوجد بها مقر اللجنة.

**فقرة خامسة :** وتشرف اللجان العامة على عملية الاقتراع لضمان سيرها وفقاً للقانون، أما عملية الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية.

**مادة ٣٤ :** يعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعلن لذلك، وتختتم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرضها بواسطة لجنة الفرز التى تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية. وتتولى أمنائها أمين اللجنة العامة. ويجوز لكل مرشح أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز وذلك فى الدائرة التى رشح فيها ويجب على لجنة الفرز أن تتم عملها فى اليوم التالى على الأكثر.

**مادة ٣٥ :** **فقرة أولى :** تفصل لجنة الفرز فى جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء وفى صحة أو بطلان ابداء كل ناخب لرأيه.

**فقرة ثانية :** وتكون المداولات سرية ولا يحضرها سوى رئيس اللجنة وأعضائها..

**فقرة ثالثة :** وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة، وفى حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس..

**فقرة رابعة :** وتدون القرارات فى محضر اللجنة وتكون مسببة ويوقع عليها من رئيس اللجنة وأعضائها وتطوها الرئيس علناً.

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفعت بفهم قبول الدعوى لاستفتاء مصلحة رافعتها تأسيساً على أن طعنه الموضوعى يستهدف أساساً قرارى وزير الداخلية بإجراءات ترشيح وانتخاب

أعضاء مجلس الشعب وتحديد ميعاد قبول طلبات التشريع وكلاهما سابق على عملية الاقتراع ومن جهة أخرى فإن تحقق الإشراف القضائي الكامل على الاقتراع لا يكفل للمدعي طريقاً مهيئاً للفوز المؤكد بمضوية مجلس الشعب، إذ قد يتحقق هذا الإشراف ولا يخالفه الفوز بها. سيما وقد انقضت مدة المجلس التي تقدم بطلب التشريع لمضويته..

وحيث أن بهذا الدفع مردود المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها على ما جر قضاء هذه المحكمة قيام رابطة منطقية بينها وبين المصلحة التي يقوم بها النزاع الموضوعي وذلك بأن يؤثر الحكم في المسألة الدستورية على الطلبات المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع متى كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعي كان مرشحاً في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في نوفمبر سنة ١٩٩٠ وقد أقام دعواه الموضوعية مستهدفاً الحكم بوقف تنفيذ لم بإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخابات أعضاء مجلس الشعب - والذي يستند في صدره إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه - مردداً في المادة ١٣ منه أحكام الفقرة الثانية من تلك المادة وكان هذا القرار هو الذي طبق على الانتخابات المشار إليها ولنتج أنه قانوناً وكان فصل محكمة الموضوع في مشروعية هذا القرار يقتضي أن تقول المحكمة الدستورية العليا كلمتها في شأن دستورية نص القانون الذي يستند إليه فإن مصلحة المدعي في الطعن على الفقرة الثانية من المادة ٢٤ سائلة الذكر فيما تضمنته من جواز تعيين رؤساء لجان الانتخابات الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية تكون متحققة ومن ثم فإن نطاق الدعوى المائلة يتحدد بنص الفقرة المشار إليها ولا يمتد إلى غير ذلك من النصوص الأخرى المطعون فيها. وحيث أن المدعي ينهي على النص الطعن أن المشرع وإن عقد رئاسة للجان العامة لأعضاء الهيئات القضائية إلا أنه سمح برئاسة اللجان الفرعية وهي التي يجري فيها الاقتراع وفقاً للفقرة الخامسة من ذات المادة لغيرهم ومن ثم ينحل الإشراف القضائي على الاقتراع والذي تطلبه الدستور إلى مجرد إشراف صوري غير حقيقي الأمر الذي يفرغ حق الانتخاب من مضمونه ويؤثر بالتالي في حق التشريع بما مؤده حرمان المواطنين من ضمانة أساسية في اختيار ممثليهم والمساس بالسيادة التي قررها الدستور للشعب بجعله مصدراً للسلطات ويحل كذلك بمبدأ تكافؤ

الفرص والمساواة بين الناخبين مما يوقع النص الطعين في حمة المخالفة الدستورية لخروجه على أحكام المواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ و ٨٨ من الدستور.

وحيث أن دفاع هيئة قضايا الدولة ارتكز على أن الدستور قد عهد إلى المشرع بتحديد شرط عضوية المجلس النيابي وبيان أحكام الانتخاب والاستفتاء ولم يقيد به إلا بأن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية، وأن تمام الاقتراع لا يكون إلا باكتماله وتحقيق ذلك بإبداء الناخبين آرائهم في عملية الانتخاب لم إغلاق صناديق الانتخاب ولرسالها إلى اللجنة العامة لتباشر مهمتها في إجراء الغرز ثم إعلان النتيجة وأن الإشراف يؤخذ بمعنى الاطلاع على الاقتراع من حل وليس بمعنى توليه وتمهده، فالذى يملك أمر الاقتراع والقيام به هو الناخب ذاته وليس المشرع القضائي كما لا يصح حمل الإشراف على معنى الرقابة والسيطرة لصعوبة ذلك عملياً، إذ أن عدد اللجان الفرعية يفوق بكثير عدد أعضاء الهيئات القضائية بالإضافة إلى أن الأعمال التحضيرية للدستور أوضحت أن الإشراف القضائي على اللجان الفرعية إنما يكون بقدر الإمكان بما يعنى أن مد هذا الإشراف إلى تلك اللجان من الملاحظات التي تندرج في نطاق السلطة التقديرية للمشرع بلا معقب عليه ويخلص دفاع الحكومة إلى القول بأن قرينة الدستورية المقررة لمصلحة القوانين تقتضى حملها على المعنى الذي يعصمها من الإبطال متى كانت نصوصها تحتل ذلك.

وحيث أن رقابة هذه المحكمة للنصوص التشريعية المطعون عليها إنما تنفيا ردها إلى أحكام الدستور تخلياً لها على ما دونها وتوكيداً لسموها على ما عداها لتظل الكلمة العليا للدستور باعتباره القانون الأساسي الأعلى الذي يرسى القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم فيحدد للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية صلاحياتها واضعاً الحدود التي تقيد أنشطتها وتحول دون تدخل كل منها في أعمال الأخرى، مقرراً الحقوق والحريات العامة مرتباً ضماناتها. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نصوص الدستور تتوخى أن تحدد لأشكال من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقوماتها ولحقوق المواطنين وحرياتهم تلك الدائرة التي لا يجوز اقتحامها فلا يمكن أن تكون النصوص الدستورية وتلك غاياتها - مجرد نصوص تصدر لقيم مثالية ترنو الأجيال إليها وإنما قواعد ملزمة لا يجوز تهيمشها أو تجزئها من آثارها أو إيهاتها من خلال تحويل مقاصدها أو الإخلال

بمقتضياتها أو الاعراض عن متطلباتها، فيجب دوماً أن يعلو الدستور ولا يعلو عليه وأن يسمو ولا يسمى عليه. وحيث أنه ولكن كان صحيحاً أن الرقابة القضائية التي تباشرها هذه المحكمة في شأن الشرعية الدستورية لا تستقيم موطناً لإبطال نصوص قانونية يحتمل مضمونها تأويلاً بجبها الوقوع في هاوية المخالفة الدستورية إلا أنه من المسلم أيضاً أنه ما استعصى تفسير النصوص المطعون عليها بما يوالم بين مضمونها وأحكام الدستور فإن وضعها بعدم الدستورية يخلو محتماً إذا يسوغ أن تفسر النصوص القانونية قسراً على وجه لا تحمله عباراتها ولا يستقيم مع فحواها بقصد تجنب الحكم بعدم دستورتها وإلا انحلت الرقابة الدستورية عبثاً. وحيث أن الأصل في النصوص الدستورية أنها تعمل في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها تسجيلاً متكاملاً متماسكاً بما مؤدها أن يكون لكل نص منها مضمون محدد يستقل به عن غيره من النصوص استقلالاً لا يعزلها عن بعضها البعض وإنما يقيم منها في مجموعها ذلك البيان الذي يعكس ما ارتأته الإرادة الشعبية أقوم لدعم مصالحها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا يجوز بالتالي أن تفسر النصوص الدستورية بما يتعد عن الغاية النهائية المقصودة منها ولا أن ينظر إليها بوصفها هائلة في الفراغ أو باعتبارها قيمة مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعي. وحيث أن الدستور نص في المادة ٢ منه التي وردت في الباب الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وللهاء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني ومفاد ذلك أن حق الترشيح وحق الانتخاب حقان مترابطان يتبادلان التأثير فيما بينهما فلا يجوز أن تفرض على مباشرة أهما قيود يكون من شأنها المساس بمضمونهما مما يعوق ممارستهما بصورة جدية وفعالة وذلك ضماناً لحق المواطنين في اختيار ممثلهم في المجالس النيابية باعتبار أن السلطة التشريعية لا يفرسها إلا الناخبون. وكان هذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولغضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومبرة تعبيراً صادقاً عنها لذلك لم يقف الدستور عند مجرد النص على حق كل مواطن في مباشرة تلك الحقوق السياسية وإنما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته في الحياة العامة واجباً وطنياً يتعين القيام به في أكثر المجالات أهمية لأصالتها بالسيادة الشعبية التي تعتبر قواماً لكل تنظيم يرتكز على إرادة الناخبين. ولكن كانت المادة

٦٢ من الدستور قد أجازت للمشرع المادى تنظيم تلك الحقوق السياسية إلا أنه يتعين دوماً ألا يتعارض التنظيم التشريعى لها مع نصوص الدستور الأخرى وإنما يلزم توافقه مع الدستور فى عموم قواعده وأحكامه. وحيث أن الدستور القائم أورد فى مادته الثامنة والثمانين نصاً غير مسبق لم تعرفه الدساتير المصرية من قبل إذ نص على أن يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس الشعب ويبين احكام الانتخاب والاستفتاء على ان يتم الاقتراع تحت اشراف اعضاء من هيئة قضائية مما يقطع أن المشرع الدستورى - احتفاء منه بعملية الاقتراع - بحسبانها جوهر حق الانتخاب - أراد أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها ويلوفاً لغاية الأمر منها باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جبلوا عليه من الحيطة وعدم الخضوع لغير ضمائرهم وهو ما تمسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرفيعة حتى يتمكن الناخبون من اختيار ممثليهم فى مناخ تسوده الطمأنينة على أنه لكى يؤتى هذا الإشراف أثره فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا صورياً أو متحلاً وإذا كانت عملية الاقتراع تجرى وفقاً لأحكام القانون فى اللجان الفرعية فقد غدا لزوماً أن تحاط هذه العملية بكل الضمانات التى تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها، تدعيماً للديمقراطية التى يحتل فيها حق الاقتراع مكاناً علياً بحسبانته كافلاً لحرية الناخبين فى اختيار ممثليهم فى المجالس النيابية لتكون السيادة للشعب باختياره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور. وحيث أن البين من الاطلاع على محاضر أعمال اللجنة التحضيرية لمشروع الدستور أن لجنة الإدارة المحلية والقوانين الأساسية ناقشت فى اجتماعها المعقود فى ١٩٧١/٦/٢٦ بعض المبادئ بشأن عملية الانتخاب وأوضح رئيس اللجنة أنها تبدأ اجتماعها هذا بنظر المبدأ الرابع الخاص بالتصويت والضمانات القانونية والفعالية التى تكفل عدم تزوير الانتخابات، وأشار رئيس اللجنة إلى أن المطلوب الوصول إلى أفضل الضمانات التى تكفل عدم تزوير الانتخابات بحيث تجيء مبررة تماماً عن رغبات الجماهير وبلورة المقترحات التى نوقشت فى مبادئ عرضها على أعضاء اللجنة لإبداء رأى فيها ومن بين المبادئ التى وافقت عليها اللجنة عدم إجراء الانتخابات فى القطر كله دفعة واحدة بل من المستحسن تقسيم القطر إلى مناطق تتم فيها الانتخابات فى فترات متتالية لإحكام السيطرة عليها ومنع التدخل فيها والارتفاع بمستوى رؤساء اللجان الفرعية واختيارهم من بين أعضاء الهيئات القضائية ما



أمكن وتخويل القضاء سلطة النظر في الطعون الانتخابية بسرعة وبلا رسوم وبدون محام، ثم جاء تقرير اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع الدستور الدائم والذي عرض على مجلس الشعب عن المبادئ الأساسية لمشروع الدستور متضمناً صياغة المبدأ الذي تقرر في هذا الشأن بالنص التالي «ينظم القانون الانتخاب والاستفتاء بما يضمن أن يتم تحت إشراف جهة قضائية» وقد أفرغ هذا المبدأ في نص المادة ٨٨ المشار إليها. ومفاد هذا النص الدستوري أمران أولهما: أن المشرع الدستوري فوض المشرع العادي في تحديد الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشعب كما فوضه أيضاً في بيان أحكام الانتخاب والاستفتاء وكل منهما يتضمن مراحل متعددة. وثانيهما: أنه يشترط بنص قاطع الدلالة لا يحتمل لبساً في تفسيره أن يتم الاقتراع - وهو مرحلة من مراحل الانتخاب والاستفتاء تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية فليس ثمة تفويض من الدستور للمشرع العادي في هذا الشأن وإنما يتعين عليه أن يلتزم بهذا التقيد الدستوري.

وحيث أن من المقرر أن عبارة النص تؤخذ على معناها اللغوي ما لم يكن لها منلول اصطلاحى يصرفها إلى معنى آخر، وإذا كان لا خلاف على أن الاقتراع هو تلك العملية التي تبدأ بإدلاء الناخب بصوته لاختيار من يمثله بدءاً من تقديمه بطاقته الانتخابية وما ثبتت شخصيته إلى رئيس لجنة الانتخابات مروراً بتسلمه بطاقة الاختيار وانتهاء بإدلائه بصوته في سرية لاختيار أحد المرشحين أو العدد المطلوب منهم وإيداع هذه البطاقة صندوق الانتخاب ثم فرز الأصوات لإعلان النتيجة بما يطابق إرادة الناخبين فإنه لا يتم ولا يبلغ غايته إلا إذا أشرف عليه أعضاء من هيئة قضائية، لما كان ذلك وكان معنى الإشراف على الشيء أو الأمر - لغة - على ما يبين من الجزء الأول من المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة - صفحة ٤٩٨ كالآتي: أشرف عليه تولاه وتمهده وقاربه؛ وأشرف الشيء له أمكنه، وإذا لم يكن للفظ الإشراف دلالة اصطلاحية تخالف دلالاته اللغوية فقد بات متعيناً أن المشرع الدستوري عند إقراره نص المادة ٨٨ من الدستور منظوراً في ذلك لا إلى إرادته المتوهمة أو المفترضة بل إلى إرادته الحقيقية التي كشفت عنها الأعمال التحضيرية على ما تقدم قد قصد إلى إسكاف أعضاء الهيئات القضائية تقديرأ لحيندهم ونأيهم عن العمل السياسى بكافة صوره بزماد عملية الاقتراع فلا تفلت من بين أيديهم بل يهيمنون عليها يرمتها بحيث تتم خطواتها متقدمة الذكر كلها تحت سمنهم

وبصرهم، وحيث أنه على ضوء ما تقدم فإن الأهداف التي رعى الدستور إلى بلوغها بما تطلبه في المادة ٨٨ من أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية تتحصل بجلاء وفق صريح عباراتها وطبيعة الموضوع الذي تتضمنه والأغراض التي يتوخى تحقيقها من هذا الإشراف، وما تكشف عنه الأعمال التحضيرية السالف الإشارة إليها في إرساء ضمانة أساسية لنزاهة الانتخابات عن طريق ضمان سلامة الاقتراع وتجنب احتمالات الانحراف به عن حقيقته وهي أهداف تدعم الديمقراطية وتكفل مباشرة حق الانتخاب سليماً غير منقوص أو مشوه موفياً بحكمة تقريره التي تتمثل على ما تقدم في أن تكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وهي بالتالي ضمان لحق الترشح الذي يتكامل مع حق الانتخاب وبهما معاً تتحقق ديمقراطية النظام، وإذا يقوم النص الدستوري سالف الذكر على ضوابط محددة لا تنفلت بها متطلبات إنفاذه ومتعضيات أعماله. فقد تعين على المشرع عند تنظيحه حق الانتخاب أن ينزل عليها أولاً يخرج عنها بما مؤداه ضرورة أن يكفل هذا التنظيم لأعضاء الهيئات القضائية الوسائل اللازمة والكافية لسطورهم إشرافاً حقيقياً وفعالاً على الاقتراع ولا محاجة في القول بتعنن رئاسة أعضاء الهيئات القضائية اللجان الفرعية لعدم كفاية عددهم ذلك أنه إذا ما تطلب الدستور أمراً فلا يجوز التفرع بالاعتبارات العملية لتعطيل حكمه بزعم استحالة تطبيقه سيما وأنه لم يستلزم إجراء الانتخابات في يوم واحد وإلا غدا الدستور بتقريره هذه الضمانة عابثاً ولا نطحت القيود التي يضعها سراً، وحيث أنه وإن استوجب النص الطمئن عقد رئاسة اللجان العامة في جميع الأحوال لأعضاء من هيئة قضائية، إلا أنه يسمح برئاسة اللجان الفرعية التي يجرى الاقتراع أمامها لغيرهم فأصبح الاقتراع يتم بمنأى عن اللجنة العامة دون أن يكفل المشرع لهذه اللجنة التي يرأسها عضو الهيئة القضائية الوسيلة اللازمة والكافية لتحقيق الإشراف الحقيقي على الاقتراع. ومن ثم يضي على الاقتراع مهنراً بذلك ضمانة رئيسية تتعلق بحقي الترشح والانتخاب وبالتالي يكون مخالفاً الأحكام المواد ٣ و٦٢ و٦٤ و٨٨ من الدستور. وحيث أنه عن طلب المدعى القضاء ببيان انتخابات مجلس الشعب وبيان تشكيله، فإن الأصل على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إجراء انتخابات مجلس الشعب بناء على نص تشريعي قضى بعدم دستوريته يؤدي إلى بطلان تكوينه منذ انتخابه إلا أن هذا البطلان لا يترتب عليه البتة إسقاط ما أقره ذلك المجلس من قوانين وقرارات وما اتخذته من

إجراءات خلال الفقرة السابقة على تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية، بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة، ومن لم يبق نافذة ما لم يقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو يقضى بعدم دستورية نصوصها التشريعية بحكم يصدر من هذه المحكمة إن كان لذلك وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم.

فلهذه الأسباب... حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ فيهما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية والزمّت الحكومة المعصوفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

أمين السر

رئيس المحكمة

ناصر امام محمد

محمد ولي الدين جلال



## فهرس

٧	* * اجزاء ... الشفاء بالصدمة .....
٩	* * مقدمة الطبعة الأولى : صدمة الديمقراطية، الماضي والحاضر والمستقبل .....
١٩	* * مقدمة الطبعة الثانية : رومانسية الديمقراطية ووحشية المولمة .....
٢٧	* * الحساب الأول : صدم الديمقراطية وممود حياتنا .....
٢٩	١ - مدخل إلى الإصلاح الديمقراطي .....
٤١	٢ - فساد الديمقراطية وديموقراطية الفساد .....
٥٣	٣ - الديمقراطية والتشهير الاجتماعي .....
٨١	* * الباب الثاني : ربيع الديمقراطية بعقبه الخريف .....
٨٣	١ - تحدى الديمقراطية بين المبكر والإسلاميين .....
١٠٧	٢ - ديموقراطية أهل القمة وأهل القاع .....
١٢٧	* * الباب الثالث : الديمقراطية ليست حرباً لكنها حضارة .....
١٢٩	١ - الانتخابات النلهمة بدلية لا نهاية .....
١٤٥	٢ - الديمقراطية الغالبية .....
١٦٣	٣ - فى حماية القضاء وحراسة الجيش .....
١٧١	* * الباب الرابع : الديمقراطية مرضنا .... وبها علاجنا .....

١٨٧	..... أزمة المثقفين ودورهم الديمقراطي
٢٠٩	..... دورس حية للتطور الديمقراطي
٢٢٣	..... * الباب الخامس : ملاحق ذات معنى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٩٥٠/٢٠٠١

---

LSBN 977 - 01 - 7170 - 0





♦ ♦ ♦ ♦

أصبح العلم والمواضع كانت متساوية رتبته وما بقيت لي  
 وقد في منظمة ولكن الأمم أن العلم أصبح وأصبح  
 لموسى حيا وتاجر ويتردد وهكذا كانت مكتبة الأسرة  
 بزية جديدة مضمومة بالجهود والتفاني والتطوير  
 توجت من حدود المحلية وأصبحت باعتراف منظمة  
 بتطوير تجربة مصرية مفردة تستحق أن تستقر في  
 دامل العلم الثامن وأسمدين انتشار التجربة ومحاولة  
 منسجها في أول أخرى. كما أسعدت كل السعادة  
 تحفل الأسرة المصرية باحتمالها وانتظارها وتلقاها  
 في إصدارات مكتبة الأسرة طوال الأعوام السابقة

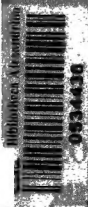
وأشد أوسع هذا المشروع كيانا شاملا له مضمونه  
 نكته وعنده التيقن ورغم اهتمامي الوطنية المتنوعة  
 في مجالات كثيرة أخرى إلا أنني اعتبر مهرجان القراءة  
 جميع ومكتبة الأسرة في الأمن الفكر. ونجاح هذا  
 مشروع كل شيء قويا لمزيد من المشروعات الأخرى

وسلوات صناعة التوزيع عوامل إسماعيل بالمعرفة  
 تسليمة، بعيد الروح للكتاب مصدرا أساسيا وخلافا  
 الحاجة وتلك مكتبة الأسرة إصداراتها للعلم الثامن  
 في التوالى، تصنيف وأما من جواهر الإبداع الفكرى  
 العلمى والأدبى وترسخ على مدى الأيام والسنوات وإذا  
 أهنا لأهلى وعشيقى ومواقفى أهل مصر المحروسة  
 من الحضارة والتفاهة والتاريخ.

**سوزان مبارك**

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٠  
 قريش



**مكتبة الأسرة 01**  
**مهرجان القراءة للجميع**